





# كتاب التفتك

بسم الله

## كتاب النفقات (١)

قال الشافعي :

قال الله تعالى :

[ ذلك أدنى ألا تعولوا ] (٢) أي لا يكتر (٣) من تعولون . قال :

وفيه دليل على أن على الرجل (٤) نفقة امرأته ، فأحب أن يقتصر

الرجل على واحدة ، وإن أبيح له أكثر [ (٥) . الفصل إلى آخره (٦) .

## ( ١ ) تعريف النفقة لغة :

من انفق القوم نفقت سوقهم ، وأنفق الرجل : افتقر وفني زاده وذهب  
 ما عنده ، وقل ماله ، ونفق ماله ودرهمه وطعامه نفقا ، كلاهما بمعنى نقص  
 وقل ، وقيل : فني وذهب . ونفقت أموالهم إذا نفذت ، وأنفق الرجل  
 إذا افتقر . ومنه قوله تعالى : ( إذا لا مسكتم خشية الانفاق ) الاسراء  
 آية ( ١٠ ) أي خشية الفناء والانفاذ .

وانفق المال : صرفه .

ورجل منفق : أي كثير النفقة .

والنفقة : ما أنفقت واستنفقت على العيال وعلى نفسك .

وقيل : النفقة والنافق جحر الضب واليربوع . وقيل : النفقة والنافق

موضع يرتقه اليربوع من جحره . فإذا أتى من قبل القصعاء ضرب النافق برأسه ،

فخرج منه . انظر المعجم الوسيط ج ٢ ص ٩٥ . الصحاح ج ٤ ص ١٥٦٠

معجم مقاييس اللغة ج ٥ ص ٤٥٤ .

.....

( ٢ ) النساءية ( ٣ ) .

( ٣ ) في ( ١ ) لا تكثروا .

( ٤ ) في المختصر الزوج .

( ٥ ) مختصر المزني ص ٢٣٠ . وانظر : الأم جه ص ١٠٦ .

( ٦ ) وتمة الفصل :

وجاءت هند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله  
ان ابا سفيان رجل شحيح ، وانه ما يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما  
أخذت منه سرا ، وهو لا يعلم ، فهل علي جناح ؟ .

فقال صلى الله عليه وسلم :

( خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ) .



١٤٥

أما وجوب النفقات بأسبابها المستحقة (١) فما لا يجد الناس بداً منه لعجز  
 ذوى الحاجة عنها وقدرة ذوى (٢) المكنة عليها ، ليألف/الخلق بوجود  
 الكفاية ، فجعلها للابا عذر (٣) زكاة عليهم لا يتعين لبعضهم على بعض  
 لعمومها فيهم . وجعلها للاقارب بأنساب وأسباب معونة ومواساة تتعين  
 لمن تجب له وعليه لتعيين موجبها من نسب أو سبب .  
 فمن ذلك ، نفقات الزوجات واجبة على الأزواج (٤) بالكتاب والسنة  
 (والاجماع) (٥) والمعقول .

( ١ ) وهي النكاح والقرابة والملك .

( ٢ ) في ( أ ) ذى .

( ٣ ) أى من غير الاقارب والزوجات والمملوكين .

( ٤ ) باعتبار ذلك حكماً من أحكام عقد الزواج الصحيح وحققاً من حقوقه الثابتة  
 للزوجة على زوجها بمقتضى العقد ، ولذلك تجب ولو كانت الزوجة غنية  
 وسواء كانت مسلمة أم غير مسلمة ، لأن سبب الوجوب هو الزواج الصحيح .  
 وهو متحقق في الزوجات جميعاً .

انظر محاضرات في عقد الزواج وأثاره لأبى زهرة ص ٢٩٥ .

الاحوال الشخصية ص ٢٤٣ .

هامش كتاب الاقناع للماوردى ص ١٤٢ .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

فأما الكتاب : فقوله تعالى : ( قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم ) (١) ،  
فدل على وجوب النفقة ، لأنها من الغروض ، وقد صرح بذلك في قوله  
تعالى : ( لينفق ) (٢) ذوسعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه ،  
فلينفق مما آتاه الله ) (٣) فأمره بها في يساره وأيساره (٤) .

( ١ ) الأحراب : ( ٥ ) .

( ٢ ) أى لينفق الزوج على زوجته وعلى ولده الصغير ، على قدر وسعته  
حتى يوسع الله عليهما ، إذا كان موسعا عليه ، ومن كان فقيرا فعل قدر  
ذلك .

والأمر في الآية بالإِنفاق على المطلقات إثناء العدة ، والأمر يقتضي الوجوب  
ما لم يوجد ما يصرفه الى النذب أو الإباحة ، ولم يوجد شيء من هذا ، فيبقى  
على أصله وهو الوجوب . وإذا وجبت النفقة للمطلقة فمن باب أولى تجب  
للزوجة ، لأنها لم تجب للمطلقة إلا لما سبق من الزوجية .

انظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ٦٤٩ .

( ٣ ) الطلاق : ( ٧ ) .

( ٤ ) انظر : احكام القرآن للطبري ج ٤ ص ٤٨٣ .

وقال تعالى : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل (١) الله بعضهم على بعض وما أنفقوا من أموالهم ) (٢) فدل على وجوب النفقة من وجهين : معقول ونص .

فالمعقول منها : قوله ( جل وعز ) (٣) : (الرجال قوامون على النساء ) .  
والقيم على غيره هو المتكفل بأمره (٤) .  
والنص منها : قوله : ( وما أنفقوا من أموالهم ) (٥) .

---

( ١ ) إن هذا الفضل حاصل من وجوه : بعضها صفات حقيقية وبعضها أحكام شرعية . أما الحقيقية يرجع حاصلها الى أمرين : الى العلم والعقل القدرة ، فلهذين السببين حصلت الفضيلة للرجال على النساء في العقل والحزم والقوة والغرورية والرمي وان منهم الأنبياء وفيهم الامامة الكبرى والصغرى والجهاد والأذان والخطبة والشهادة في الحدود والقصاص وفي تحمل الديّة وفي القسامة والولاية والنكاح والطلاق والرجعة وعدد الا زواج واليهم الانتساب فكل ذلك يدل على فضل الرجال على النساء . والسبب الثاني : قوله تعالى : ( وما أنفقوا من أموالهم ) . انظر تفسير البيضاوى ج ٢ ص ٨٥ . التفسير الكبير ج ١٠ ص ٨٨ .

( ٢ ) النساء : ٣٤ .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) انظر : تفسير البيضاوى ج ٢ ص ٨٥ .

( ٥ ) انظر : تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩١ .

وقال تعالى : ( وعلى المولود له (١) رزقهن (٢) وكسوتهن بالمعروف ) (٣)  
فنص على وجوبها (٤) بالولادة في الحال التي تتشاغل بولدها عن استمتاع  
الزوج ليكون ادل على وجوبها عليه في حال استمتاعه بها (٥) .

وقال تعالى : ( وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ) (٦) ،

٤٥ ب فكما اوجب نفقتها بعد الفراق / اذا كانت حاملا (٧) كان وجوبها قبل  
الفراق أولى .

( ١ ) المولود له : هو الوالد وانما عبر عنه بهذا الاسم لوجوه :

الاول : حتى تعلم الوالدات انهن ولدن الأولاد للاباء ولذلك ينسبون اليهم .

الثاني : هذا تنبيه على أن الولد إنما يلتحق بالوالد لكونه مولودا على فراشه .

وفي الآية بيان ان على والد الطفل نفقة الوالدات وكسوتهن بالمعروف . اي

بما جرت به عادة امثالهن بحسب يساره وتوسطه . تفسير الرازي ج ٦ ص ١٢٠

( ٢ ) المقصود بالضمير (هن) الزوجات .

( ٣ ) البقرة : ٢٣٣

( ٤ ) لان كلمة على في قوله تعالى ( وعلى المولود . . . ) تفيد الالتزام

وذلك يقتضي الوجوب .

( ٥ ) انظر : تفسير الرازي ج ٦ ص ١٢٠ .

( ٦ ) الطلاق : ٦ .

( ٧ ) لا خلاف بين الفقهاء في وجوب النفقة والسكن للحامل المطلقة

ثلاثا ، أو أقل حتى تضع حملها .

انظر احكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٥٨ .

وقال تعالى :

( ما استدل به الشافعي ) : ( فإن خفتم الا تعدلوا فواحدة : أو —

ملكتم أيمانكم ذلك أرني الا تعولوا ) ( ١ ) .

قال الشافعي : معناه ان لا يكثر من تعولون ( ٢ ) فلولا وجوب النفقة

عليه لما كان لخشية العيال تأثير ( ٣ ) .

فاعترض على الشافعي ابن داود ( ٤ ) ومعض أهل اللغة ( ٥ ) في تأويل

هذه الآية وقالوا :

معنى عال يعول أى جاريجور ( ٦ ) ( فأما كثرة ) ( ٧ ) العيال فيقال فيه :

أعال يعيل ( ٨ ) ، فكان العدول عن هذا التأويل جهلاً بمعنى اللغة وعقله ،

( ١ ) النساء : ( ٣ ) .

( ٢ ) انظر لسان العرب ج ١ ص ٤٨١ . باب ( عول ) .

( ٣ ) الام ج ٥ ص ١٠٦ .

( ٤ ) ابن داود : هو ابوبكر محمد بن داود بن علي الظاهري ، الفقيه

احد اذكيا زمانه تصدر للاشتغال والفتوى بعد ابيه . توفي سنة ١٩٢ هـ .

انظر تاريخ بغداد ج ١ ص ٢٥٦ . وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٥٩ .

( ٥ ) قال الشافعي : أي ألا تكثر عيالكم . قال الثعلبي : وما قال هذا

غيره وإنما يقال : أعال يعيل ، اذا كثير عياله . وزعم ابن العربي : ان

عال على سبعة معان لا ثامن لها .

يقال : عال ، مال . الثاني : واد . الثالث : جار . الرابع : افتقر

الخامس : أثقل . السادس : قام بموئنة العيال . السابع : عال : غلب .

وأما عال : بمعنى كثير عياله فلا يصح .

قلت : أما قول الثعلبي ( ما قاله غيره ) فقد أسنده الدارقطني في سننه عن

يزيد بن أسلم وهو قول جابر بن زيد وهما إمامان من علماء المسلمين سبقا

الشافعي إليه . وأما ما ذكره ابن العربي من الحصر وعدم الصحة فلا يصح

وقد ذكرنا عال الامر : اشتد وتفاقم . حكاه الجوهرى . وقال الهروى في

غريبه ( وقال ابوبكر : عال الرجل في الارض يعيل فيها اذا ضرب فيها سار .

وقال الاحمر : يقال عالني الشيء يعيلني عيلا ومعيلا اذا اعجزك . وأما

عال : كثير عياله فذكره الكسائي وابو عمر الدوري وابن الاعرابي وقال ابوحاتم :

كان الشافعي أعلم بلغة العرب منا . ولعله لغة قال الثعلبي المفسر : سئل

أبو عمر الدوري عن هذا ، وكان إماما في اللغة غير مدافع فقال : هي لفظة

حمير وأنشد : وان الموت يأخذ كل حي \* \* بلا شك وان أمشى وعالا .

يعني وان كثرت ماشيته وعياله .

انظر تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢١-٢٢ . فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٢١-٤٢٤ .

لسان العرب ج ١ ص ٤٨٢ باب عول . الصحاح ج ٥ ص ١٧٧٦ باب عول .

( ٦ ) انظر : لسان العرب ج ١ ص ٤٨١ . باب عول .

( ٧ ) ما بين القوسين مكرر في الاصل .

( ٨ ) حكاه الثعلبي . انظر تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢١ .

عما تقدم في الآية من قوله : ( وان خفتم ألا تعدلوا فواحدة ) (١)

والجواب عن هذا الاعتراض من ثلاثة أوجه :

أحدها : إن تأويل الشافعي : أصح لشاهدي شرع ولغة ، فأما الشرع  
فما روى عن ابن مسعود أنه قرأ : ( ذلك أدنى ) (٢) أن لا يكتر من تعولون  
فكان هذا التأويل في قراءة (٣) ابن مسعود لفظا متلوا يحكاها الساجي (٤)  
عن الفراء (٥) .

( ١ ) النساء : ( ٣ )

( ٢ ) في ( أ ) أدنا .

( ٣ ) في ( أ ) قرأة .

( ٤ ) الساجي : زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن عدي الضبي  
البصري الساجي أبو يحيى محدث البصرة في عصره كان من الحفاظ الثقات ،  
له كتاب جليل في ( علل الحديث ) يسدل على تبحره ، ومن كتبه ( اختلاف  
الفقهاء ) توفي في البصرة سنة ٣٠٧ هجرية . انظر الرسالة المستطرفة ص ١١١  
طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٣ .

( ٥ ) الفراء : هو يحيى بن زياد عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد  
إمام الكوفيين وأعلم بالنحو واللغة وتوفي في طريق مكة في سنة ٢٠٧ هجرية  
ومن كتبه : المقصود والمدود ومعاني القرآن وكتاب اللغات والمذكر  
والمؤنث وغير ذلك . انظر وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٢٨ . مفتاح السعادة  
ج ١ ص ١٤٤ .

وقال : اخترت هذا من قراءة ابن مسعود (١) . وروى أبو صالح (٢) عن  
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [خير (٣) الصدقة عن  
 ظهر غنى (٤) واليد العليا (٥) خير من اليد السفلى (٦) وأبدأ بمن  
 تعمل (٧) ] (٨) .

---

( ١ ) وقرأ طلحة بن مصرف (ألا تعيلوا ) ونقل الزمخشري والرازي عن  
 طاوس : جاء في الكشف : وقرأ طاوس ( أن لا تعيلوا ) من أعال الرجل  
 إذا كثر عياله .

قال الزمخشري : وهذه القراءة تعضد تفسير الشافعي رحمه الله  
 من حيث المعنى الذى قصد .

انظر : الكشف ج ١ ص ٤٩٨ .

تفسير الرازي ج ٩ ص ١٧٨ . تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢٢ .

( ٢ ) أبو صالح : هو ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني ، ثقة  
 ثبت ، وكان يجلب الزيت الى الكوفة ، مات سنة ١٠١ هجرية وروى له  
 الجماعة .

تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

( ٣ ) وفي رواية أفضل الصدقة .

( ٤ ) عن ظهر غنى : يقال أعطى فلان عن ظهر غنى . أى اعطاه عطاء من

له ثروة ومال ، فكأنه أسند ظهره الى غناه وماله . جامع الاصول ج ٦ ص ٤٦٢



.....

---

( ٥ ) اليد العليا : يد المتصدق وهي العليا في الحقيقة صورة ومعنى .

جامع الأصول ج ٦ ص ٤٦٢ .

( ٦ ) اليد السفلى : اليد السائلة .

جامع الأصول ج ٦ ص ٤٦٢ .

( ٧ ) من تفول : تلزمك نفقته من قوت وكسوة .

فتح الباري ج ٩ ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

( ٨ ) رواه مسلم . رقم ( ١٠٣٤ ) في الزكاة ، باب بيان ان اليد العليا

خير من اليد السفلى .

وأما اللغة فقد حكى ثعلب (١) عن سلمة (٢) عن الفراء عن الكسائي (٣) أنه قال :

سمعت العرب تقول : عال يعول ، معناه كثر عياله .

قال ابن الأنباري (٤) :

ومنه أخذ عول الفرائض ، / لكثرة سهامها (٥) ، فهذا جواب . ٤٤٦

( ١ ) ثعلب : هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس النحوي الشيباني مولا هم . امام الكوفيين في النحو واللغة . وكان ثقة حجة صالحا مشهورا بالحفظ ورواية الشعر القديم . ولد سنة مائتين ، وتوفي سنة واحد وتسعون ومائتين في بغداد وأصيب آخر عمره بصمم ، فصدته فرس فسقط في هوة فتوفي على الأثر .

من كتبه : الفصيح ، وقواعد الشعر ، وشرح ديوان زهير ، ومعاني القرآن وأعراب القرآن ، وغير ذلك .

انظر لسان الميزان ج ١ ص ٣٣٢ . انباء الرواة ج ١ ص ١٣٨ .

( ٢ ) سلمة بن عاصم ، أبو محمد النحوي من نحاة الكوفة ، روى عن الفراء كتبه ، وكان حافظا ، عالما . وكان ثعلب سمع كتاب المعاني للفراء من سلمة عن الفراء ، وذكر صاحب كشف الظنون أنه توفي سنة ( ٣١٠ ) هجرية وذكر ابن الجزري أنه توفي بعد ( ٢٧٠ ) هجرية . وله من الكتب : معاني

== القرآن ، وغريب الحديث والسلوك في العربية . انظر : بغية  
الوعاء ص ٢٦٠ . طبقات القراء لابن الجرجي ج ١ ص ٣١١ . كشف  
الظنون ص ١٢٣٠ .

( ٣ ) الكسائي : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الامام أبو الحسن  
الكسائي مولى بني أسد امام الكوفيين في اللغة ، والأدب وأحد  
القراء السبعة المشهورين ، وسمي الكسائي لأنه أحرم في كساء . وهو  
من أهل الكوفة ، واستوطن بغداد ، وقرأ على حمزة ثم اختار لنفسه  
قراءة ، وتعلم النحو على كبر ، ومن كتبه : معاني القرآن ، القراءات ،  
العدد ، وغير ذلك . ومات بالري في سنة ( ١٩٢ ) هجرية . وقيل ( ١٨٩ ) هـ  
وقيل غير ذلك .

انظر بغية الوعاء ج ٢ ص ١٦٢ .

( ٤ ) ابن الأنباري : هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد  
الأنباري أبو البركات المطبق بالكمال ، النحوي شيخ صالح صاحب التصانيف  
الحسنة في النحو ، وكان عالما زاهدا ، سكن في بغداد منذ صباه إلى  
ان توفي بها وتفق على مذهب الشافعي .

انظر شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ .

فوات الوفيات ج ١ ص ٣٣٥ .

.....

( ٥ ) توضيح هذه العبارة :

يقال : عالت المسألة اذا زادت سهامها وكثرت ، وهذا المعنى قريب من الميل ، لأنه إذا مال فقد كثرت جهات الرغبة وموجبات الارادة ، واذا كان كذلك كان معنى الاية : ( ذلك أدنى ان لا تكثروا ، واذا لم تكثروا لم يقع الانسان في الجور لان مطية الجور والظلم هي الكثرة والمخالطة ، وبهذا الطريق يكون تفسير الشافعي قريبا من تفسير الجمهور .

التفسير الكبير ج ١٠ ص ١٢٨ .

والجواب الثاني :

انه من الأبنية المشتركة ثلاثة معان يقال :

عال يعول بمعنى جاريجور ، ومعنى مان يمون (١) ، ومعنى أكثر العيال ، فهو يكثرهم (٢) فتأوله الشافعي بأحد معانيه (٣) وه قال ابن مسعود وزيد بن أسلم (٤) وطائفة (٥) .

والجواب الثالث :

ان حقيقته في اللغة ما ذكروه ومجازه فيها ما ذكرناه فكان حمله على مجازه دون حقيقته أولى من وجهين :

أحدهما : ان حقيقته في الجور قد استعيرت بقوله : (فان خفتم الا تعدلوا فواحدة) وحمله كثرة العيال مستفادا بمجاز قوله (تعالى) (٦) : (ذلك أدنى الا ~~تعدلوا~~) (٧) . ليكون حمل الآية على معنيين أولى من حملها على احدهما .

(١) ذكر صاحب تفسير الكشاف : ان هذا التفسير مأخوذ من قولك عال الرجل عياله يعولهم ، كقولهم ما نهم يمونهم . اذا أنفقت عليهم لأنه من كثر عياله لزمه أن يعولهم وفي ذلك ما تصعب عليه المحافظة على حدود الورع وكسب الحلال ، فثبت بهذا أن الذي ذكره الشافعي في غاية الحسن .

انظر : تفسير الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

(٢) ومن معاني عال : زاد . افتقر . اثقل . مال . غلب . عال الامر : اشتد وتفاقم . اعال الرجل في الارض : اذا ضرب فيها وعال بمعنى كثر عياله .

انظر : تفسير القرطبي ج ٥ ص ٢١ - ٢٢ .

.....

---

( ٣ ) وهو بمعنى كثر عياله . والشافعي لم ينكر بقرية معاني عال ، ولكنه اختار معنى ( كثر عياله ) لها في هذه الآية .

( ٤ ) زيد بن اسلم : العدوى العمرى مولا هم . ابواسامة ، فقيه مفسر من اهل المدينة كان مع عمر بن عبد العزيز ايام خلافته واستقدمه الوليد بن يزيد في جماعة من فقهاء المدينة الى دمشق مستفتيا في امر . وكان ثقة كثير الحديث له كتاب التفسير . انظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٢٤ . تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٩٥ .

( ٥ ) منهم جابر بن زيد والكسائي وأبو عمر الدوري وابن الاعرابي وأبو حاتم ، انظر احكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٢٦١ .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٧ ) النساء : ( ٣ ) .

والثاني : ان كثرة العيال يؤول الى الجور ، فعبر عنه بالجور لأنه يؤول  
اليه (١) كما قال تعالى : ( إني أراني أعصر خمرا ) (٢) ولم يعصر الا عنباً  
فسماه خمرا ، لأنه مؤول الى ان يصير خمرا . وهذا مشهور في كلام العرب  
وأشعارهم (٣) .

( ١ ) وهذا الكلام يسميه علماء البيان : التعبير عن الشيء بالكناية والتعريض ،  
وحاصله يرجع الى حرف واحد ، وهو الاشارة الى الشيء بذكر لوازمه فههنا  
كثرة العيال مستلزمة للجور والميل . والشافعي جعل كثرة العيال كناية عن  
الجور والميل ، لما أن كثرة العيال لا تنفك عن الميل والجور فجعل هذا تفسيراً  
له لا على سبيل المطابقة بل على سبيل الكناية والاستلزام . وهذه طريقة  
مشهورة في كتاب الله . والشافعي لما كان محيطاً بأساليب الكلام العربي  
استحسن هذا الكلام . التفسير الكبير ج ٩ ص ١٧٨ .

( ٢ ) يوسف : ( ٣٦ ) . فعبر بما يؤول اليه العنب بعد عصره وهو الخمر ،  
ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : ( الولد مبخلة مجبنة ) اي يؤدى الاولاد الى  
ان يكون الوالدون بخلاء وجبناء حرصاً على سعادتهم . انظر : بهجة  
النفوس ج ٢ ص ٥٠ . الروضة الندية ج ٢ ص ٧٦ .

( ٣ ) انظر : الكشف ج ٢ ص ٣١٩ .

وأقول : ولا مانع من ان يريد الشافعي الاصل في معنى الكلجة عال أي  
يكثر العيال .

وأما السنة : في نفقات الزوجات ، فما رواه الشافعي عن سفيان بن عيينة  
عن محمد بن عجلان (١) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري (٢) عن أبي  
هريرة أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ، يا رسول الله :  
معي دينار .

فقال : أنفقه على نفسك .

قال : معي آخر .

قال : أنفقه على ولدك .

قال : معي آخر .

قال أنفقه على اهلك .

قال : معي آخر .

قال : أنفقه على خادمك .

قال : معي آخر .

قال أنت أعلم (٣) .

---

( ١ ) محمد بن عجلان المدني . صدوق الا انه اختلط عليه اجاد يث ابي

هريرة من الخامسة . مات سنة ثمان وأربعون . تقريب التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ .

( ٢ ) سعيد بن ابي سعيد المقبري كيسان ابوسعيد المدني ثقة من الثالثة

تفير قبل موته بأربع سنين . وروايته عن عاصم وام سلمة مرسله . مات في حدود

العشرين وقيل قبلها وقيل بعدها . وروى له الجماعة . تقريب التهذيب ١ / ٢٩٧



.....

---

( ٣ ) رواه ابو داود رقم ( ١٨٩١ ) في الزكاة باب صلة الرحم ج ٢ ص ١٣٢

والنسائي ج ٥ ص ٦٢ . في الزكاة باب تفسير الصدقة عن ظهر غنى .

وفي سنده محمد بن عجلان المدني وهو صدوق الا انه اختلطت عليه

أحاديث أبي هريرة ولكن للحديث شواهد بمعناه يقوى بها .

ورواه الشافعي في الام ص ٨٧<sup>٥</sup> ورواه ابن حزم في المحلى ج ١٠ ص ١٠٥

قال ابن حزم : اختلف يحيى القطان والثوري ، فقدم يحيى الزوجة على

الولد وقدم سفيان الولد على الزوجة . فينبغي أن لا يقدم احدهما على

الآخر بل يكونان سواء<sup>٥</sup> لأنه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم،

تكلم ثلاثا . فيحتمل أن يكون في إعادته إياه مرة قدم الولد ومرة قدم

الزوجة فصارا سواء .

وروى غير الشافعي عن وكيع (١) بن الجراح عن محمد (٢) ابن أبي حميد عن أبي سعيد (٣) المقبرى عن أبي هريرة أنه قال بعد دينار الخادم : معي آخر لم يبق غيره .

قال : أنفقه في سبيل الله وهو أدناها أجراً .

قال ابو سعيد المقبرى : فكان أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث قال : يقول ولدك : أنفق علي إلى من تكلمي ؟ . وتقول زوجتك : أنفق علي أو طلقني (٤) . ويقول خادمك : أنفق علي أو بعني (٥) . وهذا اعم حديث في وجوب النفقة ، لأنه جمع فيه بين وجوبها بنسب وسبب .

( ١ ) وكيع بن الجراح ، بن مليح الرواس أبو سفيان الكوفي . ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة مات في آخر سنة ست اول سنة سبع وتسعين وله سبعون سنة ، روى له الجماعة .

تقريب ج ٢ ص ٣٣١ .

( ٢ ) محمد بن أبي حميد ابراهيم الانصارى الزرقى أبو ابراهيم المدني لقبه حماد ، ضعيف من السابعة .

تقريب ج ٢ ص ١٥٦ .

( ٣ ) ابو سعيد المقبرى كيسان بن سعيد المقبرى المدني مولى ام شريك ويقال هو الذى يقال له صاحب العباس . ثقة ثبت من الثانية مات سنة مائة روى له الجماعة . تقريب ج ٢ ص ٣٣٢ .

.....

---

( ٤ ) افاد هذا ان نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، واذا اعسر وثبت  
إعساره، واختارت فراقه فرق بينهما ، وسيأتي فيما بعد تفصيل المسألة  
واختلاف الفقهاء فيها .

( ٥ ) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٢٥٢ - ٢٩٩ .  
ورواه البخاري قريبا منه في كتاب النفقات باب ، وجوب النفقة على  
الأهل والعيال .

والزيادة المفسرة فيه من قول أبي هريرة .

انظر فتح الباري ج ٩ ص ٥٠٠ .

وروى عبد الله بن عمرو بن العاص (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(كفى بالمرء اثماً ان يضيع من يعمل ) (٢) . وفيه وجهان :

احدهما : انه مجمل (٣) لا تخرج الزوجة من بيان اجماله .

والثاني : انه عام تدخل الزوجة في جملة عمومه .

---

( ١ ) عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي أبو محمد احد العبادلة الفقهاء

مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الاصح بالطائف وروى له الجماعة .

تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٣٦ .

( ٢ ) رواه الحاكم . وقال هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

انظر المستدرک ج ١ ص ٤١٥ .

وذكره المنذرى في الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٦٥ .

( ٣ ) المجمل : لفظة : المجموع من أجمعت الحساب، وأجمعت الشيء إجمالاً

أى جمعته من غير تفصيل .

واصطلاحاً : ما تردد بين محتلين فأكثر على السواء .

انظر : المستصفى ج ١ ص ٢٤٥ .

التعريفات للجرجاني ص ١٠٨ .

وروى الشافعي عن أنس بن عياض (١) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت هند (٢) الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله : ان أبا سفيان (٣) رجل شحيح (٤) وانه لا يعطيني ولدي الا ما أخذ منه سرأً (٥) وهو لا يعلم . فهل علي فيه شيء ؟ . فقال : ( خذي (٦) ما يكفيك وولدك بالمعروف (٧) ) (٨) .

( ١ ) أنس بن عياض بن ضمرة بفتح الضاد وسكون الميم أو ابو عبد الرحمن الليثي ابو حمزة المدني ، ثقة من الثامنة مات سنة مائتين وله ست وتسعون سنة روى له الجماعة .

تقريب التهذيب ج ١ ص ٨٤ .

( ٢ ) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ابن عبد مناف صحابية قرشية عالية الشهرة وهي أم معاوية بن أبي سفيان تزوجت اياه بعد مفارقتها لزوجها الاول فاكه بن المغيرة المخزومي وكانت فصيحة جريئة وأسلمت بعد فتح مكة توفيت سنة ١٤ هجرية .

الروض الاتف ج ٢ ص ٢٧٧ . نهاية الارب ج ١٧ ص ١٠٠ .

( ٣ ) أبو سفيان : صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الاموي صحابي مشهور أسلم عام الفتح مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل بعد ها . روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود .

تقريب التهذيب ج ١ ص ٣٦٥ .

.....

---

( ٤ ) شحيح : الشح ، البخل مع الحرص والشح أعم من البخل ؛ لأن البخل يختص بمنع المال ، والشح بكل شيء ، وقيل : الشح لا يزم كالطبع والبخل غير لازم فتح الباري ج ٩ ص ٥٠٩ .

- ( ٥ ) لا توجد في رواية البخاري كلمة ( سرا ) . نفس المرجع السابق .
- ( ٦ ) خذى : أضر بإباحة ، بدليل ما جاء في رواية أخرى للبخاري ( لا حرج عليك ان تطعمهم بالمعروف ) نفس المراجع السابق .
- ( ٧ ) المراد بالمعروف بالقدرة الذي عرف بالعادة فيه كفاية .

نفس المرجع السابق .

( ٨ ) رواه البخاري . انظر فتح الباري ج ٩ ص ٥٠٩ .

ورواه مسلم ١٣٣٨ .

السنن الكبرى ج ٧ ص ٤٧٧ .

النسائي ج ٨ ص ٢٤٦ .

ابن ماجه ج ٢ ص ٧٦٩ .

سنن أبي داود مع العون ج ٩ ص ٤٤٧ .

فدل هذا الخبر على وجوب نفقة الزوجة (١) والولد ، واستفيد منه  
سوى ذلك دلائل على احكام منها : جواز بروز المرأة فيما عرض من حاجة ،  
٤٧ ودل على جواز سوءها فيما يختص بها ، وبغيرها من الأحكام . / ودل على  
جواز كلامها للأجانب . ودل على جواز أن يوصف الانسان بما فيه ، وان كان  
ذمماً ، إذا تعلق بما يهين ، لأنها نسبت أبا سفيان الى الشح وهو ذم .  
ودل على أن لصاحب الحق أن يأخذ حقه بغير اذن من عليه الحق ، لأنه  
اذن لها في أخذ ما يكفيها وولدها .

(ودل ) (٢) على أنه يجوز أن يأخذ حقه من غير جنسه ، إذا عدم  
الجنس لأنه لم يعين على أخذ ما تستحقه من قوت أو لباس . ودل على  
وجوب النفقة بالمعروف من غير سرف ولا تقصير لقوله : ( خذى ما يكفيك  
وولدك بالمعروف ) (٣) .

( ١ ) في ( أ ) " الزوجية " .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) سبق تخريجه .

ودل على جواز القضاء على الغائب ، لأنه حكم على أبي سفيان بالنفقة ولم يكن حاضراً (١) .

ودل على أن للحاكم أن يحكم بعلمه ، لأنه حكم لها بالنفقة في مال أبي سفيان لعلمه بأنها زوجته (٢) .

ودل على أن للأم ولاية على ولدها ، إذا كان صغيراً ، لقوله :  
( خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ) (٣) .

( ١ ) انظر : ادب القاضي للماوردي ج ٢ ص ٣١٢ . الطرق الحكيمة ص ١٩٦

ونقل ابن حجر عن النووي أنه قال :

ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث في جواز القضاء على الغائب ، لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضراً بها ، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستتراً لا يقدر عليه ، أو متعزلاً ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً ، فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء .

وكذلك قال الرافعي : إنه كان افتاءً .

فتح الباري ج ٩ ص ٥١٠ .

( ٢ ) انظر : ادب القضاء للماوردي ج ٢ ص ٣١٢ . الطرق الحكيمة ص ١٩٦

وسائل الاثبات في المعاملات المدنية والاحوال الشخصية للدكتور محمد مصطفى

الزحيلي ج ٢ ص ٥٧٥ .



.....

( ٣ ) انظر فتح الباري ج ٩ ص ٥٠٩ .

وزاد ابن حجر فوائد أخرى منها :

- ١- جواز ذكر الانسان بالتعظيم كاللقب والكنية .
- ٢- ان من نسب الى نفسه أمراً عليه فيه غضاة فليقرنه بما يقيم عذره في ذلك .
- ٣- ان القول قول الزوجة في قبض النفقة ، لأنه لو كان القول قول الزوج انه منفق لكفت هذه البينة على اثبات عدم الكفاية .
- ٤- ان نفقة الزوجة والولد مقدرة بالكفاية .
- ٥- واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له ان يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه وهو قول الشافعي وجماعة .

وأما المعقول من (معاني) (١) الاصول : فهو  
فهو ان الزوجة محبوسة المنافع عليه ، ومنوعة من التصرف في ماله لمحقه في  
الاستمتاع بها ، فوجب لها مؤنتها ونفقتها ، كما يلزمه المملوكه الموقوف  
على خدمته ، وكما يلزم الامام في بيت المال نفقات أهل الغي\* لا حباس (٢)  
نفسهم على الجهاد (٣) .

---

( ١ ) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

( ٢ ) في ( أ ) لا حباس .

( ٣ ) انظر فتح الباري ج ٩ ص ٥٥٥ .

فصل :

فاذا ثبت أن نفقة (١) الزوجات واجبة فقد أباح له (٢) الله

تعالى أن ينكح / أربعاً بقوله : ( مثنى وثلاث ورباع ) (٣) .

وندبه (٤) على (٥) الاقتصار على واحدة بقوله :

(وان خفتم الا تعدلوا (٦) فواحدة ) (٧) .

( ١ ) في ( أ ) نفقات .

( ٢ ) . ورد في النسختين أباحه وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٣ ) النساء : ( ٣ ) .

( ٤ ) النذب : هو ما طلب الشارع فعله طلباً غير لازم أو ما يثاب

فاعله ولا يعاقب تاركه .

أصول الفقه لأبي زهرة ص ٣٩ .

( ٥ ) في ( أ ) الى .

( ٦ ) في ( أ ) تعولوا .

( ٧ ) النساء : ( ٣ ) .

ذهب ابن داود وطائفة من أهل الظاهر : الى أن الأولى ( به ) ( ١ ) ،  
ان يستكمل نكاح الأربع اذا قدر على القيام بهن ، ولا يقتصر على واحدة ،  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتصر عليها ( ٢ ) .

واستحب الشافعي أن يقتصر على واحدة وان أبيح له أكثر منها ، لئلا من  
( من ) ( ٣ ) الجور بالميل الى بعضهن ، أو بالعجز عن نفقاتهن ( ٤ ) ،  
وأولى المذهبين عندى : إعتبار حال الزوج فان كان ممن تقنعه الواحدة ،  
فالأولى أن لا يزيد عليها ، وان كان ممن لا تقنعه الواحدة لقوة شهوته  
وكثرة جماعه ، فالأولى أن ينتهي الى العدد المقنع من اثنتين أو ثلاث  
أو أربع ، ليكون أغض لطرفه وأعف لفرجه .

والله أعلم .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من النسختين ولعل الصواب ما أثبتناه .

( ٢ ) لم أر ما ذكره الماوردى في كتب الظاهرية مؤمطانها . ولعله رحمه الله  
اطلع في زمانه على مصادره لم تصل إلينا أو سمع من علماءهم في ذلك العصر .  
والله أعلم .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٤ ) انظر : الام جده ص ٨٧ .

أحكام القرآن للشافعي ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

مختصر المزني ص ٢٣٠ .

## مسألة

قال الشافعي :

[ففي (١) القرآن والسنة (٢) بيان أن على الرجل مالا غنى للامرأة عنه — نفقة وكسوة وخدمة في الحال التي لا تقدر (على) (٣) مالا صلاح لبدنها من زمانة ومرض الا به] (٤) . . الفصل (٥) الى آخر كلام المزني . قد مضى الكلام في وجوب نفقتها .

( ١ ) في المختصر (في) .

( ٢ ) اي بما سبق من الأدلة .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣٠ .

وانظر الأم ج ٥ ص ٨٧ .

احكام القرآن ج ١ ص ٢٦٠ .

( ٥ ) وتتمة الفصل :

قال في كتاب عشرة النساء : يحتمل أن يكون عليه لخادمها نفقة إذا كانت ممن لا تخدم نفسها .

وقال فيه أيضا : اذا لم يكن لها خادم فلا <sup>ينبغي</sup> أن يعطيها خادم ، ولكن يجبر على من يصنع لها الطعام الذي لا تصنعه هي ويدخل عليها مالا تخرج لادخاله من ماء وما يصلحها ولا يجاوز به ذلك .

فأما نفقة خادمها ، اذا كان مثلها مخدوماً ، فواجب عليه (١) لقول الله تعالى : ( وعاشروهن بالمعروف ) (٢) . والخدمة من المعهيـرود  
المعروف (٣) . ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( خذى ما يكفيك وولدك  
بالمعروف ) (٤) / فكان الخادم من المعروف .

ولانه ملك منها الاستمتاع الكامل ، فلزمه لها الكفاية الكاملة .

فاما اذا لم يكن مثلها مخدوماً (٥) لقيامها بخدمة نفسها ، لم تلزمه نفقة  
خادمها ، لانه خارج من جملة المعروف المأمور به في حقها .

والاعتبار في العرف بذلك من وجهين :

أحدهما : عرف القدر والمنزلة ، فإن عرف ذوى الأقدار بشرف أو يسار أن يخدمهم  
غيرهم ، ولا يخدموا أنفسهم . وعرف من انخفض قدره وانحطت رتبته أن يخدم  
نفسه ولا يخدم .

---

( ١ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٠ .

( ٢ ) البقرة : ٢٢٩ .

( ٣ ) هو وجه الاستدلال من الآية .

( ٤ ) سبق تخريج الحديث .

( ٥ ) وان حصل لها شرف من زوج او غيره يعتاد لاجله اخدامها لان الامور

الطارئة لا تعتبر .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٧ .

والوجه الثاني : عرف البلاد ، فان عادة اهل الأماص ان يستخدموا  
ولا يخدموا ، وعادة اهل السواد أن يخدموا ولا يستخدموا .  
فاذا كانت الزوجة ممن يخدم مثلها ، لأنها من ذوى الاقدار وسكان الامصار،  
لزمه نفقة خادمها ، الا ان تكون مريضة (١) ، فيلتزم لها مدة مرضها  
وان طالت - نفقة خادمها لأنه من جملة كفايتها (٢) .  
وان لم يلزمه ثمن الدواء وأجرة الطبيب ، لأن الخدمة قد تجب في  
حقوق الزوجات ، ولا يجب في حقوقهن الدواء والطبيب . ولا اعتبار  
في خدمتها بما تأخذ به نفسها (٣) ، فان كانت ممن لا يخدم مثلها  
فترفعت عن الخدمة لم تلزمه (٤) نفقة خادمها ، وان كانت ممن يخدم  
مثلها فتسازلت (٥) في الخدمة لزمه نفقة خادمها ، ولا يلزمه نفقة  
اكثر من خادم واحد ، وان خلت (٦) .

---

(١) ولو كانت من اهل السواد .

(٢) انظر : الأم جه ص ٨١ . المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٧ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٧ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣١٥-٣١٦

حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٤ ص ٤٩٥ . شرح المحلي ج ٤ ص ٧٤ .

.....

---

( ٣ ) ای بما تعتبر نفسها من ای صنف ، انما الاعتبار في واقعها قبل  
الزواج .

( ٤ ) في الأصل (تلتزم) .

( ٥ ) في النسختين ، فتنزلت وأرى لو كانت فتنازلت فلكان أفضل .

( ٦ ) انظر :

المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

حاشية القليوبي ج ٤ ص ٧٥ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٢ .

وهو قول أبي حنيفة وأحمد .



وقال مالك :

٤٨ ب

إذا لم تستقل بخادم واحد / لجلالة القدر وكثرة الحشم (١) ،  
أخذ منها من جرت بهم عادة مثلها من عدد الخدم اعتباراً بالعرف (٢) .  
وهذا فاسد ، لأن ما زاد على الخادم الواحد معد لزينة أو حفظ  
مال ، وذلك غير مستحق على الزوج ، وجرى حكم ما زاد على الخادم  
الواحد حكم من شهد الوقعة بأفراس (٣) فإنه لا يعطى (٤) ، إلا  
سهم فرس واحد ، ( لأنه لا يقاتل إلا على فرس واحد ) (٥) . وما عداه  
لعدة أو زينة (٦) .

---

( ١ ) الحشم : حشم الرجل خدمه ، ومن يفضله إذا أصابه أمر .  
المصباح المنير ج ١ ص ١٣٧ .

( ٢ ) انظر شرح الخرشي مع حاشية العدوى عليه ج ٤ ص ١٨٦ .  
( ٣ ) جمع فرس .

( ٤ ) ورد في النسختين يعطا وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٦ ) انظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٧ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣١٦ .

فصل :

فاذا ثبت استحقاق الخدمة فالكلام فيها يشتمل على فصلين :  
أحدهما : صفة الخدمة .

والثاني : من يقوم لها بالخدمة .

فأما صفة الخدمة فهي نوعان :

خارجة . وداخلة .

فأما الخارجة فيجوز أن يتولاها الرجال والنساء من الاحرار والماليك

وأما الداخلة فلا يجوز أن يقوم بها الا أحد ثلاثة :

أما النساء .

وأما ذوو محرم من الرجال .

وأما صبي لم يحتلم (١) .

وفي الشيخ الهرم (٢) ومملوكها وجهان من اختلاف أصحابنا في عورتها

معهم (٣) .

فلو أراد أن يستخدم لها من خالف دينها من اليهود والنصارى ففيه

وجهان :

(١) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .

لأنها تحتاج الى نظر الخادم . وقد تخلو به فلم يجز أن يكون رجلا

أجنبيا .

.....

وكان قوله هذا مستنبط من الآية الكريمة :

==

( ولا يدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو  
أبنائهن أو أبناء بعولتهن ، أو إخوانهن أو بني إخوانهن ، أو بني  
إخواتهن ، أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة  
من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ) (النور : ٣١)

( ٢ ) في الأصل : الهم .

( ٣ ) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٢ .

أحدهما : وهو قول ابي اسحاق المروزي : يجوز ، لحصول الخدمة بهم ، ولأنهم ربما كانوا أذل نفوسا وأسرع في الخدمة .  
والوجه الثاني : ليس له ذلك ، لأن النفس ربما عافت استخدامهم ، ولأنهم ربما لم يؤمنوا بعبادة الدين (١) .  
ولو قيل : يجوز أن يقوموا بالخدمة الخارجة ولا يقوموا بالخدمة الداخلة كان وجهها (٢) .  
وأما من يقوم لها بالخدمة ، فالزوج بالخيار بين ثلاثة أمور :  
إما بأن يشتري خادما يقوم بخدمتها .  
وإما بأن يكثرى لها خادما .  
وإما بأن يكون لها خادم ينفق عليه .  
والخيار في هذه الثلاثة إليه دونها ، لأن حقها في الخدمة .  
فأما إن أراد الزوج أن يخدمها بنفسه ، ففيه وجهان :

---

( ١ ) لقوله تعالى لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا . . .

وانظر المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٢ .

( ٢ ) ثالثا : وهو التوفيق بين القولين .

أحدهما : وهو قول أبي اسحاق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة . له ذلك  
لاستغنائها بخدمته .

والوجه الثاني : ليس له ذلك لأنها قد تحتشمه في الاستخدام فيلحقها تقصير (١) فلو قالت : أريد أن أخدم نفسي وأخذ أجره خادمي ، لم يكن لها ذلك (٢) ، كالعامل في المضاربة (٣) له أن يستاجر للمال حمالا ونقلا فلو تكلف حمله بنفسه لم يكن له أن يأخذ أجره حمله (٤) وكذلك لو تطوع انسان لخدمتها ، سقطت خدمتها عن الزوج . سواء تطوع بالخدمة عنها أو عن الزوج .

- ( ١ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .
- ( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . الوجيز ج ٢ ص ١١٠ . وجاء في المذهب وان قالت المرأة أنا أخدم نفسي وأخذ أجره الخادم لم يجبر الزوج عليه لأن القصد بالخدمة ترفيها وتوفيرها على حقها وذلك لا يحصل بخدمتها . وقال الشرييني : لأنها بذلك تصير مبتدلة . انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٣ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ١١٦ .
- ( ٣ ) المضاربة : هي ان يدفع الرجل الى الآخر مالا يتجربه ويكون الربح بينهما على ما يتفقان عليه وتكون الخسارة إن كانت على رأس المال .
- حلية الفقهاء ص ١٤٧ . عقد المضاربة ص ١٦ .
- ( ٤ ) انظر : فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ٢٤١ .

- واذا كان كذلك فلا يخلو حال الخادم من ثلاثة أحوال :
- أحدهما : ان يكون مشترى (١) فالمستحق على الزوج (نفقته) (٢) وزكاة فطره ، سواء كان ملكا لها أو للزوج .
- والثاني : أن يكون مكترى (٣) فعلى الزوج أجرته ولا تلزمه نفقته ولا زكاة فطره (٤) .
- الثالث : ان يكون متطوعا ، فلا يلزم الزوج أجرته ولا نفقته (٥) .

- ( ١ ) وردت في النسختين : مشترأ وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه والله اعلم
- ( ٢ ) ما بين القوسين مكرر في ( أ ) .
- ( ٣ ) وردت في النسختين : مكتراً ؛ وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه . والله اعلم .
- ( ٤ ) انظر كتاب الزكاة للماوردي تحقيق الدكتور ياسين ناصر . ص ١٤٣٣ مطبوع على الآلة الكاتبة .
- ( ٥ ) انظر :
- المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .
- نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٧ .

فصل :

فأما المزني فإنه رأى/الشافعي قد أوجب نفقة خادمها في موضع، <sup>١٦٢</sup> ولم يوجبها في موضع (آخر) (١)، فوهم وتصور أنه على اختلاف قولين، وإنما اختلف جوابه لا اختلاف حالين، اختلف أصحابنا فيهما على وجهين (٢) :-  
أحدهما : أن الموضع الذي أوجب فيه نفقة خادمها، إذا كان مثلها مخدوماً، والموضع الذي أسقط فيه نفقة خادمها، إذا كان مثلها غير مخدوم .  
والوجه الثاني : أن اختلاف حاله على غير هذا الوجه . فالموضع الذي أوجب فيه نفقة خادمها، إذا كان مشتري (٣)، والموضع الذي أسقط فيه نفقة خادمها، إذا كان مكتري (٤)، ثم وهم المزني من وجه آخر فقال :  
قد أوجب زكاة فطرته، ولم يوجب نفقته، وهذا أظهر وهماً من الأول، لأن زكاة الفطر لا تلزم إلا بلزوم النفقة . وقد تلزم النفقة، وإن لم تلزم زكاة الفطر (٥)،

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .

( ٣ ) ورد في النسختين مشترًا . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٤ ) ورد في النسختين مكتراً . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٥ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .

## مسألة

قال الشافعي :

[وينفق المكاتب على ولده من أمته] (١) وهذا صحيح ولولد المكاتب

حالتان :

أحدهما : أن يكون من زوجة ، والخلاف فيه يأتي .

والثاني : أن يكون من أمة اشتراها في كتابته (٢) فأولعها بإذن السيد

أو بغير أذنه ، فهو لاحق به بالملك أو بشبهة الملك . وهو تابع لأبيه

يعتق بعتقه ، وإن أدى ، ويرق برقه إن عجز ، وإذا كان كذلك لزمه

أن ينفق عليه مما بيده من مال الكتابة ، وإن لم يجب على العبد أن ينفق

على ولده لأمرين :

(١) مختصر المزني ص ٢٣١ . وانظر الام جده ص ٩٠ .

(٢) الكتابة : من قولك كتبت الشيء إذا جمعته فكانه كتب عليه بما وقف

عليه من مال . وجمعت عليه نجوم يومئذها منها ما وقف سيده . ولذلك

المعنى لم يجز عند الشافعي أن يكون ذلك على أقل من نجمين . لأن

أقل الجمع اجتماع شيئين .

حلية الفقهاء ص ٢٠٩ .



أحدهما : إن المكاتب يجوز تصرفه ، ولا يجوز تصرف العبد .  
والثاني : إن ولد المكاتب من أمته تابع له إن عتق ، وعائد إلى  
سيده إن رق . فخالف ولد العبد ، ولأنه إن عتق فماله له ، فجاز  
أن ينفق منه على ولده وإن رق فماله لسيده ، وهو وولده (١) مملوكا  
للسيد ، وما بيده ملك (٢) للسيد ، فجاز أن ينفق من مال السيد  
على مملوكه (٣) .

- ( ١ ) في ( أ ) ولده والصواب ما أثبتناه أي بزيادة ما قبله واو العطف .  
( ٢ ) في النسختين وردت ملكا . وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه  
بالرفع والله أعلم .  
( ٣ ) انظر : الأم جه ص ٩٠ .

## مسألة

قال الشافعي :

[ولو كانت امرأته مكاتبة ، وليست كتابتها واحدة ، ولا مولاها واحدا ،  
وولد له في الكتابة أولاد ، فنفقتهم على الأم ، لأنها أحق بهم ، ويعتقون  
باعتقها ] (١) .

أما ولد المكاتب من زوجته فلا يخلو من ثلاثة أحوال :  
أحدها : أن يكون من حرة ، فهو حر ونفقتة على أمه دون أبيه ، لأن ما بيد  
الاب المكاتب موقوف على سيده بأن يصير اليه بالاداء إن عتق أو بالملك إن  
عجز ورق . فلذلك منع من الانفاق ، على ولده الحر ، لأنه لاحق ( للسيد  
فيه ) (٢) ولم يمنع من الانفاق على ولده من أمته ، لما فيه من حق السيد  
وإذا سقطت نفقته عن الأب ، وجبت على الأم ، كما لو أعسر (٣) بهـ  
الأب الحر .

---

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣١ .

( ٢ ) في ( أ ) فيه للسيد .

( ٣ ) في ( أ ) عسر .

والحال الثانية : أن يكون ولده من مملوكه فهو مملوك لسيد الأم ، ونفقته عليه ، وتسقط عن أمه لرقها ، وعن أبيه لكتابته .

والحال الثالثة : أن يكون ولده من مكاتبه ، فلا يكون الولد تبعاً للأب وهل يكون تبعاً لأمه أو ملكا لسيدها على قولين :

أحدهما : أن يكون ملكا لسيدها ، ويجوز له بيعه ، فعلى هذا تكون نفقته على سيدها دونها ودون الأب .

القول الثاني : أن يكون تبعاً لها ، يعتق بعقدها ، ويرق برقها كما قلنا في ولد المكاتب من أمته ، فعلى هذا تكون نفقته على أمه دون أبيه ، لأنه يتبعها في العتق والرق دون الأب . فإن أراد الأب أن ينفق عليه نظرياً الأبوين فإن كانا مكاتبين لسيدين ، لم يجز للأب أن ينفق عليه ، لأن سيد الأب لاحق له في ولد المكاتب ، وإن كانا لسيد واحد أو في عقدين ، جاز للأب أن ينفق عليه ، وإن وجبت على الأم لأن لسيداً حقاً في ولده .

---

## مسألة

قال الشافعي :

[وليس على العبد ان ينفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة] (١) .  
وهذا صحيح ، لأنه إن كان من حرة فهو حر ، ونفقة الولد الحر  
واجبة على الحر من أبويه دون المملوك .  
وان كان من مملوكه ، فهو مملوك لسيد الأم ، ونفقة المملوك على سيده  
دون أبيه ، فإن قيل (أفليس) (٢) العبد تلزمه نفقة زوجته (٣) فهل  
وجب عليه نفقة ولده ؟ .

قيل : لان نفقة الزوجة (٤) معاوضة في مقابلة الاستمتاع بها ، (فلما ملك) (٥)  
الاستمتاع ملك عليه في مقابله من النفقة . وليست نفقة الولد كذلك ، لأنها  
مواساة وليس العبد من أهلها ، ولذلك سقط (٦) عنه الزكاة لخروجه من أصل  
المواساة . والله أعلم .

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣١ . الام ج ٥ ص ٩٠ .

( ٢ ) في الاصل ما بين القوسين غير واضح وما أثبتناه من ( أ ) .

( ٣ ) في الاصل سيد زوجته وهو خطأ والصواب ما اثبتناه من ( أ ) وذلك  
بحذف كلمة سيد .

( ٤ ) في ( أ ) الزوجية .

( ٥ ) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

( ٦ ) في الأصل يسقط ، وهو خطأ والصواب ما أثبتناه من ( أ ) .

بابُ قَدْرِ التَّقْفِ

## باب قدر (١) النفقة

قال الشافعي :

[النفقة نفقتان : نفقة الموسر (٢) ونفقة المعسر (٣) ، قال الله تعالى :

(لينفق ذو سعة من سعته (٤) . . . الآية (٥) ] (٦) .

وهذا كما قال .

نفقات الزوجات مقدرة تختلف باليسار (٧) والاعسار (٨) ويعتبر فيها حال الزوج دون الزوجة ، فان كان موسرا (٩) تقدرت بمدين ، وان كان معسرا (١٠) تقدرت بمد (١١) وان كان متوسطا تقدرت بمد ونصف (١٢) .

( ١ ) قدر : قدر الشيء ، مبلغه وهو يسكون الدال وفتحها ، وهو أن يكون مساويا لغيره من دون زيادة ولا نقصان . انظر : المغرب في ترتيب المعرب للمطري ص ٣٧٣ .

( ٢ ) في المختصر الموسع .

( ٣ ) في المختصر المقتر .

( ٤ ) في المختصر زيادة (ومن قدر عليه رزقه ) .

( ٥ ) الطلاق : ( ٧ ) . الآية كاملة (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر

عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه ، سيجعل الله بعد

عسر يسرا ) .

( ٦ ) مختصر المزني ص ٢٣١ . الام ج ٥ ص ٨٨ .

.....

( ٧ ) اى الفنى .

( ٨ ) اى الفقر .

( ٩ ) الموسر ، ويختلف باختلاف الاحوال من قلة العيال وكثرتهم والرخص

والغلاء . انظر السراج الوهاج ص ٤٦٥ .

( ١٠ ) المعسر هو مسكين الزكاة في قوله تعالى : ( انما الصدقات للفقراء

والمساكين . . . ) وفقيرها بالاولى . اى من لا يملك ما يخرج عن المسكنة وان

قد رعى كسب واسع . انظر احكام القرآن للشافعى ج ١ ص ١٦٢ .

( ١١ ) المد : بضم الميم مكىال قدره رطلان عند اهل العراق، ورطل وثلاث عند

اهل الحجاز، وزنته واحد وسبعون ومائة درهم وثلاث . وقيل انه ملء كفى الانسان

المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما، وه سمي مدا . انظر : قليوبي وعميرة

ج ٤ ص ٧٠ .

( ١٢ ) انظر الام ج ٥ ص ٨٨ . المذهب ج ٢ ص ١٦١ . الفاية القصوى فى

دراية الفتوى ج ٢ ص ٨٦٧ . فتح البارى ج ٩ ص ٥٠٩ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ٤٢٦ ،

حاشية الباجورى ج ٢ ص ١٩٧ . عقد الزواج وآثاره لابي زهرة ص ٣٠٥ . فقه

السنة ج ٣ ص ١٥٣ . قال النووى : وحديث هند حجة على أصحابنا . ورد ابن

حجر فى الفتح : وليس صريحا فى الرد عليه ، لكن التقدير بالامداد يحتاج الى

دليل فان ثبت حملت الكفاية فى حديث هند على القدر المقدربالامداد فكأنه

كان يعطيها وهو موسر ما يعطى المتوسط . فأذن لها فى اخذ التكملة .

فتح البارى ج ٩ ص ٥٠٩ . وذهب الظاهرية الى القول بأن نفقة الزوجة مقدرة إلا أنهم

قالوا: إن أكثر النفقة رطلان بالبغدادى . انظر المحلى ج ١ ص ٩٠

وقال أبو حنيفة (١) ومالك (٢) : نفقة الزوجة معتبرة بكفايتها ، ولا اعتبار بيسار الزوج أو اعساره . فخالفوا في الأحكام الثلاثة ، فلم يجعلوها مقدرة (٣) ولا معتبرة (٤) بحال الزوج ، ولا مختلفة (٥) باليسار والاعسار واستدلوا على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهند :  
( خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ) (٦) .  
فأذن لها في أخذ كفايتها وجمع بينها وبين ولدها ، ونفقة ولدها معتبرة بالكفاية ، وهو لا يأذن لها إلا فيما تستحق .

---

( ١ ) انظر تبين الحقائق ج ٣ ص ٥١ . فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٢ . بدائع الصنائع ج ٤ ص ٢٤ . كتاب النفقات للخصاف ص ٣٩ . حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٥٧٥ . أحكام الأحوال الشخصية ، محمد يوسف موسى ص ٢٢٥ . وللحنفية قول ثان : أنها تقدر باعتبار حالهما جميعاً وعليه الفتوى كما قال الخصاف .

وقول ثالث : ذهب إليه الكرخي، وجمع من المشايخ، ونص عليه محمد ابن الحسن وهو اعتبار حال الزوج فقط ، فان كان الزوج غنياً وهي فقيرة ، فرضت عليه نفقة الموسرين . واذا كان فقيراً وهي غنية ، فرضت عليه نفقة المعسرين . انظر النفقات للخصاف ، ص ٣٩ . حاشية الطحاوي على الدر المختار ج ٢ ص ٢٥٢ . فتح القدير ص ٣٢٣ . نظام النفقات ص ١٩ .

أما الحنابلة : فقد قالوا مثلما قال الحنفية في المعتمد والمالكية . أى أن الاعتبار بحال الزوجين معاً يسراً وعسراً ، عند التنازع لا عند العقد ، فإن



.....

== كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا ، فرضت نفقة الوسط لها ، وان كانا  
موسرين فرض لها نفقة الموسرين وهكذا . . .

انظر شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٤٤ . المبدع في شرح المقنع ج ٨ ص

١٨٦ . زاد المعاد ج ٤ ص ١٤٥ .

وهذا يعلم أن المالكية والحنابلة والحنفية في أحد الرأيين متفقون على  
أن المعتبر هو حال الزوجين خلافا للشافعية في رأيهم وهو اعتبار حال الزوج ،  
وهو قول الشافعي رحمه الله .

انظر : مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٦ . فتح الباري ج ٩ ص ٥٠٥ .

وانظر : الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٥٦٣ .

( ٢ ) انظر : الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٦٢٧ . قوانين الأحكام الشرعية

ص ٢٣٢ . بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٤ . البهجة ج ١ ص ٣٨٣ . رسالة ابن

أبي زيد القيرواني وعليها الثمر الداني في تقريب المعاني للشيخ صالح عبد

السميع الأزهري ص ٤٩٣ . حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٠٩ . أقرب المسالك

لمذهب مالك للدردير ص ١٠٧ .

قال الدسوقي في حاشيته :

اعلم ان اعتبار حالهما لا بد منه سواء تساويا غنى أو فقرا ، أو كان أحدهما

غنيا والآخر فقيرا ، لكن اعتبار حالهما عند تساويهما فقرا أو غنى

ظاهر .

.....

== وأما عند اختلافهما فاللازم حالة وسطى بين الحالتين وحينئذ فنفقة  
 الفقير على الغنية أزيد من نفقته على الفقيرة ، كما أن نفقة الغني على الفقيرة  
 أقل من نفقته على الغنية . وحكى قولاً آخر : من أن اعتبار حالهما إذا  
 تساويا فإذا زاد حالها اعتبر وسعه فقط وإن نقص حالها اعتبرت حالة وسطى  
 بين الحالتين . وجمع الدرديز في شرحه فقال : " إن كان فقيراً لا قدرة  
 له إلا على أدنى كفاية فالعبرة بوسعه فقط وإن كان غنياً ذا قدرة وهي فقيرة  
 أُجيب لحالة أعلى من حالها ودون حاله . وإن كانت غنية ذات قدر وهو  
 فقير إلا أنه له قدرة على أرفع من حاله ، ولا قدرة له على حالها ، رفعها إلى  
 الحالة التي يقدر عليها .

انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٠٩ . وما بعدها . ونظام النفقات في  
 الشريعة الإسلامية ص ٢٠-٢١ .

( ٣ ) أي الحكم الأول .

( ٤ ) أي الحكم الثاني .

( ٥ ) أي الحكم الثالث .

( ٦ ) سبق تخريج الحديث في أدلة وجوب النفقة .

فدل على أن الكفاية هي القدر المستحق (١) .

ولأن نفقتها في مقابلة تمكين الزوج من الاستمتاع، والتمكين معتبر بكفاية الزوج، فوجب أن يكون ما في مقابلته هو النفقة معتبرا بكفاية الزوجة . كالمقابلة لما لزمهم (٢) كفاية المسلمين جهاد عدوهم استحقوا على المسلمين في بيت مالهم قدر كفايتهم (٣) .

(١) انظر فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٣ . حاشية الطحاوي ج ٢ ص ٢٥١-٢٥٣ .

بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٢١ . المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٥٦٤-٥٦٥ .

ويجاب عنه : بأنه لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بالكفاية بحسب المعروف، فما ذكره الشافعي هو المعروف المستقر في الذهن، ولو أطلق الأمر على عنانه من دون تقدير لوقع التنازع إلى غاية ، فتعين ذلك التقدير بالمعرف .

انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٨٨ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٨٨ .

(٢) قاسوا الزوجة على المجاهدين فلما استحق المجاهد نفقة كفايتهم بالقيام بوظيفتهم وهو قتال الكفار استحققت الزوجة نفقة كفايتها بتمكينه منها .

(٣) انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٤-٣٢٥ . حاشية الطحاوي ج ٢ ص ٣٥٤

بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٢١ . كتاب النفقات للخصاف ص ٣٣ - ٤٧ .

وانظر : البهجة للتسولي ج ١ ص ٣٨٣ .

بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٤ .

شرح الخرشي ج ٤ ص ١٨٤ .

ولأن استحقاق النفقة يكون من ثلاثة أوجه :

بنسب ، وزوجية ، وملك .

فلما كان المستحق بالنسب والملك معتبرا بالكفاية (١) . وجب أن يكون

المستحق بالزوجية معتبرا بالكفاية (٢) .

وتحريره :

أنها جهة تستحق بها بالنفقة ، فوجب أن تكون معتبرة بالكفاية ،

كالنسب والملك (٣) .

( ١ ) اتفق الفقهاء على أن نفقة القريب والمملوك بالكفاية حيث قد ثبت عنه

صلى الله عليه وسلم :

(أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ) .

( ٢ ) اجيب بما أنه لو اعتبرناها بالكفاية كنفقة القريب لسقطت نفقة المريضة ومن

هي مستغنية بالشبع في بعض الأيام ، وليس كذلك فإذا بطلت الكفاية حسن

تقريبها من الكفارة .

انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٤٦ .

اسنى المطالب ج ٤ ص ٤٢٦ .

( ٣ ) أي أن النفقة لما كانت تستحق بالنسب والملك بالكفاية فكذلك بالزوجية ،

بجامع أن كلا منها سبب لوجوب النفقة بجامع السببية .

ودليلنا :

قول الله تعالى : ( لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه ، فلينفق مما آتاه الله ) ( ١ ) .

فدللت هذه الآية على اعتبار النفقة بالزوج ، واختلافها بيساره واعساره ، فسقط بذلك اعتبار كفايتها ( ٢ ) .

ولا يجوز حمله على نفقة المرضعة ، لأنها لا تختلف باليسار والاعسار ، لأنها أجرة مقدرة ( ٣ ) .

( ١ ) الطلاق : ٧٠ .

( ٢ ) انظر : أسنى المطالب ج ٤ ص ٤٢٦ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٨٨ .

قليوبي وعميرة ج ٤ ص ٧٠ .

( ٣ ) وما يؤيد ما ذهب اليه الشافعي قوله تعالى :

( على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ) .

فالاية ردت الامر في تقدير ما يجب على الزوج من المال الى حالته هو ، ولم تراع حالة الزوجة ، لا منفردة ولا منضمة اليه . فاذا كانت هي فقيرة وهو فقير ، فلا مر ظاهر . واذا كانت هي موسرة وهو فقير ، فانها لما رضيت بالزواج به رضيت بحاله .

ولأن المال المستحق بالزوجية يجب أن يكون مقدراً كالمهر (١) ، ولأن ما لم يسقط  
ثبوته في الذمة من الاطعام إذا لم يسقط بالاعسار كان مقدراً كالكفارات (٢) .  
ولأن اعتبارها بالكفاية مفض إلى التنازع في قدرها ، فكان تقديرها  
بالشرع حسماً للتنازع فيه (٣) كدية الجنين (٤) .

( ١ ) بجامع أن كلا من المهر والنفقة الزوجية استحقا بالعقد . انظر :  
إعانة الطالبين ج٤ ص ٦١ .

( ٢ ) الكفارة : مأخوذة من كبرت الشيء إذا أغطيته وسترته فكأنها تغطي

الذنوب وتستترها . النظم المستعذب ج٢ ص ١٤٦ .

وقول الماوردي : كالكفارات . أي بجامع أن كلا من نفقة الزوجة والكفارات  
مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة .

انظر : اسنى المطالب ج٣ ص ٤٢٦ .

( ٣ ) انظر : المهذب ج٢ ص ١٦٢ . فتح الباري ج٩ ص ٥٠٠ . حاشية

الجمال ج٤ ص ٤٨٨ . حاشية الشرقاوى ج٢ ص ٣٤٨ . نهاية المحتاج ج٧ ص

١٨٨ . إعانة الطالبين ج٤ ص ٦٤ . مغني المحتاج ج٣ ص ٤٢٦ .

( ٤ ) دية الجنين : يقول أبو شجاع : إن دية الجنين المسلم الحر غرة ،

وهي عبد أو أمة . وإنما تجب في الجنين إذا انفصل ميتاً بجناية على أمه الحية

مهما كان نوع الجناية . انظر الاقناع وحاشية الخطيب عليه ج٢ ص ١٣٠ .

أحكام الجنين ص ٢٤٣ .

فأما الجواب عن حديث هـند (١) فهو :

أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لها أن تأخذ بالمعروف ، والمعروف أن

لا تأخذ في الإعسار ما تأخذه في اليسار (٢) .

وأما الجواب عن استدلالهم بأنها في مقابلة الاستمتاع المعتبر بالكفاية

كالمجاهدين فهو :

١٥٠

أن نفقة الزوجة في مقابلة بدل (٣) يستحق بعقد ، فجرى عليه حكم

العوض (٤) ( في التقدير ، وخالف أرزاق المجاهدين التي لا تستحق

بعقد ولا يجرى عليه حكم العوض ) (٥) ، وإنما يجب بالانقطاع عن التماس

الكفاية ، فجاز أن يستحق بها قدر الكفاية .

( ١ ) انظر : استدلال الحنفية والمالكية بالحديث فيما سبق .

( ٢ ) انظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٨٨ .

حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٨٨ .

تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٥١ . وجاء فيها :

وأما خبر هند فهو حجة لنا ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال :

( خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ) .

والمعروف عند الناس يختلف بيسار الزوج وإعساره ، ولم يقل صلى الله

عليه وسلم خذى ما يكفيك مطلقا .

.....  
== وعلى أننا نحمده على أنه علم من حالها أن كفايتها لا تزيد على

نفقة المهر ، وكان أبو سفيان مهوراً .

( ٣ ) وهو الاستمتاع .

( ٤ ) والعوض في عقد النكاح مقدر .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٦ ) انظر :

حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٨٨ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٨٨ .



وأما الجواب عن قياسهم على نفقات الأقارب (١) والمماليك :  
فالمعنى فيها أنها مستحقة (٢) عن غير بدل ، فجاز أن تكون غير  
مقدرة .

ونفقة الزوجة مستحقة عن بدل (٣) فوجب أن تكون مقدرة كالأثمان  
والأجور (٤) .

---

( ١ ) جاء في شرح المنهج للشيخ زكريا الانصارى بهامش حاشية الجمل ج٤  
صفحة ٤٨٨ .

( وانما لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة القريب ، لأنها تستحقها أيام مرضها  
وشبعها ، وانما وجب ذلك بفجر اليوم للحاجة الى طحنه وعجنه وخبزه .

( ٢ ) أى نفقة الأقارب والمماليك .

( ٣ ) وهو الاستمتاع .

( ٤ ) انظر :

نهاية المحتاج ج٧ ص ١٨٨ .

حاشية الجمل ج٤ ص ٤٨٨ .

فصل :

فان قيل : فقد قال الشافعي : النفقة نفقتان : نفقة المـــــوســـــر  
ونفقة المعسر (١) ، ثم قدرها ثلاث نفقات ، موسر ، ومعسر ، ومتوسط  
فنقض ببعض كلامه بعضا .  
قيل : أراد المعتبر بالشرع نفقتان : يسار واعسار ، والثالثة معتبرة  
بالإجتهاد ، لتوسطها بين اليسار والاعسار . (٢) .

---

( ١ ) كما قال تعالى :

( وعلى الموسع قدره وعلى المقتر قدره ) البقرة :

وكما قال :

( لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ) الطلاق

آية : ( ٧ ) .

( ٢ ) انظر :

المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

## مسألة

قال الشافعي :

[فأما ما يلزم المعسر (١) لا مرأته إن كان الأغلب ببلدها، أنها لا تكون الا مخدومة عاليا (٢) وخادماً واحداً بما لا يقوم بدن أقل منه وذلك مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من طعام البلد الأغلب فيها من قوت مثلها] (٣) .

والكلام في هذه المسألة (٤) يشتمل على ثلاثة فصول :

أحدها : في مقدار النفقة .

والثاني : في جنسها .

والثالث : في صفتها .

( ١ ) في ( أ ) والمختصر ، المقتر .

( ٢ ) عال : عال عياله ، قاتهم وأنفق عليهم ، وبابه : قال . يقال

عاله شهرا اذا كفاه معاشه .

مختار الصحاح ص ٤٦٣ .

( ٣ ) مختصر المزني . وانظر الأم جه ص ٨٨ .

( ٤ ) في ( أ ) المسلة .

فأما مقدارها :

فهو مختلف باليسار والاعسار ، والمتوسط ، فوجب أن يكون مختلفا  
لاختلاف الأحوال / وان يعتبر بأصل يحمل عليه ، ويؤخذ المقطار منه  
فكان أولى الأصول بهاء الكفارات (١) لأمرين :  
احدهما : إنه اطعام يقصد به سد الجوعة .

والثاني : إنه طعام يستقر ثبوته في الذمة ، ثم وجدنا أكثر الطعام  
المقدر في الكفارات فدية الأذى (٢) ، قدر فيها لكل مسكين مدان ، فجعلناه  
أصلا لنفقة المهر ، فأوجبنا عليه لنفقة زوجته في كل يوم مدين ، ولأنه  
أكثر ما يقتاته (٣) الانسان في الأغلب ، ووجدنا أقل الطعام المقدر

---

( ١ ) قاس نفقة الزوجات على الكفارات ، لان الله سبحانه وتعالى شبه  
الكفارة بنفقة الأهل في الجنس ، فقال تعالى :  
(من أوسط ما تطعمون أهليكم ) ، فجعل الكفارة فرعاً للنفقة  
ومحمولاً عليها .

انظر : تكملة المجموع ج ١ ص ٢٥١ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٦ .

( ٢ ) فدية الأذى هي في قوله تعالى :

(وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى . ولا تحلقوا  
رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله . فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه

فغدية من صيام أو صدقة أو نسك . . . . ) الآية البقرة : ١٩٦

.....

== وثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة  
في كفارة فدية الأذى :

( أطعم ستة مساكين، نصف صاع نصف صاع طعام لكل مسكين ) .

( ٣ ) يقاتله : قات أهله من باب قال ، والاسم القوت بالضـم  
وهو ما يقوم به بدن الانسان من الطعام وقته فاقتات أى رزقه فارتزق واستقاته  
أى سأل القوت .

مختار الصحاح ص ٥٥٥ .

في الكفارات كفارة الواطي<sup>١</sup> (١) في شهر رمضان ، عليه لكل مسكين مد  
فجعلناه أصلاً لنفقة المعسر ، فأوجبنا عليه لنفقة زوجته في كل  
يوم مدا ، ولأنه أقل ما يقتاتة الانسان في الأغلب . (٢) .  
ثم وجدنا المتوسط يزيد على حال المقتسر (٣) وينقص عن حال الموسر  
فلم نعتبره بالمعسر لما يدخل على الزوجة من خيف (٤) النقصان  
ولم نعتبره بالموسر لما يدخل على الزوج من خيف الزيادة ، فعدلنا  
بالمتوسط بين الأمرين .

- ( ١ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
- جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلك يا رسول الله  
قال : وما أهلكك ؟ .
- قال : وقعت على امرأتي في رمضان .
- قال : هل تجد ما تعتق به ؟
- قال : لا .
- قال : فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين ؟
- قال : لا .
- قال : فهل تجد ما تطعم به ستين مسكيناً ؟
- قال : لا .
- ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال : تصدق بهذا

.....

== فقال الرجل : أعلى أفقر مني يا رسول الله ؟ فقال الله ما بين لايتيها - تشنية لابة - وهي ارض ذات حجارة سود تسمى الحرة . وكانت المدينة المنورة بين حرتين ، حرة واقم . وحرة وبرة - أهل بيت أحوج اليه مناه فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال : ( اذهب فاطعمه أهلك ) . متفق عليه .

( ٢ ) انظر : الام ج ٨ ص ٨٨ . المنهج بهامش المنهاج ص ١٠٢ .  
مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٦ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٧ .  
كفاية الأخيار ج ٢ ص ٩٠ .

( ٣ ) في ( أ ) المص .

( ٤ ) حيف : الجور والظلم . وقد حُاف عليه من باب باع .

مختار الصحاح ص ١٦٥ .

وأوجبنا عليه مدا ونصف لانه نصف نفقة موسر ونصف نفقة معسر . فأما الموسر فهو الذى يقدر على نفقة الموسرين في حق نفسه وحق كل من تلزمه نفقته من كسبه لا من أصل ماله . وأما المعسر ، فهو الذى لا يقدر أن ينفق من كسبه على نفسه وعلى من تلزمه نفقته الا نفقة المعسرين ، وان زاد عليها <sup>٥</sup> / <sub>٥</sub> كانت من أصل ماله لا من كسبه .

وأما المتوسط فهو الذى لا يقدر أن ينفق من كسبه على نفسه، وعلى من تلزمه نفقته، نفقة المتوسطين فإن زاد عليها كانت من أصل ماله ، وإن نقص عنها فضل من كسبه ، فيكون اليسار والاعسار معتبرا بالكسب في وجوب النفقة، ولا يعتبر بأصل المال (١) ، كما يعتبر ذلك في الكفارات (٢) .

( ١ ) وهناك ضابط أكثر اختصارا من ذلك وهو :

من زاد دخله على خرجه فهو موسر . ومن استوى دخله وخرجه فهو متوسط ، ومن زاد خرجه على دخله فهو معسر . حاشية الشرقاوى ج ٢ ص ٣٤٩ .

( ٢ ) انظر المذهب : ج ٢ ص ١٦٣ . شرح التحرير بهامشي حاشية الشرقاوى ج ٢ ص ٣٤٨ . منهاج الطالبين ص ١٠٨ . كتاب التقريب لأبي شجاع وشرحه فتح التقريب ص ٤٩ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٧ . مغني المحتاج

ج ٣ ص ٤٢٧ .



وسواء كان المقدّر للزوجة وهو شبعها ، أو كان زائداً أو مقصراً ،  
 (فان) (١) زاد على شبعها كانت الزيادة ملكاً لها ، وان نقص ولم  
 يتقدر على التقنعه ، كان الزوج بالخيار بين أن يتم لها قدر  
 شبعها ، وبين أن يمكنها من اكتسابه ، فأيهما فعل فلا خيار لهما ،  
 فإن مكنها (فلم) (٢) يتقدر على اكتساب كفايتها ، صارت من أهل  
 الصدقات تأخذ باقي كفايتها من الزكوات (٣) والكفارات (٤) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في الأصل ما بين القوسين غير واضح .

( ٣ ) الزكوات : جمع زكاة .

وفي ( أ ) الزكاة .

( ٤ ) انظر : الأم ج ٥ ص ٨٨ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٤ . الاقتناع بحل ألفاظ أبي شجاع على هامش البجيرمي

على الخطيب ج ٤ ص ٨٤ .

حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٨٩ .

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٨ .

فصل :

وأما جنس (١) النفقة :

فهو الغالب من قوت بلدهما لقول الله تعالى : ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) (٢) وذلك اشارة الى العرف (٣) .  
ولأن الكفارات معتبرة بالنفقات (٤) لقول الله تعالى : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) (٥) . ثم كانت الكفارات من غالب الأقوات فكانت النفقات بذلك أولى (٦) .

( ١ ) الجنس : بكسر الجيم ، أعم من النوع . وهو كل ضرب من الشيء . فالابل من جنس البهائم وجمعه أجناس . انظر : القاموس المحيط ج ٢ ص ٢١٢ .

( ٢ ) البقرة : ٢٣٣ .

( ٣ ) قال ابن حجر وهو يحكى عن القرطبي : يعتمد العرف في الأمر التي لا تحديد فيها من قبل الشرع خلافا للشافعية . ويرد ابن حجر على القرطبي قائلا : والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه نص شرعي ، أولم يرشد النص الشرعي اليه . انظر فتح الباري ج ٩ ص ٥١٠ .

( ٤ ) انظر ما سبق .

( ٥ ) المائدة : ٨٩ .

( ٦ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٤ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٦ . كفاية الأختار ج ٢ ص ٩٠ . حاشية الشرقاوى ج ٢ ص ٣٤٨-٣٤٩ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٧ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٨٨ تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه ج ٨ ص ٣٠٤ .

وان كان كذلك فغالب قوت اهل الحجاز التمر . وغالب قوت اهل الطائف  
 الشعير وغالب قوت اهل اليمن الذرة . وغالب قوت اهل العراق البر . وغالب  
 قوت طبرستان الأرز . فسينظر في غالب (قوت أهل ) (١) بلدهما فتستحق  
 نفقتها منه ، فان اختلف قوت بلدهما وجب لها الغالب من قوت مثلهما ، فان  
 كان مختلفا كان الزوج مخيراً دونها .

فان كانا من بلدين يختلف قوتهما ، (ينظر ) (٢) فإن نزلت عليه في بلده اعتبر  
 الغالب من قوت بلد الزوج ، وان نزل عليها في بلدها اعتبر غالب قوت بلد  
 الزوجة . فإن لم تألف الزوجة أكل ( ما خالف ) (٣) قوت بلدها ، قيل : هذا  
 حقك فإن شئت فأبدليه بقوت بلدك . وهكذا لو انتقلا عن بلد هما الى بلد  
 قوته مخالف لقوت بلدهما لزمه أن ينفق عليها من غالب قوت البلد الذي انتقلا  
 اليه دون البلد الذي انتقلا عنه ، سواء كان أعلى أو أدنى ، لأن النفقة تجب  
 فسي وقت بعد وقت ، فكان لكل وقت (٤) حكمه (٥) .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في ( أ ) نظر .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .

( ٤ ) وكذلك لكل بلد حكمه وعرفه .

( ٥ ) انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٠٥ . حاشية القليوبي ج ٤ ص ٧٠ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٧ .

فصل :

فأما صفة جنس النفقة :

فهو الهمد من البر أو الشعير أو الأرز أو الذرة ، دون الدقيق والخبز  
وان كان لا يقتات الا بعد طحنه وخبزه لأمرين :

أحدهما : ان الحب أكمل منفعة من مطحونه ومخبوزه، لا مكان ادخاره وزراعته (١)  
والثاني : لثبوته في الذمة التي لا يثبت فيها الا الحب دون الدقيق  
والخبز (٢) .

فاذا وجب الحب لها نظر :

فان كانت عادة أمثالها أن يتولوا طحن أقواتهم وخبزها بأنفسهم كأهل  
السواد<sup>١٥٤</sup>، كان مباشرة طحنه وخبزه عليها دون الزوج، وان لم تجر عادة أمثالها  
بمباشرة طحن أقواتهم وخبزها بأنفسهم ، كان الزوج بالخيار بين أن يدفع  
اليها أجرة الطحن (والخبز) (٣) وبين أن يقيم لها من يتولى طحنه وخبزه (٤)  
فان قيل : فإذا أفضى حقها إلى الخبز كان إيجابه أحق .  
قيل : لأن لها أن تدخره وتزرعه إن شاءت ، فلو أراد الزوج أن يدفع اليها  
قيمة الحب لم تجبر الزوجة على قبولها .

ولو طلبت الزوجة القيمة لم يجبر الزوج على دفعها ، ولو اتفقا على القيمة  
ففي جوازها وجهان :

أحدهما : لا يجوز كالسلم (٥) وكالزكوات والكفارة (٦)

(١) ورد في النسخين إردراعه والصواب ما أثبتناه .  
(٢) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٤ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٠٤ .

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٧ . قليوبي وعميرة ج ٤ ص ٧١ .

.....

.....

.....

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٤ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٧ .

حاشية القليوبي ج ٤ ص ٧١ .

( ٥ ) السلم : السلم والسلف بمعنى واحد ، وسمي سلما لتسليم رأس المال

في المجلس سلفا لتقديم رأس المال، وحدُّه : عقد موصوف في الذمة ببذل

عاجل بأحد اللفظين .

كفاية الخيار ج ٢ ص ١٥٨ .

( ٦ ) قال المحلي في شرحه للمنهاج ج ٤ ص ٧١ : وجه المنع :

القياس على المسلم فيه والكفارة بأنه لا يجوز الاعتياض عنهما قبل القبض ، وانفصل

الأول في قياسه عن ذلك بأن المسلم فيه غير مستقر، وطعام الكفارة لا يستقر

لمعين . أنظر تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٠٥ .

والوجه الثاني : يجوز لاستقراره في الذمة ، بخلاف السلم (١)

ولمعنى بخلاف الكفارات ، فأشبهه القرض . (٢) .

(١) في (أ) المسلم .

(٢) القرض : القطع يقال قرض الثوب بالمقراض ، والقرض واحد القروض .  
قالوا هو ما يقطعه الرجل من أمواله فيعطيه عينا فأما الحق الذي يثبت  
لله ديناً فليس بقرض . انظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٥١  
ووجه شبه نفقة الزوجة بالقرض بجامع استقرار كل من العوض (النفقة) والقرض  
في الذمة لمعين . انظر تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٠٥ .

وقال الشيرازي في المذهب ج ٢ ص ١٦٣ : —

والصحيح يجوز لأنه طعام يستقر في الذمة للأدنى، فجاز أخذ العوض فيه  
كالطعام في القرض . ويخالف الطعام في الكفارة فإن ذلك يجب لحق الله  
تعالى . ولم يأذن في أخذ العوض عنه والنفقة تجب لحقها، وقد رضيت بأخذ  
العوض أنظر كذلك في تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٠٥ وحاشية قليوبي وعميرة على  
شرح المنهاج للمحلي .

أقول والواقع يشهد أن الحب أمر لا يطرد في جميع البلدان والمجتمعات  
بل قد يكون الحب مثل الحصى والتراب لا منفعة فيها في بعض المدن

والمجتمعات . فيتعين أن يعطي الزوج النفقة لزوجته بما يمكنها من الطعام  
ويسهل لها أسباب العيش أسوة بغيرها من النساء، ولا يتحقق هذا في الحب  
وانما يتحقق بالقيمة فيكون إعطاء القيمة منه أمراً لا زماً لا اختيار فيه كلزوم النفقة  
نفسها . والله أعلم .

## مسألة

قال الشافعي : [ولخادمها (١) مثله (٢)] (٣) .

وهذا اذا كان مثلها مخدوما ، وأخذ منها ملوكا لها أوله ، فعليه حينئذ نفقته . لكن ان كان الخادم له ، فنفقته معتبرة بكفايته كسائر ماله ، وان كان الخادم ملوكا لها فنفقته مختلفة بحسب حال الزوج في يساره واقتاره ، وتوسطه ، فإن كان موسرا فقد ذكرنا أن نفقة زوجته مدان ، فتكون (٤) نفقة خادمها مدأ (٥) وثلاثا (٦) لكونه تابعا لها (٧) فلم يتساويا فيها ، ولم يعط مدأ ونصفا لثلا يساوى بينه وبين زوجة المتوسط / واقتصر له على مد

٥٤ ب

- 
- (١) في (أ) ولخادمتها . والمقصود به خادم أو خادمة الزوجة . ويطلق على الذكر والأنثى خادم
- (٢) أي من الحب .
- (٣) مختصر المزني . وانظر الام ج ٥ ص ٨٨ .
- (٤) في (أ) فيكون .
- (٥) في (أ) مد .
- (٦) في (أ) ثلث .
- (٧) وهذا على النص . انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٣ .
- (٨) في (أ) لأن لا .

وثالث<sup>٤</sup> هو ثلثا نفقة زوجة الموسر ، وان كان الزوج متوسطاً (١) ونفقة (٢)  
 (زوجته) (٣) مد ونصف ، فنفقة خادمها مد واحد ، وذلك ثلثا نفقتها (٤) ،  
 وان كان الزوج معسرا ونفقة زوجته مد واحد ، فنفقة خادمها مد واحد (٥)  
 وقد كان الاعسار يقتضي أن يكون ثلثا مد ولا يساوى بينهما ، لكن  
 لم يقدّر في الأغلب على أقل من مد كامل ، فسوى بينهما فيه (٦)  
 للضرورة الداعية الى التسوية ، كالعدد والحدود . ينقص بالرق عن حال  
 الحرية فيما يتبع من الأقران (٧) والشهود (٨) والجلد (٩) وسوى بينهما  
 فيما لم يتبع من الحمل (١٠) وقطع السرقة (١١) .

---

( ١ ) في ( أ ) متوسلا .

( ٢ ) في ( أ ) نفقته .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٤ ) هذا على الصحيح قياسا على المعسر ، وقيل مد وثالث كالموسر ، وقيل :  
 مد وسدس لتفاوت المراتب بين الخادم والمخدومة . انظر : مغني المحتاج

ج ٣ ص ٤٣٣ .

( ٥ ) جزما أي بدون خلاف في المذهب . انظر حاشية الشرقاوى ج ٢ ص ٣٤٨

( ٦ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٣ . وجاء فيه :

قال الأصحاب : ولا ندري من أين أخذ الشافعي هذا التقدير وأقرب ما قيل  
 في توجيهه : إن نفقة الخادمة على المتوسط مد وهو ثلثا نفقة المخدومة



.....

والمد والثلث على الموسر ، وهو ثلثا نفقة المخدومة . ووجهوا أيضا  
بأن للخادمة والمخدومة في النفقة حالة كمال وحالة نقصان وهما  
في الثانية يستويان .

وانظر الاقناع للماوردي ص ١٤٢ .

( ٧ ) قال النووي : ( ومن فيها رق بقرئين ) .

قال الشرييني : لأنها على النصف من الحرية في كثير من الأحكام وانما كملت  
القرء الثاني لتعذر تبغيضه كما في طلاق العبد ، ان لا يظهر نصفه الا بظهور  
كله . مغني المحتاج ج ٣ ص ٣٨٦ .

( ٨ ) قال الشيرازي : ولا تقبل شهادة العبد لأنها امر لا يتبعض . المذهب  
ج ٢ ص ٢٢٥ .

( ٩ ) قال تعالى في المملوكات : ( فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على  
المحصنات من العذاب ) . قال الشافعي : فمقلنا عن الله تعالى أن على  
الاماء ضرب خمسين لأنه لا يكون النصف الا فيما يتجزأ كالجلد وأما الرجـم  
فلا نصف له . انظر الرسالة ص ١٣٣ .

( ١٠ ) انظر الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٦ .

( ١١ ) انظر المذهب ج ٢ ص ٢٦٧ .

## سألة

قال الشافعي :

[ومكيلة (١) من آدم (٢) بلا درهما زيتاً كان أو سمناً بقدر ما يكفي ما وصفت] (٣)  
أما آدم فمن المعروف (٤) المألوف لأن الطعام لا يستساغ أكله في الأغلب  
إلا به فأوجبناه لها عرفاً .

وإذا كان آدمها مستحقاً ، فقد جعله الشافعي دهنًا ، وهذا خارج منه  
على عرف البلاد التي يتأدم أهلها بالدهن . ومن البلاد التي يتأدم أهلها  
باللحم فيكون آدمها لحماً . ومنها ما يتأدم أهلها بالسمن فيكون آدمها  
سمناً . ومنها ما يتأدم أهلها باللبن فيكون آدمها لبناً .

(١) مكيلة : أي أوقية وتقدير الشافعي بمكيلة حملوه على التقريب وهي أوقية  
حجازية أي أربعون درهما لا بغدادية ، وهي اثنا عشر لاً نهـا لا تفني  
عنها شيئاً .

انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٠٩ .

قليوبي وعميرة على شرح المحلى ج ٤ ص ٧٢ .

(٢) آدم :

بضم الهمزة) والدال المهملة أو سكونها : ما يؤكل به الخبز مما يطيبه  
ويصلحه ، فيصير ملائماً للنفس ، فهو من أسباب حفظ الصحة وأفضله  
اللحم واللبن ثم عسل النحل .

مختار الصحاح ص ١٠ .

.....

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣١ .

الأم جه ص ٨٨ .

( ٤ ) بناء على قوله تعالى : ( وعاشروهن بالمعروف ) .

ولقول ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى : ( من أوسط ما تطعمون

أهلكم ) . الخبز والزيت .

وعن ابن عمر في قوله تعالى : ( من أوسط ما تطعمون أهلكم ) أنه قال :

الخبز والزيت . والخبز والسمن . والخبز والتمر . ومن أفضل ما تطعمون

أهلكم الخبز واللحم، لأن ذلك من النفقة بالمعروف .

المهذب ج ٢ ص ١٦١ .

ونحن نصف ما ذكره الشافعي من إدام الدهن (١) ويكون ما عداه بقياسه  
فالبلاء التي يتأدم أهلها بالدهن يختلف جنسه باختلاف عرف البلاد ، فإدام  
أهل الحجاز السمن ، وإدام أهل الشام الزيت ، وإدام أهل العراق الشيرج (٣)  
فيعتبر جنسه بعرف البلد من سمن أو زيت أو شيرج .

فأما مقداره فمعتبر بالعرف المستعمل . فيقال : كم يكفي إدام كل ———  
طعام من الدهن ؟ . فإذا قيل : كل مد يكتفي في إدامه بأوقية (٤) — من  
دهن ، جعلت ذلك قدرا مستحقا في إدام : فإن كان موسرا يجب عليه في  
نفقتها مدان من حب . وجبت عليه لإدامها أوقيتان من دهن .

( ١ ) لأنه اصلح للأبدان وأخف مؤونة ولا يحتاج في التأدم إلى طبخ .

أنظر : نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٩٢ .

( ٢ ) في ( أ ) فأدم .

( ٣ ) في الاصل الشرج . والصواب ما اثبتناه من ( أ ) . والشيرج : هو زيت

السمسم . إعانة الطالبين ج ٤ ص ٦٦ .

( ٤ ) الأوقية : بضم الهمزة وتشديد الياء ، وهي عند العرب أربعون

درهما . والجمع أواقي بالتشديد .

انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٣٤٧ .

وان كان متوسطا يجب عليه مد ونصف ، وجبت لادامها اوقية ونصف .

وان كان مقترا وجب عليه مد ، وجبت لادامه (١) اوقية .

وكذلك ادا م خاد مهابا يعتبر بقوته من الحب :

فان كان له مد وثلاث من الحب كان له اوقية وثلاث من الدهن .

وان كان له مد من الحب كان له اوقية من الدهن .

ثم يراعى بعد الدهن حالهم فيما عداه ، فان كان لهم باللحم عادة اعتبرت بها

فيهم ، فان كانوا يأكلون اللحم في كل اسبوع مرة (واحدة) (٢) اوجبته لها

في كل اسبوع مرة واحدة . والا ولى ان يكون في يوم الجمعة لانه عرف من لا

ياكل اللحم الا مرة . وان كانوا يأكلونه في كل اسبوع مرتين ، اوجبته لها

مرتين : واحداهما : في يوم الجمعة . والا اخرى : في يوم الثلاثاء ، لأنه

عرف من يأكله مرتين وعلى هذه العبرة في العرف المعتبر فيه (٣) .

(١) في الاصل لادامه .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الاصل .

(٣) انظر : قليوبي وعميرة ج٤ ص ٧٢ . تحفة المحتاج ج٨ ص ٣٠٩ .

حاشية الجمل ج٤ ص ٤٩٠-٤٩١ . فتح المعين بهامش اعانة الطالبين ج ٤

ص ٦٦ . نهاية المحتاج ج٧ ص ١٩٢-١٩٣ .

شرح الزيد ص ٣١٣ .

فأما مقدار اللحم الذي تستحقه فقد قدره الشافعي ( ١ ) برطل ( ٢ ) واحد في اليوم الذي تستحقه فيه . وليس هذا المقدار عاماً في جميع الناس إنما اعتبر الشافعي عرف بلاد به بالحجاز ومصر . فاما في البلاد التي جرت عادة أهلها أن يتأدم الواحد منهم في اليوم بأكثر من رطل من اللحم . فقدره معتبر بعرفهم في الزيادة والنقصان ( ٣ ) . فان قيل : فلم جعلتم الحب مقدراً لا يعتبر بالعرف ( ٤ ) ، وجعلتم الدهن واللحم معتبراً بالعرف ؟ . قيل : لأن الحب يقدر بالشرع فسقط اعتبار العرف فيه . والادام لم يتقدر الا بالعرف فوجب اعتباره فيه بالعرف ( ٥ ) . وما اعتبرناه من عرف الا زواج في ادا مهرا اعتبرناه عرف الخدم في ادا م خادمها .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) الرطل : هو معيار يوزن به وكسر راءه اشهر من فتحه وهي بالبغدادى اثنا عشر وقية . وقال الفقهاء : اذا اطلق الرطل في الفروع فالمراد به رطل بغداد . الصباح المنير ج ١ ص ٢٤٦ .

( ٣ ) انظر الاقناع للماوردى ص ١٤٢ . تحفة المحتاج : ج ٨ ص ٣٠٩-٣١٠ . اعانة الطالبين ج ٤ ص ٦٦-٦٧ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٢-١٩٣ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٩ . شرح الزيد غاية البيان ص ٣١٣ .

( ٤ ) في ( أ ) فيه العرف .

( ٥ ) نفس المراجع السابقة في هامش ( ٣ ) .

## مسألة

قال الشافعي :

[ ويفرض لها (١) من (٢) دهن ومشط (٣) أقل ما يكفيها ، ولا يكون ذلك  
 لخادمها (٤) لانه ليس بمعروف لها (٥) ] (٦) . وهذا كما قال . تستحق في  
 نفقتها على الزوج ما تحتاج اليه من الدهن لترحيل (٧) شعرها وتدهين  
 جسدها ، اعتبارا بالعرف . وان منى حقوقه عليها استعمال الزينة التي  
 تدعوه الى الاستمتاع بها . وذلك معتبر بعرف بلادها .

( ١ ) اى للزوجة .

( ٢ ) في المختصر في .

( ٣ ) مشط : بضم أوله وسكون ثانيه أو بضمه . أو بكسر أوله مع سكون ثانيه  
 هو آلة تستعمل في ترجيل الشعر . نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٣ . ومثل  
 المشط في الوقت الحاضر فرشاة الأسنان وقد عبر الفقهاء عنها بالسواك والخلال  
 ( ٤ ) المقصود بالخادم ههنا الخادمة .

( ٥ ) اى للخادمة .

( ٦ ) مختصر المزني ص ٢٣١ . وانظر الأم ج ٥ ص ٨٨ . الاقناع للماوردي ص ١٤٢

( ٧ ) ترجيل : رجل شعره ترجيلا ، ترجيل الشعر : تجعيده أو إرساله  
 بمشطه .

مختار الصحاح ص ٢٥٦ .

- فمنها ما يدهن أهله بالزيت كالشام ، فهو المستحق لها ، ومنها ما يدهن أهلها بالشيخ كالعراق ، فهو المستحق لها ، ومنها ما لا يتعمل أمثالها فيه إلا ما طيب من الدهن / ، بالبنفسج (١) أو الورد فتستحق ١٥٦<sup>٢</sup> في دهنها ما كان مطيبا .
- فأما مقداره فمعتبر بكفاية مثلها .
- وأما وقته فهو (٢) كل اسبوع مرة لانه العرف (٣) .

- ( ١ ) البنفسج : معرب : بفتح السين وتردده في الشعر القديم قليل .
- وقد انشدوا بيتا زعموا انه لمالك بن الريب التميمي هو :
- عجبت لعطار اتانا يسومنا  
بجبانة الديرين دهن البنفسج
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ص ١٢٧-١٢٨ .
- ( ٢ ) في الاصل فهي .
- ( ٣ ) انظر حاشية البجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٨٠ .
- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣١٢ .
- مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣١ .



وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( ادهنوا يذهب البؤس عنكم ) ( ١ ) .

( والتدهين ) ( ٢ ) في الاسبوع يذهب البؤس ( ٣ ) . قال الشافعي :

والمشط يعني به آلة المشط من الأفويه ( ٤ ) اذا كان ذلك من عـرف

بلادهم .

( ١ ) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣١ .

قليوبي على المحلي ج ٤ ص ٧٤ .

( ٤ ) الأفويه : مفرد : فوه ، جمعه أفواه . جمع الجمع : أفويه ، ما

يعالج به الطبيب كما أن التوابل ما تعالج بها الاطعمة .

يقال : فوه وأفواه مثل سوق وأسواق .

انظر المصباح المنير ج ٢ ص ١٤١ .

مختار الصحاح ص ٥٤١ .

فأما الكحل فما كان منه للزينة كالإثمد (١) فهو على الزوج (٢) لأنه من حقوق الاستمتاع .

وما كان منه للدواء (٣) فهو على الزوجة كسائر الادوية (٤) - فان قيل : فهي للدواء (٥) أحوج منها الى الدهن ، فكان بأن يجب (٦) على الزوج احق ؟ .

قيل :

لان الدواء مستعمل لحفظ الجسد ، فكان عليها . والدهن مستعمل للزينة فكان عليه ، لأن الزينة له ، وحفظ الجسد لها (٧) .  
وجرى الزوج مجرى المكري (٨) لزمه بناء ما استهدم من الدار المكراة دون مكثريها (٩) .

- ( ١ ) الإثمد : بكسر الهمزة والميم : الكحل الاسود . ويقال : انه معرب ، لأنه الكحل الاصبهاني وما يؤيد ذلك ان معادنه بالمشرق . المصباح ج ١ / ٩٢
- ( ٢ ) يكون على الزوج إن طلبه الزوج وان لم يطلبه لم يلزمه ثمنه كما لا يلزم المستاجر إصلاح ما تهدم من الدار . انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٢ .
- ( ٣ ) وردت في النسختين للدوا وما اثبتناه هو الصواب .
- ( ٤ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٢ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠ مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣١ . وجاء في المهذب : ( وأما الادوية وأجرة الطبيب فلا تجب عليه لأنه ليس من النفقة الثابتة وانما يحتاج اليها لعارض ) .

.....

- ( ٥ ) وردت في النسختين للدوا وما اثبتناه هو الصواب .
- ( ٦ ) وردت في النسختين تجب وهو خطأ والصواب ما اثبتناه .
- ( ٧ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٢ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠ . السراج الوهاج بشرح المنهاج ص ٤٦٧ .
- ( ٨ ) المكري : الكراء بالمد الأجرة . اكريته الدار فاكتراه ، بمعنى أجرته فاستاجر والفاعل مكري ومكترى . انظر المصباح المنير ج ٢ ص ١٩٢ .
- ( ٩ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٢ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠ .
- بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٨٠ . ويجب أن نقف هنا قليلاً عند هذا الأمر الذي ينبغي النظر اليه من خلال ما طرأ على حياة الناس من تغير فاذا كان الزوجان في مجتمع يكفل للعامل والخادم قدراً من الرعاية الصحية فيتكفل صاحب العمل نفقات العلاج . فأقول : هل من المعروف والمودة والرحمة والسكن المذكور في القرآن أن نشبه الزوجة بالدار المكتراة . لعمرى إنه قياس مع الفارق الأقرب للتشبيه أن يكون المثل إنسانياً فتشبه بالعامل فانه أولى . واذا كان أجرة الحمام والمشط لتنظيف البدن والشعر وكذلك اللحم والادام لحفظ البدن ويقولون إنها وجبت لأنها على الدوام . فحبذا لو قيس ثمن الدواء لحفظ البدن مما يطرأ عليه على نفقات البدن الأخرى . ثم من ناحية أخرى ، ان الرابطة الزوجية من أسمى الروابط ويكفيها أن الله تعالى عبر عنها <sup>بفوكليد</sup> لتسكنوا اليها وجمال بينكم مودة ورحمة ) . إذن فالزجة ليست متاعاً .

والله أعلم

فأما دخول الحمام فهو معتبر بالمعرف (١) فان لم تجر عادة أهلها بدخول الحمام كالقري (٢) لم يجب على الزوج ، وان جرت به عادة أهلها كالأصار (٣) ، كان أقل ما يلزمه لها في كل شهر مرة ، لأن أكثر النساء يقتنعن (٤) به ويخرجن به من نس الحيض الذي يكون في كل شهر مرة في الغالب (٥) .

فاما الحنأ [والاحتضاب (٦)] (٧) به في اليدين والرجلين ، فان لم يطلبه الزوج / لم يلزمه ولم يلزمها .

وان طلبه الزوج ، وجب عليها فعله ، ووجب على الزوج نفقته (٨) .

---

( ١ ) قال النووي في المنهاج : والاصح وجوب اجرة الحمام بحسب العادة .  
وه قال البغوي والرويانى .

وقال المحلي : والثاني - يعني مقابل الاصح - لا تجب الا اذا اشتد البرد وعسر الغسل الا في الحمام . وعليه الغزالي .

انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٥١ . وانظر : شرح المحلي على المنهاج ج ٤ ص ٧٤ . الوجيز ج ٢ ص

( ٢ ) القرى : جمع قرية .

( ٣ ) الأصار : المذن .

( ٤ ) في الاصل : يقتنعن .

.....

( ٥ ) انظر : الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع بها مش بجيرمي على الخطيب  
ج ٤ ص ٨١ . وجاء فيه :

( وينبغي كما قال الاذري أن ينظر في ذلك لعادة مثلها ويختلف باختلاف  
البلاد حرا وريدا ) .

وانظر فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٧ . شرح المحلي ج ٤ ص ٧٤ . مغني المحتاج  
ج ٣ ص ٤٣١ . حاشية البيجوري ج ٢ ص ٣٢١ .

( ٦ ) الإختصاب : خضبت اليد وغيرها خضبا بالخضاب وهو الحناء .

معجم مقاييس اللغة ج ١ ص ١٨٥ .

( ٧ ) ما بين القوسين مكرر في ( أ ) .

( ٨ ) لانه من حقوق الاستمتاع وحق له فلا يجب عليه . انظر : المذهب ج ٢

ص ١٦٢ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠ . تحفة المحتاج على حاشية الشرواني

ج ٨ ص ٣١٢ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٧ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣١ .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن الله {السلتا} (١) ،

والمرها (٢) [ (٣) .

والسلتا (٤) التي لا تخضب ، والمرها التي لا تكتحل ، تفعل

ذلك اذا كرهت زوجها ليفارقها ، فلذلك لعنها (٥) .

فاما الطيب فما كان منه مزيلاً لسهوة (٦) الجسد فهو مستحق على الزوج

لها . وما كان منه مستعملاً للإلتذاذ والاستمتاع برأئحته فهو حق للزوج

ولا يجب عليه ، فان قام به لزمها استعماله ، وان لم يقم به لم تستحق

المطالبة به (٧) .

( ١ ) وردت في النسختين المستاء وهي خطأ والصواب ما أثبتناه .

والسلتا : هي المرأة التي لا تختضب . سلت الخضاب عن يدها إذا مسحته

والقته . ومنه الحديث ( ثم سلت عنها الدم ) . أى أماطة . انظر :

النهاية في غريب الحديث ج ٢ ص ٣٨٧ .

( ٢ ) المرها وهي المرأة التي لا تكتحل ، والمره : مرض في العين لتترك

الكحل ومنه حديث ( خصم البطون من الصيام ، مره العيون من البكاء )

انظر النهاية ج ٤ ص ٣٢٣ .

( ٣ ) لم أجد هذا الحديث الا في جامع الاصول حيث اورد ابن الاثير

وسكت عليه بدون تخريج .

( ٤ ) وردت في النسختين المطاء وهي خطأ والصواب ما أثبتناه .

.....

---

( ٥ ) انظر : فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٧ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣١٢ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣١ .

( ٦ ) السهوك : من سهك باب تعب ، وهي رائحة السمك من اليد .  
ويقال : بل السهك : ريح كريهة يجدها الانسان اذا عرق . ومن هذا الباب قولهم : بعينه ساهك اي عاثر من الرمد . معجم مقاييس اللغة ج ٣ ص ١١٠ .

( ٧ ) انظر : المهذب : ج ٢ ص ١٦٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠ .  
بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٨٠ .  
وجاء في المهذب :  
(وأما الطيب ، فانه ان كان يراد لقطع السهوك لزمه لانه يراد للتنظيف وان كان يراد للتلذذ والاستمتاع لم يلزمه ، لأن الاستمتاع حق له فلا يجبر عليه) .

فصل :

فأما خادمها (١) فلا يستحق على الزوج دهنًا ولا مشطًا لأنها زينة تقصد في الزوجات دون الخدم (٢) . فاما ما احتاج اليه من الدواء فيستحقه على ماله من الزوجين . فان كان ملكا للزوج فدواؤه (٣) عليه بخلاف الزوجة التي لا يجب دواؤها على الزوج (٤) لان هذا من حقوق الملك . وان كان الخادم ملكا للزوجة ، كان دواؤه عليها .

- ( ١ ) الخادم يشمل الذكر والانثى كما سبق بيانه .
- ( ٢ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٤ . شرح المحلي ج ٤ ص ٧٥ .
- وأقول : أليس الافضل لبيت الزوجين أن تكون الخادمة نظيفة في الطبر والمظهر والجسم حتى تكون أطعمة البيت وأثاثه نظيفة ، بما أن الخادمة هي المتولية بإعدادها وتنظيفها ، ولماذا يترك الخادم في وسخه حتى يكثر عليه فتهاجم عليها القمل والهوام وتتأذى منها . وبالتالي تؤذى وتعدى أهل البيت بوسخها . ورحم الله النووي فقد قال : لكن لوكثر الوسخ وتأذت بالهوام لزمه أن يعطيها ما تترفه به . كذا استدركه القفال واستحسنوه .
- وأطلق صاحب (العدة) وجهين في أنه هل يعطى الخادمة الدهن والمشط )
- اقول : والمصلحة تقتضي أن يعطيها كل آلات التنظيف لأنها مسؤولة عن بيت سيدها . والله اعلم .
- ( ٣ ) في ( أ ) فدواه .
- ( ٤ ) انظر فيما سبق .



## مسألة

قال الشافعي :

[وفرض لها من الكسوة (١) ما يكتسي (٢) به ببلدهما عند  
المقتر من القطن الكوفي والبصري وما أشبه (٣) ذلك] (٤) .  
أما كسوة الزوجة فمستحقة على الزوج (٥) لقول الله تعالى : ( وعلى  
المولود لهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) (٦) .  
ولأن اللباس مما لا يتقوم الا بدان في دفع الحر والبرد الا به ، فجرى في  
استحقاقه على الزوج مجرى القوت (٧) .

( ١ ) الكسوة : بضم الكاف وكسرهما . اللباس .

( ٢ ) في المختصر والأ م يكسي والمعنى واحد .

( ٣ ) في المختصر وما أشبهه . وفي الأ م وما أشبههما .

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣١ .

الام ج ه ص ٨٨ .

( ٥ ) قال النووي في الروضة : تجب كسوتها على قدر الكفاية وتختلف بطول

المرأة وقصرها وهزالها وسمنها باختلاف البلاد في الحر والبرد . ولا

يختلف عدد الكسوة بيسار الزوج واعساره . ولكنهما يوثران في الجودة والرداءة

ولأن الشرع ورد بايجاب الكسوة غير مقدرة وليس لها اصل يرد اليه . روضة

الطالبين ج ٩ ص ٤٧ .

.....

( ٦ ) البقرة : ٢٣٣

( ٧ ) وجاء في تكملة المجموع ج ١٧ ص ٩٩ .

فان قيل : فقد ورد الشرع بايجاب الكسوة في الكفارة فهلا ردت كسوة  
الزوجة الى ذلك .

فالجواب في أن الكسوة الواجبة في كفارة اليمين ما يقع عليه اسم <sup>الكسوة</sup> وأجمعت  
الامة على انه لا يجب للزوجة من الكسوة ما يقع عليه اسم الكسوة . فاذا منع  
الاجماع من قياس كسوتها على الكسوة في الكفارة لم يبق هناك أصل يـرد  
اليه ، فرجع في ذلك الى العرف .

واذا وجبت الكسوة تعلق بها ثلاثة أحوال :

أحدها : عدد الثياب .

والثاني : جنسها .

والثالث مقدارها .

فاما العدد : فأقل ما تستحقه على الزوج ثلاثة أثواب في الصيف وأربعة

في الشتاء : قميص (١) لجسدها ، وقناع لرأسها<sup>(٢)</sup> ، وسراويل أو المئزر<sup>(٣)</sup> (٤)

لوسطها . والرابع جبة تختص بالشتاء (٥) .

( ١ ) قميص : وهو ثوب مخيط ستر جمع البدن . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٩ .

( ٢ ) قناع : أي خمار وهو ما يغطي به الرأس . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٩

( ٣ ) سراويل : معروف، يذكر ويؤنث والجمع السراويلات . قال سيديويه :

سراويل واحدة وهي أعجمية أعربت وهو قول الجمهور وهو ثوب مخيط يستر اسفل

البدن ويصون العورة . مختار الصحاح ص ٣١٨ .

( ٤ ) والمئزر وهو بكسر الميم ، إلا زار كقولهم ملحف ولحاف . اتزر : ازرة

أي لبس الأزار . والجمع مأزر . المصباح ج ١ ص ١٧٠ . مختار الصحاح ج ١ ص ٢٦

( ٥ ) لدفع البرد . انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٧ . المذهب ص ١٦٣ ج ٢

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٠ .

وقال الشرييني : وفي هذا إشعار بوجوب الخياطة على الزوج .

(١) فأما الملحفة فلا تجب لها ، لأنها لا تحتاج اليها الا في الخروج التي تلتحف بها (٢) وللزوج منعها من الخروج فسقط عنه ما احتاجت اليه في خروجها ، وكذلك الخف (٣) وهذا مما تستوى (٤) في عدد زوجة المومر والمعسر في الأما والقرى، وان (٥) كان في سكان القرى من النساء من لا يلبس السراويل والمثزر ففي تركه هتك عورة ويؤاخذ بها في حق الله تعالى جميع النساء ، لكن اذا كانت عادة نساء البلد جارية بلبس السراويل كان حقها فيه دون المثزر وان كان يلبس المثزر فحقها (فيه) (٦) دون السراويل وان كان السراويل أصون وأستر (٧) .

---

( ١ ) الملحفة : بكسر الميم هي الملائة التي تلتحف بها المرأة عند خروجها .

المصباح المنير ج ٢ ص ٢١٢ .

( ٢ ) انظر : قليوبي وعميرة على شرح المحلي ج ٤ ص ٧٣ .

( ٣ ) الخف : الخاء والفاء اصل واحد وهي شيء يخالف الثقل والرزانة ، فاما

الخف فمن الباب لأن الماشي يخف وهو لا بسه . معجم المقاييس ج ٢ ص ١٥٤ .

( ٤ ) في الاصل يستوي

( ٥ ) في النسختين ولأن وأظنه تصحيف من الناسخ والصواب ما أثبتناه .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .

( ٧ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٠ .

فأما مداس (١) الرجلين :

من نعل وشمشك (٢) فمعتبر بالعرف والعادة (٣) وان كان ذلك في سكان القرى التي لم تجر عادة نسائها بلبس المداس في أرجلهن ، ان كان في بيوتهن ، لم تستحقه على الزوج وان كانت من سكان الأمصار وممن جرت عادتهن بلبس المداس في أرجلهن إذا كن في بيوتهن باستحقت عليه مداساً معتبراً بالعرف من نعل او شمشك (٤) .

( ١ ) وهو كالنعل والمققاب والخف ، وأي نوع من أنواع الأحذية حسب العرف

( ٢ ) شمشك : نوع من النعل .

( ٣ ) في الاصل الفادة .

( ٤ ) شرح المحلي على المنهاج ج٤ ص ٧٣ .

مغني المحتاج ج٣ ص ٤٣٠ .

روضة الطالبين ج٩ ص ٤٧ .

## فصل :

فأما جنس الثياب فتختلف (١) باليسار والاعسار والمتوسط  
ويختلف (٢) باختلاف ثياب البلد .  
فان كان الاغلب من ثيابه القطن في الصيف (٣) والخز (٤) في الشتاء (٥)  
فرض لزوجة المعسر ثوبا من مرتفع القطن ، وناعمه كالبهزي ومرتفع المروزي  
وفرض لها في الشتاء (٦) جبة ~~منخفضة~~  
وفرض لزوجة المتوسط ثوبا من وسط القطن كالمنبر ، والبفدادى وجبة  
قطن محشوة (٧) او من وسط الخز .  
وفرض لزوجة المعسر ثوبا من غليظ القطن كالبصرى والكوفي ، وجبة منه  
او من صوف ان كان يكتسبه نساء بلدها (٨) .

---

( ١ ) في الاصل ، تختلف .

( ٢ ) في الاصل تختلف .

( ٣ ) في الاصل - الصوف .

( ٤ ) الخز : جنس من الثياب لحمته صوف وسداه <sup>٤</sup> ابريسم

النظم المستعذب ج ٢ ص ١٦٣ .

( ٥ ) في ( أ ) الستة .

.....

(٦) في ( أ ) الستة .

(٧) في الاصل . محشرة .

(٨) انظر روضة الطالبين : ج ٩ ص ٤٧ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٣٤٠ .

شرح المحلي ج ٤ ص ٧٣ .

والكلمات : البهزي والمنبر والمروزي والبصري والكوفي : كلها من أسماء

الأصناف وأنواع من القطن ، كل طبقة تلبس ما يناسبها حسب المستوى

المعيشي لها ، وحسب البرد والحر . وهذا بعض مما صورته الماوردي

به حالة عصره الاجتماعية والاقتصادية ، كما فعل في الكلام على الاطعمة

في النفقات .

وان كان الاغلب من ثياب بلدها الكتان (١) والابريسم (٢) :  
فرض لزوجة الموسر ثوباً من مرتفع الكتان ، كالدنيقي ، ومرتفع السقلي ولم  
يفرض لها من مرتفع القصب الخفيف النسج الذي لا تجوز فيه الصلاة ،  
لانها تستحق ثوباً واحداً ، وذلك لا يسترها ولا تصح فيه صلاتها  
فلذلك فرض لها ما تجزى فيه الصلاة .

وفرض لها في الشتاء (٣) جبة ابريسم كالديياج والحرير ، وما  
يختص ببلدها من أنواع الابريسم .

وفرض لزوجة المتوسط وسط الكتان كالمعصور بمصر ، والمدعى بالبصرة  
ووسط الرومي ببغداد وجبة (٤) من وسط الجباب التي يلبسها  
نساء بلدها .

وفرض لزوجة المقتر/ غليظ الكتان وخشنه ، وجبة لحشمتها وهذا مثال . ١٥٨<sup>٥</sup>  
ولكل بلد عرف فاعتبر عرفهم فيه (٥)

( ١ ) الكتان : فتح كاهه أفصح من كسرهما .

( ٢ ) الابريسم : أعجمي معرب بفتح الالف والراء وهو الحرير ،

قال ذو الرمة :

كانما اعتمد نرى الأجيال      بالقز والابريسم الهلهمال

=

المعرب للجواليقي ص ٧٥ .



.....

- == هل يلزم الكتان والابريسم في هذه الحالة وجهان :
- احدهما : لا يلزم ذلك بل يكفي الاقتصار على القطن لأن غيره رعونة وترف .
- وأصحهما : يلزم الكتان والابرسم والحرير .
- ويتفاوت الجنس بين الموسر والمعسر والمتوسط . انظر :
- روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٨ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٠ . شرح المحلى ج ٤ ص ٧٣ .
- ( ٣ ) في الاصل : الشتا .
- ( ٤ ) في ( أ ) حبة .
- ( ٥ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٣ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٧ .
- والكلمات : الدنيقي ، والسقلي ، والرومي ، والمعصور ، والمدعى من أصناف الكتان كان يلبسها الناس حسب الطبقات وحسب فصول السنة .

فصل :

- واما مقدار ثيابها ، فهو مقدربقدها (١) في الطول والقصر والنحافة والسمن .  
 هذا في مقدار قميصها (٢) فاما القناع فيتساوى، والسراويل يتقارب . وانما  
 اعتبرنا مقدار الثياب بكفايتها ولم نعتبر القوت بكفايتها (٣) لا مريين :  
 احدهما : ان في الشرع اصلا يتقدر به القوت . فلم تعتبر فيه الكفاية ، وليس  
 في الشرع اصل يتقدر به اللباس فاعتبرنا فيه الكفاية .  
 والثاني : ان الكفاية في الكسوة متحققة بالمشاهدة فاعتبرناها . وكفاية القوت  
 غير متحققة ولا (مشاهدة) (٥) فلم نعتبرها (٦) .

- 
- ( ١ ) القد : القامة والتقطيع . مختار الصحاح ص ٥٢٣ .  
 ( ٢ ) انظر : فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٦ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٧ . شرح  
 المحلي ج ٤ ص ٧٣ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٩ .  
 ( ٣ ) في الاصل يعتبر .  
 ( ٤ ) في ( ١ ) بكفايته .  
 ( ٥ ) ما بين القوسين غير واضح في ( أ ) .  
 ( ٦ ) انظر : فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٧ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٣ .  
 مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٩ .

فصل :

فاذا ثبت (١) ما وصفنا (٢) من جنس الكسوة ومقدارها ، فعليه  
 أن يدفعها ثياباً ، ولا يدفع إليها ثمناً ، لاستحقاقها للكسوة دون الثمن ،  
 وعليه أن يخطط لها منه ما احتاج الى خياطته (٣) ، فان باعته (٤) ( قيل (٥) :  
 لم يصح وان كان بعده صح البيع ، وملكت الثمن ، وكان عليه  
 إن تكسو (٦) نفسها بما شئت .

- 
- ( ١ ) في الاصل ثبت بدون تنقيط .  
 ( ٢ ) في ( أ ) ذكرنا .  
 ( ٣ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٠ .  
 ( ٤ ) في الاصل باعها .  
 ( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .  
 ( ٦ ) في ( أ ) تكسو .

وقال ابن الحداد (١) المصرى :

لا يصح بيعها ، ولا يجوز لها الاستبدال . وهذا فاسد ، لأن الكسوة  
لا تخلو (٢) أن تكون (٣) في ملكها أو ملك الزوج ، فلم يجز أن  
تكون (٤) في ملك الزوج ، لأنه لا يجوز له استرجاعها فثبت للزوجة  
وجاز (٥) لها بيع ما ملكت .  
والله أعلم .

---

(١) ابن الحداد : هو القاضي بن محمد بن أحمد المصرى صاحب  
الفروع . مات سنة (٣٤٥) كان فقيها متدققا ، وفروعه تدل على فضله  
انظر طبقات الفقهاء للشيرازى ص ١١٤ .

(٢) في الاصل يخلو .

(٣) في الاصل يكون .

(٤) في (أ) يكون .

(٥) في (أ) صار .

## مسألة

قال الشافعي :

( ولخادمها كرياس (١) وما أشبهه ) (٢) .

وهذا صحيح . اذا وجبت نفقة خادمها وجبت كسوته وان كان عبدا فكسوة العبد قميص ومنديل وفي الشتاء (٣) جبة . فأما السراويل فان كانوا في بلد يلبس عبده السراويلات كساء سراويل . وان لم يكتسوه (٤) سقط عنه (٥) .  
وان كانوا في بلد يتزورون ولا يتقصدون كالبحر (٦) كساء مثزرا وسقط عنه القميص (٧)

---

( ١ ) كرياس : بكسر الالاول ثوب من القطن ساتر للجسم المفضل في الالفاظ

المعربة ص ١٩٠ .

( ٢ ) مختبر المزني ص ٢٣١ . الامجد ص ٨٨ .

( ٣ ) في الاصل : الشتاء .

( ٤ ) وردت في النسختين يكتسونه وهو خطأ لان يكتسبون من الافعال الخمسة

تنصب وتجزم بحذف النون وهنا مجزوم فوجب حذف النون منه وهو خطأ من الناسخ

وما أثبتناه هو العواب .

( ٥ ) قال النووي في الروضة : وفي السراويل وجهان .

اصحهما عند البغوي والرويانى : تجب وهو المعتمد كما قال القليوبي . وكلام

الجمهور يعيل الى عدم الوجوب اعتبارا بما كان في الزمن الاول وجمع الماوردي بين

الوجهين . انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٩ . حاشية

القليوبي ج ٤ ص ٧٥ .

( ٦ ) اي الشفور والجزر .

( ٧ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٩ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ .

وان كان الخادم أمة كساها (١) قميصاً وقناعاً ، ولم يقتصر لها على المئزر وحده وان ألقوه (٢) لأنه يبدى من جسدها ما تنفض (٣) عنه الابصار ، وان لم تكن عورة . وتحتاج الأمة مع ذلك الى ملحفة إذا خرجت للخدمة ، ولا تحتاج اليها الزوجة ، لأن له منعها من الخروج (٤) .

فأما الخف في خروج الأمة ، فإن كان عادة البلدان يتخفف اماءه لزمه خفها ، وان لم يتخففوا سقط عنه (٥) .

ومثله يعتبر حال السراويل والمئزر .

فأما جنس الثياب ففي الناس قوم تتساوى كسواتهم وكسوات إماءهم وعبيد هم كفقراء البوادي وسكان القلوات (٦) فيكون أحرارهم وعبيد هم في الكسوة سواء .

( ١ ) في ( أ ) كساه .

( ٢ ) في النسختين القوه وهو خطأ ما والصواب ألقوه .

( ٣ ) في ( أ ) نفص .

( ٤ ) انظر : حاشية قليوبي ج ٤ ص ٧٥ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٣ .

وانظر فيما سبق .

( ٥ ) انظر : فيما سبق .

( ٦ ) في ( أ ) القلوات .

١٥٩

والا غلب من احوال الناس ان كسوات (١) عبيدهم وامائهم أدون من كسوات  
ساداتهم ، وعليه يكون الكلام / فيفرض لخادم زوجة المومر أدون مما (٢)  
يفرضه لزوجة المتوسط ، كما كان في القوت أدون منها (٣) ويفرض لخادم  
زوجة المتوسط مثلما (٤) يفرضه (٥) لزوجة المقتدر ، كما كان في ~~القوت~~ مثلها .  
وفرض لخادم زوجة المقتدر ما أمكن ان يكون دونه كفليظ الكرابيس  
وشياص الصوف ، والا ساوى بينهما ، وكان العرف فيه شاهداً معتبراً في  
الشياص (٦) والحياب (٧) .

- 
- ( ١ ) في ( أ ) كسواة .
  - ( ٢ ) في الاصل بما .
  - ( ٣ ) انظر : بداية باب النفقات .
  - ( ٤ ) في الاصل مثل ما .
  - ( ٥ ) في الاصل يفرض .
  - ( ٦ ) في ( أ ) البياص .
  - ( ٧ ) في ( أ ) الحياص . والصواب الحياص ( جمع جبة ) .

## مسألة

قال الشافعي :

[وان كانت رغبة لا يجزئها (١) هذا ، دفع (ذلك اليها) (٢) وتزیدت من ثمن آدم ولحم وما شاءت (من) (٣) الحب . وان كانت زهيدة (٤) تزیدت فيما لا يقوتها من فضل (٥) المكيلة (٦) . اما الرغبة (٧) فلا كولة ، وأما الزهيدة فالقنوعة . فاذا كانت الزوجة رغبة لا تكتفي من الحب بما فرض لها ، فأرادت ان تأخذ من ثمن آدمها ما تزیده في الحب الذي يكفيها ، كان ذلك لها (٨) فأما الكسوة اذا ارادت بيعها وشراء (٩) ما هو أدون (١٠) منها لم يكن لها ذلك (١١) .

( ١ ) في المختصر : لا يجزئها .

( ٢ ) في المختصر : اليها ذلك .

( ٣ ) في المختصر في .

( ٤ ) الزهيد : زهد في الشيء ، او زهد عنه ، بمعنى تركه وأعرض عنه .

المصباح المنير ج ١ ص ٢٧٦ .

( ٥ ) اي الزائد .

( ٦ ) مختصر المزني ص ٢٣١ . وانظر الأمام ج ٥ ص ٨٩ .

( ٧ ) الرغيب : رجل رغيب اي ذو رغبة في كثرة الأكل .



.....

( ٨ ) قال الشيرازى في المذهب ص ١٦٤ ج ٢ :

وان قبضت النفقة وارادت ان تبيعها أو تبدلها بغيرها لم تمنع منه . ومن أصحابنا من قال : إن أبدلتها بما يستضربا كله . كان للزوج منعها لما عليه من الضرر في الاستمتاع بمرضها . والمذهب الأول لأنه عوض مستحق فلم تمنع من التصرف فيه كالمهر والضرر في الأكل لا يتحقق فلا يجوز المنع منه . وانظر : الوجيز للغزالي ج ٢ ص ١١٠ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٣ .

( ٩ ) في الأصل شرا .

( ١٠ ) أى أقل درجة .

( ١١ ) المذهب ج ٢ ص ١٦٤ . وجاء فيه :

وان قبضت كسوة فصل وأرادت بيعها لم تمنع منه . وقال أبو بكر بن الحداد المصرى : لا يجوز .

وقال الماوردى : ان ارادت بيعها بما دونها في الجمال لم يجز لان للزوج حظا في جمالها وعليه ضرر في نقصان جمالها .

والاول اظهر لانه عوض مستحق فلم تمنع من التصرف فيه كالمهر .

وانظر : الوجيز : ج ٢ ص ١١٠ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٣ .

والفرق بينهما أن للزوج حق الاستمتاع في زينة ثيابها ، فمنعت ———  
تغييرها (١) وليس له ذلك في قوتها فمكنت (٢) فيه من ارادتها . وسوى أبو  
إسحاق المروزي بينهما (٣) وليس بصحيح لما ذكرنا من الفرق (٤) .  
وإذا أرادت ان تستبدل بجميع قوتها او تتصدق به أو تهبه (٥) كان لها  
ذلك ولم تمنع إذا وجدت قوتها من غيره (٦) فكان فيما صورته الشافعي من حال  
الرغبة والزهيدة دليل على أمرين :

( ١ ) انظر ما سبق .

( ٢ ) في الاصل فمكنت .

( ٣ ) وذهب الى ذلك الشيرازي والنووي والغزالي . انظر : المذهب ج ٢

ص ١٦٤ . الوجيز ج ٢ ص ١١٠ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٣ .

( ٤ ) اقول : لا داعي للفرق إذا كان الهدف هو مصلحة الزوج . ألا تؤثر

كمية القوت ونوعيته على صحة الزوجة وبالتالي على زينتها وشكلها .

إذن فما الفرق بين الكسوة <sup>القوت</sup> والوقت ؟ . وإذا كان للزوج حق الاستمتاع في زينة

ثيابها وذلك من مصلحتها كذلك . أقول : ليس له حق الاستمتاع كذلك في صحة

جسدها وأليس من الواجب على الزوج أن يمنعها عن السوء معنوياً ومادياً .

( ٥ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٤ . الوجيز ج ٢ ص ١١٠ . روضة الطالبين

ج ٩ ص ٥٠ . تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٠٧ .

( ٦ ) نفس المراجع السابقة .

أحدهما : ان القوت مقدر بالشرع وغير معتبر بالكفاية : (١) .  
 والثاني : أن لها التصرف فيه كيف شئت (٢)  
 فلو أرادت الزوجة ان تقتصر على أكل ما لا يشبعها فان (٣) كان يفيضي (٤)  
 بها شدة الجوع الى مرض منعت منه لما فيه من تفويت إستمتاع الزوج ، كما  
 تمنع من اكل ما يفيضي إلى تلفها من السموم (٥) وان كان لا يفيضي الى مرضها  
 وكان مفضيا الى هزالها ففيه (٦) وجهان مخرجان من اختلاف قوليه فـ

---

- ( ١ ) انظر : باب قدر النفقة فيما سبق .  
 ( ٢ ) بناء على قول : يجب التطيخ في الطعام والاداء والدهن والطيب .  
 ( ٣ ) في الاصل وان .  
 ( ٤ ) يفيضي : يؤدى .  
 ( ٥ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠-٥٢ .  
 بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٨٤ . حاشية القليوبي ج ٤ ص ٧٦ .  
 مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٤ .  
 ( ٦ ) في ( أ ) ففيها .

اجبارها على الاستعداد (١) ومنعها من أكل ما يتأذى براءحتها :  
 أحدهما : ليس له منعها من ذلك لأنه قد يصل معه الى الاستمتاع بها .  
 والثاني : له منعها من ذلك واجبارها على أكل ما يحفظ به جسدها ، ويدفع  
 به هزالها لما يلحقه من نقصان الاستمتاع بها .

( ١ ) الاستعداد باستعمال الحديد لحلق العانة من التنظيف الذي تحتاج  
 اليه المرأة . انظر : جامع الاصول ج٤ ص ٥٢٤ .  
 ( ٢ ) روضة الطالبين ج٩ ص ٥٠ .  
 وجاء فيها :

للزوج منعها من تعاطي الثوم وماله رائحة مؤذية على الأظهر .  
 وهل له منعها من اكل ما يخاف منه حدوث مرض ؟  
 وجهان : أحدهما ، نعم .

وجاء في المهذب ج٢ ص ١٦٤ : ومن أصحابنا من قال : إن أبدلتها بما  
 يتضرر بأكله كان للزوج منعها لما عليه من الضرر في الاستمتاع بمرضها . ثم  
 قال الشيرازي والمذهب الاول ، أى ليس للزوج منعها من تبديل أوبيع  
 النفقة .

أقول : والله أعلم . هو الراجح لما ذكره النووي في الروضة حيث قال : وهو  
 أصح القولين . لأن منعه إياها ذلك فيه مصلحته من حيث استمتاعه ومصلحتها  
 من حيث صحتها .

## مسألة

قال الشافعي :

[ولا مراته (١) فراش (٢) ومسادة (٣) من غليظ متاع البصرة] (٤) .

قدم الشافعي الكلام في القوت ، لأنه أعم ثم تلاه بالكسوة لأنها أخص (٥)  
ثم عقبه بالذئار (٦) والوطاء (٧) لأن ذئار الشتاء (٨) لا يستغنى عنه  
لدفع البرد ، فكان مستحقا على الزوج (٩) .

وعادة الناس في الذئار تختلف :

فمنهم من يستعمل (اللف) (١٠) ومنهم من يستعمل القطف (١١) ومنهم من  
يستعمل الأكسية فيفرض لها من ذلك ما جرت به عادة بلدها .

١٦٠

( ١ ) اى : يجب عليه من نفقة امرأته ، لأن ذلك بمثابة القوت والكسوة  
على الدوام .

( ٢ ) فراش : بكسر أوله ، فرش من باب قتل بمعنى بسط ، وهو مصدر بمعنى  
المفعول .

انظر المصباح المنير ج ٢ ص ١٢٢ .

( ٣ ) المسادة : بكسر أوله : المخدة . انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٣٣٤

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣١ .

وفيه : من غليظ متاع البصرة وما أشبهه .

وانظر الام ج ٥ ص ٨٩ .

.....

- 
- ( ٥ ) في النسختين أسر وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .
- ( ٦ ) الدثار : بكسر أوله ، كل ما كان من الثياب فوق الشعار ، وقد تدثر أى تلف في الدثار .
- انظر مختار الصحاح ص ٣١٨ .
- ( ٧ ) في الاصل الوطا . الوطاء ضد الفطاء وهو المهاد الواطي .
- انظر : مختار الصحاح ص ٧٥٣ .
- ( ٨ ) في الاصل الشتا
- ( ٩ ) انظر : الام ج ٥ ص ٨٨ . مختصر المزني ص ٢٣١ .
- ( ١٠ ) في الاصل ما بين القوسين غير واضح .
- ( ١١ ) القطف : جمع قطيفة ، وهي كساء له خمل .
- انظر جامع الاصول ج ٤ ص ٤٢٧ .

فيكون لزوجة الموسر لحاف (١) محشو من مرتفع القطن او من وسط الحرير .  
وان كانوا يستعملون القطف فرض لها قطيفة مرتفعة ، أو الاكسية فرض لها  
كساء مرتفعا من اكسية بلدها ، وفرض لزوجته المتوسط (الوسط) (٢) من اللحف  
أو القطف أو الاكسية . ولزوجة المقتر الأدون من هذه الثلاثة، هذا في الشتاء ،  
فأما ( في ) (٣) الصيف فإن اعتادوا لنومهم غطاء (٤) غير لباسهم ، فرضه لها  
بحسب عرفهم ، وان لم يعتادوه أسقطه عنه ، وخالف فيه حال الشتاء ، لأن  
العرف فيه الاستكثار في دثار الليل (٥) على لباس النهار . والعرف في  
الصيف إسقاط اللباس في نوم الليل عن لباس النهار (٦) .

- 
- ( ١ ) اللحف : هو كل ثوب يتغطى به . انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٢١٢ .  
( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .  
( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .  
( ٤ ) وردت في النسختين غطا .  
( ٥ ) للتدفئة من شدة البرد .  
( ٦ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .  
بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٧ .  
شرح المحلي وحاشية القليوبي ج ٤ ص ٧٣ .  
مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٠ .

فأما الوطاء فهو نوعان :

بساط لجلوسها ، وفراش لمنامها .

فأما بساط الجلوس فمما لا يستغني عنه موسر ولا مقتر فيفرض لها بحسب حاله

وعادة أهله من بسط الشتاء وحصر (١) الصيف .

فأما الفراش فسكان الأمازيغ (نوو) (٢) اليسار يستعملونه زيادة على بسط

جلوسهم فيفرض لها عليه فراش محشو ومسادة بحسب العرف والعادة (٣) .

(١) حصر : جمع حصير .

(٢) في (أ) نو .

(٣) انظر : بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٧٧ . فتح الوهاب ج٢ ص ١١٧

منهج الطلاب ج٢ ص ١١٧ . بهامش فتح الوهاب وجاء :

ويجب لقعود الزوجة : على معسر : ليز في شتاء . وحصير في صيف

وعلى متوسط : زلية .

وعلى موسر : طنفة في شتاء ونطع في صيف تحتها زلية أو حصير . ولنوم زوجة

الموسر : فراش ومخدة مع لحاف في شتاء ورداء في صيف . ويجب عليه لها

فراش للنوم غير ما تفرشه نهاراً للعادة الغالبة . وهو الأصح .

انظر : مغني المحتاج ج٣ ص ٤٣٠ .

حاشية القليوبي ج٤ ص ٧٣ .



فأما سكان القرى وذوو الاقتار فيكتفون في نومهم بالبسط المستعملة لجلوسهم  
 فلا يفرض لمثلها فراش ، لكن وسادة لرأسها / (١) . وقد ألف الناس في زماننا  
 أن يكون جهاز المنازل على النساء ولا يصير ذلك عرفا معتبرا (٢) كما ألف  
 الناس رشوة النساء في النكاح ، ولا يصير حقا معتبرا ، لأن حقوق الأموال  
 في المناكح تجب للنساء على الأزواج فلا تعكس في الاستحقاق .

(١) انظر : فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ج ٢ ص ١١٧ . بجيرمي على  
 الخطيب ج ٤ ص ١١٧ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٠ . شرح المحلى وحاشية  
 القليوبي ج ٤ ص ٧٣ .

(٢) العرف نوعان : عرف صحيح وعرف فاسد . فالعرف الصحيح : هو ما  
 تعارفه الناس ولا يخالف دليلا شرعيا ولا يحل محرماً ، ولا يبطل واجباً ،  
 كتعارف الناس عقد الاستصناع وتعارفهم تقسيم المهر الى مقدم ومؤخر وتعارفهم  
 أن بما يقدمه الخاطب الى خطيبته من حلي وثياب هو هدية لا من المهر .  
 ويجب مراعاته في التشريع والقضاء أما العرف الفاسد : فهو ما تعارفه الناس ،  
 ولكنه يخالف الشرع أو يحل المحرم أو يبطل الواجب مثل : تعارف الناس كثيراً  
 من المنكرات في الموالد والمآثم وتعارفهم أكل الربا وعقود المقامرة . ولا تجب  
 مراعاته لأن في ذلك معارضة دليل شرعي . علم اصول الفقه ص ٨٩-٩٠ .  
 عبد الوهاب خلاف .

وأما خاد مها فلا تستغني (١) عن دثار في الشتاء بحسب عادته من الفراش والأكسية ووسادة الرأس ومساط لجلوسه ومناحه ما يجلس مثله عليه في بلده فيفرض عليه لخاد مها، ذلك كما يفرض عليه قوته وكسوته (٢) .

( ١ ) يطلق الخادم على الانثى والذكر . فعبر هنا بالفعل كصيغة التأنيث .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٤٦ .

( ٢ ) حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٤ ص ٤٩٤ .

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٣ . وما بعدها وشرح المحلي ج ٤ ص ٧٥ . وجاء

فيه :

ويجب لها ما تفرشه وما تتغطى به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وبارية في

الصيف ومخدة ويكون ذلك دون ما يجب للمخدومة جنسا ونوعا .

وقال النووي في الروضة ج ٩ ص ٤٩ :

ويجب للخادم . . . . وأما ما يفرش وتنام فيه فقد قال المتولي : لا بد من شيء

تجلس عليه ، كبارية في الصيف وقطعة لبد في الشتاء . ولا بد من مخدة وشيء

تتغطى به في الليل من كساء ونحوه .

وقيل : لا يجب لها الفراش بل يكتفى بالوسادة والكساء . وما وجب يجب مما

يليق بالخادم جنساً ونوعاً ويكون دون كسوة المخدومة .

## مسألة

قال الشافعي :

[ فان بلى (١) أخلفه (٢) ] (٣) .

أما القوت فستحق في كل يوم عليه (٤) دفعه اليها مرة واحدة ولا يوقفه (٥) عليها ، وتستحقه في أول النهار لتتشاغل بعمله ولتفتدى منه بغذائها فعلى هذا ان دفعة اليها فسرق (٦) منها او تلف في اصلاحه لم يلزمه بدله ، كما لو دفع اليها صداقها (٧) فسرق (٨) .

فأما الكسوة فالعرف الجارى فيها أنها تستحق في السنة دفعتين :

( ١ ) بلى : بلى الثوب ، يبلى من باب تعب : خلق، فهو بال .

المصباح المنير ج ١ ص ٦٩ .

( ٢ ) أخلفه : رد عليه بعض ما ذهب منه اى عوضه .

المصباح المنير ج ١ ص ١٩٣ .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣١ .

الأحكام ج ٥ ص ٨٨ .

( ٤ ) قال الشيرازي : ويجب أن يدفع اليها نفقة كل يوم اذا طلعت

الشمس لأنه أول وقت الحاجة .

المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

.....

- 
- ( ٥ ) في ( أ ) يفرقه .
- ( ٦ ) في ( أ ) سروق .
- ( ٧ ) الصداق : هو بفتح أو كسر الصاد ة ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت  
بضع قهرا كرضاع ، ورجوع شهوة وسمي بذلك لإشعاره بصدق رغبة باندائه  
في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب المهر .
- انظر : الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ص ١٤٦ .
- ( ٨ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٢ .
- المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

كسوة في الصيف تستحقها في أوله، وكسوة في الشتاء (١) تستحقها (٢) في أوله ٤ فتكون مدة كل واحدة (٣) من الكسوتين ستة أشهر ، وتستحق عند ( انقضاءها ) (٤) الكسوة الأخرى (٥) .

وإذا كان كذلك لم يخل ( الكسوة ) (٦) بعد لباسها من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تكون وفق مدتها (٧) لا تخلق (٨) قبلها ولا تبقى بعدها فقد وافقت مدة الاستحقاق فعليه بعد انقضاء المدة أن يكسوها الكسوة الثانية (٩) .

( ١ ) في الاصل : الشا .

( ٢ ) في الاصل : يستحق .

( ٣ ) في الاصل : واحد .

( ٤ ) ما بين القوسين في ( أ ) غير واضح .

( ٥ ) مدة ستة أشهر هي فصل كامل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارها

فصلان ، وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهي : الشتاء

والربيع والصيف والخريف . فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان ، والصيف

هنا هو الفصلان الباقيان ، ولو وقع التمكين في إثناء فصل من الفصلين

هنا اعتبر قطْعاً بقي منه مما يجب فيه .

حاشية القليوبي : ج٤ ص ٧٦ . وانظر : المذهب ج٢ ص ١٦٣ . تحفة المحتاج

.....

- 
- ( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .
- ( ٧ ) اى ستة أشهر من أول الصيف أو أول الشتاء .
- ( ٨ ) تخلق : تبلى وتتمزق .
- ( ٩ ) اى التابعة للفصل القادم لأن العـرف في الكسوة ان تبدل في هذه  
المدة ، أى كل ستة أشهر .
- انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .
- فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ .

والحال الثانية : أن تبلى كسوتها قبل انقضاء<sup>(١)</sup> مدتها ، فينظر فيها : فان  
 بليت لنحافة الثياب ورداءتها<sup>(٢)</sup> (٢) ، كسائها غيرها<sup>(٣)</sup> ، لباقي مدتها (٤) ، وان  
 بليت لسوء فعلها ، وفساد عاداتها ، لم يلزمه غيرها الى انقضاء المدة (٥) .

والحالة الثالثة : ان تبقى الكسوة بعد انقضاء مدتها ففيه وجهان :  
 احدهما : يلزمه كسوتها في وقتها مع بقاء ما تقدمها كما لو بقي من قوت يومها  
 الى غده ، استحققت فيه قوتها (٦) .

والوجه الثاني : لا تستحق الكسوة مع بقاء<sup>بقائها</sup> بعد المدة بخلاف القوت  
 والفرق بينهما أن الكسوة معتبرة بالكفاية (٧) ، والقوت معتبر بالشرع (٨)

( ١ ) في الأصل انقضا .

( ٢ ) في الاصل : رداؤها .

( ٣ ) في ( أ ) كسائها .

( ٤ ) قال النووى : لو سلم اليها كسوة الصيف فتلقت في يدها قبل مضي  
 الصيف بلا تقصير لزمه الابدال ، ان قلنا : الكسوة امتاع ، والا فلا على  
 الصحيح .

( ٥ ) لو أتلفتها لكثرة تردد هـا فيها وتحاملها عليها ، فان قلنا :

الكسوة تمليك ، لم يلزم الابدال ، وهـ قال ابن القفال ، وابن الحداد ،  
 وقال الشرييني : الأصح إنها تمليك ، وهو النص كما قال النووى ،

.....

== روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٤ ، ٥٥ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٠ / ٣٢١

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٥ . حاشية قليوبي ج ٤ ص ٧٥ .

( ٦ ) قال الشيرازي في المذهب ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤ . :

لأن الاعتبار بالمدة لا بالكفاية . وهو الصحيح .

وه قال أبو اسحاق وأبو حامد . :

ألا ترى إن كسوتها لو بليت قبل وقت بلاعها لم يلزمه إبدائها .

( ٧ ) لأنها مقدرة بالكفاية وهي مكفية من حيث إنها باقية ولم تبطل .

المذهب ج ٢ ص ١٦٣ .

( ٨ ) أي بالتقدير .



والأصح عندى من اطلاق هذين الوجهين :

أن ينظر في الكسوة ، فإن بقيت بعد مدتها لجودتها لم تستحق بدلها لأن الجودة مُريادة .

وان بقيت بعدها لصيانة لبسها (١) استحققت بدلها لولم تلبسها (٢) وهذا كله فيما عدا الجباب .

فأما الجباب ، فمنها ما يعتاد تجديده في كل شتوة مثل جباب القطن فعليه أن يكسوها في كل شتوة جبة .

ومنهما ما يعتاد أن تلبس سنتين وأكثر كالدجاج والسقلاطون ، فلا يلزمه إبدالها في كل شتوة ، ويعتبر فيه عرف مثلها فيما تلبس به من السنين (٣) .

( ١ ) في ( أ ) عن لبسه .

( ٢ ) قال النووي : عليه الكسوة إن قلنا بالتطيك . وان قلنا بالامتناع لا يلزمه .

انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٦ .

( ٣ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

٦١ ب

وأما الدثار/من اللحف والقطن والأكسية وما تستوطئ من الفرش  
والمسائد فهو في العرف أبقى من الكسوة . ومدة استعماله أطول من مدة  
التياب ، ومدة اللحف والقطف أطول من مدة المسائد . والفرش لقصور  
مدة استعمال اللحف لا اختصاصها بالشتاء ، والفرش مستدامة في الشتاء  
والصيف ، فيعتبر في ذلك العرف والعادة ، وهي جارية وعملها في كل  
سنة والاستبدال بها في كل سنتين ، فيراعى (١) فيها العرف والعادة  
في مدة استحقاقها (٢) فان بليت قبلها ، أو بقيت بعدها فهي كالتياب  
على ما مضى (٣) .

---

( ١ ) وردت في النسختين : فيراعى وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٢ ) قال الشيرازى :

وأما ما يبقى من سنة فأكثر كالبسطة والفرش وجبة الخز والابزيم فلا يجب  
تجديدها في كل فصل لأن العادة أن لا تجدد في كل فصل .

المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

( ٣ ) انظر ما سبق ، المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

فصل :

فاذا تقرر ما ذكرنا وأخذت ما استحقته واستعجلته ، ففارقها قبل استعمالها بطلاق أو موت ، وما أخذته من ذلك باق بحاله ، فلا يخلو ان يكون قوتا أو كسوة :

فان كان قوتا ليومها ، لم يجز ان يسترجعه لاستحقاقها له في أول اليوم وان تعجلت قوت شهر فطلقها ليومها ، استرجع منها ما زاد على قوت اليوم ، لأنه تعجيل مالا تستحق ، فصار كتعجيل الزكاة (١) اذا ثبت المال قبل الحول استحق الرجوع بها على الآخذ (٢) .  
وكذلك لو مات عنها استرجع الورثة منها نفقة ما زاد على يوم الموت (٣) .

( ١ ) تعجيل الزكاة : دفع الزكاة قبل الحول : انظر ص ٥٩٦ من كتاب الزكاة من الحاوي للماوردي ، تحقيق د . ياسين ناصر ، على الآلة الكاتبة .  
( ٢ ) وكالاجرة .

( ٣ ) قال النووي في روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٤ : ولو قبضت نفقة يوم ثم ماتت أو أبانها في اثناء النهار لم يكن له الاسترداد بل المدفوع لورثتها لوجوبه بأول النهار ، ولو بانته أو أبانها في اثناء النهار ولم تكن قبضت نفقة يومها كان ديناً عليه . وقيل : له الاسترداد . والصحيح الاول . ومه قطع الجمهور . ولو نشزت في النهار فله الاسترداد قطعاً . ولو قبضت نفقة أيام أو شهر فهل تلك الزيادة على نفقة اليوم ؟ . وجهان :

.....

احدهما : لا للشك في استمرار الاستحقاق .

==

وأصحهما : نعم كالأجرة والزكاة المعجلة . فعلى هذا لو نشزت استرد نفقة  
المدة الباقية وان ماتت أو أبانها استرد أيضاً على الأصح كالزكاة المعجلة  
وقيل : لا لأنها صلة مقبوضة . وإذا قلنا لا تملك إلا نفقة يوم فكلما دخل  
يوم ملكت نفقته . وانظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٥ .

وهو رأي محمد بن الحسن من الحنفية وقال : يحتسب لها نفقة ما مضى وما  
بقي للزوج لأنها استعجلت عوضاً عما تستحقه عليه بالإحتباس ، وقد بطّل  
إستحقاقها بالموت فيبطل من العوض بقدره . انظر : الاختيار ج ٤ ص ٧ .  
وه قال احمد بن حنبل وعلل قوله :

لأنه يسلم اليها النفقة سلفاً عما يجب في الثاني . فإذا وجد ما يمنع الوجوب  
ثبت الرجوع كما لو أسلفها لياها فنشزت أو عجل فتلف ماله قبل الحول .  
انظر المغني ج ٧ ص ٥٧٨ .

وقال أبو حنيفة : لا يرجع به بعد القبض كالهبية (١) ويناه على أصله  
 في أنها بر ومواساة (٢) وهي عندنا معاوضة / فرجع بها عند عدم الاستحقاق (٣)  
 وان كان كسوة من لباس او دثار ففارقها بعد دفعها وهي باقية ففي استحقاق  
 الرجوع بها وجهان :

احدهما : يرجع بها كالقوت المعجل (٤) لأنها مدة لم تأت (٥) .  
 والوجه الثاني : لا يرجع بها ، لأن (٦) دفعها مستحق لما تؤخذ به  
 جبرا (٧) بخلاف القوت (٨) المعجل ، فجرى مجرى قوت اليوم الذي  
 لا يسترجع (٩) .

---

( ١ ) الهبة : إن التملك بغير عوض : إن تمحض فيه طلب الثواب . فهو صدقة ،  
 وان حمل الى الملك إكراما وتوددا فهو هدية ، والا فهو هبة . وتظهر فائدة  
 الخلاف لو حلف لا يهدي اليه . فوهبه شيئا يدا بيد ففي الحنث وجهان : وكل  
 صدقة وهدية هبة ولا عكس ولا تلزم الا بالقبض . كفاية الاختيار ج ٢ ص ٢٠٠ .  
 ( ٢ ) كصدقة التطوع . وهو قول أبي يوسف . انظر الاختيار ج ٤ ص ٧ .  
 وجاء فيه : وان اسلفها النفقة او الكسوة ثم مات احدهما لم يرجع بشيء لأنها  
 صلة وقد اتصل القبض بها . فيطل بالرجوع بالموت كما في الهبة . ألا ترى  
 انها لو هلكت من غير استهلاك لا يرجع بشيء ؟  
 ويرد على قوله إنها بر ومواساة : بأنها عوض عن التمكين وقد فات التمكين .

.....

---

( ٣ ) اى عوض عن التمكين . وقد فات التمكين بالاستمتاع . ولذلك فللزواج أن يسترجع منها نفقة الشهر . وه قال ابن الحداد واختاره القفال . انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٥ .

( ٤ ) القوت المعجل : مثل ان يعطيها نفقة شهر ثم يطلقها قبل انقضاء المدة  
( ٥ ) وهو أصحابها وينسب الى النضر كالنفقة والأردم وكسوة الكفارة .  
( ٦ ) في الأصل : لانها .

( ٧ ) وذلك بعد وجوبها عليه . فلم يكن له الاسترجاع فيها . كما لو دفع إليها النفقة بعد وجوبها ثم طلقها قبل أكلها ، بخلاف النفقة المستقبلية ، فهو سلمها الكسوة بعدما وجبت عليه . انظر الوجيز ج ٢ ص ١١١ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٤ .

( ٨ ) اى الذى يسبق اوانه .

( ٩ ) انظر : روضة الطالبين : ج ٩ ص ٥٤ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .

## مسألة

قال الشافعي :

[وان كانت بدوية فما يأكل اهل البادية ومن الكسوة بقدر (١) ما يكتسبون (٢) .  
ولا وقت في ذلك إلا قدر ما يرى بالمعروف (٣) .  
وهذا صحيح ، لأن البادية يخالفون الحاضرة في الأقوات واللباس فأقواتهم  
أخشب (٤) ، وملابسهم أخشن . ومن قرب من امصار الريف وطرقها ، كان  
في القوت واللباس أحسن (٥) حالا ممن بعد عنها .

( ١ ) في ( أ ) قدر .

( ٢ ) في المختصر يلبسون .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣١ .

( ٤ ) اخشب : في الحديث : لا تزول مكة حتى يزول أخشباها . وكل جبل  
خشن عظيم فهو أخشب . وجبهة خشباء أي يابسة كريهة . والخشب بكسر  
الشين : يعني الخشن . وقد اخشوشب أي صار خشناً .

وعن عمر رضي الله عنه : ( اخشوشبوا ) . وهو القلظ وابتذال النفس  
في العمل ليفلظ الجسد . مختار الصحاح ص ١٧٥ .

( ٥ ) في ( أ ) أخشن .

فينظر (١) في الأ قوات الى عرفهم فيفرض لها منه . وفي الملابس الى عرفهم فيفرض لها منه .

فلو كان الزوج حضرياً والزوجة بدوية :

فان ساكنها في البادية ، لزمه لها قوت البادية وكسوتهم .

وان ساكنها في الحضر (٢) لزمه لها قوت الحضر (٣) وكسوتهم .

وكذلك (البدوى) (٤) اذا تزوج حضرية روعي موضع مسكنها (٥) فكان

هوالمعتبر في قوتها ومسكنها وكسوتها (٦) .

( ١ ) في ( أ ) ولم ينظر .

( ٢ ) في ( أ ) الحاضرة .

( ٣ ) في ( أ ) الحاضرة .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٥ ) في الأصل : ساكنهما .

( ٦ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢٩ .



## مسألة

قال الشافعي :

[وليس على الرجل أن يضحي عن امرأته ولا (أن) (١) يؤدى عنها]

أجرة/طبيب ولا حجام (٢) (٣) .

أما الاضحية (٤) فما لا تجب عليه في حق نفسه ولا في حقها (٥) وهي بخلاف

زكاة الفطر التي تجب عليه في حق نفسه (٦) وفي حقها (٧) فان قيل :

فهل كان العرف فيها معتبراً كالأقوات ؟ .

قيل : ان اعتبر فيها عرف الأكل منها ، فقد استحققت مثله

في قوتها .

وان اعتبر فيها عرف الصدقة فهو عن الزوج ، لا عنها .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٢ ) الحجام : حجه من باب قتل : شرطه ، وهو حجام ،

وهو صيغة مبالغة واسم الصناعة حجامه ، بالكسر ، والقارورة . محجمة

بكسر أوله ، والهاء تثبت وتحذف والمحجم مثل جعفر : موضع الحجامه

منه قول الفقهاء ( يندب غسل المحاجم ) .

العصباح ج ١ ص ١٣٣ .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣١ .

.....

( ٤ ) الأضحية : فيها أربع لفات :

أُضْحِيَّةٌ ، وإِضحية : والجمع أضحاحي .

وَضَحِيَّةٌ : والجمع ضحايا .

وَأُضْحَاةٌ : والجمع أُضْحَى .

وقال الفراء : الأضحى موءنة وقد تذكر وانما سميت الذبيحة يوم النحر

بذلك لأنها في ذلك اليوم لا تكون الا في وقت اشراق الشمس .

معجم مقاييس اللغة ج ٣ ص ٣٩٢ .

( ٥ ) انظر : روضة الطالبين ح ٩ ص ٥١ .

( ٦ ) في ( أ ) نفسها .

( ٧ ) انظر : تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٠٧ .

وأما أجره الطبيب والحجام وضمن الدواء في الأمراض فجميعه عليهما دون الزوج ، بخلاف الدهن والمشط (١) للفرق بينهما من وجهين :  
 أحدهما : إن الدهن مألوف وهذا نادر (٢) .  
 والثاني : إختصاص الدهن بالاستمتاع (٣) وإختصاص الدواء والطبيب بحفظ الجسد (٤) .  
 والله أعلم .

---

- ( ١ ) انظر فيما سبق .  
 ( ٢ ) أى أن أجره الطبيب والحجام والأدوية ليست من الحاجات الدائمة .  
 ( ٣ ) لأنها تحتاج إلى المشط والدهن لرأسها ، ويراد بهما التنظيف ، فكان على الزوج ، كما أن على المستأجر كمن الدار وتنظيفها لمصلحته الخاصة . وقد سبق التعليق على هذا التعليل .  
 ( ٤ ) لأن الدواء يراد لإصلاح الجسم فلا يلزمه ، كما لا يلزم المستأجر بناء ما يقع من الدار وحفظ أصولها .  
 وكذلك الحجام وأجره الطبيب .  
 وانظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٠ . المذهب ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ .  
 مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣١ .

باب الحالة التي يجب فيها التفتة

والتي لا تجب

باب الحال التي تجب فيها النفقة

## والتي ولا تجب

قال الشافعي : (١) .

[(و) (١) اذا كانت (٣) يجمع مثلها ، فخلت أو أهلها (٤) بينه وبين الدخول

بها ، وجبت عليه نفقتها ، وان كان صغيرا ، لأن الحبس من قبله (٥) .

وقال في كتابين : وقد قيل إذا كان الحبس من قبله فعليه ، وان كان من

قبلها فلا نفقة لها .

ولو قال قائل : (ينفق) (٦) عليها ، لأنها ممنوعة من غيره ، كان

مذهباً قال المزني (٧) : (٨) . . . الفصل .

( ١ ) في المختصر رحمه الله .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من المختصر .

( ٣ ) في المختصر اذا كانت المرئية .

( ٤ ) أو خلأ أهلها .

( ٥ ) أي الزوج .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من النسختين ومثبت في المختصر .

( ٧ ) قال المزني : ( قطع بأنها إذا لم تخل بينه وبينها . فلا نفقة

لها حتى قال : فان ادعت التخلية فهي غير مخلية حتى يعلم ذلك منها ) .

( ٨ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ .

وانظر الأم ج ٥ ص ١٠٨ - ٨٩ - ٩٠ .

والمستحق بالزوجية من حقوق الأموال شيئان :

المهر (١) والنفقة .

فأما المهر فيجب (٢) بالعقد ، وقد مضى بيانه في كتاب الصداق (٣) وأما النفقة (٤) فلا تجب بمجرد العقد لسقوطها بالنشوز (٥) ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة (٦) رضي الله عنها ، ودخل بها بعهد سنتين ، فما أنفق عليها حتى دخلت عليه ، ولو أنفق عليها لنقل (٧) ولو كان حقاً لها ، لساقه إليها ، ولما استحل أن يقيم على الامتناع من حقوق وجب (٨) .

---

( ١ ) المهر : هو المال الذي يجب في عقد الزواج على الزوج لزوجته .

انظر المعاملات الشرعية المالية لأحمد إبراهيم ص ٢٤٦ .

( ٢ ) في ( أ ) تجب .

( ٣ ) انظر : كتاب الصداق من الحاوى الكبير .

وانظر مختصر العزني ص ١٧٩ . الام جده ص ٧٠ .

( ٤ ) في الأصل : الصدقة وهو خطأ والصواب ما أثبتناه من ( أ ) .

( ٥ ) رغم وجود العقد ، والنشوز : هو الخروج عن الطاعة .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٢٥١ .

.....

---

( ٦ ) عائشة بنت ابي بكر الصديق . ولدت بعد الهجرت بأربع سنين أو خمس ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست وقليل سبع . ويجمع بأنها أكملت السادسة ودخلت في السابعة . ودخل بها وهي بنت تسع ودخل بها في السنة الاولى وقليل في الثانية . وقبض صلى الله عليه وسلم وهي بنت ثمان عشرة سنة . وكانت عالمة بالحديث والشعر والفقه وكانت كثيرة الصدقة وروى عنها جمع غفير من الصحابة ومن كبار التابعين كسعيد ابن المسيب ماتت سنة ثمان وخمسين في ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلعت من رمضان عند الأكثر ودفنت بالبقيع في المدينة المنورة .

انظر الاصابة ج ٣ ص

والاستيعاب بها مش الاصابة ص ٨٤ - ٨٥ .

( ٧ ) في ( أ ) لقليل .

( ٨ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٥٩ . قال الشيرازي : ( ولم يلتزم نفقتها لما مضى ، ولأنه لم يوجد التمكين التام فيما مضى ، فلم يجب بدله ، كما لا يجب بدل ما تلف في المبيع في يد البائع قبل التسليم ) .

وانظر مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٥ . وانظر بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٤ .

ولكان أن أعوزه (١) في الحال ، يسوقه إليها من بعد، أو يعلمها بحقوقها،  
ثم يستحلها لتبراً ذمته من مطالبة بقرض . فدل هذا على أن النفقة لا تجب  
بمجرد العقد (٢) .

وكذلك لا تجب النفقة بمجرد الاستمتاع ، لأن الموطوءة بشبهة لا نفقة لها  
وان كان الاستمتاع بها موجوداً .  
وكذلك لا تجب بالعقد والاستمتاع ، لأنها لو مكنت من نفسها بعد العقد  
وجب لها النفقة وان لم يستمتع بها .

( ١ ) أعوزه : اذا احتاج الى الشيء ولم يقدر عليه . مختار الصحاح ص

٤٦٢ .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٥ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٥ .  
بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٤ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ . نهاية  
المحتاج ج ٧ ص ٢٠٤ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٧  
وقال النووي : وفيما ما تجب به النفقة قولان :

القديم : تجب بالعقد كالمهر ولا تتوقف على التمكين بدليل وجوبها  
للمريضة والرققاء . لكن لو نشزت سقطت ، فالعقد موجب ، والنشوز  
سقط ، واذا حصل التمكين استقر الواجب يوماً فيوماً كالأجرة المعجلة .



.....

==

الا أن الأجرة يجب تسليمها بالعقد جملة للمعلم بها .

والنفقة غير معلومة الجملة .

والجديد الاظهر : أنها لا تجب بالعقد بل بالتمكين يوما فيوما . انظر :

المهذب ج ٢ ص ١٦٥ .

وذهب الظاهرية الى أن نفقة الزوجة تجب على زوجها بمجرد العقد

الصحيح ، سواء سلمت نفسها اليه أم لم تسلم ، صغيرة أم كبيرة ، حتى

ولو كانت في المهد ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : ( ولهن عليكم

رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) .

فالخطاب للازواج ولا يخاطب بوصفه أنه زوج إلا اذا عقد عليها ، وكان له

زوجة مكلفة أو مطيقة يكلف وليها بتسليمها ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى :

( ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ) . فلا يجاب من الله لا يكون

الا على مكلف ، فلا يقال عليهن ولهن الا اذا كانت الزوجة مكلفة ، او

مطيقة ، والمكلف وليها .

انظر : المحلي ج ١٠ ص ٨٨ .

والحقيقة أن النفقة لا يجب للزوجة على زوجها الا اذا كانت مطيقة

للعلاقة الزوجية ، ومستعدة للانتقال الى بيت الزوجية مثل قصة عائشة .

ومن ناحية أخرى ، فان العمل برأى الظاهرية ، له آثار سلبية على

المجتمع :

.....

== منها : قد يحاول بعض المتلاعبين ابتزاز أموال الأزواج بدون حق شرعي . لأن الزوجة عندما لا تنتقل الى بيت الزوجية ولا تعتبر ناشزة وفي الوقت الذي يؤمر الزوج بالانفاق عليها . وكذلك الصغيرة التي لا يمكن للزوج نقلها والاستمتاع بها ، ثم يؤمر بالانفاق عليها ، كل هذا يؤدي الى شعور الزوج بالظلم عليه وقد يوقعه في الحرام ، بعد أن توفرت له سبل الحلال . فربما لا يتوفر له المال للاقتران بزوجة اخرى يستمتع بها نتيجة لصرف المال في النفقة على زوجته الناشز أو الصغيرة التي لا يستمتع بها .

لذلك كان الراجح هو رأى الشافعية المعتمد : أن النفقة تجب للزوجة على زوجها بالعقد والتمكين .

والله أعلم .

فدل إذا لم تجب (١) بواحد من هذه الاقسام الثلاثة على أنها تجب باجتماع العقد والتمكين (٢) . واختلف اصحابنا في تحرير العبارة معناه : فقال البغداديون : يجب بالتمكين المستند إلى عقد . فجعلوا الوجوب معلقاً بالتمكين، وتقدم العقد شرطاً (٣) فيه . وقال البصريون : تجب بالعقد والتمكين فجعلوا الوجوب معلقاً بالعقد، وحدث التمكين شرطاً فيه .

#### ( ١ ) خطأ والصواب تجب . . .

( ٢ ) وهو الجديد من المذهب . انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٢ . المذهب ج ٢ ص ١٦٥ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٥٧ . الحاوي للفتاوى ج ١ ص ٣٥٢ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٧٤ .  
أى (بالتمكين التام) ومنه : أن تقول مكلفة أو سكرانة أو ولي غيرها ، متى دفعت المهر الحال سلمت . ويثبت بإقراره أو بينة به أو بأنها في غيبته بإزالة للطاعة ملازمة للمسكن ، ونحو ذلك وخرج بالتام : ما لو مكنته ليلاً فقط أو في دار مخصوصة مثلاً . فلا نفقة لها . وبحث الأسنوى أنه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب .

انظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٠٢ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٢ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٩٧ . حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلي ج ٤ ص ٧٧-٧٨ .  
( ٣ ) الشرط : هو الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم كالوضوء للصلاة . كشف الاسرار لعبد العزيز البخاري ج ٣ ص ١٧٢ .

وتأثير هذا الاختلاف يكون في زمان (التأهب) (١) هل تستحق (٢)

٦٣ ب

فيه النفقة أم لا ؟

فمن جعل التمكين في الوجوب أصلاً ، وجعل تقدم العقد شرطاً ، لم يوجب لها النفقة في زمان التأهب للتمكين ، وأوجبها بكمال التمكين .  
ومن جعل العقد في الوجوب أصلاً ، وجعل حدوث التمكين شرطاً ، أوجب لها النفقة في أول زمان التأهب للتمكين إلى أقصى (٣) كمال التمكين (٤) .

( ١ ) ما بين القوسين في الأصل غير واضح .

( ٢ ) في الأصل يستحق .

( ٣ ) . . . . . ورد في النسختين والصواب أقصى . وهو ما أثبتناه .  
والله أعلم .  
أقصى

( ٤ ) ولا تجب النفقة إلا بالتمكين التام .

انظر :

حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

كفاية الاخبار ج ٢ ص ١٤٧ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٥ .

فصل :

فإذا تقرر ما تجب به النفقة من العقد والتمكين . فالعقد ما حكم له

بالصحة (١) دون الفساد (٢) .

وأما التمكين فيشتمل على أمرين لا يتم الا بهما .

احدهما : تمكينه من الاستمتاع بها .

والثاني : تمكينه من النقلة معه الى حيث يشاء في البلد الذي تزوجها

فيه ، والى غيره من البلاد ، اذا كانت السبل مأمونه ، فلو مكنته من نفسها

ولم تمكنه من النقلة معه ، لم تجب عليه النفقة ، لأن التمكين لم يكمل الا أن

يستمتع بها في زمان الاستمتاع من النقلة ، فتجب لها النفقة ، ويصير

استمتاعه بها عفواً عن النقلة في ذلك الزمان (٣) .

( ١ ) والصحة في اللغة : السلامة ، وفي اصطلاح الفقهاء : تطلق في العبادات

وهي المعاملات ، فالصحة في العبادات هي : الإجزاء وإسقاط القضاء .

والصحة في المعاملات : وهي ترتب الأثر المقصود من العقد على العقد .

فكل نكاح أباح التلذذ بالمنكوحه فهو صحيح .

انظر مذكرة اصول الفقه للشيخ محمد أمين الشنقيطي ص ٤٥ - ٤٦ .

( ٢ ) الفساد : في اللغة ضد الصلاح .

وفي الاصطلاح : في العبادات : عدم الإجزاء وعدم إسقاط القضاء .

= وفي المعاملات : عدم ترتب الأثر المقصود من العقد على العقد . فكل  
 نكاح لم يقد بإباحة التلذذ بالمنكوحه ، فهو فاسد .  
 والفاسد والباطل مترادفان ومعناهما واحد عند الجمهور . وخالف في ذلك  
 ابو حنيفة فقال :

الباطل : هو ما منع بوصفه وأصله كبيع الخنزير بالدم .  
 والفاسد : هو ما شرع بأصله ومنع بوصفه كبيع الدرهم بالدرهمين . فهو مشروع  
 بأصله وهو البيع الممنوع ومنوع بوصفه . وهو زيادة درهم . انظر :  
 مذكرة اصول الفقه ص ٤٥ - ٤٦ .

( ٣ ) قال السيوطي : لم يوجب الماوردي لها النفقة في كل الايام ، انما  
 أوجب زمن الاستمتاع لقوله : ( ويصير استمتاعه بها عفوا عن النقلة في ذلك  
 الزمان ) فقيده بقوله ( في ذلك الزمان ) وذلك يحتمل معنيين :  
 الأول : انه يجب لها اذا استمتع بها في يوم نفقة ذلك اليوم كله .  
 الثاني : انه اذا استمتع بها في يوم لم تجب نفقة ذلك اليوم كله بل بالقسط  
 فان استمتع بها في النهار لزمه الفداء دون العشاء .

الحاوي للفتاوى ج ١ ص ٣٥٥ .

وان أجابته الى النقلة ، ومنعته من الاستمتاع ، فان كان لعذر  
يحرم معه الاستمتاع ، كالحيض (١) والا حرام (٢) والصيام (٣) لم تسقط  
نفقتها ، لأنه محظور عليه بالشرع ، فصار مستثنى (٤) العقد .  
وان كان الامتناع لغير عذر سقطت نفقتها ، اذا كان الاستمتاع ممكناً (٥) .

( ١ ) لقوله تعالى : ( ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا  
النساء في المحيض ) .

قال ابن عباس في تفسير هذه الآية : فاعتزلوا نكاح فروجهن . والمحيض اسم  
لمكان الحيض . وهو الفرج .

السنن الكبرى ج ١ ص ٣٠٩ .

( ٢ ) عن يزيد بن نعيم أن رجلاً من جدام جامع امرأته وهما محرمان  
فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

( إقضيا حكما واهديا هدياً ) .

وقال ابن حجر : رجاله ثقات .

انظر : تلخيص الحبير ج ١ ص ٢٨٣ .

وانظر : الحج وأحكامه ص ١٧٦ . وهبي سليمان غاوي .

( ٣ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت وأهلك يا رسول الله

.....

- = قال : ( وما أهلكك ) ؟ .
- قال : وقعت على امرأتي في رمضان .
- قال : ( هل تجد ما تعتق به رقة ..... ) .
- قال ابن حجر : هذا الحديث مشهور . أخرجه الأئمة كلهم من حديث أبي هريرة .
- انظر : تلخيص الحبير ج ١ ص ٢٠٦ .
- ( ٤ ) ورد في النسختين : مستثناه وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .
- ( ٥ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٠ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٠٤ . حاشية البجيرمي على المنهج ج ٤ ص ١١٥ .
- الحاوي للفتاوى ج ١ ص ٣٥٣ .
- نظام النفقات ص ١٢ .



فصل :

٥٦٤

واذا كان كذلك لم يخل حال الزوجين من أربعة أحوال :

أحدها : أن يكون الاستمتاع مكناً من جهتهما جميعاً ، فيكون الزوج ممن يطأ والزوجة ممن <sup>توطأ</sup> . فإذا مكنته من نفسها أو كانت مراهقة (١) غير بالغ فمكنه منها وليها وجبت عليه (نفقتها) (٢) . سواء استمتع بها أو لم يستمتع ، لأن الاستمتاع ، حق له ان شاء استوفاه وان شاء تركه (٣) . ولو منعه مسنها أهلها لعدم بلوغها لم تجب نفقتها ، وان كانت معذورة ، لأن ما تجب به (٤) النفقة معدوم .

---

( ١ ) المراهقة : وهي من يتأتى منه الجماع . وفي اللغة : راهق الفلام

مراهقة : قارب الاحتلام ، ولم يحتلم بعد . المصباح المنير ج ١ ص ٢٦٠

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) وما أثبتناه من الاصل .

( ٣ ) انظر : تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٣٩ .

( ٤ ) وهو التمكين والاستمتاع .

فلو بذلت نفسها قبل بلوغها ، وأكرهت أهلها على تمكينه منها ، استحققت النفقة ، لأن البلوغ غير معتبر في التسليم المستحق كالمبيع إذا سلمه إلى المشتري (١) غير بالغ ، صح القبض (٢) .

فلو كان الزوج غائبا فمكنت من نفسها في حال غيبته فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون قد تسلمها قبل الغيبة فالنفقة لها في زمان الغيبة واجبة ، لأنها مستديمة لتمكين كامل .

الضرب (٣) الثاني : أن لا يوجد التسليم قبل الغيبة ، فشروعها في التمكين أن تأتي (٤) الحاكم فتخبره (٥) بعد ثبوت الزوجية عنده بأنها مستلثة نفسها إلى زوجها .

( ١ ) في الأصل المشرى .

( ٢ ) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٠ .

( ٣ ) في الأصل : الوجه .

( ٤ ) في ( أ ) يأتي

( ٥ ) في ( أ ) فيخبره .

فاذا فعلت كتب حاكم بلدها الى حاكم البلد الذى فيه زوجها بحضور الزوجة  
وتسليم نفسها ، فاذا علم الزوج من حاكم بلده بتسليم نفسها اليه ، فكمال  
التمكين يكون بأن تمضى على الزوج بعد علمه زمان الاجتماع (١) :

إما بأن ينتقل اليها، وإما بأن ينقلها اليه . والخيار في ذلك اليه دونها ،  
ونفقة نقلتها عليه دونها . فاذا كمل التمكين بمضي زمان الاجتماع  
ففعلى قول البغداديين تجب نفقتها حينئذ، ولا تجب بما تقدم من —  
التسليم (٢) . وعلى قول البصريين ، تجب نفقتها من وقت الشروع في التسليم (٣)  
بناءً على اختلافهم في التمكين : هل هو في وجوب النفقة أصل أم شرط  
على ما قد مناه (٤) .

- 
- ( ١ ) أى زمان إمكان قدومه اليها أو قدومها إليه بعد بلوغ الخبر .  
( ٢ ) لأن وجوب النفقة معلق بالتمكين . والعقد شرط فيه .  
( ٣ ) لأن وجوب النفقة معلقاً بالعقد وحدوث التمكين شرط فيه .  
( ٤ ) انظر : الأم ج ٥ ص ٩٠ . وجاء فيه : —  
( فان تأخر بعد ذلك أى بعد وصول الخبر للزوج وجب عليه نفقتها ، لأن  
الحبس جاء من قبله ) .

وانظر : المذهب ج ٢ ص ١٥٩ . الوجيز ج ٢ ص ١١٢ .

منهج الطالبين ص ١٠٨ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ .

حاشية البجيرمي على المنهج ج ٤ ص ١١٣ .

فصل :

الحال الثانية : أن يكون الاستمتاع ممكناً من جهة الزوج لبلوغه وغير ممكن من جهة الزوجة لصغرها (١) وكونها ممن لا يوطأ مثلها . فلا يلزم أهلها تسليمها اليه ، لأنه في ( زمان ) (٢) لا يطأها إن تسلمها . وفي وجوب نفقتها عليه قولان (٣) :

(أحدهما : لها النفقة لأمرين : (٤)

أحدهما : إن المانع من الاستمتاع بها في الصغر، كالمانع منه بالمرض . ونفقة المريضة واجبة كذلك نفقة الصغيرة (٥) .

( ١ ) والمراد بالصغيرة والصغير من لا يتأتى جماعه .

( ٢ ) في ( أ ) ربما .

( ٣ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٥٩ . كفاية الخيار ج ٢ ص ٤٧ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٦ .

( ٤ ) ما بين القوسين في ( أ ) مكرر ثلاث مرات .

( ٥ ) قال الشافعي في الأم ج ٥ ص ٩٠ :

وهذا أي المرض مخالف للصغر . وهذا وإنما يكون الإمتناع فيه من الإتيان

منه ، لأنه يعافها بلا إمتناع منها ، لأنها تحتل أن تؤتى .

وقال ابن حجر . في تحفته ج ٨ ص ٣٣٠ : والأظهر أن لا نفقة ولا مؤنة

لصغيرة لا تحتل الوطء، وإن سلمت له، لأن تعذر وطئها لمعنى فيها وليست

أهلاً للتمتع بغيره . وبه فارقت المريضة .

والثاني : أنه قد تزوجها عالماً بأنه لا استمتاع فيها ، فصار كالعاقـد  
مع علمه بالعيوب ، يلتزم فيها حكم السلامة منها .

والقول الثاني :

نص عليه الشافعي في كتاب النفقات (١) وفي عشرة النساء (٢) :  
انه لا نفقة لها (٣) ، واختاره المزني (٤) . وهو مذهب أبي حنيفة (٤)  
استدلالاً بأمرين :

احدهما : أن فـقـد الاستمتاع بالصفـر أغلظ من تغذره بالنشوز بالكبر  
لا مكانه في حال النشوز وتغذره في حال الصفـر .

---

( ١ ) انظر : الأم ج ٥ ص ٩٠ .

( ٢ ) انظر : الأم ج ٥ ص ١٠٦ .

( ٣ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . منهاج الطالبين ص ١٠٩ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ . تحفة المنهاج ج ٨ ص ٣٢٦ .

حاشية الجمل ج ٤ ص ٤٩٧ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٨ .

( ٤ ) انظر : مختصر المزني ص ٢٣٢ .

( ٥ ) انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٤٣ . المبسوط ج ٥ ص ١٧٨ .

الاختيار ج ٤ ص ٥ . مختصر الطحاوي ص ١٨٩ . وانظر نظام النفقات ص ٩

.....

---

وذهب أبو يوسف الى أن الزوج لو نقلها الى بيته للاستئناس بها وجبت لها النفقة ، لأنه رضي بهذا الاحتباس الناقص ، ولو لم ينقلها لما وجبت لها النفقة .

ومثل قول أبي حنيفة قال مالك .

انظر : بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٤ . القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٣٥ .  
الافصاح ج ٢ ص ١٨٢ . وجاء فيه :

واختلفوا في نفقة الصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبر :-

فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا نفقة لها .

وعن الشافعي قولان :

احدهما : لها النفقة .

والثاني : لا نفقة لها مثل مذهب الجماعة .

فكان الحاقه بالنشور في سقوط النفقة أحق (١) .  
 والثاني : أن النفقة مستحقة في مقابلة التمكين من الاستمتاع ، فصارت  
 بدلا في مقابلة مبدل ، وفوات المبدل موجب لسقوط البدل ، سواء  
 كان فواته بعذر أو غير عذر لسقوط الثمن بتلف المبيع .

---

( ١ ) أي أحق من الحاقها بالمريضة .

انظر ص ( ) من البحث .

وجاء فيه شرح المنهج بحاشية بجيري عليه ج٤ ص ١١٣ : -

( وانما لم تجب ( النفقة ) للصغير لتعذر الوطء لمعنى فيها كالناشزة  
 بخلاف الصغير اذا المانع من جهته .

وجاء في حاشية الجمل على شرح المنهج ج٤ ص ٤٩٨ .

( قوله لتعذر الوطء لمعنى فيها كالناشزة ) بخلاف المريضة والرتقاء  
 فان المرض يطرأ ويزول . والرتق مانع دائم قد رضي الزوج به ، ويشق  
 معه ترك النفقة مع أن التمتع بصغير الوطء لا يفوت فيها ) .

فصل :

والحال الثالثة : أن يكون الاستمتاع مكناً من الزوجة لكبرها، ومتعذراً من جهة الزوج لصغره .

فقد اختلف أصحابنا في تعذره من جهة الزوج ، هل يجرى مجرى تعذره من الزوجة على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبي علي ( بن ) ( ١ ) أبي هريرة ( ٢ ) لأنهما سواء ، وإن وجوب نفقتها على قوليين ( ٣ ) ، لأن علمها بصغره كعلمه بصغرها فاستوى فوات الاستمتاع بهما .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) أبو علي بن أبي هريرة : سبق ترجمته .

( ٣ ) والقولان هما :

الأول : تجب النفقة لأنها سلمت من غير منع .

الثاني : لا تجب لعدم وجود التمكين التام من الاستمتاع وهو الصحيح .

وانظر : الحالة الثانية .



والوجه الثاني : وهو قول أبي اسحاق المروزي " (١) وهو الأصح ،  
 إنَّ تعذر الاستمتاع من جهته ( مخالف لتعذره من جهتها ) (٢) وان نفقتها  
 تجب عليه قولاً واحداً (٣) .

وبه قال أبو حنيفة (٤) .

لأن الاستمتاع مستحق عليها دونه . وقد وجد التمكين من جهة الزوجة  
 فلم تسقط النفقة بتعذره من جهة الزوج ، فصار كما لو هرب - أو حبس  
 وكالمستأجر داراً إذا مكن من سكنها ، وجبت عليه أجرتها ، وان  
 تعذر عليه سكنها .

( ١ ) أبو اسحاق المروزي : واسمه ابراهيم بن أحمد وهو صاحب  
 ابن سريج انتهت اليه رئاسة بغداد في العلم ، شرح المختصر كصاحبه  
 وصنف في الاصول والفروع ، ونشر الفقه الشافعي ، وتوفي بمصر سنة  
 ٣٤٠ هجرية .

انظر : طبقات العبادي ص ٦٨ . طبقات الشيرازي ص ٩٢ .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . المذهب ج ٢ ص ١٥٩ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٨ .

تحفة المحتاج ج ٢ ص ٣٣٠ .

.....

قال ابن حجر الهيتمي :

والاظهر انها اى النفقة تجب لكبيرة أى لمن يمكن وطئها وان لم تبلغ كما هو على ظاهر على صغير لا يمكن وطئه ، اذا عرضت على وليه ، لأن المانع من جهته .

( ٤ ) انظر : المبسوط ج ٥ ص ١٨٧ . فتح القدير : ج ٣ ص ٣٢٧ .

الاختيار ج ٤ ص ٥٥ . وجاء فيه :

( ولو كانت كبيرة والزوج صغير فلها النفقة والعكس لا ) .

اما الأول : فلانها سلمت نفسها والعجز من جهته فصار كالمحبوب والعنين ،

واما الثاني : فالمرأة صغيرة لا يستمتع بها ، لأن المراد من الاحتباس ما

يكون وسيلة الى مقصود النكاح ، وأنه ممنوع بسبب مناهضة فصار كالصبي .  
وقال ابن هبيرة : وبمثل قول أبي حنيفة قال أحمد بن محمد بن مالك لا تجب النفقة  
وعن الشافعي قولان :

احدهما : تجب .

والثاني : لا تجب .

الافصاح ج ٢ ص ١٨٢ .

فصل :

والحالة الرابعة :

أن يتعذر الاستمتاع من جهتهما لصغرهما <sup>(١)</sup> وأن الزوج ممن لا يطأ ، والزوجة ممن لا تطأ ففي وجوب النفقة قولان :  
 أحدهما : لها النفقة وهو أصح تغلياً لعلمها بالحال مع استوائهما في العجز .

والقول الثاني : لا نفقة لها اعتباراً بتعذر الاستمتاع (٢) .

والله أعلم .

( ١ ) الأصح : أو أن الزوج أي بزيادة الهمزة قبل وان الزوج .

( ٢ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٣ .

وهو قول أبي حنيفة .

انظر : الاختيار ج ٤ ص ٥ .

## مسألة

قال الشافعي :

[ولو كانت مريضة (١) لزمته (٢) نفقتها ، وليست : (٣) كالصغيرة (٤) ] (٥)  
وهذا صحيح .

لا تسقط نفقة الزوجة بالمرض ، وان سقطت في أحد القولين بالصفراء ،  
لوقوع الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن المريضة في قبضته لما يلزمها من تسليم نفسها اليه ،  
والصغيرة ممنوعة منه ، لأنه لا يجب تسليمها اليه .

والثاني : أن في المريضة استمتاعا بما سوى الوطء (٦) وأنها سكن (٧) والف  
ليس في (الصغيرة) (٨) استمتاع ، وليست بسكن ولا بالف وفرق بين بعذر  
جميع الاستمتاع ، وبين بعذر بعضه كالرتقاء (٩) تجب نفقتها (١٠) ، وان لم  
يقدر على إصابتها (١١) .

( ١ ) أي الزوجة .

( ٢ ) أي لزم الزوج .

( ٣ ) أي الزوجة المريضة .

( ٤ ) أي الزوجة الصغيرة .

( ٥ ) انظر : الأم : ج ٥ ص ٩٠ .

مختصر المزنبي ص ٢٣٢ .

.....

ونص الأم :

ولو دخلت عليه فمرضت مرضاً لا يقدر على إتيانها معه ، كانت عليه نفقتها ،  
وكذلك إن كان يقدر على إتيانها إذا لم تمتنع من أن يأتيها إن شاء ،  
وكذلك لو كانت لم تدخل عليه ، دخلت بينه وبين نفسها ، كانت  
عليه نفقتها .

وهذا مخالف للصفتين ، هذا إنما يكون الامتناع فيه من الإتيان منه  
لأنه يعافها بلا امتناع منها ، لأنها تحتل أن تؤتى .

( ٦ ) وردت في النسختين : ( الوطي ) وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه

( ٧ ) لقوله تعالى : ( ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم

أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ) .

( ٨ ) في ( أ ) : الصغير .

( ٩ ) الرتقاء : وهي التي انسدت فرجها . يقال امرأة رتقاء بينة

الرتق ، لا يستطيع جماعها ، لا رتقاء ذلك الموضع . وضده الفتق .

انظر : النظم المستعذب بهامش المذهب ج ٢ ص ١٥٩ .

( ١٠ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٢ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٦ .

( ١١ ) أي جماعها . وجاء في روضة الطالبين : تجب النفقة للمريضة والرتقاء  
والمضناة التي لا تحتل الجماع سواء حدثت هذه الأحوال بعد التسليم أم قارنته ،  
لأنها أعذار دائمة وقد سلمت التسليم الممكن ، وتمكن من الاستمتاع بها من بعض  
الوجوه وكذا حكم أيام الحيض والنفاس . روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٠ .

## مسألة

قال الشافعي :

{ولو كان في جماعها شدة ضرر ، منع وأخذ (١) بنفقتها (٢) وهذا صحيح .  
إذا كان الجماع ينكأها (٣) وينالها منه شدة ضرر ، أما لضوءولة (٤) جسدها  
وضيق فرجها ، وأما لمعظم خلقة الزوج وغلظ ذكره منع من وطئها

لأمرين :

أحدهما : ما يخاف من جنايته عليها ، وإنه ربما أفضاها ، وأدى إلى تلفها (٥) .  
والثاني : إن الاستمتاع المستحق (٦) ما اشتركا (٧) في الالتذاذ به غالباً ،  
فإذا خرج عن هذا الحد لم يكن مستحقاً .

( ١ ) أي عليه نفقتها ويجبر عليها .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ . الأم جده ص ٩٠ .

( ٣ ) نكح : في العدو قتل فيهم وجرح . أنظر مختار الصحاح ص ٦٨٠ .

( ٤ ) ضوءولة : ضأل : رجل ضئيل الجسم ، إذا كان جسمه صغيراً نحيفاً .

مختار الصحاح ص ٣٧٥ .

( ٥ ) وهذا مخالف لقوله تعالى : ( وعاشروهن بالمعروف ) .

( ٦ ) أي المستحق للنفقة .

( ٧ ) أي الزوج والزوجة .

ولا يكون ذلك عيباً يوجب الفسخ لأمرين :  
 أحدهما : أن العيب ما ثبت حكمه في حق كل زوج ، ولو كان الزوج مثلها  
 لم يكن عيباً ، فسقط أن يكون في حقها عيباً .  
 والثاني : إنه لما لم يكن وجود مثله في الزوج عيباً تفسخ به الزوجة ، لم  
 يكن وجود مثله في الزوجة عيباً يفسخ به الزوج .  
 فلو اختلفا فادعت الزوجة دخول شدة الضرر عليها في جماعه ، وأنكر  
 أن يكون عليها ( فيه ) ( ١ ) ضرر ، فهذا مما يوصل الى معرفته  
 بالمشاهدة ، فيدعى ( ٢ ) له ثقات النساء ليشهدن ، فإن وصلن الى  
 علمه ومعرفة حاله في غير وقت الايلاج نظرن . وان لم يتوصلن

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) ورد في النسختين فيدعى . وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه

والله أعلم .

الى علمه الا عند الا يلاج ، جاز أن يشهدن حال الا يلاج للضرورة الداعية  
اليه ، كما يشاهدن العيوب الباطنة ، وكما يشاهد الطبيب عند الضرورة  
فرج المرأة .

واذا كان كذلك ، فهل يجرى ذلك مجرى الخبر (١) أو الشهادة (٢)  
على وجهين (٣) :

احدهما : وهو قول أبي اسحاق المروزي أنه (يجرى) (٤) مجرى الخبر  
فيقبل فيه خبر المرأة الواحدة .

والوجه الثاني : انها شهادة لا يقبل فيها أقل من أربع  
نسوة .

( ١ ) الخبر ما يدخله صدق وكذب . والمراد من دخول الصدق والكذب  
ان الخبر يحتتمها عقلا بالنظر الى حقيقة النوعية مع قطع النظر عن الطرفين  
والمخبر . أنظر فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٠٢ .

الاحكام للامدى ج ٢ ص ٦ .

ارشاد الفحول ص ٤٢ .

( ٢ ) الشهادة : إخبار بلفظ خاص عن خاص ، علمه مختص بمعين  
يمكن الترافع فيه عند الحكام .

انظر : الرسالة للشافعي ص ٣٧٢ .

اصول السرخسي ج ١ ص ٣٥٣ .

الفروق للقرافي ج ١ ص ٤ .

( ٣ ) روضة الطالبين ج ١ ص ٥٩ . وقال النووي : اصحهما انها شهادة .  
الوجيز ج ٢ ص ١١٢ . تكملة المجموع ج ١ ص ٢٤٠-٢٤١ . تحفة المحتاج ٣٢٦/٨  
حاشية الجمل على شرح المنهاج ج ٤ ص ٥٠١ .  
( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .



قال الشافعي :

[فإن (١) ارتقت (٢) قبل أن (٣) يقدر على جماعها ، فهذا عارض لا يمنع منها (٤) ، وقد جُمعت (٥) .

أما القُرْبُ : فهو عظم يعترض الرحم ولا يمكن جماعها معه ، ولا يجوز حدوث ٦٦ ي مثله بعد كمال الخلقة ، ولا يرجى (٦) زواله بعد وجوده في أصل الخلقة . وللزوج الخيار في فسخ نكاحها به ، فإن أقام (٧) على نكاحها لزمته النفقة ، وله أن يستمتع بما دون الفرج منها .

( ١ ) في المختصر : ولو .

( ٢ ) سبق تعريف الرق .

( ٣ ) في المختصر : بدلا من قبل ان ، ( فلم ) .

( ٤ ) اي : من الزوجة .

( ٥ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ . الام ج ه ص ٩٠ .

الوجيز ج ٢ ص ١١٢ .

( ٦ ) ورد في النسختين يرجأ . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٧ ) اي داوم وقى .

وأما الرق : فهو لحم ينبت في الرحم ، لا يمكن جماعها معه لضيق

الفرج به عن دخول الذكر (١) .

ويجوز حدوث مثله بعد كمال الخلقة ، ويمكن أن يزول بعد حدوثه (٢) فكلزوج

الخيار في فسخ نكاحها به ، إذا كان متقدماً على العقد ، (وفي فسخه لنكاحها ) (٣)

إذا وجد بعد العقد ، قولان مضيا في كتاب النكاح :-

أحدهما : له الفسخ . وعليه بعد الفسخ جميع المهر (إذاً) كان قد دخل (٤)

بها ، ولا شيء عليه إن لم يدخل بها ، فان أقام لزمته النفقة ، وله

الاستمتاع بما دون الفرج .

والقول الثاني : لا خيار له ، لأن الطلاق بيده (٥) ولها النفقة لكونها سكناً (٦)

وان لم يطق جماعها ، وأنه قد يقدر على الاستمتاع بما دون الفرج منها .

( ١ ) انظر ص ( ) من هذا البحث .

( ٢ ) بعكس القرن .

( ٣ ) في ( أ ) ( فسخ نكاحها به ) .

( ٤ ) في ( أ ) - ان - .

( ٥ ) إنما الطلاق لمن اخذ بالساق .

( ٦ ) لقوله تعالى :

( ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل

بينكم مودة ورحمة ) .

## مسألة

قال الشافعي :

[ولو أذن (١) لها (٢) فأحرمت (٣) أو اعتكفت أو لزمها نذر  
أو كفارة ، كان عليه (٤) نفقتها (٥)] (٦) .  
وجملة العبادات التي يحرم الوطء (٧) فيها أربعة :  
الصلاة . والصيام . والاعتكاف . والحج .

---

( ١ ) أى الزوج .

( ٢ ) للزوجة .

( ٣ ) أى بالحج والعمرة .

( ٤ ) أى على الزوج .

( ٥ ) أى نفقة الزوجة .

( ٦ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ .

( ٧ ) ورد في النسختين (الوطي) وهو خطأ . والصواب ما

أثبتناه .

والله أعلم .

فبدأ الشافعي بالحج لتفليظ حكمه، وأنه لا يمكن الخروج منه قبل إتمامه  
مع السفر فيه عن الوطن/ فإذا أحرمت (١) بالحج لم يخل حالها فيه  
مع الزوج من أحد أمرين :  
إما أن يكون بإذنه . أو بغير إذنه .

فإن كان بغير إذنه صارت بالإحرام في حكم الناشز (٢)، ونفقتها ساقطة عنه سواء  
أحرمت بتطوع أو واجب (٣)، لأن وجوب الحج على التراخي (٤) واستمتاع  
الزوج مستحق على الفور ، وسواء كان الزوج محلاً (٥) يقدر على الإصابة (٦)  
أو كان محرماً لا يقدر عليها ، لأن الاعتبار بحدوث الامتناع ، —

( ١ ) أي الزوجة .

( ٢ ) نشزت المرأة : استعصمت على بعْلِها وأبغضته، مختار الصحاح ص ٦٦٠

( ٣ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٠ . الوجيز ج ٢ ص ١١٣ روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٢

( ٤ ) اختلف الفقهاء في فريضة الحج ، هل تجب على الفور أو على التراخي ؟  
القولان متأولان عن مالك وأصحابه . والظاهر عند المتأخرين من أصحابه  
أنها على التراخي . والمختار عند الحنفية : أنها على الفور . وقال الشافعي  
هي على التوسعة . وعند الحنابلة روايتان : أظهرهما أنها على الفور .

انظر بداية المجتهد : ج ١ ص ٤٤٠ الافصاح ج ١ ص ٢٦٢ .

( ٥ ) أي غير محرم .

( ٦ ) أي الجماع .

جهتها (١) ولا اعتبار بمنع الزوج منها (٢) ألا تراه لو كان مسافراً عنها  
وتركها في منزله فخرجت منه سقطت نفقتها ، وان لم يقدر بالغية على  
إصابتها (٣) .

وان أحرمت بأذنه، لم يخل حاله من أحد أمرين :  
إما أن يكون معها أولاً يكون .  
فان كان معها فلها النفقة (٤) ، لأن ، إذنه لها قد أخرجها من معصيته  
( واجتماعها معه ) (٥) ، قد أخرجها من مباحته . وان لم يكن معها  
ففي سقوط نفقتها قولان :-

( ١ ) اى : جهة الزوجة لا احتباسها . انظر :

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٠ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٠ .

( ٢ ) اذا كانت ممكنة نفسها لهنه .

( ٣ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٠ . الوجيز ج ٣ ص ١١٣ .

( ٤ ) هذا هو المذهب . انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٠-٦١ .

( ٥ ) في ( أ ) أو اجتماعه معها . وما أثبتناه من الأصل .

أظهرهما : (لها) (١) النفقة .

وهو الذي أشار إليه ههنا ، لأن إباحة حرامها عن إرادته ، فأشبهه إذا كان معها .

والقول الثاني : لا نفقة لها .

ذكره في كتاب النشوز (٢) . لأنها سافرت (عنه) (٣) . فأشبهه إذا لم يأذن لها (٤) . و(هكذا) (٥) حكم العمرة (٦) .

(١) ما بين القوسين مكرر في (أ) .

(٢) انظر : الأم ج ٥ ص ١٩٠ .

الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . المهذب : ج ٢ ص ١٦٠ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٠ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٤) جاء في تكملة المجموع :

وان سافرت بحاجة نفسها فقد قال الشافعي في النفقات : لها النفقة .

وقال في النكاح : لا نفقة لها .

واختلف أصحابنا فيها :

فقال أبو اسحاق ليست على قولين ، وإنما هي على اختلاف حالين . فحيث

قال لها النفقة أراد إذا كان الزوج معها . وحيث قال : لا نفقة لها أراد

إذا لم يكن الزوج معها . ومنهم من قال فيه قولان . تكملة المجموع ١٨ / ٢٤٣ .

.....

\_\_\_\_\_

==

( ٥ ) في ( أ ) وهذا .

( ٦ ) قال الفزالي في الجيز ج ٢ ص ١١٣ :-

( واذا احرمت باذنه ، فقد سافرت في غرض نفسها ، وهل تسقط نفقتها )

قبل الخروج ؟ .

فيه وجهان :

وان احرمت بغير اذنه ، وقلنا له تحليلها ، فلها النفقة ما دامت مقيمة

على أشهر الوجهين ، وان قلنا لا يحللها ، فهي ناشزة من

وقت الا حرام .

فصل :

وأما اعتكافها (١) فعلى ضربين :-

أحدهما : إذا قيل بجواز اعتكافها فيه ، فلهما نفقتها ، وإذا كان

تطوعا ، لأنها لم تبعد عنه ، ويقدر على إخراجها منه .

والضرب الثاني : أن يكون اعتكافها في مسجد خارج من منزلها

فلا يخلو أن يكون عن أذنه أو غير أذنه .

فإن كان عن غير أذنه سقطت نفقتها .

وإن كان عن أذنه وهو معها ، فلهما النفقة .

وإن لم يكن معها ، فعلى ما مضى من القولين في الحج :

أحدهما : تسقط نفقتها .

والثاني : لا تسقط .

لما قد مناه من التعليلين (٣) .

( ١ ) الاعتكاف : لغة اللبث ، والحبس والملازمة على الشيء . خيرا كان

أو شرا . قال تعالى : ( ولا تبashروهن وأتم عاكفون في المساجد ) . وقال

تعالى : ( وما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ) . المصباح المنير ج ٢

ص ٧٥ . شرعا : اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية .

مغني المحتاج ج ١ ص ٤٤٩ .



.....

( ٢ ) هل يجوز اعتكاف المرأة في منزلها ؟ .

جاء في رحمة الأمة ص ٩٩ :-

ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وهو المعتزل المهيأ  
للصلاة على الجديد الاصح من قولي الشافعي وهو مذهب مالك وأحمد  
وقال أبو حنيفة : الافضل اعتكافها في مسجد بيتها وهو القديم من  
قولي الشافعي .

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة . ص ٩٩ .

وانظر : منهاج الطالبين ص ٣٣ .

( ٣ ) انظر ما سبق من البحث .

وانظر : روضة الطالبين : ج ٩ ص ٦١ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٠ .

فصل :

وأما صومها فينقسم خمسة أقسام :

أحدها : صوم شهر رمضان .

فهو من الفروض المشروعة (١) فإذا تعين عليها كان مستثنى (٢) من حقوق

الزوج . فكانت فيه على حقها من النفقة (٣) .

والقسم الثاني : قضاء رمضان .

فزمانه ما بين رمضانها الذي أفطرته - ورمضانها الذي تستقبله ، فان كان

في آخر زمانه وعند تعيين وقته ، لم يكن له منعها منه . وكانت على حقها

من النفقة لصومها في رمضان (٤) .

( ١ ) بالكتاب : قوله تعالى : ( كتب عليكم الصيام . . . )

وبالسنة : بني الاسلام على خمس . . . ) واجماع المسلمين .

( ٢ ) اورد في النسختين ( مستثنا ) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه والله اعلم

( ٣ ) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٢ . الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . المهذب

ج ٢ ص ١٦٠ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

( ٤ ) كأن يضيق وقت القضاء . ولا يبقى من شعبان الا قدر القضاء كأداء

رمضان .

وانظر الوجيز ج ٢ ص ١١٣ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٠ .

وان كان في أول رُمانه ، وقبل تعيين (١) وقته ، فله منعها (٢) من  
تقديمه ، لأن حقه في الاستمتاع بها على الفور ، وهذا الصوم  
على التراخي .

فان دخلت فيه ، ففي جواز إجبارها لها على الفطر وجهان مخرجان  
من اختلاف قوله في إجبارها على إحلالها من الحج (٣) :  
أحدهما : له ان يجبرها على الفطر .

فعلى هذا إن افطرت كانت على حقها من النفقة ، وان امتنعت سقطت  
نفقتها بعد الامتناع كالنكاح (٤) .

(١) في (١) يعتبر .

(٢) وقيل في جواز منعها وجهان . ولكن الأكثر قطعاً بأن له منعها  
من المبادرة اليه .

(٣) المذهب ان للزوج ان يحلل زوجته من حج التطوع وكذا من الفرض  
على الأظهر . انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٦١ .

(٤) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٢ . الوجيز ج ٢ ص ١١٣ .

المذهب ج ٢ ص ١٦٠ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٩ .

١٦٨

والوجه الثاني : ليس له إجبارها على الفطر تغليياً لحرمة العبادة / فعلى

هذا في سقوط نفقتها وجهان :

أحدهما : تسقط به نفقتها كالحج .

والوجه الثاني : لا تسقط به النفقة لأمرين ، فيما فرق بين الصوم والحج :

أحدهما : لقرب زمانه وقدرته على الاستمتاع بها في ليله .

والثاني : لمقامها في منزله . فخالف الحج في خروجها منه (١) .

---

(١) انظر :

الوجيز ج ٢ ص ١١٣ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٢ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٠ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٩ .

والقسم الثالث : صوم التطوع .

فله منعها منه (١) لرواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا بأذنه ) (٢) .  
لأن صومها يمنع مما استحقه الزوج من الاستمتاع بها ، فصارت مانعة من واجب بتطوع . فان صامت ولم يدعها الزوج الى الخروج منه بالاستمتاع فهي على حقها من النفقة ، وان دعاها الى الخروج منه ، فان خرجت بالاستمتاع كانت على حقها من النفقة . وان امتنعت صارت ناشزا . وسقطت نفقتها (٣) ان كان في صدر النهار (٤) وكانت على حقها من النفقة ان كان الا متناع في آخره لقربه من زمان التمكين ، فصار ملحقا بوقت الاكل والطهارة (٥)

---

(١) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . المذهب ج ٢ ص ١٦٠ . وجاء في

المذهب للشيرازي : فان كان الصوم تطوعاً ففيه وجهان :

احدهما : لا تسقط نفقتها لانها في قبضته .

والثاني : وهو الصحيح . تسقط لأنها منعت من التمكين التام بما هو ليس

بواجب فسقطت نفقتها كالناشزة .

(٢) بهذا اللفظ رواه الترمذي رقم ٧٨٢ في الصوم باب ما جاء في كراهية

صوم المرأة الا باذن زوجها . ورواه البخاري بلفظ : ( لا تصوم المرأة ومعلمها

شاهد الا بأذنه .

.....

ورواه مسلم ١٠٢٦ باب ما أنفق العبد من مال مولاه .

==

ورواه أبو داود ٢٤٨٥ في الصوم . باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها .

( ٣ ) وقيل : تجب لأنها في داره وقبضته . وحاصل هذا الوجه أن صوم

التطوع لا يؤثر في النفقة .

( ٤ ) أي أول النهار .

( ٥ ) قال النووي : وقيل : إن دعاها إلى الأكل فأبت لم تسقط نفقتها ،

وان دعاها إلى الوطء فأبت سقطت لمنعها حقه . وإذا قلنا بسقوط النفقة

بامتناعها فعن ( الحاوي ) أن ذلك فيما إذا أمرها بالافطار في صدر النهار ،

فلو اتفق في آخره لم تسقط لفوت الزمان . واستحسنه الروياني ولم يتعرض

الجمهور لهذا التفصيل .

نأخذ

ثم قال : ولو نكحها وهي ~~قائمة~~ قال إبراهيم المروزي : لا يجبرها على

الافطار . وفي النفقة وجهان .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ .

القسم الرابع : صوم الكفارة .

فهو في الذمة غير معين الوقت (١) ، فله منعها منه قبل الدخول فيه (٢) ، فإن دخلت فيه بعد منعه صارت ناشزا وسقطت نفقتها . وان لم يمنعها منه حتى دخلت فيه ففي إجباره لها على الخروج منه ما قدمناه (٣) من الوجهين :

أحدهما : له إجبارها ، وتسقط نفقتها إن أقامت عليه .

والوجه الثاني : ليس له إجبارها ، فعلى هذا ينظر فإن كان التتابع فيه مستحقاً بطلت به نفقتها ، وان لم يكن مستحق التتابع ، ففي سقوط نفقتها به وجهان :

أحدهما : تسقط في أيام الصوم كالتتابع .

والثاني : لا تسقط لقوته .

---

( ١ ) أي : مطلق .

( ٢ ) لأنه على التراخي .

( ٣ ) انظر : القسم الثالث - صوم التطوع .

وهذان الوجهان من اختلاف وجهي أصحابنا في نفقة الأمة على زوجها —  
 إذا مكن منها . ليلا ومنع منها نهارا ، هل تجب نفقتها أم لا ؟ . (١)  
 على وجهين : (٢) .

---

( ١ ) جاء في المذهب ج ٢ ص ١٦٢ . وان كانت الزوجة أمة فسلمها المولى  
 بالليل والنهار وجبت لها النفقة لوجود التمكين التام . وان سلمها بالليل  
 دون النهار ففيه وجهان :  
 أحدهما : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : انه يجب لها نصف النفقة اعتبارا  
 بما سلمت .  
 والثاني : وهو قول أبي إسحاق وظاهر المذهب : أنه لا تجب لأنه لم يوجد  
 التمكين التام فلم يجب لها شيء من النفقة كالحرّة اذا سلمت نفسها بالليل دون  
 النهار .

( ٢ ) لخص النووي في الروضة كلام الماوردي فقال : وعن الماوردي : أنه إذا  
 لم يمنعها حتى شرعت فيه ، فهل له إجبارها على الخروج منه ؟ . وجهان .  
 وحيث قلنا : تسقط النفقة بالصوم فهل تسقط جميعها ، أم نصفها للتمكن من  
 الاستمتاع ليلا ؟ . وجاء في التهذيب . قال النووي : أرجحهما سقوط الجميع .  
 روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ .



والقسم الخامس : صوم النذر .

وهو على ضربين :

أحدهما : أن يكون في الذمة غير معين الزمان (١) فهو كصوم الكفارة على ما قد مناه (٢) .

والضرب الثاني : أن يكون معين الزمان . فلها فيه حالتان :

إحداهما : أن يتقدم عقد نذرها على عقد نكاحها ، فلا يمنع صومه من وجوب نفقتها ، لأنه قد صار بالتقدم مستثنى (٣) من العقد كالذى استثناه الشرع (٤) .

والحال الثانية : أن يكون نذرها بعد عقد النكاح . فلا يخلو أن يكون معقوداً بإذن الزوج أو بغير إذنه .

فإن كان معقوداً بإذنه ، لم يكن له منعها ، وكانت على حقها من النفقة ، لأن في إذنه تركا لحقه .

وإن كان بغير إذنه ، فله منعها ، وتسقط به نفقتها ، لتقدم حقه على نذرها (٥) .

( ١ ) أي نذرا مطلقا .

( ٢ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ .

وقال النووي : فإن كان نذرا مطلقا فللزوجة <sup>منها</sup> ~~منها~~ منه على الصحيح

لأنه موسع .

.....

---

( ٣ ) ورد في النسختين مستثنا . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .  
والله أعلم .

( ٤ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ .

( ٥ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٣ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٠ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ . وجاء فيه :

وحيث قلنا : له المنع ، فشرعت فيه ، وأبت أن تفسر ، فعلى ما

ذكرنا في صوم التطوع .

وانظر تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٩ .

فصل :

وأما الصلاة فتتقسم ستة أقسام :

أحدها : ما كان من الفروض/المؤقتة كالصوات الخمس (١) فليس له منعها ١٦٩<sup>٥</sup>  
منها لاستثناء الشرع لها، ولها تعجيلها في أول الوقت (٢) ، وإن جاز  
تأخيرها (إلى آخره) (٣) ، بخلاف فرض الحج الذي يجوز له منعها من  
تقديمه ، والفرق بينهما :

أن تعجيل الصلاة لأول وقتها فضيلة (٤) يتعلق بالوقت ، فلم يكن له  
تفويت الفضيلة عليها . وتعجيل الحج احتياط لا يختص بفضيلة تفوت فافترقا (٥)

( ١ ) لقوله تعالى : إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا .

( ٢ ) قال النووي : وهل له منعها من العبادة بها في أول الوقت ؟ .

وجهان :

الأصح المنصوص : ليس له لأن زمنها لا يمتد .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) لقوله صلى الله عليه وسلم .

أفضل الأعمال الصلاة لوقتها . متفق عليه

( ٥ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٠ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٢٩ . البجيرمي

على المنهج ج ٢ ص ١١٥ .

والقسم الثاني : ما سنه (١) الشرع من توابع الفروض (٢) المؤقتة ٤ فان دخلت فيها فعليه (٣) تمكينها منها على العادة المعروفة، من غير تقصير ولا إطالة (٤) .

( ١ ) السنة في اللغة : الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية .

واصطلاحاً عند الفقهاء : الطريقة المسلوكة في الدين من دون افتراض ولا وجوب .

الصلاة وأحكامها ص ٢٣٨ . وهبي سليمان غاوجي . مؤسسة الرسالة .

( ٢ ) وهي السنن المؤكدة التابعة للفرائض قبلها وبعدها وهي عشر ركعات .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

حفظت من رسول الله عشر ركعات :

ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها . وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد

العشاء . وركعتين قبل صلاة الصبح . رواه البخاري .

( ٣ ) وردت في النسختين فعليها . وهي خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٤ ) قال النووي :

وفي السنن الراتبة وجهان :

أصحهما : ليس له منعها، لتأكد ها وله منعها من تطويلها .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ . وانظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٠ . الوجيز ج ٢ ص ١١٣

بجيري على المنهج ج ٤ ص ١١٥ .

والقسم الثالث : قضاء (١) الفروض المؤقتة .

فإن دخلت فيها فأحرمت بها، لم يكن له قطعها عليها، لاستحقاقها بالشرع (٢) وقرب زمانها بالخروج منها . وإن لم تحرم بها وتدخل فيها ، فليس — منعها منها على (٣) الدوام لإستحقاق القضاء لها مع المكان .  
فإن أرادت الإحرام بالقضاء وأراد الاستمتاع بها ففيه وجهان :-  
أحدهما : وهو قول أبي حامد الإسفراييني يقدم حقه (٤) على حق القضاء لثبوته في الذمة .

والوجه الثاني : وهو الأصح عندى (٥) أنه يقدم حق القضاء على حقه ، لأن فرض القضاء مستحق في أول زمان المكث . فصار كالمؤقت شرعا .

( ١ ) في ( أ ) منها .

( ٢ ) لقوله صلى الله عليه وسلم : ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها —

إذا ذكرها ) .

( ٣ ) في ( أ ) من .

( ٤ ) وهو الاستمتاع .

( ٥ ) هذا رأى الماوردى وهو الصحيح في المذهب .

والقسم الرابع : ما كان من السنن المشروعة في الجماعة كالعيدين (١) والاستسقاء (٢) والخسوفين (٣) .

فله منعها من الخروج للجماعة ، وليس له منعها من فعلها في منزلها ، لمساواتها له في الأربها ، والندب اليها ، وأنها مختصة بوقت يفوت بالتأخير ، فأشبهت الفروض وان لم تفرض (٤) .

( ١ ) اي صلاة عيد الفطر وعيد الاضحى . والعيد مشتق من العود لتكرره كل عام . وقيل لكثرة عوائد الله فيه على عباده . وجمعه أعياد ، وانما جمع بالياء وان كان أصلها الواو للزومها في الواحد . والأصل في صلاته ، الكتاب وهو قوله تعالى :  
( فصل لربك وانحر ) . وصلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم والا جماع عليها .

مفني المحتاج ج ١ ص ٣١٠ . نهاية الزين ص ١٠٨ للتاودي .

( ٢ ) الاستسقاء : لغة طلب السقيا .

وشرعا : طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها .

وهي سنة لما روى عنه صلى الله عليه وسلم : أنه خرج يستسقى ، فصلى

ركعتين جهرا بالقراءة فيهما وحول رداءه ورفع يديه واستسقى .

المهذب ومها مشه النظم المستعذب ج ١ ص ١٣٠ .

( ٣ ) قال ثعلب : كسفت الشمس ، وخسف القمر ، وقد يجعل أحدهما مكان الآخر . وهو ذهاب ضوءهما ، وما كان يعلوها من السواد والحمرة وهنسي سنة لقوله صلى الله عليه وسلم : ( ... لكنهما آيتان من آيات الله . وإذا رايتموها فقوموا وصلوا ) . ويقال فيها خسوفان .

المهذب والنظم المستعذب ج ١ ص ١٢٩ .

( ٤ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ - ٦٤ .

الوجيز ج ٢ ص ١١٣ .

المهذب ج ٢ ص ١٦٠ .

البجيرمي على المنهج ج ٤ ص ١١٥ .

(والقسم الخامس : أن يكون نذراً .

فيكون كالصوم المنذور على ما ذكرناه في التقسيم (١) ﴿٢﴾ .

والقسم السادس : أن يكون تطوعاً مبتدأ (٣) .

فله منعها منه ، إذا دعاها الى الاستمتاع ، وله قطعها بعد الدخول

فيها ، كما يقطع عليها صوم التطوع (٤) ، لوجوب حقه ، فلم يجز إسقاطه

بتطوعها (٥) .

والله أعلم (بالصواب) (٦) .

( ١ ) انظر ما سبق في صوم النذر .

وانظر المذهب ج ٢ ص ١٦٠ . الوجيز ج ٢ ص ١١٣ .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) النوافل والتطوعات المطلقة .

( ٤ ) انظر : ما سبق من البحث .

( ٥ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٣ .

المذهب ج ٢ ص ١٦٠ . تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٤٥ .

وجاء فيها :

لان حق الزوج واجب فلا يسقط بما لا يجب عليها

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .



## مسألة

قال الشافعي :

[فلو (١) هربت (٢) أو امتنعت ، أو كانت أمة ، فمنعها سيدها  
فلا نفقة لها ] (٣) .

أما هربها (٤) منه ، أو نشوزها عليه مع المقام معه ، فهما سواء في سقوط  
نفقتها (٥) ، وإن كانت بالهرب أعظم مأثما وعصيانا .

وقال الحكم بن عتيبة (٦) : لا تسقط عنه بالنشوز (٧) ، لأنها وجبت بملك  
الاستمتاع ، ولا يزول ملكه عن الاستمتاع بالنشوز ، فلم  
تسقط به النفقة (٨) .

( ١ ) في المختصر : ولو .

( ٢ ) أي الزوجة .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ .

الام جه ص ٩٠ .

( ٤ ) قال النووي : هربها ، وخروجها من بيت الزوج ، وسفرها بغير  
إذنه نشوز .

روضة الطالبين ج ٨ ص ٦٠ .

( ٥ ) وهذا هو رأي جمهور فقهاء المذاهب الأربعة ، أن الزوجة  
الناشز لا نفقة لها .

.....

= فقد جاء في بدائع الصنائع من الحنفية ج ٥ ص ٢٢١٢ :

( ولا نفقة للناشز لفوات التسليم بمعنى من جهتها وهو النشوز ) .

وانظر المبسوط ج ٥ ص ١٨٦ .

وجاء في الخرشي من المالكية : ( المشهور أن الزوجة إذا منعت زوجها من الوطء لغير عذر ، فإن نفقتها تسقط عنه ، لأن منعها نشوز ، والنفقة تسقط بالنشوز ، وكذلك إذا خرجت من محل طاعة زوجها بغير اذنه . . . . . فإن ذلك يكون نشوزا فتسقط به نفقتها ) .

الخرشي ج ٤ ص ١٩١ .

وجاء في المغني للحنابلة :

( ومتى امتنعت من فراشه أو خرجت من منزله بغير اذنه . . . . . فلا نفقة لها في قول عامة أهل العلم . وقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا خالفهم إلا الحكم بن عتيبة ) .

المغني ج ٧ ص ٦١١ .

( ٦ ) الحكم بن عتيبة : الامام الكبير عالم أهل الكوفة ، أبو محمد الكندي مولا هم الكوفي ، قال أحمد هو من أقران النخعي ولدا في عام واحد .

انظر : طبقات ابن سعد ج ٦ ص ٣٣١ . التاريخ الصغير ج ١ ص ٢٧٦-٢٧٧

( ٧ ) وعن طريق شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها

غاضبة هل لها نفقة ؟ . قال نعم . قال : أبو سليمان وأصحابه وسفيان الثوري

.....

النفقة واجبة للصغيرة من حين عقد عليها ولو كانت في المهد .

المحلي ج ١٠ ص ٨٨ .

( ٨ ) وهذا رأى الظاهرية وهو خلاف ما ذهب اليه الجمهور . فقالوا :

إن الزوجة اذا فوتت حق زوجها حتى ولو بغير عذر فلا تعد ناشزة وتجب  
لها النفقة .

واستدلوا : ١ - قوله صلى الله عليه وسلم : ( ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن

بالمعروف ) رواه مسلم . وهذا يوجب لهن النفقة من حين العقد .

٢ - ولقد كتب عمر الى أمراء الاجناد أن انظروا من طالت غيبته أن يبعثوا

نفقة أو يرجعوا أو يفارقوا . فان فارق فعليه نفقة ما فارق من يوم غاب .

قال أبو محمد : ولم يخص عمر ناشزاً وغيرها . وما نعلم لعمر في هذا مخالفاً

من الصحابة، ولا يحفظ منع الناشز من النفقة من أحد من الصحابة وإنما هو

شيء روى عن التخلي والشعبي وحماد بن أبي سليمان والزهرى . وما نعلم

لهم حجة إلا أنهم قالوا : النفقة بازاء الجماع فإذا منعت الجماع منعت النفقة

قال أبو محمد : ما النفقة والكسوة إلا بازاء الزوجية، فإذا وجدت الزوجية

فالنفقة والكسوة واجبتان .

المحلي ج ١٠ ص ٨٨ . وانظر المغني ج ٧ ص ٦١١ .

فهذا فاسد :

لأن وجوب النفقة بالتمكين من الاستمتاع ، كما تجب أجرة  
الدار بالتمكين من السكن . وقد ثبت أن المؤجر إذا منع المستأجر  
من السكنى ( سقطت ) (١) عنه الأجرة .  
كذلك للزوجة إذا منعت من التمكين سقط النفقة (٢) .

---

(١) في ( أ ) : سقط .

(٢) انظر : من البحث في موضوع التمكين .

وانظر نهاية المحتاج ج٢ ص ٢٠٥ . وذكر الرملي :

( ان نفقتها تسقط بنشوزها بالا جماع ) .

وانظر المذهب ج٢ ص ١٦٠ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٣٩ .

حاشية الجمل ج٤ ص ٥٠٠ .

فصل :

فأما الأمة إذا زوجها/سيدها ، فهي مخالفة للحرية في التمكين، <sup>٤</sup> ٧<sup>أ</sup> لأن الحرية يلزمها تمكين الزوج من نفسها ، ليلا ونهارا - والأمة يلزم السيد أن يمكن زوجها منها ليلا ، ولا يلزمه تمكينه منها نهارا . والفرق بينهما أن الأمة مملوكة الاستخدام في حق السيد ، ومملوكة الاستمتاع في حق الزوج ، فلم يسقط أحد الحقين بالأخر مع تغايرهما وتميز زمانهما .

والاستخدام أخص بالنهار من الليل ، فاخص به السيد ، فلم يلزمه تسليمها بالنهار .

والليل أخص بالاستمتاع من النهار ، فاخص به الزوج ، ولم يـلزم السيد تسليمها فيه .

والحرية بخلافها لانه لم يشارك الزوج (فيه) (١) مستحق للخدمة فلذلك وجب عليها تسليم (٢) ( نفسها ) (٣) ليلا ونهارا . فإن قيل : فهي مالكة (٤) لخدمة نفسها فهلا استحققت من الزوج من نفسها في زمان الخدمة وهو النهار كالامة ؟ . قيل : لان الخدمة غير مملوكة عليهم فصار في تزويجها تفويت لحقها من الخدمة فخالفت الامة التي (٥) قد ملك منها الخدمة .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من النسختين والاصح اثباته .

( ٢ ) في ( أ ) تسليمها .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) في ( أ ) ملكه .

( ٥ ) في ( أ ) الذي .

فان قيل :

فان كانت الحرة قد أجرت نفسها للخدمة ثم تزوجت، أكون نهار الخدمة خارجاً من استمتاع الزوج ويختص استمتاعه بالليل دون النهار ؟ .

قيل :

نعم ولو رامت الزوجة أن تؤجر نفسها بعد التزويج لم يجز لها، لأنها قيل التزويج مطوكة الاستخدام وهي بعد التزويج مفوتة لحقها منه . واذا تقدمت /  
 الإجارة وكان الزوج عالماً بها . فلا خيار له وان لم يكن عالماً، فله الخيار بين قيامه على النكاح وبين فسخه ، لأن تفويت الاستمتاع في النهار عيب فاستحق به الفسخ (١) .

---

( ١ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٤ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٠ .

وجاء فيه : لو نكح مستأجرة العين لم تجب نفقتها .

وقال الماوردي والرويانى : له الخيار في فسخ النكاح إن جهل الحال لفوات التمتع عليه نهاراً مع عذره . وان رضي المستأجر بتمكينه منها فيه، لأن نكاحه تبرع ووعده لا يلزم .

وكلام الجمهور عدم ثبوت الخيار وهو المعتمد .

قال الأذري : وان ثبوته غريب ولم أر لغير الماوردي .

فلو مكن المستاجر من الاستمتاع بها في النهار لم يسقط حقه من الخيار لان المستاجر متطوع بالتمكين . فلم يسقط بتطوعه خيار مستحق .

فاذا ثبت ان التفكين من الامة مستحق في الليل دون النهار بخلاف الحرية ما لم تتقدم اجارتها فللسيد حالتان :

احدهما : ان يمكنه منها ليلا ونهارا فيلزمه نفقتها لكامل استمتاعه بها .

والحال الثانية : ان يمكنه منها ليلا في زمان الاستمتاع . ويمنع منه نهارا في زمان الاستخدام فلا يخار الزوج في فسخ نكاحها اذا كان عالما برقتها لانه حكم مستقر في نكاح الامة وفي نفقتها وجهان :

احدهما وهو قول ابي اسحاق المروزي وجمهور اصحابنا انه لا نفقة عليه لقصور استمتاعه عن حال الكمال .

والوجه الثاني : وهو قول ابي علي بن ابي هريرة . والاظهر عندي ان عليه ، من نفقتها بقسطة من زمان الاستمتاع وهو ان يكون على الزوج عشاؤها وعلى السيد غذاؤها لان العشاء يراد لزمان الليل والغذاء لزمان النهار وعلى من الكسوة ما تندثر به ليلا وعلى السيد ما تلبسه نهارا . وانما تقسطن النفقة عليه ولم (تسقط) (١) عنه مع وجود الاستمتاع لثلا (٢) يخلو استمتاع بزوجة من استحقاق نفقة كالحرية اذا مكنت في يوم ونشزت في يوم (٣) .

( ١ ) في الاصل تقسط .

( ٢ ) في النسختين ليلا وما اثبتناه هو الصواب .

( ٣ ) جاء في كفاية الاخير ج ٢ ص .

ولا يشترط في النشوز الامتناع الكلي بل لو امتنعت من الوطء وحده او من بقيعة الاستمتاع حتى قبله سقطت نفقتها .

## مسألة

قال الشافعي :

[ولا تبرئه مما وجب لها من نفقتها ، وان كان حاضرا ( معها ) (١)]

إلا بإقرارها أو ببينة (٢) تقوم عليها [ (٣) ] .

وهذا صحيح .

إذا اختلف الزوجان في قبض ما يستحق بالزوجية من مهر ونفقة فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكون قبل الدخول فالقول فيه قول الزوجة المنكرة أجماعا (٤) .

والضرب الثاني : أن يكون بعد الدخول .

فمذهب الشافعي (٥) وأبي حنيفة (٦) أن القول قول الزوجة أيضا —

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من المخطوطتين ومثبت في المختصر .

( ٢ ) في المختصر : بينه .

( ٣ ) انظر مختصر المغزي ص ٢٣٢ .

( ٤ ) انظر : المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٨٠ هـ وقال ابن قدامة: إنها المنكرة

والاصل معها .

( ٥ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٤ . وقال الشيرازي :

إذا اختلف الزوجان في قبض النفقة فادعى الزوج أنها قبضت وانكرت الزوجة ،

فالقول قولها مع يمينها . لقوله عليه السلام : ( اليمين على المدعى عليه ) .

ولأن الأصل عدم القبض .

( ٦ ) انظر الزواج والطلاق . بدران أبو العيينين ص ٢٦١ .



مع يمينها ، كغير (١) المدخول بها (٢) .

وقال مالك :

القول فيه قول الزوج مع يمينه ، لأن ظاهر العرف في أن الأغلب من حالها ،  
انه لو لم يدفع صداقها لم تسلم نفسها ، ولو لم ينفق عليها لم تقم معه ،  
فشهد بصحة قول الزوج دونها . فوجب أن يكون فيه قول الزوج مع يمينه ،  
كالمتابعين داراً هي في يد أحدهما ، يكون القول فيها قول صاحب اليد ،  
لان ظاهر العرف يشهد له بالملك (٣) .

( ١ ) في ( أ ) لغير .

( ٢ ) وبه قال أحمد .

انظر المغني ج ٧ ص ٥٨٠ .

( ٣ ) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢١ .

البهجة في شرح التحفة ج ٢ ص ٣٨٨ .

والدليل على ما قلناه :

قول النبي صلى الله عليه وسلم : ( البينة على المدعي واليمين على المدعى (١) عليه ) (٢) . والزوج مدعي فلم يقبل دعواه (٣) . ولأن اختلاف الزوجين في قبض/حقوق الزوجية يوجب قبول قول الزوجة المنكرة كغير المدخول بها (٤) ، VI ب  
ولأنه لما استوى إنكار البائع لقبض الثمن فيما قبل تسليم المبيع بعده، وإن كان العرف في التسليم أنه لا يكون إلا بعد قبض الثمن . كذلك الزوجة في إنكارها قبض الصداق والنفقة يجب أن يستوى فيما قبل التمكين وعده . وهذا يقع إلا انفصال عن استدلاله إذا سلم له العرف فيه .

( ١ ) في ( ١ ) المدعا .

( ٢ ) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الترمذي برقم ١٣٤١ . في الأحكام باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه . وإسناده ضعيف وقد أخرجه البيهقي ١٠ / ٢٥٢ . من حديث ابن عباس . وحسن إسناده ، الحافظ في الفتح .

وفي صحيح مسلم : لو يعطى الناس بدعا وأهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه . رواه مسلم في القضية باب اليمين على المدعى عليه .

وفي صحيح الإمام البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين

.....

على المدعى عليه . ورواه البخارى في ٨ / ١٦٠ . في تفسير قوله تعالى :

( ان الذين يشترون بعهد الله ثموايمانهم ثمنا قليلا ) .

قال العلماء : والحكمة في كون البينة على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لانه يدعى خلاف الظاهر . فكل الحجة القوية وهي البينة فيقوى بها ضعف المدعى . وجانب المدعى عليه قوى ، لأن الاصل فراغ ذمته فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة .

سبل السلام ج ١٤ ص ١٣٢ .

( ٣ ) والزوجة تنكر القبض فكان القول قولها .

( ٤ ) يمكننا توضيح العبارة فنقول :

ولأنهما زوجان اختلفا في قبض النفقة، فكان القول قولها ، كما لو سلمت نفسها والزوج غائب .

فصل :

فإذا ثبت ان القول فيه (١) قول الزوجة في الحالين مع يمينها فلا يخلو (٢)  
أن تكون حرة أو أمة :

فإن كانت حرة فالرجوع فيه إلى قولها (٣) مع يمينها . ما لم تقم عليها بينة  
لقبضه أو على إقرارها بالقبض . والمهر والنفقة معا . وسواء فيه قبل الدخول  
أو بعده . وليس يمتنع وجوب النفقة قبل الدخول (إذا) (٤) سلمت نفسها  
فامتنع من الدخول عليها، تجب لها النفقة مع عدم الدخول .  
وان كانت أمة نظر :

فإن كان الاختلاف في قبض الصداق رجع فيه إلى قول سيدها دونها، لأن  
الصداق ملك له لا لها . فإن أنكر قبضه حلف ولم تحلف الأمة .  
وان كان الاختلاف في قبض النفقة رجع فيه إلى قولها دون سيدها، لأن النفقة  
حق لها دون سيدها ، فكانت هي الحالفة دونه (٥) .

---

( ١ ) أي في القبض .

( ٢ ) في ( أ ) يخلوا .

( ٣ ) في ( أ ) قوله .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٥ ) انظر : حاشيتي قليوبي وعميرة على شرح المحلي ج ٤ ص ٨١ .

## فصل :

فان ادعى (١) الزوج الاعسار ودفع نفقة معسر ، وادعت الزوجة يساره وطالبته بنفقة موسر . فالقول قول الزوج مع يمينه ما لم يتحقق يساره ، لان الاصل في الناس العدم حتى يوجب اليسار، ولأن الاصل براءة (٢) الذمة حتى يعلم الاستحقاق . فلهذين (٣) قبل قوله في الاعسار ، وأحلف عليه ، لجواز أن يطراً (٤) عليه اليسار (٥) .

---

( ١ ) ورد في النسختين ادعا . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٢ ) في ( أ ) براه .

( ٣ ) اى السببين المتقدمين .

( ٤ ) في ( أ ) يطرى .

( ٥ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٤ وجاء فيه :

وان مضت مدة لم ينفق فيها ، وادعت الزوجة انه كان موسراً فيلزمه نفقة الموسر ،

وادعى الزوج انه كان موسراً . فلا يلزمه الا نفقة المعسر نظر :

فان عرف له مال، فالقول قولها، لان الاصل بقاؤه .

وان لم يعرف له مال قبل ذلك فالقول قوله لان الاصل عدم المال . وانظر

تكلمة المجموع ج ١٨ ص ٢٧٥ .

وانظر شرح المحلي على قليمي وعميرة ج ٤ ص ٨٢ .

## مسألة

قال الشافعي :

(ولو أسلمت وثنية (١) وأسلم زوجها في العدة أو بعدها . فلها النفقة لأنها  
محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امراته ولو كان هو المسلم لم يكن (٢) لها نفقة  
في أيام كفرها فان (٣) دفعها اليها فلم يسلم حتى انقضت عدتها فلا حق  
لها لانه تطوع بها .

وقال في كتاب النكاح القديم : فان أسلم <sup>نكح</sup> (٤) أسلمت فهما على النكاح ولها  
النفقة في حال الوقف لان العقد لم يفسخ وان لم يسلم فلا نفقة لها لانها مانعة  
نفسها في تلك الحال . ( ٥ ) .

وصورتها في زوجين وثنيتين أو مجوسين أسلم أحدهما فلا يخلو (٦) حال المسلم  
منهما من ان يكون الزوج أو الزوجة .

فان كان المسلم هو الزوجة لم يخل إسلامها من ان يكون قبل الدخول أو بعده  
فان كان قبل الدخول بطل نكاحها وسقط مهرها لان الفسخ جاء من قبلها .  
وان كان بعد الدخول فالنكاح موقوف على انقضاء العدة والمهر قد استكملته  
بالدخول . فلم يسقط بالاسلام . <sup>والنفقة</sup> واجبة لها في زمان العدة سواء اجتمعا  
على النكاح باسلام الزوج قبل انقضاء العدة أو (٧) افترقا فيه بمقام الزوج على  
كفره الى انقضاء العدة .

( ٥ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ .

الامجد ص ٤٥ . المذهب ٢ / ١٦١

( ٦ ) في ( ١ ) او .

( ٧ ) في ( ١ ) اذا .

( ١ ) في ( ١ ) غير واضحة .

( ٢ ) في الاصل : تكن .

( ٣ ) في المختصر وان .

( ٤ ) في المختصر : ثم بدلا من الولو

لأن الفسخ وان كان ( من ) ( ١ ) قبلها، فقد كان ممكناً من تلافيه بإسلا مـه  
قبل انقضاء عدتها، فصارت الفرقة منسوبة الى اختياره ( ٢ ) .  
وان كان المسلم منهما هو الزوج لم يخل اسلامه من أن يكون قبل الدخول  
أو بعده .

فان كان قبل الدخول، بطل نكاحها وكان عليه نصف مهرها .  
وان كان بعد الدخول: كان النكاح موقوفاً على انقضاء العدة ، فان لم  
تسلم حتى انقضت عدتها ، بطل نكاحها ولها المهر كاملاً ( ٣ ) . لاستقراره  
بالدخول . ولا نفقة لها لأنها بمقامها على الشرك الذي يوجب تحريمها  
عليه أسواً حالا من الناشز ، فكانت بسقوط النفقة أحق ~~لغير~~ **لأنه وان** ( ٤ ) كان بسبب

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦١ .

وقال الشيرازي : فيه قول آخر : إن النفقة تسقط لأنه امتنع الاستمتاع لمعنى  
من جهتها، فسقطت نفقتها كما لو احرمت المسلمة من غير إذن الزوج .  
والصحيح الاول . لان الحج فرض موسع الوقت والاسلام فرض مضيق الوقت فلا  
تسقط النفقة كصوم رمضان .

( ٣ ) ورد في النسختين كلاً وهو خطأ والصواب ما أثبتناه . والله اعلم .

( ٤ ) ورد في الاصل لين . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه من ( أ ) .

عليها

من جهته فهو مأمور به وواجب عليه تلافي التحريم بالاسلام التي هي مأمورة به ايضا .  
وان اسلمت قبل انقضاء العدة كانا على النكاح وفي استحقاقها للنفقة في زمان  
وقفها في الشرك قولان (١) :

احدهما : وهو قوله (٢) في القديم ( لها . النفقة ) (٣) لان اسلام الزوج قد  
شعث العقد وحدث فيه خلافا اذا استدركته الزوجة باسلامها زال حكمه فاستحقت  
النفقة .

والقول الثاني : وبه قال في الجديد : لا نفقة لها لان مقامها على الكفر اسوأ حالا  
من النشوز الذي لا يجب الا قلاع ( منه ) (٤) استحقاق النفقة فيه فكان الاسلام بعد  
الكفر اولى ان لا تستحق النفقة فيه (٥) .

فعلى هذا لو كان الزوج قد عجل لها نفقة شهر لم يسترجعها على القول الاول .  
لاستحقاقها فيه .

فاما على القول الثاني انه لا نفقة لها ينظر في زمان التعجيل فان كان قبل اسلام  
الزوج استرجعه (٦) لانه ( قد ) (٧) كان تعجيلا عن ظاهر استحقاق وان عجله بعد  
اسلامه لم يسترجعه لانه تطوع .

( ١ ) المذهب ج ٢ ص ١٦١ .

( ٢ ) اى الشافعي .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٥ ) الام ج ٥ ص ٤٥ .

( ٦ ) في ( أ ) ارتجعه .

( ٧ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .



فصل :

ويتفرع على هذه المسألة أن يرتد أحد الزوجين المسلمين :  
 فان كان الخرتد منهما هو الزوج وكان قبل الدخول، فقد بانت منه ولزمه  
 نصف المهر، وان كان بعده (١) فعليه جميع المهر . والنكاح موقوف  
 على انقضاء العدة ، ولها النفقة في زمان عدتها ٧ لأنها على دينها  
 المأمورة (٢) به ، والتحريم من قبل الزوج ويقدر على تلافيه واستدراكه  
 بالاسلام .

وان ارتدت الزوجة ، فإن كان قبل الدخول ، فلا مهر لها وان كان بعد  
 الدخول (فلها جميع المهر) (٣) ولا نفقة لها في زمان الردة، قولا  
 واحدا .

لأن التحريم من قبلها بما لا يقدر الزوج على تلافيه ، فكان أسوأ حالا  
 من النشوز .

---

( ١ ) في ( أ ) فعده .

( ٢ ) في ( أ ) المأمور .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

فإن لم تسلم حتى مضت العدة ، بطل النكاح وان أسلمت قبل انقضاءها  
 كانا (على النكاح ) (١) واستحقت نفقة المستقبل (٢) بعد الاسلام ، فلو  
 كان الزوج غائبا عنها وقت اسلامها، وجبت النفقة عليه باسلامها ، (ولو كانت  
 ناشراً وغاب الزوج عنها ) (٣) ثم أطاعت بالا قلاع عن النشوز لم تستحق  
 النفقة إلا بعد إعلام الزوج، لتسليمه وقدومه أو قدوم وكيله .  
 والفرق بين المرتدة والناشز أن نفقة المرتدة سقطت بالردة، فإذا زالت الردة  
 عادت النفقة، ونفقة (٤) الناشز سقطت بالا متناع فلم تعد الا بالتسليم (٥) .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٢ .

( ٣ ) ما بين القوسين مكرر في ( أ ) .

( ٤ ) في ( أ ) نفقت .

( ٥ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ . وجاء فيه :

(فان عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة ، فهل تجب نفقة ما مضى  
 في الردة ؟ . فيه طريقان :

من أصحابنا من قال فيه قولان، كالكافرة اذا تخلفت في الشرك ثم أسلمت .  
 ومنهم من قال : لا تجب قولاً واحداً . والفرق بينها وبين الكافرة أن الكافرة  
 لم يحدث من جهتها منع بل أقامت على دينها ، والمرتدة أحدثت  
 منعاً بالردة فغلظ عليها .

## مسألة

قال الشافعي :

[وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتابية (١) والأمة إذا بوئت معه بيتاً (٢) فإذا احتاج السيد الى خدمتها ، فذلك له ، ولا نفقة لها (٣) .  
وهذا كما قال .

على العبد نفقة زوجته (٤) وان لم تجب عليه نفقة أقاربه لأمرين :  
أحدهما : ان نفقة الزوجية معاوضة ، والعبد من أهل المعاوضات (٥)  
ونفقة الأقارب مواساة ( وليس العبد من أهل المواساة ) (٦) .  
والثاني : ان نفقة (٧) ( الزوجية ) (٨) تجب في اليسار والاعسار ،  
فوجب (٩) على العبد ، مع اعساره ، ( ونفقة الأقارب تجب في اليسار  
دون الاعسار ، فسقطت عن العبد لاعساره ) (١٠) .

---

( ١ ) اي من أهل الكتاب .

( ٢ ) في المختصر : وإذا .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ . الأمام جده ص ٩٠ .

( ٤ ) في ( أ ) زوجه .

( ٥ ) في ( أ ) المعاوضة

.....

- 
- ( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) وما أثبتناه من الأصل .
- ( ٧ ) في ( أ ) ( النفقة ) وما أثبتناه من الأصل .
- ( ٨ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) وما أثبتناه من الأصل .
- ( ٩ ) في ( أ ) ( توجب ) وهو خطأ . والصواب ( فوجبت ) .
- وما أثبتناه من الأصل .
- ( ١٠ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) وما أثبتناه من الأصل .

فان ثبت وجوب النفقة عليه نظر في زوجته :

فان كانت حرة أو مكاتبة لزمها تمكينه من نفسها ليلا ونهارا .

( وان كانت أمة نظر ) (١) ( فان كان بواؤها معه السيد منزلا ) (٢) ليلا ونهارا ، وجبت عليه نفقتها ، وان منعه منها ليلا ونهارا سقطت نفقتها وكان السيد متعديا بمنعها منه في الليل دون النهار ، وان بواؤها معه ليلا واستخدمها نهارا لم يتعد وفي نفقتها ما قدمناه من الوجهين (٣) : احدهما : وهو قول المروزي والظاهر من مذهب الشافعي ، أنه يسقط عنه جميعاً .

والثاني : وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة وهو الأصح عندي ، أنه يجب عليه من النفقة بقسطها من زمان الليل دون النهار ، وهو ما قابله العشاء دون الغداة .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في ( أ ) ( وان كان بواؤها بيتا مع السيد ) .

( ٣ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٢ .

فإذا تقرر (١) استحقاقها على ما وصفناه كانت مستحقة في كسبه ولا  
تعلق لها بذمته ولا برقبته مع وجود كسبه ، لأن إذن السيد له بالنكاح  
إذن باكتساب المهر والنفقة ، لأنهما من موجبات إذنه . وينظر في  
كسبه :

فان كان وفق النفقة من غير زيادة ولا نقص صرف جميعه في نفقته ونفقة  
زوجته .

وان كان زائداً على نفقتهما أخذ السيد فاضلها .

وان نقصت عن النفقة نظرفيها : فان كان وفق نفقة الزوجة دون الزوج

صرفها العبد في نفقة زوجته وكان على السيد نفقة العبد في حق نفسه .

وان قصر كسبه ( ونفقته ) (٢) عن نفقة زوجته (٣) التزم السيد النفقة للعبد

وكان الباقي من نفقة الزوجة كما لو كان العبد غير مكتسب ،

ولا يخلو (٤) حاله اذا كان غير مكتسب من أمرين :-

---

( ١ ) في ( أ ) تقدم .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٣ ) في ( أ ) الزوجة .

( ٤ ) في ( أ ) يخلوا .

أحدهما : (١) أن يكون لعجزه عن الاكتساب مع تخلية السيد بينه وبين الكسب ، فعلى السيد نفقة العبد، وفي نفقة زوجته قولان : أحدهما : أنه قال في القديم، أنها تتعلق برقبة العبد فيباع منه بقدرها، إلا أن يفديه السيد بالتزامها لأن وطؤه (٢) كالجناية منه . والقول الثاني : أنه قال في الجديد، إنها تتعلق بذمة العبد لاستحقاقها عن مراعاة، فيقال لزوجته : قد أعسر زوجك بنفقتك فأنت بالخيار بين المقام معه والصبر بالنفقة إلى حين اكتسابه في رقه أو بعد عتقه وبين فسخ نكاحه . والحال الثاني (٣) : أن يكون عجزه عن النفقة لاستخدام السيد له أو لسفره به فيكون السيد ضامناً لنفقة زوجته .

---

( ١ ) في ( أ ) أحدهما .

( ٢ ) في ( أ ) وطيه .

( ٣ ) الأفضل أن يكون بدل الحال الثاني : الأمر الثاني ، بناء

على ما سبق .

وفي قدر ما يضمنه لها وجهان :

أحدهما : يضمن لها جميع نفقتها وان زادت على كسبه ، لأنه قد كان يجوز أن يحدث له من زيادة الكسب ما يغني بنفقتها ، وان زادت على كسبه .

والوجه الثاني : أنه يضمن لها أقل الأمرين من نفقتها ، أو من كسب زوجها ، فان كانت نفقتها أقل ضمن لها جميعها ، وان كانت أكثر ضمن لها قدر كسبه ، وكان ( في ) ( ١ ) الباقي منها قولان على ما مضى :

أحدهما : في رقبته .

والثاني : في ذمته .

وهذان الوجهان مخرجان من اختلاف قولي الشافعي في العبد الجاني ،

إذا منع السيد من بيعه ، وكان إرش : ( ٢ ) جناية أكثر من قيمته ففي

قدر ضمانه قولان : أحدهما : يضمن جميع إرشها . والثاني : يضمن أقل الأمرين

من قيمته أو من إرش جنايته .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) الارش : جزء من ثمن المبيع نسبته اليه نسبة ما نقص العيب من القيمة

عند السلامة . كفاية الخيار ج ١ ص ١٥٦ .

وفي مغني المحتاج ج ٢ ص ١٠٠ : ( مال جناية العبد لتعلق برقبته )

وعلق صاحب المغني عليه ( ولو هرب أو مات برىء سيده من عهده ، لأن

الحق متعلق برقبته وقد فاتت ) .



## مسألة

قال الشافعي :

[ونفقته نفقة المقتراً لأنه ليس من عبد الا وهو مقتراً (١) " (لأنه وما بيده ) (٢)

وان اتسع مال سيده ، ومن لم تكمل فيه الحرية كالمملوك (٣) . قال المزني :  
اذا كان تسعة اعشاره حراً فهو يجعل له تسعة أعشار ما يملك ويورثه مـولاه  
الذي اعتق تسعة اعشاره فكيف لا ينفق قدر سعته ؟ (٤) . قال المزني :  
الى آخر الفصل من كلامه (٥) . . . .

اما نفقة العبد على زوجته فنفقة المعسرين مد واحد من الطعام وسواء كانت  
حرة أو أمة وسواء كانت ماهرة او معسرة . لأن النفقة تختلف بيسار الزوج واعساره  
دون الزوجة والعبد أسوأ حالا من الحر المعسر لأنه لا يملك كسبه والحر  
ملك كسبه ، فكان بنفقة المعسر اخص .

( ١ ) في المختصر فقير .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط ومثبت في مختصر المزني ص ٢٣٢ وهو : لأن  
ما بيده .

( ٣ ) في المختصر كالمملوك .

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ . الأم ج ه ص ٩٠ .

( ٥ ) وتتمة الفصل من كلامه . قال المزني : قد جعل الشافعي رحمه الله من لم  
تكمل فيه الحرية كالمملوك . وقال في كتاب الايمان : اذا كان نصفه حراً ونصفه  
عبدًا كفر بالا طعام فجعله كالحر ببعض الحرية . ولم يجعله ببعض الحرية ههنا  
كالحر بل جعله كالعبد . فالقياس على أصله ما قلنا من ان الحر منه ينفق قدر  
سعته والعبد منه بقدره . وكذا قال في كتاب الزكاة ان على الحر منه بقدره  
في زكاة الفطر وعلى سيد العبد بقدر الرق منه .

وهكذا نفقة المدير (١) والمكاتب (٢) نفقة معسر ، ولئن (٣) ملك  
المكاتب ما بيده ( فملكه ) (٤) ضعيف ، لما يستحقه السيد من  
الحجر (٥) عليه حتى يؤديه في كتابته ، ولأنه معرض للزوال  
ملكه عند عجزه .

---

( ١ ) المدير : فإنما سمي مديراً ، لأنه أعتق عن دبره وذلك قوله : أنت عتيق  
أو محرر بعد موتي .

حلية الفقهاء ص ٢٠٨ .

( ٢ ) المكاتب : من قولك كتبت الشيء إذا جمعته ، فكأنه كتب عليه بما وقف  
عليه من مال ، وجمعت عليه نجوم يؤديها منها ما وقف سيده .

حلية الفقهاء ص ٢٠٨ .

( ٣ ) في ( أ ) لأن .

( ٤ ) ما بين القوسين مكرر في ( أ ) .

( ٥ ) الحجر في اللغة : المنع .

وفي الاصطلاح : المنع من التصرف بالمال .

كفاية الأخيار ج ١ ص ١٦٤ .

فصل :

فأما نفقة من تبعضت فيه الحرية والرق ، فكان نصفه حراً ونصفه  
مملوكاً ، فمذهب الشافعي :

أن نفقته نفقة المعسر ما لم تكمل حرّيته ، فيلزمه (١) لزوجه مد واحد ، وان  
كان موسراً بما فيه من الحرية (٢) .

وقال المزني : إذا كان موسراً بما فيه من الحرية ، تبعضت النفقة بقدر  
الحرية والرق ، فيلزمه بنصفه المملوك نصف نفقة معسر وذلك نصف مد، ونفقة (٣)  
الحر نصف نفقة موسر وذلك مد . فيصير عليه لزوجه مد ونصف استدلالاً  
بثلاثة أمور :

أحدها : ان الشافعي قد أوجب عليه في كتاب الأيمان أن يكفر بالإنعام  
دون الصيام إثباتاً لحكم الحرية ، فكذلك في النفقة .

( ١ ) في ( أ ) لزمه .

( ٢ ) انظر الأم جه ص ٩٠ . وجاء فيه :

( وكل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمملوك ) .

( ٣ ) في ( أ ) ونصفه . وهو خطأ .

والثاني : إنه لما كان في زكاة الفطر ملتزماً (بنصف زكاته لنصف حرته ) (١) والسيد يضعها بالنصف من رقه . ولم يغلب حكم الرق في اسقاطها عنه كذلك في النفقة .

والثالث : إنه لما كان موروثاً إذا مات بقدر حرته ولم يسقط الميراث تغليباً لرقه ، وجب أن يكون في النفقة بمثابته (٢) . وهذا الذي ذهب اليه المزني فاسد من وجهين :

احدهما : أنه في أحكام الزوجية يغلب حكم رقه على حرته فلا يملك من الطلاق الا اثنتين ، ولا ينكح الا زوجتين ، وكذلك في النفقة يغلب حكم الرق ولو جاز أن يبعض النفقة بقدر حرته ورقه حتى يلتزم مداً ونصف لملك من المنكوحات ثلاثاً :

( ١ ) ما بين القوسين (لنصف زكاته بنصف حرته ) خطأ في النسختين والصواب كما أرى ( بنصف زكاته لنصف حرته ) .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ وجاء فيه : قال المزني : اذا كان تسعة أعشاره حراً فهو يجعل له تسعة اعشار ما يملك ويورثه مولاة الذي أعتق تسعة أعشاره ، فكيف لا يتفق على قدر سعته ؟ . وقال المزني : قد جعل الشافعي رحمه الله من لم تكمل فيه الحرية كالمملوك وقال في كتاب الايمان : اذا كان نصفه حراً ونصفه عبداً كفر بالا طعام فجعله كالحرب بعض الحرية . ولم يجعله ببعض الحرية ههنا كالحرب بل جعله كالعبد ، فالقياس على أصله ما قلنا من أن الحر منه يتفق بقدر سعته والعبد منه يقدره . وكذا قال في كتاب الزكاة : ان على الحر منه بقدره في زكاة الفطر وعلى سيد العبد بقدر الرق منه . فالقياس ما قلناه . فتفهموه وتجدوه كذلك ان شاء الله تعالى .

واحدة بنصفه المسترق ، واثنين بنصفه المعتق ، وفي إبطال هذا  
 ١٧٦ وتغليب حكم الرق دليل على إبطاله في النفقة تفليةً لحكم الرق (١) .  
 والثاني : أن أصول الشرع في تبعض أحكام الحرية والرق تنقسم ثلاثة أقسام :  
 أحدها : ما غلب فيه حكم الرق على الحرية، وهو الحدود والميراث والطلاق  
 وأعداد المنكوحات وزكاة المال وسقوط فرض الحج والجمعة فيجرب عليه فيها  
 أحكام من رق جميعه .

والثاني : ( ما ) ( ٢ ) تغلب فيه الحرية على الرق وذلك ستر العورة في الصلاة  
 على أظهر الوجهين، وكالإطعام في الكفارة، على ما سنذكره من الخلاف فيه .

---

( ١ ) انظر : الأم جه ص ٤١ .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

والثالث : ما يتبعض حكمه بحسب الحرية والرق ، وذلك الكسب والنفقة  
وزكاة الفطر ، واذا اختلفت فيه أصول الشرع كانت نفقات الزوجات مجتذبة  
الى أحد الاصول ، إلا بدليل ، فلم يجز أن يرد إلى ما يغلب فيه  
حكم الحرية لأمرين :

أحدهما :- قلة احكامه وضعف شواهدة .

والثاني : انعقاد الاجماع على خلافه ، ولم يجز أن يرد الى ما  
يتبعض حكمه لأمرين :

احدهما : أنه من أحكام الزوجية ، وهي لا تتبعض فيما عدا النفقة  
فكذلك في النفقة .

والثاني : أن نفقة الزوجية لا تتبعض لأنها لا تجب على زوجين ، فوجب أن  
لا تتبعض باختلاف الحكمين ، فلم يبق فيها من الأقوال إلا أن يغلب فيها  
حكم الرق مع كثرة أحكامه وقوة شواهدة .

---

فاما استشهاد به بما نص عليه الشافعي في اطعامه فمسي الكفارة فقد اختلف اصحابنا في الجواب عن نفيه على ثلاثة اوجه :

احدها : انه قال ذلك على مذهبه في القديم : ان العبد يملك اذا ملك ( فصار بالتملك في حكم ) (١) من عتق جميعه .

فاما على قوله في الجديد : انه لا يملك اذا ملك فلا يكفر الا بالصيام .

والثاني : ان السيد يحمل عنه الكفارة فلم يجز ان يكفر عنه الا بالا طعام دون الصيام لان الصيام لا يصح فيه التحمل ويصح في الاطعام .

والثالث : ان يغلب فيه حكم الحرية على الاحوال لانه لما لم يجز ان يتبع بعض بخروجه عن المنصوص عليه في الكفارة ووجب رده الى تغليب احد الا مرين كان تغليب الحرية فيه اولى من تغليب الرق .

لان من فرضه الاطعام لا يجوز ان يكفر بالصيام ويجوز لمن فرضه الصيام ان يكفر بالا طعام . وهذا يمنع (٢) من رد نفقات الزوجات الى التبعية ويوجب تغليب احد الحكمين وهو بخلاف ما قاله المزني . فلم يصح استشهاد به .

واما استشهاد به بزكاة الفطر في تبعيةها في دفعه زكاة المال في تغليب الرق فمسي استقاطها ثم الفرق بين زكاة الفطر ونفقة الزوجة ان زكاة الفطر تتبع في التزام الشركاء لها ونفقة الزوجية لا تتبع لانه لا حالة ان يتحملها زوجان مشتركان .

واما استشهاد به بانه يتبع في ميراث ماله فالجواب عنه :-

---

( ١ ) ما بين القوسين مكرر في الاصل .

( ٢ ) في ( أ ) يمتنع .

أن الشافعي لم يختلف قوله : أنه لا يرث .

واختلف قوله : هل يورث ؟ .

على قولين :

أحدهما : وهو قوله في القديم ، وه قال مالك : أنه لا يرث كما لم يرث ،  
ويكون جميع ماله لسيدة تفلها لحكم الرق . فعلى هذا يسقط الاستشهاد  
به .

والثاني : وهو قوله في الجديد ، أنه يرث بقدر حرية ، وإن لم يرث بهما  
لأنه ليس يمتنع أن يرث من لا يرث . لأن الجنين إذا سقط ميتاً بجناية  
كان موروثاً ، ولم يكن وارثاً ، ثم لا دليل فيه على تبعض نفقة الزوجة ، لأن  
الميراث . يتبعز ونفقة الزوجة لا تبعض .

والله أعلم .

---



# باب الرجل لا يجد نفقة

بِسْمِ اللَّهِ

قال الشافعي :

ولما دل الكتاب والسنة على أن (حق) (١) المرأة على التزوج أن يعولها ،  
 احتمل أن (لا) (٢) يكون له أن يستمتع بها ، ويمنعها حقها ، ولا يخليها (٣)  
 تتزوج من يغنيها ، وان تخير بين مقامها معه وفراقه [ (٤) . . . الفصل (٥) ]

- ( ١ ) ما بين القوسين ساقط من النسختين وما اثبتناه من المختصر والام .  
( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .  
( ٣ ) يخليها : أى يتركها .  
( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ الأم جه ص ٩١ .  
( ٥ ) وتتمة الفصل : كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الأجناد في رجال  
غابوا عن نسائهم يأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا . فان طلقوا  
بعثوا بنفقة ما حبسوا . وهذا يشبه ما وصفت . وسئل ابن المسيب عن الرجل  
لا يجد ما ينفق على امرأته ؟ .  
قال : يفرق بينهما .  
قيل له : سنة ؟ .  
قال : سنة . والذي يشبه قول ابن المسيب سنة أن يكون سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .

أما إعسار الزوج بنفقة المورس ، وهي مدان ، وقد رته على نفقة المعسر  
وهي مد (١) ، فلا يوجب للزوجة (٢) خياراً ، وان كانت من ذوى  
الأقذار ، وهذا مجمع (٣) عليه (٤) .

وأما إعساره بنفقة المعسر وهي مد ، حتى عجز عنه فلم يقدر عليه ،

فقد / اختلف فيه هل تستحق به الزوجة خيار الفسخ أم لا ؟  
٧٧ ب

---

( ١ ) سبق تعريف المد وتحديدده .

( ٢ ) في ( أ ) الزوجة .

( ٣ ) في ( أ ) مجتمع .

( ٤ ) انظر :

المفني ج ٧ ص ٥٧٤ .

فذهب الشافعي : الى أن لها الخيار بين مقامها معه على إعساره لتكون النفقة ديناً لها عليه ، ترجع بها اذا ايسر ، وبين فسخ نكاحها عند الحاكم (١) .

وه قال من الصحابة (٢) : عمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة رضوان الله عليهم .

ومن التابعين (٣) : سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح .  
ومن الفقهاء (٤) : حماد بن أبي سليمان (٥) . وربيعة بن أبي عبد الرحمن (٦)  
ومالك (٧) بن أنس وأحمد . واسحاق (٨)

( ١ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٤ . شرح المحلي ج ٤ ص ٨١ . الأُم ج ٥ ص ٩١ روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٢ . وجاء فيها :

فالذى نص عليه الشافعي قديماً وجديداً أنها بالخيار . . . وقال في بعض كتبه بعد ذكر هذا وقد قيل لا خيار لها . ولأصحاب طريقان : إحداهما : القطع بأن لها حق الفسخ . وأصحهما إثبات قولين ، المشهور منهما أن لها الفسخ . والثاني : لا . فالمذهب ثبوت الفسخ . وانظر الوجيز ج ٢ ص ١١٤ . وجاء في المغني ج ٧ ص ٥٧ : إذا ثبت هذا فإنه ثبت الإعسار بالنفقة على الإطلاق فللمرأة المطالبة بالفسخ من غير إنظار وهذا أحد قولي الشافعي . وقال حماد بن أبي سليمان يؤجل سنة وقال عمر بن عبد العزيز يضرب له شهر أو شهرين . وقال مالك الشهر ونحوه . وقال الشافعي في القول الآخر : يؤجل ثلاثة أيام لأنه قريب .

( ٢ ) المغني ج ٧ ص ٥٧٣ . المحلي ج ١ ص ٩١-٩٢ . سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٤

( ٣ ) نفس المراجع السابقة .

( ٤ ) المغني ج ٧ ص ٥٧٤ .

( ٥ ) حماد بن ابي سليمان : العلامة الا امام فقيه العراق ابو اسماعيل ابن

سلم الكوفي، مولى الأشعرين أصله من أصبهان، روى عن انس بن مالك وتفقه

على ابراهيم النخعي وروى عنه « تلميذه أبو حنيفة والحكم بن عتيبة . انظر:

التاريخ الكبير ج ٣ ص ١٨ . تهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٦ .

( ٦ ) في ( أ ) الرحمان .

( ٧ ) انظر : المدونة ج ٢ ص ١٩٢ . شرح الخرخشي ج ٤ ص ١٩٧ . مواهب

الجليل مع التاج والاكليد شرح مختصر خليل ج ٤ ص ١٩٥ .

( ٨ ) انظر : المغني ج ٧ ص ٥٧٣ .

الانصاف ج ٩ ص ٣٩ .

وقال أبو حنيفة (١) :

لا خيار لها ، عليها الانتظار الى وقت يساره (٢) .

وبه قال من التابعين (٣) :

الزهري وعطاء بن يسار (٤) .

ومن الفقهاء الكوفيين (٥) :

أبن أبي ليلى (وابن) (٦) شبرمة وأبو يوسف ومحمد .

استدلالا :

بقول الله تعالى : ( وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) (٧) .

(١) انظر : الهداية مع فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٩ . الميسر ج ٥ ص ١٩٠

مجمع الأنهر ج ١ ص ٩٨ . حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٧٤ .

وجاء في مجمع الأنهر :

ولا يفرق القاضي بين الزوجين لعجز الزوج عن النفقة ، ولا بعدم ايفاء الزوج  
إذا كان غائبا ولو كان موسرا ، لأن العجز عن الانفاق لا يوجب الفراق .

وقال صاحب الهداية :

ومن أعسر بنفقة زوجته ، لم يفرق بينهما ، وقال لها : استدينني

ومعنى الاستدانة أن تشتري الطعام على أن يؤدي الزوج ثمنه .

وقال الخصاف :

الشراء بالنسيئة ليقضي الثمن من مال الزوج .

.....

—————→

( ٢ ) وهو قول مرجوح للشافعي .

انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٤ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٢ .

( ٣ ) انظر : المحلى ج ١٠ ص ٩١ . فتح القدير ج ٣ ص ٣٢٩ .

المغني : ج ٧ ص ٥٧٣ . زاد المعاد ج ٤ ص ١٥٠ . سبل السلام  
ج ٣ ص ٢٢٤ .

( ٤ ) روى عن ابن جريح قال :

سألت عطاء عن لا يجد ما يصلح امرأته من النفقة ؟ .

قال : ليس لها الا ما وجدت . وليس لها أن يطلقها . زاد المعاد ج ٤ ص ١٥٠ .

( ٥ ) انظر : الهداية وفتح القدير ج ٣ ص ٣٢٩ . المبسوط ج ٥ ص ١٩٠ .

حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢٤ .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٧ ) البقرة : ( ٢٨٠ ) .

فكان على عمومته <sup>في</sup> وجوب إنظار كل معسر بحق (١) .  
 ويقول تعالى : ( وانكحوا الأيامى (٢) منكم والصالحين من عبادكم <sup>وآلائكم</sup> )  
 وآمائكم (٤) ، ان يكونوا فقرا\* يغنهم الله من فضله (٥) .  
 فتدب الفقرا\* (٦) الى النكاح ، فلم يصح أن يندب اليه من يستحق  
 عليه فسخه (٧) .

---

( ١ ) وجه الاستدلال من الآية :  
 إن الدائن وجب عليه إمهال مدينه إذا كان معسرا . أفلا يجب على الزوجة  
 إمهال زوجها بالنفقة حتى يساره وهذا قياس على الدين . وقد اعترض  
 على هذا الاستدلال : بأن الآية تعبير عام ، وقد جاء النص ( فاسألك  
 بمعروف أو تسريح باحسان ) . ورد بأن هذا الإعسار ليس منافيا للإسأاك  
 بالمعروف . وليس مجرد الإسأاك منه مضره وعدوانا لأنه لا يد له فيه .  
 وأجيب : بعدم التسليم بأن الإسأاك مع الإعسار لا ضرر فيه بل فيه  
 ضرر محقق .  
 انظر فتح القدير مع العناية ج ٣ ص ٣٣٠ . مقارنة المذاهب / شلتوت  
 والسايس ص ١٢٣ .

( ٢ ) الأيامى : من لا زوج لها ، ومن لا زوجة له من الأحرار . جمع أيم .  
 كلمات القرآن حسنين مخلوف ص ٢٥٨ .  
 ( ٣ ) عبادكم : أى عبيدكم غير الأحرار .



.....

( ٤ ) اماكم : جوازكم .

( ٥ ) النور : ( ٣٢ ) .

( ٦ ) وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ثلاثة حق على الله عونهم : الناكح يريد المفاف ، والمكاتب يريد الأداة . والغازي فسي سبيل الله ) . حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . انظر مستدرک الحاكم ج ٢ ص ٢١٧ . وقال ابن سعد : ( التسوا الغنى في النكاح ) وتلا هذه الآية . واستدل الحنفية كذلك بقول الله تعالى : ( لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) ووجه الاستدلال : ان الله لم يكلف الرجل فوق طاقته . فلم يكلفه النفقة حال إعساره وطالما ترك ما لا يجب فلا إثم عليه ، وبالتالي فلا يكون سبباً للتفريق ، واعتراض عليه ؛ بأنه لا يلزم من عدم تكليف المعسر بالانفاق عدم جواز التفريق ، إذ أن المقصود منه دفع الضرر عن المرأة وتخليصها من هذه الحالة حتى تكتسب لنفسها أو تتزوج رجلاً آخر . انظر سبيل السلام ج ٣ ص ٢٢٥ .

( ٦ ) في الاصل الفقر . وهو خطأ والصواب ما اثبتناه من القرآن الكريم .

( ٧ ) انظر : تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٥ .

ولا ن العداق بعد الدخول اوكد ( ١ ) لتقدمه وقوته ثم لم يستحق به الفسخ ( ٢ )

فلا ن لا يستحق الفسخ بالنفقة التي اضعف اولي **النفقة وحقت على الزوجية** وتحريره : انه قال : ~~ويجب بحق الزوجية~~ فوجب ان لا يملك ~~الفسخ~~ كالعداق

ولا ن مد<sup>(٣)</sup> اليسار اذا اعسره الموسر لم يوجب الخيار فكذلك مد العسر اذا اعسره لم يستحق به الخيار .

ولا نها تستحق النفقة لنفسها وخادها ثم ثبت انه لا خيار لها في الاعسار بنفقة خادها فكذلك لا خيار لها في الاعسار بنفقة نفسها .

ولا ن النفقة في مقابلة التمكين ( ثم ثبت انه لو اعوز التمكين منها ) ( ١ ) .  
بالنشوز لم يستحق الزوج به خيار الفسخ . كذلك اذا اعوزت النفقة من جهته  
بالاعسار لم تستحق الزوجة به خيار الفسخ .

ولا ن للنفقة حالتين :

ماضية . ومستقبلية .

والماضية دين لا تستحق به الفسخ .

والمستقبلية لم تجب فتستحق بها الفسخ فلم يبق ( ش ) ( ٢ ) تستحق به الفسخ .

( ١ ) ا في ( أ ) امكن .

( ٢ ) اذا اعسر العداق .

( ٣ ) في ( أ ) مدة .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط في ( أ ) .

( ٥ ) ما بين القوسين غير واضح .

ودليلنا :

الكتاب والسنة والاجماع والعبرة .

قال الله تعالى : ( فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان ) (١) . فإذا عجز  
عن إمساك بمعروف وجب عليه التسريح بإحسان . لأن المخير بين أمرين  
إذا عجز عن أحدهما تعين عليه الآخر (٢) .  
وقال عز وجل : ( ولا تسكوهن ضرارا لتعتدوا ) (٣) .  
وزوجة المعسر مستضرة ، فلم يكن له إمساكها (٤) .

( ١ ) البقرة : ( ٢٢٩ ) .

( ٢ ) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٥٧٣ . مدى حرية الزوجين في الطلاق ج ٢ ص  
٨٣٦ . عبد الرحمن الصابوني . قال القرطبي : إن من الإمساك بالمعروف  
أن الزوج إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ، فإن لم يفعل خرج  
عن حد المعروف ، فيطلق عليه الحاكم من أجل الضرر اللاحق بها من بقائها  
عند من لا يقدر على نفقتها ، والجوع لا صبر عليه . تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٥٥ .

( ٣ ) البقرة : ( ٢٣١ ) .

( ٤ ) لأن في هذا الإمساك ضررا ، فيعتدى الزوج على زوجته حين إمساكها ،  
فلا هو يحسن إليها بالانفاق ، ولا هو يتركها لعلها تجد سواه ، فالمعسر  
إذا نضر بزوجته معتد عليها . والقرآن منعه من ذلك . فإن فعل فللقاضي  
منعه ورفع الظلم إذا ما اشتكت زوجته إليه وذلك بالامر بطلاقها . فإن لم يفعل  
طلقها القاضي . انظر سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٤ . انظر مدى حرية الزوجين  
في الطلاق د . عبد الرحمن الصابوني ج ٢ ص ٨٣٧ . آثار عقد الزواج د . احمد  
عثمان . ص ٨٢ .

والسنة :

ما روى حماد بن سلمة عن عاضم بن أبي النجود عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة :

أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) سئل عن (٢) أعسر بنفقة امرأته  
فقال : ( يفرق بينهما ) (٣) .  
وهذا نص .

---

(١) في ( أ ) مسلم .

(٢) في ( أ ) عن من .

(٣) انظر : المذهب ج ٢ ص ١١٤ .

سبل السلام ج ٢ ص ٢٢٤ .

وقال صاحب اسبل السلام :

( وقد أخرجه البيهقي والدارقطني .

وأما دعوى أنه وهم الدارقطني فيه وتبعه البيهقي على

الوهم ، فهو غير صحيح .

وروى ابن الزبير قال : سئل سعيد بن المسيب عن رجل أعسر بنفقة زوجته ؟ .

فقال : يفرق بينه وبينها .

قيل : سنة ؟ .

قال : سنة .

قال الشافعي :

وقول الراوى سنة يقتضي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصار كروايته عنه (١) .

( ١ ) جاء في فتح القدير ج ٣ ص ٣٣١ اعتراضاً على هذا الدليل :

بأن هذا لا دلالة فيه على المدعى ، لأن قول سعيد سنة . لعله لا يريد سنة رسول الله . إذ قد ثبت عنه اطلاق مثل ذلك غير مرید سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال صاحب سبل السلام : أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه قال رضي الله عنه : وهو يريد هذه الشبهة وغيرها .

قلت لسعيد بن المسيب : سنة ؟ . قال : سنة . وهذا مرسل قوى .

ومراسيل سعيد معمول بها لما عرف من أنه لا يرسل الا عن ثقة .

.....

■ قال الشافعي : والذي يشبه ان يكون قول سعيد : سنة . سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم . وأما قول ابن حزم : لعله أراد سنة عمر  
فإنه خلاف الظاهر . وكيف يقول له السائل سنة ويريد سؤاله عن سنة عمر ؟  
هذا ما لا ينبغي حمل الكلام عليه .

وهل سأل السائل الا عن سنة رسول الله ؟ . وانما قال جماعة : إنه اذا قال  
الراوى من السنة كذا ، فانه يحتمل أن يريد سنة الخلفاء . وأما بعد سؤال  
الراوى فلا يريد السائل الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجيب  
المجيب إلا عنها لا عن سنة غيره . لأنه انما سأل عما هو حجة . وهو سنته صلى  
الله عليه وسلم .

المحل ج ١٠ ص ٩٣ . المغني ج ٧ ص ٥٧٣ . المدونة ج ٢ ص ١٩٤ .  
سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٤ . فتح القدير ج ٣ ص ٣٣١ . الام ج ٥ ص ٩٦ .  
نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

فان قيل :

فهو مرسل (١) ، لأن سعيدا (٢) تابعي ؟ .

قيل :

عضده رواية أبي هريرة (٣) وانعقاد الاجماع (٤) عليه ، خرج عن حكم

المراسيل (٥) .

( ١ ) الحديث المرسل : هو ما يترك فيه التابعي اسم الصحابي الذي

اوصل اليه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . فيقول التابعي :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن شروط المرسل عند بعض

أهل العلم ومنهم الشافعي :

١ . ان يكون المرسل من كبار التابعين .

٢ . ان يؤيد بما يقوى الحديث المرسل ؛ -

أ - ان يروى بطريق آخر متصل . انظر الرسالة ص ٤٦١ .

بد ان يفتي بمقتضاه اكثر اهل العلم .

( ٢ ) مراسيل سعيد لها حكم الوصل لأنه من كبار التابعين . وكبار التابعين

قل أن يرسلوا .

سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٤ . الرسالة ص ٤٦١ .

( ٣ ) انظر ص ( ) من هذا البحث .

( ٤ ) انظر ص ( ) من هذا البحث .

.....

( ٥ ) وهناك أحاديث أخرى أدلة لما ذهب الشافعي ومن معه منها :

روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى . واليد العليا خير من اليد السفلى . وابدأ بمن تعول . فقيل من أعول ؟ قال : امرأتك من تعول . تقول : أطعمني والا فارقني . وجاريك تقول أطعمني واستعملني . وولدك يقول الى من تتركني ؟ رواه أحمد والدارقطني بإسناد صحيح .

وأخرجه البخاري باب وجوب النفقة على العيال والاهل ج ٧ ص ٨١ . وانظر : نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٢ .

وجه الاستدلال : رانه جعل للمرأة طلب الفراق عند الامتناع عن الانفاق .

قال الشافعي : فهذا بيان أن عليه طلاقها .

انظر : الأم ج ٥ ص ٩٦ .



والاجماع : (١)

إنه قول عمر وعلي وأبي هريرة ( رضي الله عنهم ) (٢) .  
وكتب به عمر الى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم : أن ينفقوا  
أو يطلقوا (٣) وليس لهم مع انتشار قولهم في الصحابة مخالف . فثبت أنه  
إجماع لا يسوغ خلافه .

( ١ ) الاجماع : هو اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على

أمر من الأمور . انظر المدخل الى علم اصول الفقه للدواليبي ص ٤٩ .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) ونص الأثر ما رواه الشافعي عن سلم بن خالد بن عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر أن عمر ابن الخطاب كتب الى أمراء الأجناد أن ينفقوا  
فأبوا عن نساءهم بأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا . فانطلقوا  
بعضوا بنفقة ما حبسوا .

قال الشافعي : أحسب عمر - والله أعلم - لم يجد بحضرة أموالا يأخذ

منها نفقة نساءهم فكتب الى أمراء الأجناد أن يأخذوهم بالنفقة إن  
وجدوها . والطلاق إن لم يجدوها . وانطلقوا فوجد لهم أموالا دفعت  
اليهن بنفقة ما مضى .

الأم جه ص ٨١ .

وانظر : المغني ج ٧ ص ٥٧٣ .

والمبصرة :

أنه حق مقصود لكل نكاح ، فوجب أن يستحق الفسخ باعوازه ،

كالاستمتاع من المجهوب (١) والعنين (٢) .

والاستدلال بهذا الأصل من طريق الأولى من وجهين :

ذكر الشافعي أحدهما ، وذكر أصحابنا الآخر .

فالذي ذكره الشافعي :

أن البدن يقوم بترك الجماع (٣) ولا يقوم بترك الفـذا\* . فلما ثبت

الخيار بفوات الجماع ، كان ثبوته بفوات النفقة أولى (٤) .

( ١ ) المجهوب : جبای قطع ، مجهوب اذا استوهـلت مذاكيره .

المصباح المنير ج ١ ص ٨٩ .

( ٢ ) العنين : أى لا يقدر على اتیان النساء\* ولا يشتهي النساء\* .

المصباح المنير ج ٢ ص ٤٣٣ .

( ٣ ) لانه فقد لذة يقوم البدن بدونها .

( ٤ ) انظر : الأم جه ص ٩٦ . المهذب ج ٢ ص ١٦٤ . قال الشيرازى :

( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل لا يجد ما ينفق على

امراته : ( يفرق بينهما ) ولأنه إذا ثبت الفسخ بالعجز عن الوطء والضرر

فيه أقل فلأن يثبت بالعجز عن النفقة والضرر فيه أكثر أولى ) .

.....

---

اعتراض بأنه قياس مع الفارق ، لأن مرض العنة والجلب مرض دائم لا يرجى  
 زواله غالبا ، وإن الاعتسار أمر مؤقت لأن المال يأتي ويذهب فلا يجوز  
 قياس أمر عارض على أمر غير قابل للشفاء والزوال .

فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٠ .

ورد هذا الاعتراض بأن المقصود من التفريق بالجلب والعنة ، دفع  
 الأضرار عن الزوجة . ولا شك إن الأضرار بترك الأنفاق <sup>عليها</sup> أشد كثيرا من  
 الضرر الواقع عليها بالجلب والعنة ، إذ ليس فيه سوى تفويت لذة بينهما  
 في ترك الأنفاق هلاك نفس .

انظر الأم ج ٥ ص ٩٦ .

المغني ج ٩ ص ٢٤٣ .

والذى ذكره اصحابنا :

- ان الاستمتاع في الجماع مشترك بينهما ، والنفقة مختصة بهما (١)  
 فلما ثبت الخيار في حق المشترك ، كان ثبوته في المختص أولى (٢) .  
 فان قيل :

انما ثبت لها الخيار في الاستمتاع ، لأنها لا تقدر على مثله من غيره  
 ولم يثبت لها في النفقة لأنها تقدر على مثلها من غيره ( فاستويا ) (٣) .  
 قلنا :

نفقة الزوجية لا تقدر عليها من غيره ، فاستويا .

( ١ ) في ( ١ ) به .

( ٢ ) انظر آثار عقد الزواج ص ١٨٥ .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

وقياس ثان :

لأنه معسر بما يكون من نفقة ملكه ، فوجب أن يبطل حقه من التمسك  
( به ) ( ١ ) كالمعسر بنفقة عبده .

فان قالوا :

انما أزيل ملكه عن عبده اذا أعسر بنفقته ، لأنها لا تثبت في ذمة  
السيد ، ونفقة الزوجة تثبت في ذمة الزوج فلم يزل ملكه عنها ؟ .  
قيل :

انما أزيل الملك لاعوازها في الحال ، وان النفس لا تثبت ( على فقدها ) ( ٢ )  
فاستويا في الحال .

وان اختلفا ( في ثاني حال ) ( ٣ ) فوجب ان يستويا في حكم الازالة  
لاشتراكهما في معناها وان اختلفا فيما سواها .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في ( أ ) بفقدها .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

فان قالوا :

انما ازيل ملكه عن عبده ، لأنه لا يفضي الى استهلاك ملكه ، لوصوله  
الى ثمنه ، ولم يجز أن يزول (١) ملكه عن زوجته لما فيه من استهلاك  
ملك لا يصل الى بدله .

قيل :

لان العبد مال ، فجاز أن يرجع في ازالة (٢) الى بدل ، وليست  
الزوجة مالا يرجع في ازالته الى بدل . فافترقا في البدل من جهة المال  
( المفترقين فيه ) (٣) واستويا في ازالة لاشتراكهما في  
معناها .

( ١ ) في الأصل يزال .

( ٢ ) في ( ٤ ) أزاله .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

وقياس ثالث :

أنه بدل في معاوضة اعوز الوصول الى بدله ، فجاز أن يستحق خيار فسخه كالمبيع .

قيل :

القبض اذا أعسر مشتريه بثمنه (١) .

( ١ ) جاء في تخریج الفروع على الأصول للزنجاني : ص ١٥٦ . : مذهب

الشافعي رضي الله عنه :

ان نفقة الزوجات واجبة بطريق المعاوضة عن الحبس . كما وجب الصداق في مقابلة ما ثبت له من ملك الطلاق .

واحتج في ذلك بسقوط نفقتها عند خروجها وروزها حيث فات المعوض .

ومذهب الحنفية : الى أنها واجبة بطريق الصلة لنفقة القريب . وزعموا

ان النفقة تابع في النكاح . ان ليس النكاح من عقود اكتساب المال .

ويتفرع عن هذا الأصل : ان الاعسار بالنفقة يثبت للمرأة حق الفسخ عند فـا

ـ الشافعية ـ تحقيقا للمعضية .

وعندهم : لا يثبت به الا القدرة على مفارقة المنزل ، والخروج

للاكتساب .

وأما الجواب عن استدلالهم (١) بقوله تعالى :

( ... فنظرة الى ميسرة ... ) (٢) .

فهو انه عائد الى ما استقر بثبوت في الذمة / وهي لا تستحق الفسخ بما  
استقر بثبوت في الذمة من ماضي نفقتها (٣) . وانما تستحقه بنفقة الوقت  
الذي لم تستقر في الذمة ، فلم يتوجه اليها الآية (٤) .

( ١ ) اى الذين قالوا : لا خيار للزوجة في فسخ النكاح وعليها الا نظار الى  
وقت يساره .

( ٢ ) البقرة : ( ٢٨٠ ) .

( ٣ ) الوجيز ج ٢ ص ١١٤ . قال الغزالي :

( ولا يؤثر العجز عن نفقة الزمان الماضي بل ذلك دين مستقر في ذمته ، فرضه  
القاضي أولم يفرضه ) .

( ٤ ) انظر : مقارنة المذاهب / شلتوت ص ١٢٣ .



وأما الاستدلال بقوله تعالى :

( ان يكونوا فقرا يغفهم الله من فضله ) (١) فانها  
لوجه الانبياء فانها  
فالجواب عنه ان الامر في الآية عيب عن الفقراء الذين يقدرون على نفقة  
الغدير . ولم يتوجه الى من عجز عنها . بل جاءت السنة بنهيها  
وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم :

(يا معشر الشباب (٢) من استطاع منكم الباءة (٣) فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصم ، فان الصوم له وجاء (٤) (٥) .

( ١ ) سورة النور : ( ٣٢ ) .

( ٢ ) في ( ١ ) الرجال .

( ٣ ) الباءة : مهموزا مدودا : الجماع . وأصله الموضع الذى يأويه  
اليه الانسان وهو الباءة ايضا .

الصباح المنير ج ١ ص ٦٦.

( ٤ ) وجاء : مثل كتاب ، ويطلق على رضى عروق البيضتين حتى تنتفخا من غير إخراج فيكون شبيهاً بالخصاء؛ لأنه يكسر الشهوة .

انظر : المصباح المنير ج ٢ ص ٦٥٠ .

- .....
- 
- ( ٥ ) رواه البخارى ج٤ ص ١٠٦ . في الصوم . باب الصوم لمن خاف  
على نفسه العزومة . وفي النكاح باب من استطاع منكم البائة فليتزوج .  
ورواه مسلم رقم ١٤٠٠ في النكاح باب استحباب النكاح لمن تاقت اليه نفسه  
ووجد مؤونة ومن عجز يشتل بالصوم .  
وأبو داود رقم ٢٠٤٦ في النكاح : باب التحريض على النكاح .  
والترمذى رقم ١٠٨١ في النكاح باب ما جاء في فضل التزويج .  
والنسائي ج٤ ص ١٦٩ . في الصوم باب فضل الصيام .

وما استدلوأ به من الصداق غير مسلم على ما سنذكره من شرح المذهب فيه ،  
وما استدلوأ به من إعسار الموصر <sup>بمدح البسار</sup> ، وقدرته على مد الإعسار  
فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن مد البسار يسقط عنه بإعساره ، فلم يترك الفسخ بمالا  
يستحقه ، ومد الإعسار لا يسقط عنه بإعساره ، فجاز أن يفسخ بما يستحقه .  
والثاني : أنه قد يقوم بدنها إذا عدم <sup>مد</sup> البسار بما ( يغني ) ( ١ ) من  
مد الإعسار ، ولا قوام لبدنها إذا تعذر مد الإعسار فافترقا .  
ومثله يجاب :

عن إعساره بنفقة خادمها ، ولأن نفقة الخادم تابعة ، وليست عامة  
الاستحقاق ، فخالفت حكمهم ما كان متبوعا من الاستحقاق .

١٨٠

وما استدلوأ به من النشوز دليل عليهم ،

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

لأن النشوز لما سقط ما في مقابلته من النفقة، وجب أن يكون

اعواز النفقة يسقط ما في مقابلته من الاستمتاع .

وأما استدلالهم أنها لا تفسخ بالماضي ولا بالمستقبل فصحيح . والفسخ

إنما هو بحال وقتها دون ما مضى وما يستقبل (١) .

( ١ ) وهناك مذهبان آخران يمكننا أن نضيفهما إلى المذهبين اللذين ذكرهما

الماوردى وهما :

١- مذهب الظاهرية : وهو عدم التفريق للأعسار وتلزم الزوجة بالانفاق من

مالها على زوجها إن كانت غنية ما دام معسرا .

قال الظاهرية : إن نفقة الزوجة على زوجها . فان امتنع الزوج عن الانفاق

ووجدت زوجته مالا لزوجها أخذته ولو دون علمه لتنفق على نفسها .

جاء في المحلى :

( فان عجز الزوج عن نفقة نفسه وامراته غنية كلفت النفقة عليه ولا ترجع عليه بشيء

من ذلك إن أيسر إلا إذا كان للحر ولد . ووالد فنفقة على ولده أو والده

إلا أن يكونا فقيرين .

وبرهان ذلك قوله تعالى : ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف

نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك )

البقرة : ٢٣٣ . قال علي : ( الزوجة وارثة فعليها نفقة بنص القرآن ) المحلى

.....

==  
٢- مذهب ابن القيم :

وهو التفريق للاعسار في حالتين :

١- في حالة القدرة على الإنفاق وامتناع الزوج عن ذلك .

٢- في حالة تفرير الزوج بالزوجة إنه غني والحال أنه فقير .

وقال ابن القيم في زاد المعاد :

(والذى تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة :

إن الرجل اذا غر المرأة بأنه ذو مال ، فتزوجته ، فظهر معد ما لا شيء له ،

أو كان ذا مال وترك الانفاق على امرأته ولم تقدر على أخذ كفايتها بنفسها

من ماله ولا بالحاكم أن لها الفسخ .

وان تزوجته عالة بعسرته أو كان موسرا ثم اصابته جائحة اجاحت ماله فلا

فسخ لها في ذلك .

زاد المعاد ج٤ ص ١٥١ .

فصل :

فاذا ثبت أن لها الفسخ إذا أُعسر بنفقتها، فلا فرق بين أن يعسر بالمد كله أو يعسر ببعضه، حتى لو قدر على تسعة أعشاره، وعجز عن عشرة كان لها الفسخ، لأنه إحصاء مستحق في النفقة (١) فان أُعسر بمد من حنطة وقدر على مد من شعير نظر :

فإن كانت في بلد يقات فقراؤه الشعير لم يفسخ سوا جرت عادتهما باقتيات الشعير أم لا .

وان كانت في بلد لا يقات فقراؤه الشعير كان لها الفسخ .

(١) جاء في الوجيز : ج ٢ ص ١١٤ .

[ولو قدر كل يوم على ثلث المد قلها الفسخ .

ولو قدر على النصف . فوجهان :

إذ في الخبر : (أن طعام الواحد يكفي الاثنين) .

فإن قدر على قوتها وأعسر بأد منها نظر :  
فإن كان قوتاً يستساغ للفقراء أكله على الدوام بغير آدم لم يفسخ .  
وان كان لا يستساغ أكله على الدوام إلا بأدم فسخت (١) فإن قدر على  
قوتها وأعسر بكسوتها فسخت ، لأن لا يقوم بدنها إلا بكسوة تقيها من  
الحر والبرد (٢) .

---

( ١ ) قال الغزالي :  
والعجز عن الادم لا يؤثر على الاصح . وزاد النووي عند الاكثرين .  
وقال الداركي : يثبت .  
انظر الوجيز ج ٢ ص ١١٤ .  
روضة الطالبين ج ٩ ص ٢٥ .  
وتوجيه الماوردي أحكم .

( ٢ ) قال الغزالي :  
وفي العجز عن الكسوة او السكن وجهان :  
وقال النووي : ويثبت الخيار بالاعسار بالكسوة على المذهب .  
الوجيز ج ٢ ص ١١٤ .  
روضة الطالبين ج ٩ ص ٢٥ .

فصل :

إذا امتنع من النفقة عليها مع يسار لم يفسخ ، ومع الحاكم عليه  
من ماله ما يصرفه في نفقتها ، فان لم يجد له مالا حبسه/ حتى ينفق عليها ،  
كما يحبس من مطل بدين يقدر على أدائه (١) .  
ولو كان غائبا مفقودا ، ولم يوجد له مال يصرف في نفقتها ، ففي استحقاقه  
لفسخ نكاحه باعواز النفقة وجهان :  
أحدهما : لها الفسخ ، لتعذر النفقة عليها ، كتعذرها بالاعسار .  
والوجه الثاني : وهو قول الأكثرين ، لا فسخ لها ، لوقوع الفرق بينهما  
مطل الميسر واعواز المعسر (٢) .  
والله أعلم .

---

( ١ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٢ .

وجاء في الروضة : إذا امتنع من دفع النفقة مع قدرته فوجهان :

أحدهما : لها الفسخ لتضررها .

وأصحهما : لا فسخ لتمكنها من تحصيل حقها بالسلطان .

( ٢ ) وانظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٤ . الوجيز ج ٢ ص ١١٤ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٢ .

شرح المحلي ج ٤ ص ٨١ . حاشية الباجوري ج ٢ ص ١٩٨ .

نهاية المحتاج ج ٦ ص ٦٦٣ .



.....

== جاء في نهاية المحتاج :

( أما إذا كان موسراً ، وامتنع فلا فسخ . لأنها يمكنها ان تأخذ منه جبراً بقوة القضاء . أما إذا كان غائباً ، ولم يثبت عسره فلا فسخ لأنه كالحاضر المستنع ) .

ولعل تعليل هذا أن التفريق شرع للأعسار ، وما دام الزوج غير معسر فلا تفريق سواء كان حاضراً أو غائباً .

على أن بعض الشافعية قالوا : لزوجة الغائب حق الفسخ ما دام لم يترك لها نفقة . وأرى أن هذا هو الأوفق ، فما الفرق بين غيابه وحضوره إذا لم يكن هناك مال تنفقه ؟ .

والله أعلم ،

## مسألة

قال الشافعي :

[وإذا وجد نفقتها يوما بيوم ، لم يفرق بينهما ] (١) .

وهذا صحيح .

لأنه ليس يجب لها (٢) في اليوم أكثر من نفقتها ، فإذا أعطاه إياها (٣) من كسب لم يجد فيه سواها (٤) فلا خيار لها ، وليس لها المطالبة بنفقة غدا (٥) فلم يكن لها الخيار بعده ، ولو جاز لها المطالبة بنفقة الغد لجاز لها المطالبة بنفقة شهرها وسنتها، وهذا شطط (٦) لا يستحق . والوقت الذي تستحق فيه نفقة يومها هو أول أوقات التصرف فيه ، لأنها إن طالبت مع طلوع فجره ، خرجت عن العرف .

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ . وانظر المسألة في المذهب ج ٢ ص ١٦٤ .

وجاء فيه :

(وان لم يجد الا نفقة يوم بيوم ، لم يثبت لها الفسخ ، لأنه لا يلزمه في كل يوم أكثر من نفقة يوم واحد .

وان وجد في أول النهار ما يغذيها وفي آخره ما يعشيها ففيه وجهان : أحدهما : لها الفسخ ، لأن نفقة اليوم لا تتبع .

.....

والثاني : ليس لها الفسخ، لأنها تصل الى كفايتها .  
وان كان يجد يوماً قدر الكفاية ولا يجد يوماً ، ثبت لها الفسخ ، لأنه  
لا يحصل لها في كل يوم إلا بعض النفقة .

( ٢ ) في ( أ ) عليها .

( ٣ ) في ( أ ) اياه .

( ٤ ) في ( أ ) سواء .

( ٥ ) في الاصل : فده .

( ٦ ) شطط : شط فلان في حكمه شططاً ، أى جاز وظلم .

انظر الصباح المنير ج ١ ص ٣١٣ .

وان أخرها الى غروب شمسها أضرَّ بها . فلو كان لا يجد في أول اليوم  
الا نفقة الفداء وفي آخره الا نفقة العشاء ، ففي خيارها وجهان :  
أحدهما : لا تستحقه لوصولها الى الكفاية في وقتها .

والوجه الثاني : تستحق الخيار ، لأن نفقة اليوم لا تتبع ، ولو  
تبعفت لجاز أن يعطيها كسراً ولقماً ، فلو وجد نفقة يوم وعدم نفقة يوم ،

كأنه وجد في كل يومين نفقة يوم ، كان لها الخيار لأنه عاد بمعض (١)  
نفقتها (٢) .

---

(١) في (أ) لمعض .

(٢) انظر :

المهذب ج٢ ص ١٦٤ .

## سألة

قال الشافعي :

- [وان لم يجد، لم يؤجل اكثر من ثلاث (١)] (٢) .  
 لا يخلو (٣) حال من اعوزته النفقة من ثمانية أقسام :  
 (٤) أحدها : أن يكون لشروعه في عمل لم يستكمل (٥) ويقدر بعد استكماله (٦)  
 على النفقة ، كالنساج الذي ينسج في كل أسبوع ثوبا ، فاذا نسجه  
 كانت أجرته نفقة أسبوعه ، فلا خيار لزوجة هذا ، لأنه في حكم الواجد  
 لنفقتها ، وان تأخرت ، وينفق من الاستدانة لإمكان القضاء (٧) .

(١) في (أ) ثلاث .

(٢) مختصر المزنبي ص ٢٣١ . الام ج ٥ ص ٩١ .

(٣) في (أ) يخلو .

(٤) في (أ) احدهما .

(٥) في (أ) يستعمله .

(٦) في (أ) استعماله .

(٧) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . قليوبي وعسيرة ج ٤ ص ٨٣ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٤ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٣ .

والقسم الثاني : أن يكون لتعذر العمل كالصناع بأبدانهم (١) من نجار  
ومنا\* وحمال إذا عمل في يومه كسب قدر نفقته ، فيتعذر عليه من يستعمله  
في صنعة فينظر :  
فإن كان تعذره عليه نادراً، لم يكن لزوجه خيار . وإن كان غالباً فلها خيار .  
والقسم الثالث : (أن) (٢) يكون لعجز عن التصرف كالصانع إذا مرض فلم يقدر  
على العمل فينظر في مرضه :  
فإن كان مرجو الزوال بعد يوم أو يومين فلا خيار لها . وإن كان بعين  
الزوال فلها الخيار (٣) .

- (١) في (أ) بآبدانها .  
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .  
(٣) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . وهذا هو نص الشيرازي :  
(وإن كانت نفقته في عمل فعجز عن العمل بمرض نظرت : فإن كان مريضاً  
يرجى زواله في اليومين والثلاثة، لم يثبت لها الفسخ ، لأنه يمكنها أن تستقرض  
ما تنفقه ثم تقضيه .  
وإن كان مريضاً ما يطول زمانه ، ثبت لها الفسخ ، لأنه يلحقها الضرر لعدم  
النفقة ) .  
أنظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٣ . قليوبي ج ٤ ص ٨٢ . نهاية المحتاج  
ج ٧ ص ٢١٤ .

والقسم الرابع : أن يكون لدين له على غريم لا يطك سواء وقد مطله الغريم  
فينظر في الغريم ، فإنه لا يخلو من ثلاثة احوال :  
أحدها : أن يكون معسراً فالدين عليه ( ثابت ) ( ١ ) ومالكه معدوم ( ٢ ) فيكون  
لزوجه الخيار .

والحال الثانية : أن يكون على موسر حاضر ، فمالك الدين موسر به ، ولا خيار  
لزوجه ، ويحبس الغريم حتى ( يؤدى ) ( ٣ ) دينه ، وتكون الزوجة في حكم  
( من زوجها ) ( ٤ ) موسر وقد منعها النفقة ، فيسقط الخيار ويحبس زوجها  
على نفقتها ، كذلك ههنا يسقط الخيار ويحبس الغريم دون الزوج .  
والحال الثالثة : ان يكون الدين على موسر غائب ، ففي خيارها وجهان من  
اختلاف أصحابنا في زوجه الموسر الغائب ( ٥ ) .

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

( ٢ ) معدوم : اعدم الرجل افتقر فهو معدوم . مختار الصحاح ص ٤١٨ .

( ٣ ) في ( أ ) يؤدى .

( ٤ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

( ٥ ) انظر :

قليوبي وعميرة على شرح المحلي ج ٤ ص ٨١ - ٨٢ .

القسم الخامس : أن يكون له مال، هو غائب عنه ينتظر قدومه عليه، لينفق منه  
 (فينظر في غيبة المال) (١) : فإن كان على سافة قريبة لا تقصر مثلها  
 الصلاة (٢) فلا خيار لها ، لأن ماله في حكم الحاضر ، ويؤخذ بتعجيل  
 نقله ، وإن كان بعيد السافة على أكثر من يوم وليلة فهو (في) (٣) حكم  
 (التائه) (٤)، وماله كالمعدم (٥)، فيكون لها الخيار (٦) .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (١) .  
 (٢) ولا يجوز قصر الصلاة إلا في مسيرة مرحلتين بسير الاثقال ، وذلك  
 يومان أو يوم وليلة - ستة عشر فرسخا - أربعة برد عند مالك والشافعي  
 وأحمد .

انظر روضة الأئمة في اختلاف الأئمة ص ٥٣ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

(٥) في (١) المعدم .

(٦) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . نهاية المحتاج ج ٢ ص ٢١٣ .

حاشية القليوبي ج ٤ ص ٨٢ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٣ .



والقسم السادس :

أن يكون مالكا لمال حاضر قد استحق عليه في دينه ، فلا خيار لها قبل قضاء الدين ، لأن له أن ينفق منه قبل القضاء ، والمستحق في قضاء ما فضل عن قوت يومه وليلته ، فإذا قبض (١) دينه صار بعد يومه معسرا .

والقسم السابع :

أن يعجز عن حلال الكسب ، ويقدر على محظوره فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن تكون أعيانا محرمة كأموال السرقة ، والتطفيف وأثمان<sup>ك</sup> الخمر والخنزير (٢) ، فالواجب لها كالعادم لحظر (٣) تصرفه فيه ، فيكون لزوجه الخيار بالاعسار (٤) .

(١) في (أ) قبض .

(٢) في (أ) الخنزير .

(٣) في (أ) لحظر .

(٤) انظر :

فتح الوهاب ج ٢ ص ١٩٠ .

حاشية القليوبي وعميرة ج ٤ ص ٨٢ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٣ .

## والضرب الثاني :

أن يكون الفعل الموصل إليه محظوراً ، كضناع الملاهـي المحظورة ، لأنه ستعمل في محظور لا يستحق به ما سمي له من الأجرة ، ولا بد أن يستحق لتفويت عمله أجراً ، فبصيرته موسراً ، ولا يكون لزوجته خيار .

وكذلك كسب المنجم والكاهن (١) قد يوصل اليه بسبب محظور ، لكنـه (٢) قد أعطى عنه عن طيب نفس المعطي ، فأجرى مجرى الهبة (٣) .  
وان كان محظور السبب فساغ له إنفاقه ، وخرج به من حكم المعسر— وسقط خيار زوجته .

( ١ ) الكاهن : هو الذى يدعي مطالعة علم الغيب ، ويخبر الناس عن الكوائن . وقال الحافظ ، وحلوان الكاهن حرام بالا جماع ، لما فيه من أخذ العوض على باطل .

انظر : الفتح الرباني لترتيب سند احمد بن حنبل الشيباني مع مختصر شرحه ، بلوغ الاماني في أسرار الفتح الرباني ج ١ ص ٣١ .  
( ٢ ) في الأصل لاكنه .

( ٣ ) مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٣ . وهو ما ذهب اليه الروياني وخالف هو والماوردي الأصحاب . وانظر : قليوبي وعميرة على شرح المحلي ج ٤ ص ٨٢ . وقال البرلبيـن على شرح المحلي :

والقسم الثامن :

ان يكون عجزه عن النفقة لعدم لا يقدر على النفقة . من ملك ولا كسب . فهذا هو المعسر على الاطلاق وهو الذي تستحق زوجته الخيار (١) .

== ( الكسب الحرام كالعدم لكن لو كان يكتسب بصنعتة الملاهي مثلا لم يستحق المسى

ولكن له الاجرة على تفويت عمله . قال الماوردي والرويانى .

قال الزركشي : وهذا مردود ومخالف لكلام الاصحاب . قالا : اعني الماوردي

والرويانى وكسب المنجم والكاهن قد بذل عن طيب نفس فليتحق بالهبة ) .

وقال الرملي : وقول الماوردي والوريانى الكسب بنحو بيع خمر كالعدم ونحو

صنع الة لهو محرمة . له اجرة المثل . فلا فسخ لزوجته . وكذا ما يعطاه منجم

وكاهن ، لانه عن طيب نفس فهو كالهبة مردود : ان الوجه انه لا اجرة لصانع

محرم لا طباقهم على انه لا اجرة لانية نقدا او نحوها .

وما يعطاه نحوه المنجم انما يعطاه اجرة لا هبة فلا وجه لكلامهما .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٤ .

( ١ ) مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٣ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٤ . اعانية

الطالبين ج ٤ ص ٨٦ .

فاذا ثبت بما ذكرنا استحقاقها للخيار بالاعسار ففيه قولان (١) :

أحدهما : إنها تستحقه على الفور في يومها من غير إنظار ولا تأجيل .

وبه قال قى القديم ، لأنه خيار فسخ بعيب فأشبهه الفسخ بسائر العيوب (٢) .

ولأن النفقة في مقابلة الاستمتاع المستحق على الفور ، فكان ما في مقابلته من فسخ الاعسار مستحقاً على الفور (٣) .

(١) في (١) وجهان .

(٢) انظر : الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٩٢ .

(٣) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٤ . وقال الشيرازي : ( لأنه فسخ لتعذر

المعوض فثبت في الحال كفسخ البيع بإفلاس المشتري بالثمن ) .

وانظر : المنهاج وشرحه مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٤ . وانظر : شرح

المحلي على المنهاج ج ٤ ص ٨٣ وجاء فيه :

( ثم في قول ينجز الفسخ ) للاعسار بالنفقة وقت وجوب تسليمها وهو طلوع الفجر

ولا يلزم الا مهال بالفسخ ( ) .

وانظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٥ .

وانظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٧ - ٧٨ .

والقول الثاني :

وه قال في الجديد (١) إنه يؤجل ثلاثاً لا يزداد عليها ، ولا تفسخ  
الزوجة قبل مضيتها لأمرين :

أحدهما: أن في إرهابه على تعجيل الفسخ إدخال ضرر عليه ، فأمهل  
من الزمان أكثر قليلاً ، وهو ثلاث ليول بها الضرر عن الزوجين .

والثاني : أن المال المستحق بالنكاح موضوع على المياسرة والمساهلة لصحة  
العقد بغير مهر ، فلم يجز أن يعدل به عن موضوعه في المياسرة التي  
إرهاب يتعجيل الفسخ ، وانظار من الزمان بما يخرج به عن حد الإرهاب (٢)

(١) قال الغزالي : (وهو الا حسن ) .

وقال النووي : والا ظهر امهاله ثلاثة ايام وعلة بقوله : ليتحقق عجزه وهي

مدة قرية يتوقع فيها القدرة بقرض او غيره . روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٨ .

وانظر شرح المحلي على المنهاج ج ٤ ص ٨٣ .

نهاية المحتاج ج ٢ ص ٢١٥ .

(٢) المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٧٣ .

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ٢ ص ١٢٠ .

المنهاج وشرحه مفتي المحتاج ج ٣ ص ٤٤٤ .

الأشباه والنظائر ص ٢٩١ .

## سألة

قال الشافعي : ( لا تمنع المرأة في الثلاث (١) من أن تخرج فتعمل أو تسأل (٢) (فإن) (٣) لم تجدد (٤) نفقتها، خيرت (٥) ، كما وصفت في هذا القول (٦) .

وهذا صحيح (٧) .

إذا أمهلت الزوجة بالفسخ ثلاثاً ، كان لها الخروج من منزلها، لتكتسب نفقتها بعمل أو مسألة، ولم يكن للزوج منعها مع تعذر النفقة عليه ، لأنه لا قوام لبدنها إلا بما يقوتها . فلو وجدت من المال ما تنفقه وأمرها بالمقام للإِنفاق منه لم يلزمها، وجاز لها الخروج لتكسب، لأنها لما تعذر (٨) عليها اكتساب النفقة من الزوج جاز لها أن تكتسبها بعمل من غير زوج . فلو قدرت على إكتساب النفقة في منزلها بفزل أو خياطة ، فأرادت الخروج للتكسب بعمل في غير

(١) في المختصر : ثلاث .

(٢) وقيل: لسه منعها . وقيل : ان قدرت على الانفاق من مالها او كسب في بيتها كالخياطة والغزل فله منعها والا فلا . انظر الروضة ج٩ ص ٢٨٠ .

(٣) ما بين القوسين مكرر في الاصل .

(٤) في المختصر : يجدد .

(٥) وهو الصحيح المنصوص . انظر : روضة الطالبين ج٩ ص ٢٨٠ .

(٦) مختصر المزني ص ٢٣٢ وانظر الام ج٥ ص ٩١ . متن المنهج ص ١٠٣ .

(٧) هذا رأى الماوردي .

(٨) في الاصل : تعذرت .

منزلها كان ذلك لها ، لأنه لا يستحق الحجر عليها في انواع الكسب  
هذا في النهار (١) فاما الليل فعليها أن ترجع فيه الى منزل  
الزوج ، لأنه زمان الإيواء دون العمل والاكتساب ، فان اراد الاستمتاع  
بها في زمان الا نظار استحقه ليلا ، لأنه زمان الدعة (٢) ولم تستحقه  
نهاراً لأنه زمان الاكتساب .

فان امتنعت عليه في النهار ، لم يجز عليها حكم النشوز وكانت على  
حقها من استحقاق النفقة .

وابن امتنعت عليه في الليل صارت ناشزاً ، ولا نفقة لها (٣) . وهكذا  
حكمها إذا رضيت بالمقام معه على إعساره ، مكنها من الاكتساب نهـاراً  
واستمتع بها ليلا ، وكانت النفقة ديناً عليه يؤخذ بها بعد يساره (٤) .  
فإن قيل : فهلا إذا سقط حقه من الاستمتاع بها نهاراً أن يسقط عنه  
نفقتها كما تسقط نفقتها لو كانت أمة فاستخدمها بالنهار سيدها ؟  
قيل :

لأن منع الأمة من جهتها ، فجاز أن تسقط به نفقتها . ومنع المعسر  
من جهته فلم تسقط به نفقتها .

( ١ ) انظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٦ .

( ٢ ) قال النووي : ( وعليها الرجوع ليلا ) .

منهاج الطالبين ص ١٠٨ .

.....

( ٣ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٥ . اعانة الطالبين ج ٤ ص ٤٥ .  
 روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٨ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٦ . قال الرمطسي :  
 (ولها إن كانت غنية الخروج زمن المهلة أي نهارا لتحصيل النفقة بنحو  
 كسب وان أمكنها في بيتها . أو سوال وليس له منعها ، لأن حبسه لها إنما  
 هو في مقابلة إنفاقه عليها .

والأوجه تقييد ذلك بعدم الرية والا منعها من الخروج أو خرج معها، وعليها  
 الرجوع لبيتها ليلاً لأنه وقت الإيواء دون العمل .

ولها منعه من التمتع بها كما قاله البغوي ورجحه في الروضة . وقال الرويانسي  
 ليس لها ذلك .

وحمل الأذرع وغيره الا ول على النهار أي وقت التحصيل . والثاني : على الليل ،  
 به صرح في الحاوي وتبعه ابن الرفعة والأوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها  
 له من الاستمتاع زمن التحصيل، فان منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت  
 زمن المنع .

( ٤ ) انظر حاشية البر<sup>لبي</sup>ر عميرة ج ٤ ص ٨٣ .



## مسألة

قال الشافعي :

[وان وجد (١) نفقتها ولم يجد نفقة خادمها، لم تخير (٣)، لأنها تماسك (٤) بنفقتها ، وكانت نفقة خادمها ديناً عليه، متى أسير أخذته به] (٥) .

أما نفقة الخادم فمستحقة لمن يخدم مثلها، وغير مستحقة لمن لا يخدم مثلها، فلم تكن من حقوق كل زوجة . وخالفت (٦) النفقة والكسوة المستحقة لكل زوجة ، فإذا أسير الزوج بنفقة خادمها / ومثلها يخدم لم تستحق به الخيار لأمرين :

٨٣ ب

- 
- ( ١ ) أي الزوج .
  - ( ٢ ) أي نفقة زوجته .
  - ( ٣ ) أي الزوجة .
  - ( ٤ ) في الاصل : تماسك .
  - ( ٥ ) مختصر المزنسي ص ٢٢٢ .
  - والنظر : الأم جده ص ٩١ .
  - المهذب ج ٢ ص ١٦٣ .
  - ( ٦ ) أي الخدمة ، فليس لازمة لكل زوجة بعكس النفقة ، والكسوة حيث تلزمان لكل زوجة .

أحدهما : أنها تبع غير مقصودة ، فخالفت في الفسخ حكم المتبوع المقصود .

والثاني : أن الخدمة مستحقة للدعة والترفيه ، ويمكن تحمله ويقوم البدن بتحملة ، فجرى مجرى المد الثاني من المستحق باليسار ، ولا تستحق في الاعسار به خيار .

ونفقة نفسها لا يقوم البدن بأبعدها كمد الاعسار الذي تستحق به الخيار ( ١ )  
 فلذلك افترق حكم الاعسار بنفقتها <sup>عليه</sup> نفقة خادمها <sup>(٢)</sup> وإذا كان <sup>(٣)</sup> كز ل <sup>(٤)</sup> كانت  
 نفقة خادمها دينا عليه سواء خدمت نفسها أو استأجرت خادماً أو أنفقت  
 على خادم لها . فإن كان الخادم مملوكاً رجعت على الزوج بنفقتها وإن كان  
 حراً رجعت عليه بأجرته فإن باشرت هي الخدمة رجعت عليه بأقسى الأمرين ،  
 فإن خدمها الزوج في مدة إعراسه بنفقة خادمها ففي رجوعها عليه بنفقتها وجهان  
 مخرجان من اختلاف وجهي أصحابنا ، هل للزوج أن يسقط بخدمته لها  
 نفقة خادمها أم لا ؟ ( ٤ ) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٥ .

( ٣ ) في ( أ ) وإن .

( ٤ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٥ .

## سألة

قال الشافعي :

[ومن قال بهذا لزمه عندى إذا لم يجد صداقها أن يخيرها—  
لأنه شبهه بنفقتها .

قال المزني (١) : وقد (٢) قال (٣) : لو أعرس بالصداق ولم يعسر بالنفقة واختارت (٤) المقام (٥) لم يكن لها فراقه ، لأنه لا ضرر على بدننها إذا أنفق عليها في <sup>لا جرم</sup> استئجار (٦) صداقها .

قال المزني : فهذا دليل على أنه (٧) لا خيار لها فيه كالنفقة [ (٨) .

( ١ ) في المختصر رحمه الله .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من المختصر .

( ٣ ) في المختصر : ولو .

( ٤ ) في المختصر : فاختارت .

( ٥ ) في المختصر : المقام معه .

( ٦ ) في الاصل : استئجار .

( ٧ ) في المختصر : ان .

( ٨ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ .

وانظر : الام ج ٥ ص ٩١ . المنهاج ص ١٠٨ .

اعلم أن للشافعي في إيسار الزوج بصداق زوجته كلاماً محتلاً قاله  
ههنا ، وفي الإملاء اختلف أصحابه لأجله اختلافاً منتشراً جمته أن يخرج  
في إيساره بصداقها ثلاثة أقاويل :

أحدها : ( لها ) ( ١ ) الخيار في إيساره بصداقها قبل الدخول ومعه كالنفقة ،  
وهو الظاهر من كلام الشافعي في هذا الموضع ، لأن الصداق أقوى المقصودين  
لاستحقاقه بالعقد ، فإذا ثبت لها الخيار في إيسارها كان ثبوته في الأقوى  
أحق ( ٢ ) .

والقول الثاني : وهو اختيار المزني ، لا خيار لها قبل الدخول ومعه  
لمخالفة الصداق النفقة من وجهين :

أحدهما : أن يضعها بعد الدخول مستهلك فصار كاستهلاك المبيع في  
الفلس ، لا خيار فيه ( ٣ ) للبائع ، وقبل الدخول يسقط ( ٤ ) صداقها بالفسخ

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٢٥٠ . مغني المحتاج ج ٤ ص ٨٧ .

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٤ .

( ٣ ) في ( أ ) له .

( ٤ ) في ( أ ) اسقاط .

من غير بدل ، فلم يكن الفسخ فيه الا ضرراً (١) .

الثاني : أنه لا يدخل عليها بتأخر الصداق عنها ضرر في بدنها ، ويقوم بدنها بتأخيرها . وفقد النفقة لا يقوم معه ( بدن ) (٢) ولا يمكن معه صبر فافترقا في الخيار من هذين الوجهين (٣) .

والقول الثالث : وهو اختيار أبي اسحاق المروزي ، وابن أبي هريرة ، وأكثر أصحابنا ، أن لها الخيار قبل الدخول ولا خيار لها بعده ، لأمرين :

٨٤ ب

أحدهما : أن يضمنها بعد الدخول / مستهلك فسقط خيارها (٤) كما سقط خيار البائع بطلق المبيع في يد المفسد ، وهو قبل الدخول غير مستهلك فثبت لها الخيار ، كما ثبت للبائع مع بقاء المبيع .

والثاني : أنه لما كان لها الامتناع من تسليم نفسها قبل الدخول حتى تقيض صداقها ، ولم يكن لها إلا امتناع بعد الدخول ، كانت يدها فيه قبل الدخول أقوى ، فثبت لها الخيار في الإعسار ، وبعد الدخول أضعف فسقط خيارها في الإعسار (٥) .

(١) في (أ) الا ضرارا .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٩ ص ٧٥ . فتح المعين ج٤ ص ٨٧ . حاشية

الجمال ج٤ ص ٥٠٦ . مغني المحتاج ج٣ ص ٤٤٤ .

.....

( ٤ ) في الاصل خيارهما .

( ٥ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٤ . اعانة الطالبين وفتح الصميعين

ج ٤ ص ٨٧ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٥ . المهذب ج ٢ ص ٦١ .

جاء في مغني المحتاج : ( محل ما ذكر من التفصيل ما إذا لم تقبض من المهر

شيئا ، فلو قبضت بعضه قبل الدخول كما هو معتاد واعسر بالباقي أفتى ابن

الصلاح بأنه لا فسخ بعجزه عن بقيته ، لأنه استقر له من البضع بقسطه فلو فسخت

لعاد لها البضع بكماله لتعذر الشركة فيه فيؤدي الى الفسخ فيما استقر للزوج

بخلاف نظيره من الفسخ بالغسل لا مكان الشركة في البيع . وأفتى البارزي بأن لها

الفسخ وهو مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح

الماوردي . وقال الأذري : هو الوجه نقلا ومعنى . وهذا هو المعتمد كما اعتمد

السبكي وغيره . ان يلزم على فتوى ابن الصلاح كما قال ابن شهابه إجبار الزوجية

على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق . إذ ليس لها منع الزوج مما استقر له من

البضع وهو مستبعد . ولو أجبرت لاتخذ الأزواج الى ذلك ذريعة الى ابطال حق

المرأة من حبس نفسها بتسليم درهم واحد من صداق هو الف درهم وهو في غاية البعد .

وقول ابن الصلاح : لو جوزنا للمرأة الفسخ لعاد إليها البضع بكماله ، معارض بمثلته ،

وهو أنه لو لم يجز لها الفسخ للزم إجبارها على تسليم البضع بكماله مع أنه لا محذور

في رجوع البضع اليها بكماله ، لأن الصداق يرد على الزوج بكماله . ان على تقدير

الفسخ يجب عليها رد ما قبضته .

## فصل :

فاذا تقرر ما وصفنا من توجيه الاقاويل الثلاثة فان قيل لا خيار لها قبل الدخول ومعه ، كان ديناً في ذمته ، ترجع به متى أسير وتنظره به ما أسير ، والقول في العسرة به قوله مع يمينه .

وان قيل : لها الخيار ، كان خيارها على الفور بعد التنازع فيه الى الحاكم ، لأن الفسخ به لا يثبت الا عند حاكم (١) .

فان امسكت عن محاكمته بعد العلم باعساره نظر : فان كان إمساكها قبل المطالبة ، بالصداق ، كانت على حقها من الخيار عند محاكمته ، لانه قد يجوز أن يوسر به عند مطالبتة . وان كان إمساكها بعد المطالبة به سقط خيارها ، وكان الإمساك عن محاكمته رضا باعساره .

( ١ ) منهاج الطالبين ص ١٠٨ .

لأن الفرقة بالاعسار فسخ . وليس بطلاق فلا تصح الا عند الحاكم .  
فقد جاء في المذهب :

( وان اختارت الفسخ ، لم يجز الفسخ الا بالحاكم . لأنه فسخ مختلف فيه فلم يصح بنفي الحاكم . )

ولو حاكمته وعرض عليها الحاكم الفسخ وخيرها، فيه فاختلفت المقام معه سقط خيارها،  
فإن عادت تحاكمه تطلب فسخ نكاحه . فلا خيار لها، لأنه إن كانت المحاكمة الأولى  
بعد الدخول لاستواء إعساره في الحالين . فيسقط حكم الخيار فيه مع الرضا به  
كالخيار في جميع العيوب . وإن كانت المحاكمة الأولى والرضا فيها بالمقام . قبل  
الدخول والمحاكمة الثانية بعد الدخول ففي استحقاقها للخيار وجهان :  
أحدهما : لا خيار لها ، كما لو كانت المحاكمة بعد الدخول .  
والوجه الثاني : لها الخيار في محاكمته بعد الأولى ، فإن رضيت بإعساره قبل  
الدخول لأن ملكها قبل الدخول قد كان مستقراً على نصفه، وبعد الدخول على  
جميعه ، فصار إعساره بعد الدخول بحق لم يكن مستقراً قبل الدخول ، فجاز (١)  
أن تستجد به خيار لم يكن (٢) .

---

(١) في (أ) فصار .

(٢) انظر :



قال الشافعي :

( ولو اختارت المقام معه فمضى شأته ( اجل ) ( ١ ) ايضا لان ذلك عفوعا مضى ) ( ٢ )  
وهذا صحيح ( ٣ ) .

اذا خيرت ( ٤ ) الزوجة في اعساره بنفقتها فاختارت المقام رضا بعسرته ثم عادت  
فحاكمته تلتس الخيار والفسخ كان ذلك لها في النفقة وان لم يكن ذلك لها  
في الصداق ( ٥ ) .

والفرق بينهما : ان الصداق يجب دفعه واحدة / فان تقدم عفوها كان عفوا ( عما  
تقدم ) ( ٦ ) سقط خيارها والنفقة يتكرر وجوبها كل يوم .

---

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في النسختين . وما اثبتناه من المختصر .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٢ - ٢٣٣ . الام ج ٥ ص ٩٢ .

وعبارة الام : ( اذا اعسر بنفقة المرأة فاجل ثلاثا ثم خيرت فاختارت المقام معه  
فمضى شأته اجل ايضا ثم كان لها فراقه لان اختيارها المقام معه عفوعا مضى )

( ٣ ) هذا رأى الماوردي .

( ٤ ) في الاصل : اخرت .

( ٥ ) انظر : الام ج ٥ ص ٩١ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٢٨-٢٩ .

وقال النووي : ( اذا اعسر بالمهر ومكنها الحاكم من الفسخ فرضيت بالمقام معه  
ثم ارادت الفسخ فليس لها لان الضرر لا يتجدد هكذا اطلاقه الجمهور وهو  
المذهب ) .

( ٦ ) ما بين القوسين مكرر في ( ١ ) .

فإذا تقدم عفوها كان عفوا عما تقدم استحقاقه ، ( ولم يصح العفو عما تأخر استحقاقه ، فصار ما طالبت ) (١) بالفسخ فيه غير ما رضيت بالمقام عليه فثبت لها الخيار فيه . ولم يكن لما تقدمه من العفو تأثير لتقدمه على الوجوب كالشفيع إذا عفا عن الشفعة (٢) قبل الشراء (٣) والورثة إذا أجازوا الوصايا (٤) قبل الوفاة ، والامة إذا رضيت برق (٥) زوجها قبل عتقها (٦) لم يكن لذلك كله تأثير لوجوده قبل الوجوب ، ولكن لو عفت في يوم ثم عادت تطالب (٧) فيه بالتخيير لم يكن ذلك لها لسقوط حقها فيه بعفوها ، فان عادت من فده خيرت . (٨) والله أعلم .

- ( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .
- ( ٢ ) الشفعة : من شفعت الشيء وثنيته وقيل من التقوية والاعانة ، لأنه يتقوى بما يأخذه . المصباح المنير ج ١ ص ٣٤٠ .
- وفي الشرع : حق تطك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث بسبب الشركة بما يملك به لدفع الضرر . كفاية الأخبار ج ١ ص ٢٩٨ .
- ( ٣ ) لأنه إسقاط حق قبل ثبوته فلم يصح
- ( ٤ ) الوصية : مأخوذة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلت ، فالموصى وصل ما كان حياته بعد موته .
- المصباح المنير ج ٢ ص ٢٣٨ .
- وفي الشرع : تفويض تصرف خاص بعد الموت .
- كفاية الأخبار ج ٢ ص ٣١ .

.....

( ٥ ) الرق : بالكسر ، العبودية هو مصدر رق يرق من باب ضرب يضرب  
فهو رقيق ، ويطلق الرقيق على الذكر والانثى . المصباح المنير ج ٢  
ص ٢٥٢ .

( ٦ ) العتق : لغة مأخوذ من قولهم : عتق الفرح إذا طار واستقل .  
المصباح المنير ج ٢ ص ٣٩ .  
وشرعا : ازالة الملك عن آدمي لا الى مالك تقربا الى الله تعالى .  
كفاية الاخير ج ٢ ص ٢٨٥ .  
( ٧ ) في ( أ ) : تطلب .

( ٨ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٣ . وجاء فيه :  
( وان اختارت المقام بعد الاعسار لم يلزمها التمكين من الاستمتاع . . . وان  
اختارت المقام معه على الاعسار ثم عنَّ لها أن تفسخ ، فلها أن تفسخ  
لأن النفقة يتجدد وجوبها في كل يوم فيتجدد حق الفسخ ) .

## سألة

قال الشافعي : [ولو علمت عسرتة، لأنه يمكن أن يوسر ويتطوع عنه بالغرم] (١)  
إذا تزوجته عالة بعسرتة ثم طلبت الفسخ بعد نكاحه لإعساره بالصداق (٢)  
أو النفقة خيرت فيهما ولم يسقط حقها بالعلم المتقدم (٣) لأمرين :  
أحدهما : إنه من العيوب المظنونة دون المتحققة .

والثاني : إنه ما يجوز أن يزول بعد وجوده . وقد فرق الشافعي بين  
العيوب المظنونة والمتيقنة . وبين ما يجوز أن يزول ( ولا يزول ) (٤) .

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ . وانظر المسألة في الام ج ٥ ص ٩١ . وجاء فيه :  
( وان نكحته وهي تعرف عسرتة فحكمها وحكمه في عسرتة كحكم المرأة تنكح  
الرجل موسراً فيعسر لأنه قد يوسر بعد العسر ويعسر بعد اليسر . وقد تعلمه  
معسراً، وهي ترى له حرفة تغنيها أولاً تغنيه وتغنيها أو من يتطوع فيعطيه  
ما يغنيها ) .

( ٢ ) وقيل : لا يثبت الفسخ بالصداق كما لو رضيت به في النكاح ثم بدا لها  
أن تفسخ بخلاف النفقة . قال الأسنوي : وهذا ضعيف والمذهب خلافه .  
مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٥ .

( ٣ ) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٦٣ . وجاء فيها : ( لا يشترط عدم علمها بفقره  
عند العقد . فإذا علمت ورضيت به ثم عجز عن الإنفاق لا يسقط حقها في الفسخ  
في النفقة، لأن النفقة ضرورة للحياة ورضاها لا يسقط حقها . وجاء فيه الوجيز :  
وقولها رضيت بإعساره أبداً وعد لا يجب الوفاء به ) ج ٢ ص ١١٥ .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

ألا تراها لو تزوجته بعد العلم بهنته لم يسقط خيارها، لأن العنة  
مظنونة ويجوز أن تزول بعد وجودها ، ولو تزوجته عالمة بأنه محبوب لم يكن  
لها خيار لأن الجب متيقن، ولا يزول بعد وجوده (١) .

٨٦

( ١ ) انظر الام ج ٥ ص ٤٠-٨٤-٨٥ . منهاج الطالبين ص ٨٩ .  
نوع الفرقة بالاعسار بالنفقة :

اختلف الفقهاء في المسألة الى قولين :

١- ذهب الشافعي واحمد الى أنه فسخ لعقد النكاح .

٢- وذهب مالك الى أنه طلاق رجعي .

جاء في المذهب للشافعية ج ٢ ص ١٦٥ . ( وان إختارت الفسخ لم يجز

الا بالحاكم ، لأنه فسخ مختلف فيه فلم يصح بغير الحاكم ) .

وقال الحنابلة في الإنصاف ( ولا يجوز الفسخ في ذلك إلا بحكم الحاكم )

الانصاف ج ٩ ص ٣٩١ .

وقال المالكية في شرح الخرشي : ( كل طلاق أوقعه الحاكم فهو بائن

الا طلاق المولى والمعسر بالنفقة ، فلم يصح الرجعة إن وجد في العدة

يسارا يقوم بواجب مثلها ) .

الخرشي ج ٣ ص ٣٣٨ . الدسوقي ج ٢ ص ٥١٨ .

.....

---

== ويتفرع على المذهب الأول : ( الشافعية والحنابلة ) أن لا رجعة للرجل على زوجته في عدة الفسوخ لأن الشرط في الرجعة أن تكون في عدة طلاق رجعي .

وعلى الثاني : أن حق الرجعة يثبت للزوج على زوجته ما دامت في عدة بشرطين :

- ١- أن يثبت يساره ، بحيث يظن قدرته على الإنفاق على الدوام .
- ٢- أن يستعد للإنفاق حالاً ، بل لا بد أن يدفع لها النفقة حالاً .

انظر : الرجعة في الاسلام ص ٢٣٤ .

ومدى حرية الزوجين في الطلاق - الصابوني - ج ٢ ص ٨٤٨ .

## مسألة

قال الشافعي :

[ولها أن لا يدخل (١) عليها (٢) اذا أعسر بصداقها حتى تقبضه] (٣)  
وهذه مسألة قد مضت في كتاب الصداق (٤) ولا متناعه من دفع صداقها حالتيان :  
إحداهما : ان يكون بعد تسليم نفسها .  
والثاني (٥) : قبله .

فإن امتنع من دفعه بعد تسليم نفسها اليه، فليس لها الامتناع عليه ، ثم ينظر  
في حاله فإن كان موسراً به، (أخذ جبراً) يدفعه وحبس به إن مطل ، وإن كان معسراً  
به (٦)، ففي إستحقاقها لفسخ نكاحه قولان ،  
وان كان ذلك قبل التسليم نفسها : فإن كان معسراً به فلها خيار الفسخ ،  
فإن رضيت بعسرته كان لها الامتناع من تسليم نفسها مع العسرة إلى أن يقبض  
الصداق، ولا يكون رضاها بالعسرة مدقاً لحقها من الامتناع .

---

( ١ ) في المختصر و ( أ ) تدخل .

( ٢ ) في المختصر و ( أ ) عليه .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ .

( ٤ ) انظر مختصر المزني ص ١٨٣ .

( ٥ ) في الاصل : الثاني

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

ولهذا المعنى أعاد الشافعي ذكرها في هذا الكتاب لئلا (١) يستهلك  
بضعها بغير بدل .

وإن كان موسراً لم يفسخ، ويؤخذ جبراً بدفعه، ولها إلا متناع من تسليم  
نفسها حتى تقبضه .

فإن تمنعا ، وقال الزوج لا أرفع الصداق إلا بعد التسليم ، وقالت  
لا أسلم نفسي إلا بعد القبض كتناع المتبايعين في تسليم المبيع وقبض  
الثن ، ففيه قولان (٢) ، وإن كان ففي تمنع المتبايعين أربعة

( ١ ) في الأصل : لأن لا .

( ٢ ) بل زاد النووي قولاً ثالثاً وقال : هو الأظهر .

وهذا نصه : ( ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم ) .

ففي قول : يجبر هو .

وفي قول : لا إجبار .

والأظهر أن يجبر فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بالتمكين فإذا سلمت أعطاه  
العدل المهر .

منهاج الطالبين ص ٩١ .



أقاول (١) . أحد القولين : أنه يقطع التخاصم بينهما (٢) ويقول لكل واحد منكما حق في الامتناع فان سلمت ( أيتها ) (٣) الزوجة ، نفسك أجبر الزوج على دفع صداقك، وإن ( بدأ ) (٤) الزوج بدفع الصداق أجبرت الزوجة على تسليم نفسها (٥) .

والقول الثاني : إن الحاكم يجبر الزوج على تسليم الصداق الى عدل يكون أمينا لهما (٦) ، فإذا حصل الصداق عند أجبر الزوجة على تسليم نفسها الى الزوج ، فإذا سلمت نفسها اليه دفع الأمين الصداق إليها (٧) . والله أعلم بالصواب .

---

( ١ ) انظر المذهب ج ١ ص ٣٠٠ .

( ٢ ) لاستوائهما في ثبوت الحق لكل منهما على الآخر .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٤ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

( ٥ ) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٢٣ .

( ٦ ) لأن استرداد مكن بخلاف البضع .

( ٧ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٢٣ .

نفقة التي لا يطك زوجها الرجعة

قال الشافعي : (١)

قال الله عز وجل :

[ ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم<sup>(٢)</sup> . . . الى قوله : حتى يضعن

حملهن ) (٣)

فلما وجبت (٤) لها نفقة الحمل ، دل على أن لا نفقة لها ، بخلاف

الحمل ] (٥) . . . الى آخر الفصل<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في المختصر رحمه الله تعالى .

( ٢ ) الوجد : المقدرة والفني واليسار والسعة ، والمقصود من سمعتم .

( ٣ ) الطلاق : ( ٥ ) والاية كاملة : ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ،

ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن ، وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن

حملهن ) .

( ٤ ) في المختصر اوجب الله .

( ٥ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ .

أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٢٦١ .

(٦) وتتمة الفصل :

( ولا أعلم خلافاً أن التي يطك رجعتها في معاني الأزواج في أن عليه

نفقتها وسكنها ، وأن طلاقه وإيلاءه وظهاره ولعانه يقع عليها ، وانها ترثه

للمطلقة حالتان :

رجعية (١)

ومبتوتة (٢) .

فأما الرجعية فلهما السكن والنفقة الى انقضاء عدتها ، حاملا كانت

او حائلا ، وهذا اجماع (٣) .

== ويرثها ، فكانت الآية على غيرها من المطلقات . وهي التي لا يطك رجعتها ،

ومذ لك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة بنت قيس بتزوجها طلاقها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ( ليس لك عليه نفقة ) .

وعن جابر بن عبد الله قال : ( نفقة المطلقة ما لم تحرم ) . وعن عطاء :

( ليست المبتوتة الحبل منه في شيء ، الا أنه ينفق عليها من أجل الحبل ، فإن كانت غير حبل فلا نفقة لها ) .

( ١ ) وهي المطلقة التي يطك الزوج عليها رجعتها بدون عقد ، ولا مهر وبدون

رضا الزوجة ما دامت في العدة .

( ٢ ) المبتوتة : وهي التي بانّت من زوجها ، إما بالبينونة الكبرى وهي المطلقة

ثلاثا ، فتحرم على زوجها الأول حتى تتزوج بآخر . أما التي بانّت من زوجها

بالبينونة الصغرى وهي التي طلقها قبل الدخول أو مات عنها قبل الدخول ، أو

بالخلع

( ٣ ) انظر : نيل الاوطار ج ٢ ص ١٠٨ .

وأما البتوتة إما بالخلع (١) أو بالطلاق الثلاث (٢) ، فإن كانت حاملا فلها السكنى<sup>(٣)</sup> والنفقة ، لقوله تعالى :

وَالْمَرْءُ عَلَى مَا يَلْعَنُ يَوْمَ يَقُولُ طَلَّقَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ

( ١ ) الخلع : لغة : النزع والتجريد والإزالة . فخلع الرجل ثوبه : أى أزاله . وخالعت المرأة زوجها ، أى افتدت نفسها منه بشيء تبذله فهي خالعة . انظر : لسان العرب ج ٨ ص ٧٦ .

وشرها : هو فرقان بعض مقصود ، بلفظ طلاق أو خلع راجع لجهة الزوج . انظر نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٩٣ .

وقد اختلف الفقهاء هل الخلع فسخ أو طلاق ؟ . فذهب الجمهور الى أنه طلاق . وقال أحمد في رواية والشافعي فـ في القديم : أنه فسخ . وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا خلعتها هل تحسب عليه طلاق أم لا ؟ .

أنظر احكام الخلع في الشريعة للمحقق ص ١٩٩ .

( ٥ ) إذا كان مفرقا أو الثلاث بلفظ واحد على خلاف هل تقع واحدة أو ثلاثا ؟ اسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٦ .

فجمهور الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الاربعة الى أنه يقع ثلاثا إما مع الحرمة وإما مع الكراهة ، حسب اختلافهم في فهم الآية . وذهب أهل الظاهر الى ان طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة وهو قول طائفة ومذهب الإمامية وقول ابن تيمية وه أخذ بعض المتأخرين من الفقهاء دفعا للخرج عن الناس وفرارا من مفاسد التحليل . انظر روائع البيان للصابوني ج ١ ص ٣٣٣ .

.....

(٣) انظر المدونة الكبرى ج ٢ ص ١٠٨ الام ج ٥ ص ٢١٩

المبسوط ج ٥ ص ٢٠١ . المغني ج ٧ ص ٦٠٦ .

وزهب ابن حزم الى أن الحامل المبتوتة لا نفقة لها ولا سكنى ، واستدل  
بأن الآية الواردة في شأن المطلقات بالانفاق على ذوات الأحمال

منهن خاصة بمنّ طلق رجعيّاً . المحلى ج ١٠ ص ٢٨٢ .

ورد : بأن المطلقة رجعيّاً تجب نفقتها سواء كانت حاملاً أو حائلاً ، فلو كانت

الاية واردة في شأنها لما ورد التنصيص على نفقة الحامل ، كما أنه لا دليل

على التخصيص في السكنى .

.....

.....

.....

.....

[وإن كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن (١)] (٢) .  
 وإن كانت حائلا فقد اختلف الفقهاء في وجوب السكنى والنفقة لها على  
 ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب أحمد بن حنبل ، لا سكنى لها ولا نفقة (٣) .

( ١ ) وجه الاستدلال من الآية : أن قوله تعالى : ( اسكنوهن ) تعبير  
 عام يشمل وجوب السكنى لكل مطلقة ثم أعقب ذلك بوجوب الإيفاق على  
 الحامل . انظر : الام ج ٥ ص ٢١٩ . أسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٦ .

( ٢ ) الطلاق : ٧ .

( ٣ ) انظر : المغني ج ٧ ص ٥٣٠ ، زاد المعاد ج ٤ ص ٢٣٥ ،

العدة شرح العدة ص ٤٣٢ .

وجاء في المغني :

( إذا طلق الرجل زوجته طلاقا لا يملك فيه الرجعة فلا نفقة ولا سكنى إلا أن  
 تكون حاملا ) .

وهو مذهب ابن حزم فقد قال في المحلى ج ١ ص ٢٩١ :

( والمبتوتة ليست زوجة فهي ولا جنبية سواء . فأخذ بالنفقة عليها لا يجوز ،

فمن أوجب لها النفقة دون السكنى فقد قال بلا دليل ومطل قوله ) .

- والثاني : وهو مذهب أبي حنيفة ، أن لها السكنى والنفقة (١) .  
وه قال من الصحابة (٢) : عمر وابن سعود ( رضي الله عنهما ) (٣) .  
والثالث : وهو مذهب الشافعي " (٤) لها السكنى وليس لها النفقة ،  
وه قال من الصحابة (٥) : ابن عباس .  
ومن الفقهاء : مالك (٦) والاوزاعي وابن أبي ليلى (٧) .
- 

- ( ١ ) انظر : بدائع الصنائع ج ٣ ص ٢٠٩ . المسبوط ج ٥ ص ٢٠١ .  
الهداية مع فتح القدير ج ٣ ص ٣٣٩ .  
( ٢ ) انظر : زاد المعاد ج ٤ ص ٢٣٥ . أحكام القرآن للجصاص ج ٣  
ص ٣٥٩ .  
( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .  
( ٤ ) انظر : الأم ج ٥ ص ٢١٧ . المذهب ج ٢ ص ١٧٦ .  
الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٦ . شرح  
المعالي ج ٤ ص ٨٠ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٤٥ .  
وجاء فيه هذا النظم :

قد أوجبوا السكنى لذات عدة

من غير تقييد لها بصفة

ومؤن سوى تنظيف يجب

لذات رجعة بلا قيد حسب

وكذا البائن بشرط الحمل

في فرقة الحياة فاحفظ نقلني

.....

( ٥ ) انظر : سبل السلام ج ٣ ص ١٩٩ .

( ٦ ) انظر : المدونة ج ٢ ص ١٠٨ .

احكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٦٩ .

شرح الخرشي ج ٤ ص ١٩٢ .

حاشية علي الصعدي العدوي ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ .

جاء في شرح الخرشي :

( إن السكنى واجبة للمعتدة المطلقة ، سواء كان الطلاق رجعيا

أو بائنا ) .

( ٧ ) انظر : المحلى ج ١٠ ص ٢٨٣ .

المفتي ج ٧ ص ٦٠٦ .

سبل السلام ج ٣ ص ١٩٩ .



فأما وجوب السكنى فقد مضى الكلام فيه مع أحمد في كتاب العدر (١) .  
وأما النفقة : فاستدل أبو حنيفة على وجوب النفقة لها بقوله تعالى :  
( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن ) (٢)  
وفي الامتناع من النفقة إضرار قد نهى عنه فدل على وجوبها (٣) .  
وروى حماد ابن أبي سليمان عن النخعي ان عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه، لما بلغه أن فاطمة (٤) بنت قيس قالت ما جعل لي رسول الله سكنى ولا  
نفقة . قال عمر :  
لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لعلها فطت او نسيت . سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول : ( لها السكنى والنفقة ) وهذا نص (٥) .

---

#### ( ١ ) قال الشافعي :

وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت قيس ان بذت  
على أهل زوجها فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ،  
فالا مر منه يدل على أنه إنما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها إذا بذت على  
أهل زوجها . فلم يقل لها اعتدى حيث شئت وانما حصنها واهتم بسكناها .  
وعلى فرض صحة قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا سكنى ولا نفقة ) لكان معناه  
ليست لك هذه السكنى المتنازع عليها . أى لا سكنى لك مع أحماؤك ،  
بدليل إهتمامه صلى الله عليه وسلم بإسكانها السكنى التي تستريح فيها .

.....

---

أنظر : الأم جه ص ٢١٧ . أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٢٥٥ . السنن الكبرى جه ص ٤٣٢ . فتح الباري ج ٩ ص ٣٨٦ . زاد المعاد ج ٤ ص ٢٣٥ .  
الفرقة بين الزوجين ص ٣١٠ .

( ٢ ) الطلاق : ( ٦ ) .

( ٣ ) انظر فتح الباري ج ٩ ص ٣٨٩ . أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٥٩ .  
( ٤ ) فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس الأمير صحابية من المهاجرات الأول، لها رواية للحد يث كانت ذات جمال وعقل، فسي بيتها، اجتمع اصحاب الشورى عندما قتل عمر بن الخطاب . توفيت سنة ( ٥٠ هـ )  
انظر : الاعلام جه ص ٣٢٩ .

( ٥ ) انظر رد المؤلف فيما ياتي . وانظر احكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٥٥ .  
زاد المعاد ج ٤ ص ٣١٣ . وان الحد يث لم يثبت من وجه صحيح، لأنه روى عن طريق ابراهيم النخعي عن عمر، وابراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر بسنتين، ولعل هذا هو السبب في انكار الامام احمد له . انظر سبل السلام ج ٣ ص ١٩٩ .  
وجاء في الفرقة بين الزوجين ص ٢١٨ . إن فاطمة لما أبعد ها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السكنى في البيت الذي كانت تقيم فيه مع أحمائها وأسكنها مع ابن عمها التبس عليها الا مر كما قدر عمر رضي الله عنه وظننت أنها لا حق لها في السكنى والنفقة فاخذت تقول :

( لم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ) .

قالوا : ولأنها معتدة عن طلاق ، فوجب أن تكون لها النفقة كالرجعية .  
 قالوا : ولأنها محبوسة عن الأزواج لحقه ، فوجب أن تكون لها النفقة كالزوجة .  
 قالوا : ولأنه حق يتكرر وجهه في حال الزوجية فوجب أن لا يسقط بالبيونة  
 كالسكنى (١) .

ودليلنا : (٢) قول الله تعالى :

﴿ وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن ﴾ (٣) فجعل (٤) نفقة المبتوتة مشروطة  
 بالحمل ، فدل على سقوطها بعدم الحمل (٥) .

(١) انظر : بدائع الصنائع ج ٣ ص ٢١٠ . فتح القدير ج ٣ ص ٣٤٠-٣٤١  
 وسيأتي فيما بعد رد الماوردي على هذه الأدلة .  
 (٢) أي من قال : لها السكنى دون النفقة ، وهو مذهب الشافعي  
 ومالك .

(٣) الطلاق : (٦) .

(٤) هذا وجه الدلالة من الآية .

(٥) انظر : الام ج ٥ ص ٢١٩ . تفسير الفخر الرازي ج ٨ ص ٢٢٨ .

تفسير ابو السعود ج ٨ ص ٢٢٦ .

وروى أن فاطمة بنت قيس بت (١) زوجها (٢) طلاقها فأتاها وكيله بشعير فسخطته (٣) وأتت النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن نفقتها ، فقال :  
 " لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملا " (٤) .

---

( ١ ) ورد في النسختين تب . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٢ ) وهو ابو عمرو بن حفصي .

( ٣ ) أي لم يرضها .

( ٤ ) ونص الحديث :

ما رواه عبيد الله بن عتبة أنه قال : أرسل مروان قبيصة بن ذئب إلى فاطمة بنت قيس ، فسألها فأخبرت أنها كانت عند أبي عمرو بن حفصي بن المغيرة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر علي بن أبي طالب على بعض اليمن ، فخرج معه زوجها ، فبعثه إليها بتطليقة كانت بقيت لها ، وأمر العياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام أن ينفقا عليها فقالا : ( والله لا نفقة إلا أن تكون حاملا ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ( لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملا ) .

انظر سنن أبي داود ج ٢ ص ٧١٧ . رقم ٢٣٩٠ .

واخرج مسلم في باب الطلاق رقم ٤١ .

والنسائي في الطلاق باب نفقة الحامل المبتوتة ج ٦ ص ٢١ .

وروى انه قال لها : " انما النفقة للتي يملك زوجها رجعتها " (١) .  
 ولأنها زوجية زالت فوجب ان تسقط النفقة بزوالها كالوفاة .  
 ولأنها بائن فوجب ان تسقط نفقتها كغير (٢) المدخول بها .  
 ولأن النفقة في مقابلة التمكين . فاذا زال التمكين سقطت النفقة (٣) .  
 ولأنه يملك الاستمتاع بزوجه، كما يملك رق أمته فلما سقطت نفقة الأمة  
 بزوال ملكه عن رقها . وجب أن تسقط نفقة الزوجة بزوال ملكه عن الاستمتاع  
 بها .

---

( ١ ) جاء في نيل الأوطار : ج ٧ ص ١٠٨ :  
 الحديث تفرد به مجالس بن سعيد وهو ضعيف ، كما بينه الخطيب في  
 المدرج . وقد تابعه في رفعه بعض الرواة .  
 قال في الفتح : ولكنه أضعف من مجالس، وهو في أكثر الروايات موقوف عليهما،  
 والرفع زيادة يتعين قبولها . ورواية الضعيف مع الضعيف توجب الارتفاع  
 عن درجة السقوط الى درجة الاعتبار .

( ٢ ) في ( أ ) لغير .

( ٣ ) انظر في بحث ادلة وجوب نفقة الزوجة .

فأما الجواب عن الآية :

فهو ورودها في السكنى، بدليل قوله : "(ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن)" (١)  
 وآخر الآية (٢) في النفقة دليلنا لاشتراط الحمل في وجوبها .  
 وأما حديث عمر فمنقطع لأن راويه النخعي ولم يلحق (٣) عمر (٤) رضي الله  
 عنه .

ولو اتصل لكان حديث فاطمة بنت قيس (٥) أولى منه، لأن الخبر فيها ورد ،  
 فكانت بما تضمنه أخيراً (٦) .

١٨٨

(١) الطلاق : (٦) .

(٢) وهو قوله تعالى : ( وإن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن  
 حملهن ) .

(٣) في (أ) يلق .

(٤) أسبل السلام ج ٣ ص ١٩٩ . وجاء فيها :

انه من رواية ابراهيم النخعي عن عمر و ابراهيم لم يسمعه عن عمر فإنه لم يولد  
 الا بعد عمر بسنتين .

وانظر زاد المعاد ج ٤ ص ١٦٢ .

(٥) انظر : ما سبق من البحث .

(٦) انظر : إلهام في أصول الأحكام لابن حزم ج ٢ ص ١٣٧ .

كما أخذ الفقهاء في التقاء الختانيين (١) بحديث عائشة وقولها :  
 (فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا ) (٢) .  
 ولو استويا (٣) لحمل على أن طلاقها رجعي ، فأوجب لها النفقة والسكنى ،  
 بحديث عمر رضي الله عنه ، ( فلما علم انه بائن (٤) ، أسقط نفقتها  
 وأوجب سكنها ) (٥) بحديث فاطمة .  
 كما أقطع الأبيض (٦) بن حمال ملح مأرب (٧) فلما  
 قيل له :  
 انه كالماء العد (٨) قال : فلا إذن (٩) .

- 
- ( ١ ) الختان : هو موضع القطع من الذكر .  
 انظر مختار الصحاح ص ١٦٩ .  
 ( ٢ ) رواه مسلم برقم ٣٤٩ . في الحيض باب وجوب الغسل من التقاء الختانيين  
 ورواه مالك في الموطأ ج ١ ص ٤٦ . في الطهارة باب وجوب الغسل  
 اذا التقى الختانان .  
 ( ٣ ) اي حديث فاطمة وحديث عمر رضي الله عنهما .  
 ( ٤ ) في النسختين باين .  
 ( ٥ ) ما بين القوسين مكرر في الاصل .  
 ( ٦ ) الابيض بن حمال : هو ابو سعيد ابيض بن حمال بن مرثد بن ذى  
 لحيان الشيباني المأربي الصحابي ، من أهل مأرب في اليمن . وقد وفد على

.....

النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة . وقيل : لقيه بمكة في حجة الوداع  
أنظر : الاستيعاب ج ١ ص ١١٦ .

( ٧ ) مأرب : هي بلاد الأزد باليمن، وهي كورة بين حضرموت وصنعا، وهما  
كان السد من بناء سبأ بن يشجب .

انظر : تقويم البلدان ص ٩٦ . معجم ما استعجم ج ١ ص ٥٠٢ .  
( ٨ ) العد : هو الماء الدائم الذي لا ينقطع مثل ماء العين والبشر .  
تهذيب اللغة ج ١ ص ٨٧-٨٨ .

( ٩ ) رواه الامام الشافعي في الام ج ٣ ص ٢٦٥ .  
وأخرجه ابو داود في باب إقطاع الأرضيين من كتاب الإمارة والخراج والفقيه  
ج ٣ ص ٢٣٦ .  
والترمذي في باب ما جاء في القطائع من ابواب الاحكام . عارضة الاحوذى  
ج ٦ ص ١٤٩ - ١٥٠ .

وأخرجه ابن حبان في موارد الظمان رقم ١١٤٠ .



وقياسهم على الرجعية، فالمعنى فيها رجعتها ، والبائن في حكم الأجنبية ،  
لعدم التوارث . وسقوط الأحكام الزوجية (١) بينهما . وانها محرمة لا يقدر  
على الاستمتاع بها .

ومثله يجاب عن قياسهم على الزوجية وتعليقهم بأنها محبوسة عن الأزواج  
لحقه : يفسد بالمتوفى (٢) عنها زوجها والمطوعة بالشبهة (٣) .  
وقياسهم على السكنى فالمعنى فيه وجوب السكنى لتحسين مائه وذلك  
يستوى في حال الزوجية ومعدّها . والنفقة لا جل التمكين وذلك في حال  
الزوجية . فخالف (٤) لما بعدها .  
والله اعلم .

- ( ١ ) احكام الزوجية : النفقة والسكنى وملازمة البيت والاستمتاع وعدم  
الخروج الا باذنه وعدم جواز أختها . اى محرم عليها التوارث .  
( ٢ ) في النسختين بالمتوفى وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .  
( ٣ ) أى أنه قياس مع الفارق ، فليس كل حبس يوجب النفقة . فالمعتدة  
من وفاة محبوسة لكن لا تجب لها النفقة . وكذلك المطوعة بالشبهة ،  
فلا نفقة لها .  
( ٤ ) في ( أ ) مخالف .

## مسألة

قال الشافعي :

[وكل ما وصفت من متعة (١) أو سكنى أو نفقة فليست إلا في نكاح صحيح . فأما كل نكاح كان مفسوخاً ، فلا نفقة فيه حاملاً أو غير حامل] (٢)

النكاح ضربان :

صحيح وفاسد (٣) .

والصحيح يرتفع (٤) بثلاثة انواع :

( ١ ) المتعة : ما يدفعه الزوج من مال أو كسوة أو متاع لزوجته المطلقة ، عوناً لها واکراماً ودفعاً لوحشة الطلاق الذي وقع عليها ، وتقديرها مَفْـوُـض الى الاجتهاد . أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٢٠١ . روائع البيان للصابوني ج ١ ص ٣٨٠ .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ .

( ٣ ) جاء في المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٤٩٩ .

إذا نكح رجل امرأة نكاحاً متفقاً على بطلانه مثل أن ينكح محرمة أو معتدة يعلم حالها ، وتحريمه فلا حكم لعقده . وان نكحها نكاحاً مختلفاً فيه فهو فاسد .

( ٤ ) في ( أ ) يقع .

طلاق ووفاة وفسخ (١) .

فأما الطلاق فقد مضى الكلام في استحقاق النفقة والسكنى في الرجعى

ووجوب السكنى دون النفقة في البائن . وأما المرتفع بالوفاة فيأتي (٢) .

( ١ ) فرقة الفسخ : كل فرقة يراد نقض العقد بسبب خلل قديم يمنع ابتداءه

أو طارىء يمنع بقاءه .

الفرق بين الفسخ والطلاق :

١ - أن حق الزوج في الطلاق ثبت بنصوص محكمة ثابتة قطعية الدلالة .

فمضى صدر الطلاق من الزوج على الوجه المشروع وقع بإجماع المسلمين . وخاصة  
إذا أشهد عليه رجلين عدلين . ولا مجال للقول بأن لا يقع الطلاق  
إلا أمام القاضي أو أمام شخص بعينه .

أما حق القاضي في التفريق بين الزوجين فقد ثبت بأدلة عامة ترجع إلى ما  
على القاضي من واجب رفع الضرر عن الناس وفي بعض صورته اختلاف شديد  
بين العلماء .

٢ - إن فرقة الطلاق ينقص بها عدد الطلقات التي يملكها الزوج ، أما  
الفسخ فإن الزوجية لو عادت بعدها تعود بما كان يملكه الزوج قبلها  
من الطلقات .

٣ - إن فرقة الطلاق إذا وقعت قبل الدخول والخلوة الصحيحة ، يجب لها  
المتعة . أما الفسخ إذا وقع قبلها فلا يجب للمرأة معه شيء . إلا في

.....

==  
حالة ردة الزوج عند البعض ، فإنها فسخ ويجب للمرأة معها نصف  
المسي أو المتعة .

٤- إن الطلاق الرجعي لا يتحلل بها الرابطة الزوجية الا بانتهاء  
العدة . والطلاق البائن . والفسخ تنحل بهما الرابطة الزوجية في  
الحال .

انظر : فرق النكاح وبيان أحكامها في الشريعة الاسلامية . ص ٥-٦ . الأستاذنا  
د. حسين الجبوري .

الفرقة بين الزوجين ص ١٨٣ - ١٨٤ .

( ٢ ) لعلى الماوردي رحمه الله قد قصد ما سبق ، والا ففيما يأتي من كتاب  
النفقات لا ذكر قط عن متعة المتوفى عنها وبعد كتاب النفقات تأتي مواضع  
لا صلة لها قطعاً بالمتوفى عنها زوجها .

ولكن للفائدة العامة سأنقل هنا ما كتبه على حسب الله في كتابه فرقة الزوجين

ص ١١٦ :

لا اعلم احد من الفقهاء قال بثبوت المتعة للمتوفى عنها لعدم تحقق مناط  
وجوبها وهو الطلاق في نظرهم .

وانا كانت المتعة تجب بالطلاق ترفيها وتخفيفاً لآلام الأسف والحزن . فالمتوفى  
عنها في حاجة الى العزاء . لأن مصيبة المرأة بموت زوجها ليست أخف من  
مصيبتها بتطليقه رايها .

ولهذا أرى ان يكون لمن توفي عنها زوجها بعد الدخول عليها ، تلك  
المتعة التي قدرها الله تعالى وسماها متاعاً ، وأوصى بها وأورد النص عليها  
من بين آيات المتعة بقوله تعالى :

(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير  
إخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف . والله  
عزیز حکیم ) .

فمتعة من توفي عنها زوجها بعد الدخول بها بقاؤها في بيت الزوجية حولا  
من وقت وفاة زوجها وتحتمل الآية فوق هذا أن تعطى كفايتها من  
النفقة مدة مكثها في هذا السكن ويحتسب أجر البيت اذا كان مؤجرا وقيمة  
منفعته اذا كان مملوكا للزوج . وما تأخذه من نفقة من رأس مال التركة .  
على نحو ما روى عن مالك واحمد في سكن المتوفى عنها إثناء عدتها . وهذا  
مظهر كريم من مظاهر العناية بالمرأة . والآية محكمة كما روى الطبري عن مجاهد  
ولعل القول بالنسخ نشأ من إنصراف النساء عن العمل بآية المتعة لإقبالهن  
على التزوج بمجرد إنتهاء العدة الواجبة .

وأما الفسخ فلا متعة فيه ، لأنها (١) مستحقة بالطلاق، وهو مفسوخ ،  
وتستحق (٢) به السكنى دون النفقة كالبائن ، لأنه مستند (٣) إلى  
عقد صحيح (٤) .

وأما النكاح الفاسد كالمتعة (٥) والشغار (٦) والنكاح بغير ولي (٧) ولا  
شهود (٨) أو في عدة (٩) أو أحرام (١٠) . فإن لم يقترب به دخول ،  
فلا صداق (١١) فيه ولا متعة ولا سكنى ولا نفقة .  
وان اقترب به دخول ففيه مهر المثل دون المسمى ، ولا متعة فيه لعدم  
الطلاق ، ولا تخلو الموطوءة فيها من أن تكون حائلا أو حاملا .

( ١ ) أي المتعة .

( ٢ ) في الأصل ويستحق .

( ٣ ) في الأصل سند .

( ٤ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٥ .

( ٥ ) نكاح المتعة :

هو النكاح المؤقت بمدة معلومة كشهر مثلا أو مجهولة كقدوم زيد .

مفني المحتاج ج ٣ ص ١٤٥ .

ويقول الفزالي : ( ولا يجوز تأقيت النكاح وهو المتعة ) . الوجيز

ج ٢ ص ٤ .

وجمهور فقهاء الأماص وأهل السنة على بطلان هذا العقد .

(٦) نكاح الشغار :

وهو أن يزوج الرجل من له ولاية التزويج عليها بآخر بشرط أن يزوجه الآخر من له ولاية التزويج عليها . بحيث تكون كل واحدة منهما صداقاً للآخرى . وحكم هذا العقد باطل عند الجمهور .

وزهب الحنفية الى أن العقد صحيح والى وجوب مثل مهر المثل لكل من الزوجتين لخلو العقد من تسمية المهر ، تسمية صحيحة ، فهو عندهم عقد اقترن بشرط غير صحيح فيلغى الشرط ويصح العقد .

وزهب ابن حزم الى بطلانه في كل حال سواء كان بصداق أو بدون صداق . انظر :

بداية المجتهد ج ٢ ص ٦٢ . سعدى جليبي على هامش العناية على فتح القدير ج ٢ ص ١٥٠ . المحلى ج ٩ ص ٥١٣ .

(٧) ولا يصح عند الشافعي وأحمد إلا بولي . فان عقدت المرأة لم يصح ، وقال أبو حنيفة : للمرأة أن تزوج نفسها إلا أن تضع نفسها في غير كفوء .

وقال مالك : إن كانت ذات شرف وجمال لا يجوز والا فيجوز للأجنبي أن يتولاها برضاها .

وقال داود : إن كانت بكرًا لا يجوز الا بولي . وإن كانت ثيبًا جاز . انظر :

رحمة الامة ص ٢٠٣ .

- .....
- 
- ( ٨ ) ولا يصح عقد النكاح عند الأئمة الثلاثة إلا بشهادة . وقال مالك :
- يصح إذا أعلن وأشيع . أنظر رحمة الامة ص ٢٠٣ .
- ( ٩ ) وسواء كانت عدة من وفاة او طلاق لقوله تعالى :
- ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا )
- سورة البقرة : ( ٢٣٤ ) .
- وقوله تعالى : ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا ) . البقرة ٢٢٨
- وورد النهي صريحا في قوله تعالى :
- ( ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ) البقرة : ٢٣٥ .
- ( ١٠ ) سبق بحث تحريم عقد النكاح في الإحرام .
- ( ١١ ) في الاصل فللصداق .



فإذا كانت حائلاً فلا سكنى ولا نفقة ، لأنها لم تستحقها في حال  
الاجتماع فأولى أن لا تستحقها بعد الافتراق .

وان كانت حاملاً ففي وجوب السكنى والنفقة لها قولان مخرجان من اختلاف  
قوله في نفقة الحامل ، هل وجبت لها أول حملها . فإن قيل بوجوبها  
لها فلا نفقة لها . لأنها لم تستحق النفقة في حال التمكين، فأولى أن لا  
تستحقها بعده .

وان قيل بوجوبها للحمل كان لها النفقة . وقيل في السكنى، إنها تتبع  
للنفقة ، لأن حملها في اللحق، كحمل ذات النكاح الصحيح، فكانت له  
النفقة في الحالين (١) .

١٨٩

والله اعلم .

(١) الوجيز ج ٢ ص ١١٣-١١٤ . المذهب ج ٢ ص ١٦٦ . وجاء فيه :  
وان نكح نكاحاً فاسداً ودخل بها وفرق بينهما لم تجب لها السكنى لأنها اذا  
لم تجب مع قيام الفراش واجتماعهما على النكاح، فلأن لا تجب مع زوال الفراش  
والافتراق أولى . وأما النفقة فإنها إن كانت حائلاً لم تجب، لأنها إذا لم  
تجب في العدة عن نكاح صحيح فلأن لا تجب في العدة عن النكاح الفاسد  
أولى .

وان كانت حاملاً فعلى القولين إن قلنا إن النفقة للحامل لم تجب لأن حرمتها  
في النكاح الفاسد غير كاملة ، وان قلنا إنها تجب للحمل، وجبت لأن الحمل في  
النكاح الفاسد كالحامل في النكاح الصحيح .

## سألة

قال الشافعي : ( رضي الله عنه : ( ١ ) )

ادخل  
[فإن دخل الحمل ففيها قولان :

أحدهما : أنه لا يعلم بيقين حتى تلد . فتعطي نفقة ما مضى لها .

وهكذا ( ٢ ) لو أوصى لحمل أو كان الوارث أو الموصى ( ٣ ) له غائباً ولا ( ٤ )

يعطى ( ٥ ) إلا بيقين .

أرأيت لو اعطيناها بقول النساء ثم انفسن ( ٦ ) أليس قد اعطيناها ( من ماله

ماله ) ( ٧ ) يجب عليه ؟

والقول الثاني : أن تحصي ( ٨ ) من يوم فارقها فإذا قال النساء ( أن ) ( ٩ )

بها حملاً أنفق عليها حتى تضع ولما مضى .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في ( أ ) وهكذا .

( ٣ ) في الاصل الموصى .

( ٤ ) في المختصر فلا .

( ٥ ) في الاصل يعطى .

( ٦ ) في المختصر انفسن . ويقال انفست الريح اذا خرجت من الزق ونحوه .

النظم المستعذب ج ٢ ص ١٦٥ .

( ٧ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٨ ) في النسختين يحصى . وما أثبتناه من المختصر

( ٩ ) ما بين القوسين ساقط من المختصر .

قال المزني : هذا عندي أولى بقوله . لان الله تعالى أوجب بالحمل

النفقة . والحمل (١) قبل الوضع (٢) [ (٣) .

إعلم أن الأحكام المتعلقة بالحمل تنقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يعمل فيه على اليقين بالولادة ولا يعمل فيه على غلبة الظن قبل الوضع، وذلك الميراث (٤) والوصية (٥) له أو به . فإذا بانّت أمارات الحمل وغلب وجوده في الظن كان حكم الميراث والوصية موقوفاً على يقين أمره بعدم وضعه .

والقسم الثاني : ما يعمل فيه على غلبة الظن ولا يوقف على اليقين بالولادة ، كقوله : ( ألا لا توطأ حامل حتى تضع ) (٦) وكقوله في إبل الديسة (٧) : منها أربعون خلفاً (٨) في بطونها أولادها (٩) .

( ١ ) في المختصر وحملها .

( ٢ ) في المختصر : ان تضع .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ .

( ٤ ) ان الميراث لا يثبت بمجرد الحمل فانه يشترط له الوضع والاستهلال بعد

الوضع ولا يوجد ذلك قبله، ولأنه لا يعلم صفة الحمل وقدره ووجوده .

انظر أحكام الجنين ص ٢٩٢ .

( ٥ ) ومثل الميراث الوصية .

انظر المرجع السابق ص ٢٩٤ .

.....

( ٦ ) رواه احمد وابوداود والحاكم من حديث ابي سعيد الخدري . أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله في سيايا أوطاس . واسناده حسن .

تلخير الحبير ج ١ ص ١٧٢ .

( ٧ ) الدية : وهي المال الواجب بالجناية على الحرفي نفس أو فيما دونها .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٥ .

( ٨ ) خلفه : بفتح الخاء وكسر اللام هي الحامل من الإبل وجمعها : مخاض

وهي اسم فاعل يقال : خلفت خلفاً من باب تعب اذا حملت فهي خلفه مثل

تعبه وربما جمعت على لفظها فقليل : خلفات وتحذف اليها أيضاً فيقال : خلف .

حاشية الشبرايطي ج ٧ ص ٣١٦ . تحفة الأحوزي ج ٤ ص ٦٤٦ .

( ٩ ) وجاء . الحديث في جامع الترمذي :

( من قتل عمداً رجع الى أولياءه المقتول فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية )

وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ( وفي رواية ابن ماجه في بطونها أولادها .

انظر تحفة الأحوزي ج ٤ ص ٦٤٦ .

سنن ابن ماجه باب دية شبه العمد . رقم ٢٦٢٧ .

والقسم الثالث :

ما اختلف قول الشافعي فيه ، هل يعمل فيه على اليقين أو على غلبة الظن على قولين - وهو نفقة الحامل في عدتها :  
أحد القولين : أن العمل فيها على اليقين ، وأن لا يدفع النفقة اليها إلا بعد الولادة كالميراث والوصية . لجواز أن يكون ما ظن (١) بها من الحمل غلطاً أو ريحاً تنتفش ، ولا تستحق به نفقة (٢) .  
والقول الثاني : وهو اختيار المزني وأكثر اصحاب (٣) وهو الأظهر ، إن العمل فيه على غلبة الظن ، فإذا قال أربع (٤) من نساء ثقات من القوابل

---

(١) في (أ) لزمها .

(٢) انظر : المذهب ج ٢ ص ٦٦ .

(٣) ورد في النسختين الصحابة . والاصح ان يقال الاصحاب لانه المصطلح المشهور عند اهل الفقه . اما الصحابة فيطلق غالبا على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) ورد في النسختين اربعة وهو خطأ . والصواب ما اثبتناه لأن القاعدة : ان العدد يخالف المعدود في التذكير والتانيث من ثلاثة الى تسعة .

أن بها حملاً، حكماً لها بالنفقة ، وإن جاز خلافه في الباطن ، كما قلنا في تحريم الوطء\* (١) ( والرد ) (٢) بعينه في البيع ، لأن الله تعالى أوجب لها النفقة في مدة الحمل (٣) .

والفرق بين النفقة حيث عمل فيها على غلبة الظن وبين الميراث والوصية حيث عمل فيها على اليقين :

أن النفقة تستحق بالحمل حياً وميتاً . فجاز أن يحكم به قبل الولادة ، والميراث والوصية متعلقان بحياته . فلم يتعلق . إلا بعد الولادة .  
 فإذا قيل بالأول : إنه لا يعمل في النفقة إلا على اليقين (٤) وقف امر الحامل حتى تضع ، فإذا وضعت حياً أو ميتاً ، تاماً أو ناقصاً ، أعطيت نفقة ما مضى لها إلى أن وضعت ، ولا تعطى النفقة في مدة نفاسها ، لأنها تحل فيه لعقد الزواج (٥) .

( ١ ) ورد في النسختين الوطي\* .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٦ .

( ٤ ) حتى يدفع الشك . وهو مردود ، لأن الأصح أن الحمل يظهر ويعلم ولو قبل

سنة أشهر . انظر تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٥ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٢ .

( ٥ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٦ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٩ . نهاية

المحتاج ج ٧ ص ٢١٢ .

واذا قيل : إنه يعمل فيه على غلبة الظن ، أعطيت نفقة يوم بيوم (١) ،

فإن ولدت الى مدة أربع سنين من وقت الطلاق تحقق استحقاقها لما  
أحدث . وإن انغش ما بها أو ولد ~~كل~~ أربع سنين فصاعداً علم أنها لم تستحق  
ما أحدث فيسترجع جميعه إن كان الطلاق بائناً وإن كان رجعيّاً استرجع ما  
زاد على نفقة ثلاثة أقراء (٢) على ما سذكروه .

---

( ١ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٨ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٣ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١١-٢١٢ .

( ٢ ) انظر : حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٠٤ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٣ .

اسنى المطالب مع شرحه روضة الطالب ج ٣ ص ٤٣٦ .

## مسألة

قال الشافعي : ( رضي الله عنه ) ( ١ ) :

[ ولو ظهر بها حمل فنفاه وقذفها ( ٢ ) ، لا عنها ( ٣ ) ولا نفقة

عليه ] ( ٤ ) .

وهذا صحيح .

إذا نفى حمل زوجته ولا عن منها بعد قذفه صح لعانه من الحمل  
على القولين فيه لأن نفيه تبع لرفع الفراش ولها السكنى في مدة العدة ،  
لأنها فرقة عن نكاح صحيح ( ٥ )

ولا نفقة لها ( ٦ ) وإن كانت حاملاً ، لا نفقة لحملها عنه باللعان  
فصارت كالحائل سواء قيل : إن النفقة لحملها أولها لأجل الحمل ( ٧ ) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) القذف : هو الرمي بالزنى في معرض التعيير لا الشهادة ،  
وهو لرجل وامرأة من أكبر الكبائر . وإنما وجب الحد به دون الرمي بالكفر  
لقدرة هذا على نفي ما رمي به بأن يجدد كلمة الاسلام .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٣٥ .

( ٣ ) اللعان : هو لغة مصدر أو جمع لعن : الإبعاد .

وشرعا : كلمات جعلت للمضطر لقذف من لطم فراشه ، وألحق به العار  
أولنفي ولد عنه . سميت بذلك لإشتغالها على إبعاد الكاذب منها من



.....

---

الرحمة وابعاد كل عن الآخر . وجعلت في جانب المدعي معانها أيمان  
على الأصح رخصة لعسر البينة بزناها وصيانة للأثساب من الاختلاط .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٠٣ .

( ٤ ) مختصر العزني ص ٢٣٣ .

( ٥ ) فهي كالمطلقة البائن وهو الأصح . وقيل : لا يجب لها السكنى .

أنظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٦ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٧ .

حاشية الشرواني ج ٨ ص ٣٣٤ . أسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٧ .

( ٦ ) في حال العدة .

( ٧ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٦ .

الوجيز : ج ٢ ص ١١٣ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٧ .

فإن قيل : فإذا انقضت عدتها بوضعها، كما لو كان لاحقا به، هلا وجبت لها النفقة كاللاحق قبل العدة ، تجب لاستبراء\* (١) الرحم (وللتعبد ) (٢) ولئلا يلحق بزواج غيره . وهو أقوى ما يقع به الاستبراء\* . فاستوى فــــــــــــي الاستبراء\* وانقضاء العدة به من يلحق به ومن لا يلحق . والنفقة تجب للحمل لأنه مناسب (٣) ، والمنفي غير مناسب فلم تجب له ولا به نفقه\* . فان نفى (٤) حملها بعد أن أبانها بالخلع أو بالطلاق الثلاث ففي جواز لعانه منها لنفسي الحمل قولان، مضيا في كتاب اللعان :

( ١ ) الاستبراء\* : هو بالمدة طلب البراءة .

وشرعا : تريض من فيها رق مدة للعلم ببراءة رحمها أو للتعبد . سمي بذلك لتقديره بأقل ما يدل على البراءة .

وسميت العدة عدة لتعدد ما يدل على البراءة . انظر :

نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٦٣ .

روضة الطالبين ج ٣ ص ٤٠٩ .

( ٢ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٣ ) في الاصل : مناصب .

( ٤ ) في ( أ ) نفا .

يجوز له نفيه اعتباراً بغلبة الظن في نفيه ونفقه ، فعلى هذا تسقط

٩٠ ب

عنه النفقة اذا لاعن ورجع عليها بما أنفق .

والقول الثاني :

لا يجوز ان يلاعن لنفيه حتى تضع اعتباراً باليقين ( ١ ) في نفيه ونفقه ،

فعلى هذا إذا وضعت لاعن . وتسقط ( ٢ ) عنه النفقة ( ٣ ) .

( ١ ) في الاصل : بالنفي .

( ٢ ) في ( أ ) سقطت .

( ٣ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٧ .

اسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٧ .

وجاء في روضة الطالبين :

قال القاضي ابو الطيب : فإن أثبتنا للملاعة السكنى فهذه أولى .

لأنها معتدة عن طلاق .

## سألة

قال الشافعي رضي الله عنه : [ فإن أكذب نفيه حد ، ولحق به الولد (١) ، وأخذت منه النفقة التي بطلت عنه ] (٢) إذا أكذب نفسه بعد نفي حملها أو ولدها باللعان، واكذابه لنفسه قد يكون على أحد الوجهين :  
 إما بأن يكذب نفسه في قذفها، وإما بأن يكذب نفسه في نفي ولدها، فيلحق به الولد في الحالين، ويحد بقذفها على كلا (٣) الوجهين . ويبين (٤) بذلك أنها كانت مستحقة للنفقة في أيام حملها فترجع عليه بالنفقة مدة حملها ، ولا يكون للعان تأثير في سقوطها كما لم يؤثر في نفي ولدها (٥)

( ١ ) في المختصر ثم .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ .

( ٣ ) في النسختين كل . وهو خطأ والصواب ما اثبتناه .

( ٤ ) في الاصل بين .

( ٥ ) نص عليه . فقل هو تفريع على أن النفقة للحامل . أما إذا قلنا للحمل ، فلا مطالبة . لأن نفقة القريب تسقط بضي المدة . وقال الجمهور : تثبت المطالبة على القولين . وهو المذهب لأنها وإن كانت للحمل فهي مصروفة للحامل وهي صاحبة حق فيها فتصير ديناً كنفقة الزوجة .

وانظر الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٣٧ . روضة

الطالبين ج ٩ ص ٦٧ . تحفة المحتاج وحاشية الشرواني مسع حاشية ابن

القاسم العبادي ج ٨ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

## مسألة

قال الشافعي : ( رضي الله عنه ) ( ١ ) .

ولو أعطاهما بقول القوايل أن بها حملاً ، ثم علم أنه ( ٢ ) لم يكن  
بها حملاً ، وأنفق عليها ، فجاوزت أربع سنين ، رجع عليها بمـا  
أخذته ( ٣ ) ( ٤ ) .

إذا باننت منه بالخلع أو بالطلاق الثلاث ، وادعت الحمل فصدقها ، أو  
أنكر فشهد القوايل بحملها ، ودفع النفقة اليها ، ثم بان أن لا حمل بها ،  
أو وضعت ولداً لأكثر من أربع سنين ، لا يلحق به . لم يخل حاله في النفقة  
من أمرين :

أحدهما : أن يكون بحكم حاكم ، فله أن يرجع بها ، لأنه دفعها مجبراً ، ١٩١  
وقد علم سقوطها ، فاستحق الرجوع بها ، لأن حكم الحاكم كان ( بظاهـر  
بان بخلافه ) ( ٥ ) فيبطل ، كما لو حكم باجتهاد خالف فيه نصاً .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ )

( ٢ ) في المختصر أن .

( ٣ ) في المختصر و ( ١ ) اخذت وما أثبتناه من الأصل .

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ .

( ٥ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

والثاني : أن يكون قد دفع النفقة اليها بغير حكم .  
 فإن قيل : إن النفقة للحامل تستحقه في الحال يوماً بيوم ، رجع بما أنفق  
 وان صدق على الحمل . لأن اليقين قد رفع حكم التصديق ، ويكـون  
 دفعها بغير حكم ، كدفعها على هذا القول بحكم ، لأنه لو  
 حوكم لأجبر (١) .

وان قيل : إن نفقة الحامل لا تستحق إلا بعد الوضع ، لم يخل حاله عند  
 الدفع من أن يشترط (٢) فيها التعجيل أولاً يشترط :  
 فان لم يشترط فيها التعجيل لم يرجع بها ، لأنه منه تطوع ، وان  
 اشترط فيها التعجيل ، فعلى ضربين :  
 أحدهما : لو تضمنها الرجوع بها إن أنفث حملها ، فله  
 الرجوع اعتباراً بالشرط (٣) .

(١) المذهب ج٢ ص ١٦٦ . روضة الطالبين ج٩ ص ٦٩ .

نهاية المحتاج ج٧ ص ٢١٣ .

(٢) انظر : الوجيز ج٢ ص ١١٤ . روضة الطالبين ج٩ ص ٦٩ .

(٣) في (أ) بشرط .

والثاني : أن لا يضمنها الرجوع بها ، ففي استرجاعها وجهان :  
أصحهما : يرجع بها تغليباً لحكم ما اشترطه من التعجيل كما يسترجع  
تعجيل الزكاة عند تلف أماله إذا اشترطه .

والوجه الثاني : لا يرجع بها إذا اشترط التعجيل حتى يشترط التضمين  
معه ، لا احتمال التعجيل وإخلاله (١) بالتضمين الذي هو أقوى .

ولو نكح امرأة نكاحاً فاسداً وأنفق عليها ، ثم علم فساد نكاحه لم يرجع  
بما أنفق ، بخلاف ما قدمناه من نفقة الحامل (٢) .

والفرق بينهما :

أنه في النكاح الفاسد أنفق في مقابلة الاستمتاع ، وقد حصل له .  
وفي الحامل أنفق لأجل الولد ولم يحصل له .

---

( ١ ) في الأصل وإخلاله .

( ٢ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ٢١٠ .

## مسألة

قال الشافعي :

[ولو كان يطك الرجعة فلم تقر بثلاث حيض ، أو كان حيضها  
مختلفا ، فيطول ويقصر لم أجعل لها الا الأقصر ، لأنه اليقين  
وأطرح الشك .

قال المزني : إذا حكم بأن العدة قائمة ، فذلك النفقة  
في القياس (١) . . . . الفصل .

أما الطلاق الرجعي ، فالنفقة في العدة فيه واجبة حاملا أو غير  
حامل . لأن أحكام الزوجات عليهما جارية (٢) فاستمتاعه بها ممكن  
إذا أراد (٣) .

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ . وتتمة الكلام :

فذلك النفقة في القياس لها بالعدة قائمة ولو جاز قطع النفقة بالشك في  
انقضاء العدة لجاز انقطاع الرجعة بالشك في انقضاء العدة .

( ٢ ) لأن المطلقة رجعيًا زوجة للمطلق ما لم تنقضي عدتها فيتوارثان، ويلحقها  
طلاقه وإيلاءه وظهاره ولعانه، لذا يجب عليه أن يسكنها وينفق عليها، ويجب عليها  
القرار في منزل الزوجية، فإذا خرجت بدون إذنه تعد ناشز وتسقط نفقتها، ولكن  
يحرم عليها الخلوة مع الزوج الا بعد مراجعتها . انظر : أسنى المطالب ٢ / ٤٦٦  
وانظر النفقات في الشريعة الإسلامية، لاكتورة حياة الخفاجي، آلة كاتبة ص ٨٤  
( ٣ ) وهذا بالاجماع . انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٥ . وروضة الطالبين ٩ / ٦٤٩ .



وإن أنفق عليها وادعت حملاً (١) ظهرت اماراته وجب لها النفقة مدة حملها،  
وتعجيلها (٢) يوماً بيوم قولاً واحداً . لأنها تستحق النفقة في العدة مع  
وجود الحمل وعدمه، فتعجلت لوقته (٣) ولم يوقف على الوضع، ولها  
فيما بعد حالتان :

أحدهما : أن ينفش حملها، ويظهر أنه كان ريحاً وغلطاً، فتنتضي عدتها  
بثلاثة أقراء\*، تستحق فيها نفقتها وترد ما زاد على ذلك، ويرجع إلى  
قولها في مقدار الأقرأ\* الثلاثة (٤) ولا يخلو حالها فيما نذكره من مدة  
أقرائها من سبعة أقسام :

أحدها : أن تكون عاداتها في الحيض، والظهر/معروفة لا تختلف فتذكر  
قدر العادة من غير زيادة ولا نقصان فيقبل قولها، فان ادعى (٥)  
الزوج نقصان عاداتها فله إحلافها، لأن النقصان ممكن .

---

( ١ ) في حال عدتها .

( ٢ ) في ( أ ) تعجيلها .

( ٣ ) في ( أ ) لوقتها .

( ٤ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٥ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٤ .

( ٥ ) في الأصل ادعا .

والقسم الثاني : أن تكون عاداتها متفقة (١) ، لا تختلف فتذكر زيادة عاداتها في الحيض والطهر ، فالقول قولها مع يمينها في زيادة العادة ، لأنها ممكنة وهي صدقة على نفسها .

والقسم الثالث : أن تكون عاداتها متفقة لا تختلف فتذكر نقصان عاداتها ، فالقول قولها ، ولا يمين عليها ، لأن ذلك أضربها ، وقد تقضي زمان الرجعة في زيادة العادة ، فلذلك لم يكن للزوج إحلافها .

والقسم الرابع : أن تكون عاداتها مختلفة فتذكر أطول العادتين ، فالقول قولها ، وللزوج إحلافها .

والقسم الخامس : أن تكون عاداتها مختلفة فتذكر أقصر العادتين ، فالقول قولها وليس للزوج إحلافها، لأن ذلك أضربها وهذه الأقسام لم يرددها الشافعي بقوله :

( لم أجعل لها إلا الأقصر لأنه اليقين وأطرح الشك ) .

والقسم السادس : أن تكون عاداتها مختلفة فتحمل إنقضاء العدة هل كانت بأطول العادة أو بأقصرها ، فلا يدفع اليها إلا نفقة الأقصر لأنه اليقين ،

---

( ١ ) في ( أ ) متفقة .

٩٢ ب

والأطول مشكوك فيه . وهذا القسم داخل في مراد الشافعي بقوله :  
 ( وكان حيفها يختلف ، فيطول ويقصر لم أجعل لها إلا الأقصر  
 لأنه اليقين . وأطرح الشك ) يعني أطول عاداتها .

والقسم السابع : أن تجهل قدر عاداتها في الطول والقصر ، فيدفع  
 إليها نفقة أقل مدة تنقضي فيها ثلاثة أقراء وذلك اثنان وثلاثون يوما  
 وساعتان وهو داخل في مراد الشافعي بقوله .

( لم أجعل إلا الأقصر ) يعني أقصر ما يمكن (١) .  
 فيدخل هذان القسمان في مراده بالأقصر . وإن اختلف الأقصر فيهما ،  
 فكان في السادس أقصر عاداتها ، وفي السابع أقصر ما يمكن .

---

( ١ ) انظر هذه الأقسام السبعة :

روضة الطالبين ج ٩ ص ٦٤-٦٥ .

حاشية الشرواني ج ٨ ص ٣٣٣-٣٣٤ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٩ .

اسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٦ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٠-٢١١ .

تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٨٢ .

فصل :

والحال الثانية : أن تضع ما ادعته من الحمل فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن تضعه ، الى مدة أربع سنين من وقت الطلاق ، فيكون الولد  
لاحقاً بالمطلق وتستحق النفقة في مدة الطلاق الى وقت الولادة لانقضاء  
العدة بوضع الحمل .

والضرب الثاني : أن تضعه لأكثر من أربع سنين من وقت الطلاق ، ففي حقوقه  
به قولان ذكرناهما في كتابي الرجعة والعدد :

أحدهما : يلحق به بخلاف البائن ، لاختلافهما في أحكام الزوجية  
فعلى هذا تنقضي عدتها بوضعه ، ولها عليه النفقة من وقت الطلاق الى  
وقت الولادة لانقضاء العدة بوضع الحمل (١) .

والقول الثاني : لا يلحق به كالبائن ، لاجتماعهما في استحالة علوقه  
قبل طلاقها (٢) .

فعلى هذا فتسأل (٣) عن حال الحمل ، ولا يخلو حال جوابها  
فيه من أربعة أقسام :

---

(١) انظر تكملة المجموع ج ١ ص ٢٨١ .

(٢) في (أ) طلاقه .

(٣) في الأصل فيسئل .

احدها : ان تدعي أن الزوج المطلق أصابها في العدة برجعة أو غير رجعة .

والقسم الثاني : ان تدعي أن أجنبيا أصابها بشبهة .

والقسم الثالث : أن تقر أن رجلا زنا بها سفاحاً .

والقسم الرابع : أن لا تقر به الى جهة (١) .

فأما القسم الأول : وهو ان تدعي على الزوج أنه أصابها في العدة فيسئل الزوج عن دعواها :

فإن صدقها لحق به الولد، وانقضت به العدة . فأما النفقة فتستحق منها

النفقة في مدة ثلاثة أشهر وفي استحقاقها لنفقة ما بعدها من بقية مدة

الحمل قولان ، لأنه من وطء (٢) شبهة لا من نكاح (٣) .

وان أكذبها فالقول قوله مع يمينه ولا يلحق به الولد (٤) .

ولا تنقضي به العدة على الظاهر من مذهب الشافعي وقول جمهور أصحابنا

لا نتفائه عنه .

( ١ ) انظر : تكملة المجموع ج ١ ص ٢٨١ .

( ٢ ) في الاصل وطي .

( ٣ ) اي من نكاح صحيح .

( ٤ ) لأن الأصل عدم ذلك .

وقال أبو حامد الاسفراييني :

تنقضي به العدة إذا كان أن يكون منه ، وإن انتفى (١) عنه كحمل الملائنة ،  
تنقضي به العدة ، وإن انتفى (٢) عنه باللعان . وليس لهذا القول  
عندي وجه ، لأن حمل الملائنة كان قبل اللعان لاحقاً ، فجاز  
أن تنقضي به العدة . وحمل هذه المطلقة قد كان قبل هذه الدعوى  
المردودة غير لاحق ولذلك لم تنقضي به العدة ثم ناقض أبو حامد في  
قوله ، فجعل عدتها منقضية / بوضع الحمل ، ولم يجعل لها النفقة في  
مدة الحمل ، وكان فرقة بين العدة والنفقة :

أن العدة حق عليها ، والنفقة حق لها ، فقبل قولها فيما عليها (٣) ، ولم  
يقبل قولها فيما لها (٤) ،

والتعليل بهذا الفرق يفسد :

بالمدعية في عدة أقرائها زيادة على عاداتها ، قولها مقبول في العدة واستحقاق  
النفقة . وإن كانت العدة عليها والنفقة لها .

---

( ١ ) في الأصل : انتفا .

( ٢ ) في الأصل : انتفا .

( ٣ ) وهو العدة .

( ٤ ) وهو النفقة .

وقد قال المزني : ( اذا حكم بأن العدة قائمة ، فذلك النفقة فـي

القياس لها ) (١) .

وأما الجواب عن هذا القسم على الظاهر من مذهب الشافعي وقول جمهور

أصحابنا في أن العدة لا تنقضي بوضع هذا الحمل :

أن تسئل (٢) عما ادعته من وطء (٣) الزوج :

فان قالت : وطئني عقب طلاقي لزمها ان تعتد بعد الولادة بثلاثة أقراء ،

لأنها مقرة أنها لم تعتد بشيء من الأقراء ثم لا نفقة لها فيما تعتد

به من هذه الأقراء الثلاثة بعد الولادة، لإقرارها بانقضاء العدة بالولادة

ولا رجعة فيها للزوج، لإكذابها فيما ادعته من الاصابة .

وان قالت : وطئني بعد مضي بعض أقرائي كأنها قالت : وطئني في القرء

الثالث بعد مضي قرءين احتسبت بالقرءين الأولين واعتدت بقرء ثالث بعد

الولادة تنقضي بها بقية العدة (٤) .

( ١ ) انظر : أول المسألة .

( ٢ ) في الاصل : يسئل .

( ٣ ) في النسختين وطئ . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٤ ) انظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١١ .

تكلمة المجموع ج ١ ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

وأما القسم الثاني :

وهو ان تدعي ان أجنبيا أصابها بشبهة، فدعواها إصابة الأجنبي  
غير مقبولة عليه/الا بالتصديق ، فان صدقها لحق به الولد وانقضت به  
عدتها من إصابته، فأما عدة المطلقة :

فتسئل المطلقة عن الوقت الذي أصابها فيه الأجنبي، ولها في الجواب عنه  
أربعة احوال :

أحدها : أن تدعيه عقيب طلاقها ، فيكون ذلك إقراراً منها أنها لم تعتد  
عن مطلقها ، فيلزمها أن تعتد عنه بعد ولادتها بثلاثة أقراء ، وله أن  
يسترجع منها نفقة الحمل ، وعليه أن يدفع اليها نفقة عدتها بعد الحمل،  
وله أن يراجعها في هذه العدة إن صدقها على إصابة الأجنبي، ولا رجعة  
له إن كذبها .

(والحال الثانية : أن تدعي إصابة الأجنبي) (١) بعد انقضاء عدتها بالاقرار  
الثلاثة فيقبل قولها في انقضاء العدة ، ولا يلزمها أن تعتد للزوج بعد  
ولادتها، ويسترجع منها نفقة حملها الا مدة اقراءها الثلاثة . والقول في  
قدرها على ما مضى من الأقسام السبعة اذا نفث حملها .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .



والحال الثالثة (١) : أن تدعي إصابة الأجنبي في تضاعيف أقرائها، كأنها ادعت إصابته في القرء الثاني بعد استكمال الأول ، فتحسب لها قرء واحد ، ويدفع اليها نفقة قرءين بعد الولادة .

والحال الرابعة : أن تجهل الوقت الذي ادعت فيه الإصابة ولا تخبر به ، فتصير شاكة في انقضاء عدتها ، فيلزمها أن تعتد بعد الولادة بثلاثة

أقراء <sup>ب</sup> / لتقضي عدتها بيقين ويسترجع الزوج منها نفقة حطها ، لأنها لم

تعتد بشيء منه ، ويدفع اليها نفقة عدتها بعد الولادة ، لأنه ما التزم

لها قبل ذلك نفقة عدة . ولا يراجعها في هذه العدة للشك في استباحتها (٢) .

وأما القسم الثالث : وهو أن تقران رجلا زنى (٣) بها ، فتعتد بما مضى من

أقراءها قبل الزنا وعدمه ، ولا تفسد الأقراء بوطء (٤) الزنا ، وتعتد لحيضها

---

(١) في (أ) الثانية .

(٢) انظر : تكملة المجموع ج ٨ ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

حاشية الشرواني ج ٨ ص ٣٣٤ .

نهاية المجموع ج ٧ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) في النسختين زنا . والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الاصل بوطي .

(٧٥٣)

على الحمل ، سواء قيل : إن ما تراه الحامل من الدم حيضاً (١) أو ليس بحيض ، لأنه قد سقط في العدة حكم هذا الحمل فاعتدت فيه بالحيض ، وإن سقط حكمه في العبارات (٢) ، إذا قيل ليس بحيض وتسترجع نفقة حملها إلا مدة ثلاثة أشهر يرجع فيها إلى قولها (٣) على ما مضى من الأقسام السبعة .

وأما القسم الرابع : وهو أن لا تعزي وطئها إلى أحد أو تنكر أن يكون قد وطئها أحد فيجوز عليها في العدة حكم وطء الزنا ، فيكون حكمها في العدة على ما قدمناه .

والله أعلم . . .

---

(١) في (أ) حيض .

(٢) في (أ) العبارات .

(٣) انظر :

حاشية الشرواني بها مش تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٤ .

قال الشافعي (١) :

[ولا أعرف (٢) حجة أن (٣) لا ينفق على الأمة الحامل ، ولو زعمنا أن النفقة

للحمل ، كانت نفقة الحمل لا تبلغ نفقة أمة (٤) ولكنه حكم الله تعالى (٥) ،

وقال في كتاب الاملاء : النفقة على السيد .

وقال (٦) المزني (٧) : الأول احق به ، لأنه شهد أنه حكم الله ، وحكم الله

أولى مما خالفه [ (٨)

---

( ١ ) في المختصر رحمه .

( ٢ ) في المختصر أعلم

( ٣ ) في المختصر بأن

( ٤ ) ورد في الاصل أمة .

( ٥ ) في المختصر جل ثناؤه .

( ٦ ) الواو ساكنة في المختصر .

( ٧ ) في المختصر رحمه الله .

( ٨ ) مختصر المزني ص ٢٣٣

قد ذكرنا / اختلاف قول الشافعي في نفقة الحامل المبتوتة واجبة ، وهل وجبت  
لحملها أولها لأنها حامل على قولين : (١) .  
أحدهما : نص عليه في كتاب الأم (٢) ونقله المزني الى هذا الموضع واختاره  
المزني وجمهور اصحابنا :  
أنها وجبت لها لكونها حاملا (٣) لأربعة معان : (٤)  
أحدها : أنها مقدرة بكفاية الأم . ونفقات الاقارب غير مقدرة . وهي معتبرة  
بكفاياتهم لا بكفاية غيرهم .  
ولو وجبت للحمل لما اقتصرت ، ولكانت بعض نفقة أمه (٥)

---

( ١ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١٢٥ . المذهب ج ٢ ص ١٦٥ .

( ٢ ) انظر : الام ج ٥ ص ٩٠ .

( ٣ ) وهو الصحيح .

( ٤ ) في ( أ ) معاني .

( ٥ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٥ .

الوجيز ج ٢ ص ١١٣ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٤ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٩ .

حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٠٤ .

اسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٧ .

والثاني أن هذه النفقة لا تسقط بتأخير المطالبة ، ونفقة الأقارب

تسقط بتأخير المطالبة ، فثبت أنها لها لا لحملها (١) .

والثالث : أنها لو كانت للحمل لوجب إذا ملك الحمل مالا من وصية أو

ميراث أن تكون النفقة في ماله لا على أبيه .

وفي إجماعهم على أنها على الأب دليل على أنها تجب للحامل دون الحمل .

والرابع : أنها لو كانت للحمل ، لوجب أن يؤخذ الجمد بها

عند إفسار الأب ، وفي سقوطها عنه دليل على أنها لا تجب له (٢) .

(١) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٧١ . أسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٨ .

حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٠٤ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٢١١ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٣٤ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٩ .

(٢) انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٤ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٩ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٠٤ .

واسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٧ .

وانظر : احكام الجنين ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

والقول الثاني : نص عليه الشافعي في كتاب الا ملاء ، أن النفقة تجب

للحمل لا للحامل ، لثلاثة معان :

أحدها : أن النفقة لما وجبت لوجود الحمل وسقطت بهدمه ، دل على

وجوبها للحمل دون أمه (١)

والثاني : أنه لما وجبت نفقة الحمل بعد انقضاله ، وجبت نفقة فسي

٩٥ پ

حال/اتصاله ، لتحفظ بها حياته في الحالتين (٢) .

والثالث : أنه لما كانت نفقة المرضعة تجب للمرضع دونها ، وان تقدرت

بكفايتها ، كانت نفقة الحامل تجب للحمل دونها ، وتتقدر بكفايتها

دونه .

( ١ ) انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٣٥ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١١٩ .

حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٠٤ .

اسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٧ .

وانظر : احكام الجنين والاحكام المتعلقة به ص ٢٢٤-٢٢٥ .

( ٢ ) وهذا ما علل به ابن قدامة لا حدى روايات المذهب الحنبلي بأن

النفقة للحمل .

فاذا تقرر توجيه القولين تفرع عليهما ان يبيت الحر طلاق زوجته الأُمة وهي حامل .  
فإن قيل بالقول الاول: إن النفقة للحامل دون الحمل ، وجبت عليه نفقتها مدة  
حملها .

وان ( قيل ) ( ١ ) بالقول الثاني : إن النفقة للحمل دون الحامل :  
وجبت نفقتها على سيدها دون زوجها، لأن الحمل مملوك للسيد ، فوجبت نفقتها  
عليه دون الأب . ( ٢ )

ولو بيت العبد طلاق زوجته الحرة وهي حامل ، فعلى القول الاول أن النفقة  
للحامل دون الحمل :

تجب نفقتها على الزوج . وعلى القول الثاني إن النفقة للحمل دون الحامل :  
تسقط نفقتها عنه، لأن العبد تجب عليه نفقة زوجته، ولا تجب عليه نفقة  
ولده . ( ٣ )

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

( ٢ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٤ . المهذب ج ٢ ص ١٦٥ .

حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٠٤ .

اسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٧ .

( ٣ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٧٠-٧١ . المهذب ج ٤ ص ١٦٥ .

الوجيز ج ٢ ص ١١٤ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٠٤ .

اسنى المطالب ج ٣ ص ٤٣٧ .

## مسألة

قال الشافعي :

[ ( فان كان النكاح ) (١) مفسوخاً ، فلا نفقة لها ، ولا سكنى ،

حاملًا ( كانت ) (٢) أو غير حامل ] (٣) .

أما النكاح المفسوخ فينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مفسوخ العقد من أصله كالنكاح بغير ولي وبغير شهود ،

١٩٦

أو كنكاح/المتعنة والشغار ، فلا تستحق فيه النفقة لا في حال الاجتماع

ولا في حال العدة ، بعد الفرقة إذا كانت حاملا (٤) لأمرين :

أحدهما : إن استحقاق النفقة في مقابلة استحقاق التمكين ، ومع فسخ النكاح

لا يجب عليها التمكين ، فلم تجب لها النفقة (٥) .

( ١ ) في المختصر : فاما كل نكاح كان .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من المختصر .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٣ .

( ٤ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٦ .

( ٥ ) في ( أ ) : عليها .



والثاني :

أن نفقة الزوجة تجب لحرمة العقد ، وليس للمفسوخ حرمة ، فلم  
تجب له نفقة .

فإن كانت حاملاً في حال العدة ، ففي وجوب نفقتها قولان :

أحدهما : لا تجب لها ، إذا قيل إنها للحامل دون الحمل (١) .

والقول الثاني : تجب لها النفقة ، إذا قيل إنها للحمل

دون الحامل (٢) .

(١) المهذب ج ٢ ص ١٦٦ .

الوجيز ج ٢ ص ١١٤ .

لأن الحمل في النكاح الصحيح ، كالحمل في النكاح الفاسد .

(٢) لأن النفقة إنما تجب على نكاح صحيح له حرمة ، وهذا النكاح

لا حرمة له .

فصل :

والقسم الثاني : أن يطرأ عليه الفسخ بعد صحة العقد ، بما يمنع من استدامته ، ولا يوجب رفعه من أصله كالعيوب الحادثة (١) ، إذا جعل للزوج الفسخ بعد وثها (٢) ، فتستحق بعد فسخه الصداق المسمى (٣) ، وتكون في عدتها كالمتوتة ، لا نفقة لها ان كانت حائلاً . ولها النفقة إن كانت حاملاً على القولين معاً (٤) .

## أي ——— رأيت حقاًه للعقد وأحارته بمره

(١) أي بعد العقد المقارن ، كالرضاع والردة .

(٢) ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة الى أن حق الفسخ يثبت لكل من الزوجين .

انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٣ . الأم جه ص ٢٥ .

جاء في أسنى المطالب ج ٣ ص ١٧٧ :

وفسخ النكاح بعيب مقارن للعقد أو حادث بعده قبل الدخول ، فمهر المثل لا المسمى واجب عليه ، لأنه تمتع بهيمة ، وهو انما بذل المسمى بظن السلامة ، فكان العقد جرى بلا تسمية ، ولا ن قضية الفسخ رجوع كل منهما الى عين حقه أو الى بدله إن تلف ، فيرجع الزوج الى عين حقه وهو المسمى . والزوجة الى بدل حقه وهو مهر مثلها ، لفوات حقه بالدخول .

وما تقرر أن ما ذكره صير التسمية كالعدم سقط ما قبل الفسخ إن رفع العقد من أصله ، فالواجب مهر المثل مطلقاً ، أو من حينه فالمسمى

.....

رَمَعُ

كذلك . والا بأن الفسخ بعد الدخول بعيب حادث بعده ، فالهسي واجب عليه ، كما إذا لم يفسخ ، ولأن الدخول قسري قبل وجوب السبب .

( ٣ ) في الميا

( ٤ ) لأنها معتدة عن فرقة في حال الحياة ، فكان حكمها كحكم الطلاق ،

والمقصود بالقوانين هما :

الاول : النفقة للحمل .

والثاني : النفقة للحامل .

فصل :

والقسم الثالث : <sup>أن يطهرأ عليه الفسخ بعد صحة العقد بما يوجب رفعه من أصله ،</sup>  
 كالعيوب المتقدمة إذا فسخ الزوج ( بها، أن ) ( ١ ) يرتفع ( ٢ ) العقد من أصله ،  
 لتقدم سبب الفسخ على العقد ، والمستحق فيه من المهر والنفقة، ينقسم ثلاثة  
 أقسام :

أحدها : ما يجرى عليه حكم المفسوخ في حال العقد كالقسم الأول / وذلك <sup>بأن</sup>  
 المهر إن كان قبل الدخول سقط وإن كان بعده وجب فيه مهر المثل دون المسمى ( ٣ ) ،  
 والقسم الثاني : ( ما يجرى عليه حكم الفسخ الطارىء المانع من الاستدامة  
 ولا يرتفع العقد من أصله كالقسم الثاني ) ( ٤ ) وهو وجوب النفقة قبل الفسخ  
 تستحق وإن وقعت المطالبة بها بعد الفسخ، لوجود موجبي الإلتحاق قبل الفسخ  
 وهما وجوب التمكين وحرمة العقد .

---

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٢ ) في ( أ ) يقع .

( ٣ ) انظر اسنى المطالب ج ٣ ص ١٢٢ .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

والقسم الثالث (١) : نفقة ما بعد الفسخ من عدة الحمل . ذهب أبو حامد الاسفراييني الى إلحاقها بالقسم الأول في المفسوخ من أصله .  
 وفُرج إستحقاقها في مدة الحمل على قولين استدلالا بامرين :  
 احدهما : لرفعه العقد من أصله .

والثاني : لاستحقاق مهر المثل " ( فيه ) (٢) دون المسمى . والصحيح عندى أنه يلحق بالقسم الثاني (٣) في الفسخ الطارىء الواضح لاستدامة العقد ، لوجوب نفقتها في عدة الحمل على القولين معا لوجود موجبي الاستحقاق قبل الفسخ من إستحقاق التكوين وحرمة العقد (٤) .  
 والله أعلم .

(١) في (أ) الثاني .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) الأول .

(٤) انظر : اسنى المطالب ج٣ ص ١٢٢ .

حاشية الجمل ج٤ ص ٢١٢-٢١٤ .

# باب النفقة على الأُمَمِ

## باب

## النفقة على الأقارب (١)

قال الشافعي (٢) :

[في كتاب الله عز وجل سنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان  
على أن ( على ) (٣) الأب أن يقوم بالمؤونة في صلاح (٤) صغار ولده  
من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة دون أمه ] (٥) .  
وهذا كما قال ، تجب نفقة الأولاد على الأباء بدليل الكتاب والسنة والإجماع  
والعبارة .

( ١ ) الأقارب : قرب منه واليه ، واقترب مني . وقربه فتقرب . وقاربـــــــــــــــــه  
وتقاربوا واقتربوا . وهو يقترب البعيد ، ومنهم قريب وقاربة وقربة ، وهو  
قريب وقرباتي . وهم أقربائي وقرباتي ، ومننا نسب قريب وقرب .  
قال الشاعر :

فلما أن رأيت بني علي عرفت الود والنسب القربا .

اساس البلاغة ص ٤٩٩ .

( ٢ ) في المختصر رحمه الله .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) في المختصر اصلاح

( ٥ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الامجد ص ٨٧ .

فأما الكتاب : فقوله تعالى : ( وعلى المولود له (١) رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) (٢)  
فدلّت هذه الآية على أمرين :

أحدهما : على وجوب نفقة الأولاد على الآباء دون الأمهات .  
( الأمر الثاني ) (٣) : ودلّت على اشتغال الأم (٤) بتربية ولدها لا يوجب سقوط  
نفقتها (٥) .

( ١ ) المولود له : أى الأب . لأن الأولاد ينسبون للآباء لا إلى الأمهات .  
كان المأمون بن الرشيد أمه جارية طبخة فقهره أخوه الأمين بذلك فأجاب المأمون ؛  
فإنما أمهات الناس أوعىة مستودعات وللآباء أبناء

انظر الكشف ج ١ ص ٢١٢ .

( ٢ ) البقرة : ٢٣٣ .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من النسختين والصواب اثباته بناء على ما سبق .

( ٤ ) في ( أ ) الأمر .

( ٥ ) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٤٧٨ . شرح المحلي ج ٤ ص ٨٤ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٤٥ . وهامشه حاشية أحمد بن القاسم العبادي شرح

المنهج . للزكريا الانصارى بهامش حاشية الجمل ج ٤ ص ١٢ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٨ .

تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٣ .

الطفل في الشريعة الاسلامية . محمد بن أحمد الصالح ص ١٧٥ .



وقال ( عز وجل ) (١)

( فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ) (٢) .

يعني المطلقات اذا أرضعن أولادهن وجبت لهن أجره الرضاع (٣) ،  
فلما لزمتهن أجره الرضاع ، كان لزوم النفقة أحق (٤) .

وقال تعالى :

( ولا تقتلوا أولادكم خشية أطلاق (٥) ، نحن نرزقهم وإياكم ) (٦)

فلولا وجوب النفقة عليه ما قتله خشية الاطلاق من النفقة (٧) .

وأما دليل السنة :

فما روى الشافعي عن سفيان عن ابن عجلان عن سعيد أبي سعيد  
عن أبي هريرة :

(١) في ( أ ) تعالى .

(٢) الطلاق : (٦) .

(٣) انظر : تفسير التسهيل ج٤ ص ١٢٩

(٤) انظر : تحفة المحتاج ج٤ ص ٣٤٥ . شرح المنهج بهيماش الجمل

ج٤ ص ٥١٢ . اسنى المطالب ج٣ ص ٤٤٣ .

بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٦٦ .

وجاء فيه :

( ايجاب الاجرة لراضع الأولاد يقتضي ايجاب مؤنتهم ) .

.....  
( ٥ ) الاملاق : يقال : ألقى الدهر ماله ، أى أذهب وأخرج من يده  
وألقى الرجل : انفق ماله حتى افتقر .  
اساس البلاغة ص ٦٠٤ .

( ٦ ) الاسراء : ( ٣١ ) .  
أى لا تقدموا على قتل أولادكم خشية الفقر فان رزقهم علينا ، لا عليكم  
فنحن نرزقهم ونرزقكم فلا تخافوا الفقر بسببهم .  
صفوة التفاسير سورة الاسراء ص ٥٨ .  
( ٧ ) وجه الدلالة من الآية .  
وانظر تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٩٤ .

ان رجلاً أتى (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

• ان معي ديناراً (٢) .

فقال : انفق على نفسك .

قال ان معي آخر .

قال انفق على ولدك .

قال : ان معي آخر .

قال انت اعلم (٣) . فدل (على ) (٤) وجوب النفقة للولد (٥) .

( ١ ) في الاصل أنا .

( ٢ ) في ( أ ) دينار .

( ٣ ) انظر تخریج الحديث في ادلة النفقات الا ان هناك بعد دينار الولد دينار الزوجة .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٥ ) ونسب الحديث كما رواه الشافعي : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه

وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار :

قال انفق على نفسك .

قال عندي آخر .

قال انفق على ولدك .

قال عندي آخر . قال انفق على أهلك . قال عندي آخر . قال انفق على خادمك .

قال عندي آخر . قال : انت اعلم . وفي رواية انت أبصر . السنن الكبرى للبيهقي

وروى الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن عائشة أنها حدثته

أن هند أم معاوية (١) جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :

إن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ولدي إلا ما أخذ منه سرّاً وهو لا يعلم . فهل علي في ذلك من شيء ؟ . فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : ( خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف ) (٢) .

فدل هذا أيضاً على وجوب النفقة الولد .

وأما العبرة :

فإن وجود البهضية بينهما ، وأنه يعتق كل واحد منهما على صاحبه كما

تعتق عليه نفسه ، ولا يشهد له كما لا يشهد لنفسه ، فوجب أن ينفق كل

واحد منهما على صاحبه ، كما ينفق على نفسه (٣) .

---

( ١ ) في النسختين . معاوية .

( ٢ ) سبق تخریج الحديث .

( ٣ ) انظر : شرح الطالب ج ٣ ص ٤٤٣ .

بجیرمی علی الخطیب ج ٤ ص ٦٦ .

شرح المحلى ج ٤ ص ٨٤ .

شرح المنهج الانصارى بها مش الجمل ج ٤ ص ٥١٢ .

## فصل :

فاذا ثبت وجوب نفقة الولد على الوالد ، فهي معتبرة ( بشروط في

الولد وشروط ) (١) في الوالد .

فأما الشروط المعتبرة في الولد فتلاثة شروط :

أحدها : أن يكون حراً ، فإن كان مملوكا كان سيده أحق بالتزام نفقته

من أبيه ، لأنه مالك كسبه (٢)

والشرط الثاني : ان يكون فقيرا لا مال ( له ) (٣) ، فان كان له مال كانت

نفقته في ماله لا على أبيه، لأنها مواساة لا تجب إلا مع الفقر .

والشرط الثالث : أن يكون عاجزا عن الكسب، وعجزه عنه يكون بأحد

أمرين :

إما بنقصان خلقه .

واما بنقصان أحكامه .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في الاصل : لسيد .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

فأما نقصان خلقه فكالعمى <sup>(١)</sup> والزمانة (٢) .

وأما نقصان أحكامه فكالصفر والجنون (٣) .

وأما الشروط المعتبرة في وجوب نفقته على الأب فتلاثة شروط :

أحدها : الحرية . ليكون بها من أهل المواساة فإن كان مملوكا لم تجب عليه

نفقة . ولده لأنه لما لم تجب عليه نفقة نفسه كان أولى أن لا تجب نفقة ولده .

والشرط الثاني : أن يكون قادراً على نفقته . وقدرته عليها تكون في أحد

وجهين :

إما من يسار بمال يملكه وإما بكسب بدنه . لأن القدرة على الكسب تجرى عليه

حكم الغني، ويسلبه حكم الفقير (٤) .

( ١ ) ورد في النسختين فكالعما .

( ٢ ) الزمانة : وهي ابتلاء بعاهة لا يقدر صاحبها معه على الكسب اللائق به .

أنظر : بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٦٢ .

( ٣ ) انظر : حاشية الجمل ج٤ ص ٥١١-٥١٢ . تحفة المحتاج ج٨ ص ٣٤٥ .

شرح المحلي ج٤ ص ٨٤ . بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٦٦ . روضة الطالبين

ج٩ ص ٨٤ . المهذب ج٢ ص ١٦٧ . الوجيز ج٢ ص ١١٦ . مغني المحتاج

ج٣ ص ٣٤٧ . حقوق الأولاد في الشريعة ص ١٠٧ .

( ٤ ) انظر : المهذب ج٢ ص ١٦٧ تحفة المحتاج ج٨ ص ٣٤٥ . مع حاشية الشرواني

عليها . شرح المحلي ج٤ ص ٨٤ . البجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٦٦ .

المهذب ج٢ ص ١٦٧ . الوجيز ج٢ ص ١١٦ . مغني المحتاج ج٣ ص ٤٤٧ .

حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية ص ١١٨ .

قال النبي صلى الله عليه وسلم لرجلين سألاه من الزكاة :  
 ( إن شئتما ولا حظ فيها لغني ، ولا ذى قوة مكتسب ) ( ١ ) .  
 والشرط الثالث : أن يقدر عليها عن نفقة نفسه ، فان لم يفضل عنها سقطت  
 عنه ( ٢ ) لقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
 ( ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ) ( ٣ ) .

- 
- ( ١ ) ونص الحديث كما رواه أبو داود رقم ١٦٣٣ في الزكاة باب من يعطى من  
 الصدقة وحد الغني .  
 والنسائي ج ٥ ص ٩٩-٢٠٠ . في الزكاة باب مسألة القوى المكتسب . واسناده صحيح  
 عن عبيد الله بن عدي بن الخيار رضي الله عنه قال : أخبرني رجلان أنهما أتيا  
 النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فسألاه منهما  
 فرفع فينا نظره وخفضه فرآنا جلدين . فقال ( ان شئتما اعطيتكما ولا حظ فيهما  
 لغني ولا لقوى مكتسب ) .  
 ( ٢ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٦ روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٣ . المهذب ج ٢ ص ١٦٧  
 مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ .  
 ( ٣ ) قال ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٤٣ : هذا الحديث بهذا اللفظ  
 لم أراه في الصحيحين من حديث أبي هريرة أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى  
 واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول .  
 وفي رواية الشافعي عن مسلم ( إذا كان احدكم فقيرا ليبدأ بنفسه فان كان له فضل  
 فليبدأ مع نفسه لمن يعول ) .  
 وذكر الحديث بالفاظ أخرى أبو داود ج ٢ ص ١٣٢ . باب في صلة الرحم برقم  
 ١٦٩١ وانظر الزكاة للماوردي تحقيق الدكتور ياسين ناصر الخطيب ص ١٥١١ مطبوع  
 على الآلة الكاتبة .

## سألة

قال الشافعي :

- [ وفيه (١) دلالة على أن النفقة ليست ~~ميراث~~ (٢) على الميراث .  
 قال ابن عباس (٣) في قول الله تعالى : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) (٤)  
 من (٥) أن لا تضار والدة بولدها ، ( لا أن ) (٦) عليها (٧) النفقة ] (٨) .  
 وهذا صحيح .

وأحق الناس بتحمل نفقة الولد أبوه إذا استكملت فيهم شروط الالتزام (٨) ،  
 فإن أعسر الأب بها أو مات فقد اختلف الفقهاء فيمن تجب عليه بعد الأب على  
 أربعة مذاهب :

- ( ١ ) إى فى كتاب الله تعالى .  
 ( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من المختصر .  
 ( ٣ ) فى المختصر رضى الله عنه .  
 ( ٤ ) البقرة : ٢٣٣ .  
 ( ٥ ) فى الاصل : فى .  
 ( ٦ ) فى ( أ ) لأن .  
 ( ٧ ) ورد فى النسختين ( عليه ) .  
 ( ٨ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . السنن الكبرى ج ٧ ص ٤٧٨



أحدها : وهو مذهب الشافعي .

أنها تجب على الجد أبي الأب ثم آباؤه وإن علوا ، دون الأم ، سواء مات الأب أو أعسر ثم تنتقل بعدهم إلى الأم (١) .

والثاني : وهو مذهب مالك .

أنها لا تجب على الأم ولا على الجد ، سواء مات الأب أو أعسر لبعده نسب الجد وضعف النساء عن التحمل (٢) .

٩١ ب

( ١ ) انظر الأم ج ٥ ص ٨٩-٩٠ . الوجيز ج ٢ ص ١١٧ . المذهب ج ٢ ص

١٦٦-١٦٧ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٣ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٣ .

وانظر الاحوال الشخصية ص ٤٣٢ د . عبد العزيز عامر . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧  
نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٨ .

( ٢ ) انظر المدونة ج ٢ ص ٢٤٧ . حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٢٢ .

الفواكه الدواني ج ٢ ص ١٠٥ . الخرشي ج ٤ ص ٢٠٤ وجاء فيه :

وتجب نفقة الوالد الحر الذكر الذي لا مال له ولا صنعة تقوم به على  
الأب الحر ما يكتسب فيه ، أما لو كان له مال أو صنعة لا معرفة فيها تقوم  
به سقطت نفقته عن الأب الحر والأنثى الحرة ، ولو كافرة ، واجبة على  
أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ أو يدعو إلى الدخول وهي مطيقة  
للوطء ، فانها تسقط عن الأب لوجوبها على الزوج .

وجاء في المدونة :

( قلت رأيي المرأة الشيب إن طلقها زوجها أو مات عنها وهي لا تقدر

.....

---

= على شي\* ، وهي عديمة . أجبِر الوالد على نفقتها في قول مالك ؟ . قال لا ،  
 وقال ابن الكلبى :  
 عندهم أن الجد ليس بأب حقيقي ، وابن الابن ليس بابن حقيقي ، ولهذا وقفوا  
 عند الآباء والأبناء الصليبين ولم يتعدوهم إلى غيرهم من قرابة عمودى النسب  
 ولا من قرابة غير عمودى النسب .

أحكام القرآن ج ١ ص ٢٠٣ .

فأنت ترى أن الإمام مالك رضي الله عنه ضيق النطاق ، فجعل النفقة للقرابة  
 الخاصة لا لمطلق القرابة ولا لقرابة الرحم المحرم ولا لإعتبار الإرث . إذ النفقة  
 عنده مقصورة في عمود النسب إلى الوالدين المباشرين والا ولا للصليبين .  
 الأحوال الشخصية ص ٤٣٢ . د . عبد العزيز عامر .

والثالث : وهو مذهب أبي يوسف ومحمد أنه إن أُعسر الأب تحملت بها الأم ،  
لترجع<sup>بها</sup> عليه إذا أُيسر ، وإن مات الأب ~~كانت~~ كانت على الجد  
دون الأم (١) .

والرابع : وهو مذهب أبي حنيفة، أنها تجب <sup>عليه</sup> موت الأب أو عساره على  
الجد والأم أثلاثاً، كالعيراث ثلثها على الأم وثلثاها على الجد (٢) .

( ١ ) انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣٥٠ . تبين الخقائق ج ٣ ص ٢٦٤ .

المفني ج ٧ ص ٥٨٣ . وانظر تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٩٥ .

( ٢ ) انظر فتح القدير ج ٣ ص ٣٥٠ . تبين الحقائق ج ٣ ص ٦٤ .

في الحقيقة إن الحنفية توسعوا عن المالكية والشافعية لأنهم يشترطون شرطاً  
واحداً وهو وجوب النفقة لذى الرحم المحرم . فمن كان وارثاً غير محرم،  
فلا نفقة عليه ، لأن القرابة الموجبة للنفقة هي القرابة المحرمة للزواج . فتجب  
على الشخص النفقة لكل قريب تربطهما قرابة محرمة وهي تشمل الفروع والأصول  
والمحارم من الحواشي كالإخوة والأخوات وأولادهم والأعمام والعلمات والأخوال  
والخالات . أما القرية غير المحرم فلا تجب له نفقة كأولاد العم والعمة وأولاد  
الخال والخالة وسندهم في تقييد نفقة الأقارب الوارثين بالمحرمة بما روي أن عبد  
الله ابن مسعود كان يقرأ ( وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذى الرحم ) وهي قراءة لم  
تثبت قرآنيته، لعدم تواترها إلا أنها تعتبر تفسيراً وبياناً مسموحاً من النبي صلى  
الله عليه وسلم .

انظر الأحوال الشخصية عبد العزيز عامر ص ٢٥٨ . رسالة النفقات دكتوراه ص ٩٠٢ .  
على الآلة الكاتبة . الأحوال الشخصية زكي الدين شعبان ص ٦٧٧-٦٧٨ .  
النفقات للخصاف ص ٦٨ .

استدل لا بقول الله تعالى :

( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) . . . الآية .

الى أن قال : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) ( ١ ) .

يعني مثلما كان على ( الأب ) ( ٢ ) من رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، والأُم والجد وارثان، فوجب أن يشتركا في تحمل ذلك كاشتراكهما في الميراث . وهذا نص ( ٣ ) .

( ١ ) سورة البقرة : ٢٣٣ .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) قال الحنفية : لا حجة لمن نفى النفقة عن الوارث بالآية ( وعلى الوارث مثل ذلك ) . ذلك لأنه روى عن عمر وزيـد بن ثابت وجماعة من التابعين أنه معطوف على النفقة والكسوة لا غير، فيكون المعنى وعلى الوارث مثلما على المولود له من النفقة والكسوة . ويؤيد ذلك أن العطف يكون عطف اسم على اسم وهو الشائع لا عطف اسم على فعل كما في التأويل المار .

وعطف جماعة من المفسرين على كل من النفقة والكسوة وترك المضارة لأن الكلام كله معطوف بعضه على بعض بحرف الواو وأنه حرف جمع .

وقالوا : إن تأويل ابن عباس لا يفيد المخالفين فلا ينبغي وجوب النفقة بل يوجبها ، لأن المضارة المنهي عنها مطلقة في النفقة وغيرها ، فيجب على الوارث مثلما وجب على الأب بان يسترضع الوالدة بأجرة مثلها، ولا يخرج الولد من يدها

.....

= إضراراً بها . ومتى ثبت هذا فالأية يقتضي ظاهرها وجوب النفقة والكسوة على

كل وارث أو على مطلق الوارث إلا من خص أو قيد بدليل .

انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣٥٠ . الاحوال الشخصية د . عامر ص ٤٣٥ .

بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٠ .

واستدلوا بأدلة أخرى وهي :

١ - قوله تعالى : ( والوالدين احسانا وذى القربى ) النساء : ٣٦ .

٢ - قوله تعالى : ( وآت ذا القربى حقه ) الاسراء : ٢٦ .

٣ - بما روى النسائي من حديث طارق أنه قال :

قدمت المدينة فإذا رسول الله يخطب على المنبر ويقول : يد المعطي العليا، وأبدأ

بمن تعمل ، أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك .

٤ - وما روى عن معاوية القشيري أنه قال :

قلت يا رسول الله من أبر ؟ قال أمك . قال ثم من ؟ قال أباك ثم الأقرب

قالاً أقرب .

٥ - وأن قرابة ذى الرحم المحرم هي التي يجب وصلها ويحرم قطعها .

انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣٠٥ . تبين الحقائق ج ٣ ص ٦٤ .

ودليلنا :

وهو أن الجد ينطلق عليه اسم الأب ، فانطلق عليه حكمه

قال الله تعالى : ( يا بني آدم ) (١) فسمانا (٢) أبنا<sup>٢</sup> وسمى (٣) آدم أباً<sup>٢</sup> .

وقال عز وجل : ( ملأ أبيضكم إبراهيم ) (٤) فسماه أباً ، وان كان جداً بعيداً .

ولأنه لما قام الجد مقام الأب في الولاية واختص دون الأم بالتعصيب (٥) وجب أن يقوم (٦) مقامه في التزام النفقة (٧) .

( ١ ) الاعراف : ٢٦ .

( ٢ ) في ( أ ) فسمى .

( ٣ ) في النسختين فسماه وهو خطأ والصواب ما أفتتناه .

( ٤ ) الحج : ٧٨ .

( ٥ ) التعصيب : مصدر عصب يعصب تعصياً فهو عاصب . ويجمع العصاب على

عصبة، وتجمع العصبة على عصبات . وهو جمع الجمع . ويسمى بالعصبة الواحد وغيره .

والعصبة لغة : قرابة الرجل لأبيه وسماه بها لأنهم عصبوا به أي أحاطوا به ومنه

العصائيب يعني العمائم .

وتعريفه اصطلاحاً : كل من أحرز كل المال عند الانفراد من القرابات أو الموالى أو

كان ما يفضل بعد الغرض له . التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية للشيخ إبراهيم

الباجوري ص ١٠٠

( ٦ ) أي الجد .

( ٧ ) المهذب ج ٢ ص ١٦٧ .

وأما الآية فلا دليل فيها لا اختلاف اهل التأويل في المراد بالوارث ههنا  
على ثلاثة أقاويل :

أحدها : أنه المولود ملتزم نفقته أمه بعد موت أبيه ، كما التزمها أبوه . وهذا  
قول قبيصة (١) بن زوئيب ، وعلى هذا التأويل يسقط الدليل .

والثاني : أنه أراد وارث الأب . فعلى هذا الجد الذي هو أبوه أخـص  
بميراثه نسباً من الأم التي هي زوجته ، فسقط الدليل .

والثالث : إنه وارث المولود ، فعلى هذا يكون المراد بقوله : ( مثل ذلك ) ،  
ما حكاه الشافعي عن ابن عباس وتابعه عليه الزهري والضحاك (٢) في أن ( لا  
تضار والدته بولدها ) .

فيسقط الاستدلال بها على التأويلات كلها (٣) .

( ١ ) قبيصة بن زوئيب : بن حلحلة بن عمرو بن أصرم الخزاعي المدني ، ولد  
عام الفتح ، وهو تابعي سمع من الصحابة وروى عنهم . توفي في خلافة عبد الملك  
سنة ٨٧ هجرية . ج ٢ القسم الاول ص ٥٦ في تهذيب الأسماء واللغات

( ٢ ) الضحاك : هو بن مزاحم الهلالي روى عن أبي سعيد وغيره من الصحابة  
وقيل : لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة .

وروى عن الأسود بن يزيد النخعي .

قال الامام احمد : الضحاك بن مزاحم ثقة مأمون وثقه يحيى بن معين وأبو  
زرعة . وقال ابن حجر صدوق يرسل . تقريب التهذيب ج ١ ص ٣٧٣ .

طبقات ابن سعد ج ٧ ص ٣١٩ .

== (٣) أنظر انظر : حاشية البرليسي ج٤ ص ٨٤ . تحفة المحتاج مع حاشية قاسم  
العبادي عليه ج٨ ص ٣٤٥ . تفسير الطبري ج٢ ص ٥٠٤ - ٥٠٥ . نهاية  
المحتاج ج٧ ص ٢١٨ . نيل الاوطار ج٧ ص ١٢٩ .  
وجاء في حاشية ابن القاسم العبادي على التحفة :  
والقولان الثاني والثالث يوافق مذهب الشافعي رضي الله عنه ، إذ لا نفقة  
عنده فيما عدا الولاية .

ولا يخفى ان كلا القولين ، لا ينافي القراءة الشاذة ( وعلى الوارث المحرم  
مثل ذلك ) . غاية الامر أن الوصف بالمحرم من الوصف اللازم .  
وما نقل عن ابن عباس ( في عدم المضارة ) فالأمر واضح، وعليه فيكون التقييد  
بالمحرم في تلك القراءة، لأنه أولى بذلك . وهو اختيار الطبري .  
ومذهب خاص مذهب إليه أحمد بن حنبل، وهو وجوبها في قرابة الأصول والفروع  
وكل رحم وارث بأي طريق من طرق الارث، محرماً كان أو غير محرم .  
وقد استدلوا بما استدل به الحنفية، ولا تُهم قالوا : إن الوارث في قوله  
تعالى : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) مفرد معرف بأل الجنسية . فهو عام .  
وصف المحرمية الذي قال به الحنفية زيادة على النص من دون دليل - وما  
ورد في قراءة ابن مسعود شاذ لا يقوى على تخصيص عام .

وقد قال ابن القيم : إن مذهب أحمد أوسع من مذهب أبي حنيفة وإن كان  
مذهب أبي حنيفة أوسع منه من وجه آخر حيث يوجب النفقة على ذوى الأرحام .



وقال : مذهب أحمد هو الصحيح في الدليل وقواعد الشرع وصلة الرحم التي أمر الله بها أن توصل .

وان النفقة تستحق بشيئين :

١- بالميراث في كتاب الله .

٢- والرحم نسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد جبر عمر عتبة صبي أن ينفقوا عليه . وكانوا بني عمه .

وقال زيد بن ثابت ( إذا كان عم وأم فعلى العم بقدر ميراثه ، وعلى الأم بقدر

ميراثهما ، ولم يخالفهما أحد من الصحابة مطلقاً وهذا قول جمهور السلف .

أنظر زاد المعاد ج٤ ص ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ . الفتاوى الكبرى ج٥ ص ١٧٠

المفني ج٧ ص ٥٨٤ .

ومذهب سادس ذهب إليه الظاهرية : وهو تقسيم الأقرباء الذين تجب عليهم النفقة

الى نوعين :

١- الاصول وابن علوا، والفروع وابن نزلوا ، والحواشي القريبين وهم الإخوة .

٢- وهم الحواشي ذوى الرحم والوارثين من الأقرباء مثل الاعمام والعمات

والأخوال والخالات ، والأخوات فقط وأبنائهم .

قال ابن حزم : قال تعالى : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) .

فصح بهذا أن النفقة على الوارث من ذى الرحم المحرم ، وخرج من ليس

بذى رحم محرماً ولا وارثاً ، كما تبين أن الحق الواجب هو لبعض ذوى

.....

القريب من ولادة بعض الأبناء والأجداد دون بعض . المحلى ج ١ ص ١٠٦  
 وعلى هذا فالمالكية يضيّقون عن الشافعية ، والظاهرية يتوسعون عنهما ،  
 ويضيّقون النطاق عن الحنفية ، الذين يتوسعون عن الجميع لأن الحنفية  
 يشترطون وجوب النفقة لذى الرحم المحرم .  
 والمذهب الاوسع والأيسر هو مذهب الحنابلة فإنهم يوجبون النفقة  
 للأصول على الفروع والعكس دون شرط الميراث .

والله أعلم .

فصل :

فاذا تقررنا وصفنا من وجوها على الجد دون الأم ، فهي بعد الجد على آباءه وان بعدوا ، دون الأم ، ولا تنتقل الى الأبعد الا بعد موت الأقرب أو عسرته ، فاذا عدوا أو عُسروا إنتقل وجوها الى الأم (١) .  
وقال مالك : لا تجب على الأم ، ولا مدخل للنساء في تحمل النفقات (٢) ،  
لقول الله تعالى :

( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وما انفقوا من أموالهم ) (٣) .  
فأوجب النفقة لهن ولم يوجب عليهن (٤) .

( ١ ) انظر ما سبق .

( ٢ ) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٨٣ . حاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ١ ص ٤٨٨ . المدونة ، ج ٥ ص ٤٦ - ٤٧ . مواهب الجليل والتاج والاكلیل على هامشه ج ٤ ص ٢٠٩ . وما بعدها . الخرشني ج ٤ ص ٢٠٥ .  
( ٣ ) النساء :

( ٤ ) انظر أول النفقات ادلة وجوب النفقة .

ودليلنا :

قول الله تعالى :

( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ) ( ١ ) .

فلما أوجب على الأم ما عجز عنه الأب من الرضاع ، وجب عليهما ما عجز عنه من النفقة .

ولأن البعضية فيها متحققة ، وفي الأب مظنونة ، فلما تحملت البعضية المظنونة كان تحملها بالمتيقنة أولى .

ولأنه لما تحمل الولد نفقة أبويه ، وجب أن يتحمل أبواه نفقته ( ٢ ) .

وأما الآية فلا دليل فيها لورودها في نفقات الأزواج ( ٣ ) .

والله أعلم .

( ١ ) البقرة : ٢٣٣

( ٢ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٧ . وجاء فيه :

( وتجب على الأم نفقة الولد لقوله تعالى ( لا تضار والدة بولدها ) ، ولأنه إذا وجبت على الأب ولادته من جهة الظاهر ، فلأن تجب على الأم ولادتها من جهة القطع أولى ، وتجب عليها نفقة ولد الولد لما ذكرناه في الأب . ولا تجب نفقة من ، عدا الوالدين والمولودين من الأقارب كالإخوة والأعمام ، لأن الشرع ورد بإيجاب نفقة الوالدين والمولودين ومن سواهم ولا يلحق بهم في الولادة وأحكام الولادة ، فلم يلحق بهم في وجوب النفقة .

( ٣ ) انظر أدلة النفقة من الكتاب في أوله

## فصل :

فإذا ثبت تحمل الأم (١) لها كالأب ، خرج من التزامها من عدا الأباة  
والأمهات من سائر الأقارب والعصبات ، واختص بتحملها والتزامها من  
فيه بعضية من آباءه وأمهاته على ما ( يستدل ) (٢) عليه من بعد (٣)  
فإذا كان كذلك لم يخل حال من وجد منهم من ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن يكونوا جميعاً من قبل الأب لا يشركهم أحد من قبل الأم .  
والثاني : (أن يكونوا جميعاً من قبل الأم ، لا يشركهم أحد من قبل الأب) (٤)  
والثالث : أن يشرك فيه أقارب الأب وأقارب الأم .  
فإن انفرد به أقارب الأب فنقته بعد الأب على الجد ، فإن عدم أو أعسر  
انتقلت عنه إلى ( أب ) (٥) الجد ، فإن مات أو أعسر انتقلت عنه إلى  
جد الجد ثم كذلك إلى جد بعد جد .

(١) في ( أ ) كالأب .

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

(٣) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٧ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

(٥) في النسختين ورد الجد . وهو خطأ والصواب ( أب ) الجد كما

أثبتناه .

فإذا عدم جميع الاجداد انتقلت عنهم الى أم الاب ، لقيامها في الحضانة والميراث مقام الاب ، وليس يشركها في درجتها بعد الجد أحد . فإذا صعدت بعدها درجة اجتمع فيها بعد أبي الجد ثلاثة : أم أم أب وأبو أم أب . وأم (١) أبي-أب . ففيه لأصحابنا وجهان :

أحدهما : انهم سواء في تحملها لاستوائهم في الدرجة والبعضية وعدم التعصيب ، فيشتركون في تحملها بينهم بالسوية .

١٠٠

والوجه الثاني : تتحملها أم أبي الأب لأنها مع مساواتهم في الدرجة أقرب زادلا (٢) بعصبة لتحملها .

وأرى وجهها ثالثا : وهو عندى أصح ، أنه إذا اجتمع فيهم مع استواء الدرج وارث وغير وارث ، كان الوارث يتحملها أحق من غير الوارث لقوة (٣) الوارث ، على من لا يرث ، فوجب أن يتحملها لقوة سببه كما تقدم العقبة في تحملها على من ليس بعصبة لقوتهم (٤) بالتعصيب .

(١) في الاصل وأبو أبي الأب .

(٢) في الاصل ان لا .

(٣) في الاصل لقوله .

(٤) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٧ . اعانة الطالبين ج ٤ ص ٩٩-١٠٠ .

فإن اشتركا في الميراث تحملها منهم من كان أقرب إدلا \* (١) بعصبة وإن اختلفت رحمهم تحملها الأقرب فالأقرب وارثا كان أو غير وارث .  
 فعلى هذا إن كان مع هو لا \* (٢) الثلاثة أم أب كانت أحق بتحملها على الوجوه الثلاثة وإن لم يكن غيرهن إشتراك في تحملها أم أب الأب وأم أم الأب ، لا شراكهما في الميراث وتسقط عن أبي أم الأب لسقوط ميراثه .  
 وعلى هذه القاعدة وما قدمته من هذه الوجوه الثلاثة يكون التفريع في جميع من يتحملها ، فإذا صعدت إلى درجة رابعة اجتمع ( لك فيها ) (٣) ~~فيها~~ بعد جد الجد الذي لا يتقدمه في تحملها منهم أحد سبعة :  
 أحدهم : أم أبي أبي (٤) الأب .  
 والثاني : أم أم أبي الأب .  
 والثالث : أم أم أم الأب .

---

( ١ ) في الاصل : ادلا .

( ٢ ) في النسختين ها ولا \* وهو خطأ وما اثبتناه هو الصواب .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٤ ) في الاصل : أم .

وهو\* (١) الثلاث وارثات .

والرابع : أبوام أبي أب .

والخامس : أبو أم أم أب .

والسادس : أبو أبي أم أب .

والسابع : أم أبي أم (أب) (٢) .

وليس في هو\* (٣) الأربعة وارث .

ففيه وجهان :

أحدهما : أن النفقة يتحملونها بينهم بالسوية لا ستوائهم في الدرجة ، فان

عدم واحد منهم تحملها من بقي ، ولا يتقدم بتحملها وارث على غير وارث ، ولا

من أدلى بعصبة على من أدلى بغير عصبة .

وهذا قول من اعتبر في تحمل النفقة قرب الدرج .

(١) في (أ) هو\* .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٣) في (أ) هو\* .



كلمة

والوجه الثاني : أنه يتحملها منهم من أدلى بعصبة وهو لا\* (١) (الجملة) (٢) وارث . ~~هو~~ أول المذكورين من السبعة ( أم أبي أبي الاب ) وتسقط عن سواها لا اختصاصها بقوتي الميراث والإدلاء بالعصبة . فان عدمت كانت على الثانية وهي أم أم أبي الأب ، لا اختصاصها بعد الأولى بالقوتين الميراث وقرب الإدلاء بالعصبة .

فان عدمت الثانية ، كانت على الثالثة لتفرد بها بالقوتين فان عدم الثلاث الوارثات ، كانت على الرابع وهو أبو أم اب الاب ، لأنه أقرب إدلاء بعصبة وأقرب إدلاء بوارث . فإن عدم الرابع فهو على وجهين : أحدهما : وهو قول من راعى قرب الإدلاء بالعصبة بجعلها على الثلاثة الباقيين بالسوية لاستواء درجاتهم في الإدلاء بالعصبة .

والوجه الثاني : وهو الذي رأيت تخريجه أصح في تقديم الوارث على من ليس بوارث تجب على من كان ( أقرب ) (٣) إدلاء بوارث وهو الخامس أبو أم أم الاب ، لأنه يدلي بعد درجة بوارث .

فإن عدم الخامس استوى السادس والسابع لاستوائهما في الإدلاء بالتعصيب على قول من اعتبره ولاستوائهما في الإدلاء بوارث على الوجه الذي اعتبرته ،

( ١ ) في الاصل هو لا .

( ٢ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٣ ) ما بين القوسين مكرر في الاصل .

لكن السادس منهما ذكر والسابع أنثى ، فلماذا اجتمع في تحمل النفقة ذكر وأنثى  
وهما يدلان بشخص واحد كان الذكر أحق بتحملها من الأنثى كالأبوين .  
ولو أدليا بشخصين تساويا وروعت قوة الاسباب ، فان استوت اشتركا في التحمل ،  
والسادس والسابع هاهنا يدلان بشخص واحد وهو أبو أم الأب ، فالسادس  
منهما أبوه والسابع أمه ، فاختص بتحملها السادس (١) الذى هو أبو أبي أم الأب  
دون السابعة التي هي أم أبي أم الأب . فان عدم السادس تحملها السابع  
حينئذ ثم على هذا القياس .

---

( ١ ) ورد في النسختين ( السابع ) وهو خطأ والصواب ما اثبتناه .

والله أعلم .

قَصْل :

وأما القسم الثاني : وهو أن ينفرد به أقارب الأم .

فمعلوم أنه لا يكون فهيم عصبه ، ويختص بمن فيه منهم ولادة ، وهم في أول

درجة بعد الأم ( أبواها ) ( ١ ) ، وهما أبو الأم وأم الأم ، فهي على قول من

اعتبر الدرج بينهما لاستوائهما في الدرجة ، وعلى الوجه ( ٢ ) الذي اعتبره

في الترجيح لقوة ( ٣ ) الميراث ، يجب على أم الأم دون أبي الأم ، لأنها الوارثة

( دونه ) ( ٤ ) فله من اختصاص بالذكورة . فالترجيح بالميراث أقوى ( ٥ ) .

فإذا صعدت بعدهما إلى درجة/ثالثة ، اجتمع لك فيها أربعة من جهة أبي

الأم ، أبواه ومن جهة أم الأم أبواها ، فيكون أحدهم أم أم الأم ( ٦ ) .

والثاني : أبو أم الأم . والثالث أبو أبي الأم . والرابع : أم أبي الأم . فهي على

قول ( ٧ ) من اعتبر الدرج بينهم بالسوية لاستوائهم في الدرجة .

---

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل

( ٢ ) في الاصل القول .

( ٣ ) في الاصل : لقوله .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٥ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٢ .

( ٦ ) في ( أ ) الأب .

( ٧ ) في ( أ ) : قولين .

وهي على الوجه الذي اعتبر به (١) في الترجيح بقوة الميراث ، واجبة على أم أم الأم ، لأنها الوارثة من جميعهم .  
 فإن عدت وجبت بعدها على أبي أم الأم لأنه أقرب إدلاءً بوارث .  
 فإن عدت استوى الاثنان الباقيان فيها وهما :  
 أبوا (٢) أبي الأم ، وقد ادلىا بشخص واحد ، وأحدهما ذكر ، فكان أحق بتحملها ، ووجبت على أبي الأم ( دون أم أبي الأم ) (٣) فإن صدت بعدهم إلى درجة رابعة اجتمع ( لك ) (٤) فيها ثمانية :  
 أحدهم : أم أم أم الأم .  
 والثاني : أبو أم أم الأم .  
 والثالث : أبو أبي أم الأم .  
 والرابع : أم أبي أم الأم .  
 والخامس : أبو أبي أبي الأم .  
 والسادس : أم أبي أبي الأم .  
 والسابع : أبو أم أبي الأم .  
 والثامن : أم أم أبي الأم .

( ١ ) في الاصل فيه

( ٢ ) في ( أ ) أبو .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) في الاصل ما بين القوسين غير واضح .

فعلى قول من اعتبر الدرج ٦ تجب على جميعهم بالسوية لا ستوائهم فـ في  
الدرجة .

وهي على الوجه الذى اعتبر به في الترجيح بقوة الميراث ، تجب على الأولة  
وهي أم أم أم الأم . لأنها الوارثة من جميعهم ، فإن عدمت فهي على  
الـ ١٠٢ الثاني وهو أبو أم أم الأم . لأنهم أقربهم إدا لا يوارث .

فإن عدمت فهي على الثالث وهو أبو أبي أم الأم ، لأنه مع الرابعة يدلان بأبي  
أم الأم المدلي بوارث ، وقدّم الثالث لذكوريته على الرابعة لأنوثيتها مع اشتراكهما  
في الإدا لا\* بشخص واحد ، فإن عدم الثالث فهي على الرابعة وهي أم أبي أم الأم  
فإن عدمت ( فهي ) ( ١ ) على الخامس وهو أبو أبي أبي الأم ، لأنه مع  
السادسة يدلان بأبي أبي أبي الأم ، فقدّم الخامس لذكوريته وإدا لا\* هما بشخص  
واحد . فإن عدم كانت بعده على السادسة وهي أم أبي أبي الأم .  
فإن عدمت فهي بعدها على السابع وهو أبو أم أبي الأم ، لأنه يدلي مع الثامنة  
بأم أبي الأم . فاختصر بها لذكوريته . فإن عدم بعده ( فهي ) ( ٢ ) على  
الثامنة وهي أم أم أبي الأم .

ثم على هذا القياس .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط في الاصل .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط في الاصل .

فصل :

واما القسم الثالث : وهو أن يشترك فيها أقارب الأب وأقارب الأم فهذا

على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أقارب الأب اقرب فهم المختصون بتحملها لقربهم على ما ذكرنا من أحكام درجاتهم دون أقارب الأم لبعدهم .

والقسم الثاني : أن يكون أقارب الأم اقرب ، فهم أخص بتحملها لقربهم على ما ذكرنا من أحكام درجاتهم دون أقارب الأب لبعدهم .

والقسم الثالث : أن يستوى أقارب الأب وأقارب الأم في الدرج فففيهما ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن يشترك الفريقان في تحملها . وهذا قول من اعتبر الدرج .

~~والوجه الثاني : أن يختص بتحملها أقارب الأب دون أقارب الأم وهذا قول من اعتبر الإدلاء بالعصبة .~~

(والوجه الثاني : أن يختص بتحملها أقارب الأب دون أقارب الأم وهذا قول من اعتبر الإدلاء بالعصبة ) (١) .

والوجه الثالث : أن يختص بتحملها : من لم يرث منهم أحد اختص بها من كان اقرب ادلاء بوارث وهذا قول في اعتبار القوة بالارث (٢)

(١) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

(٢) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

(٣) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٧ .

(٧٩٢)

فعلى هذا لو اجتمع أم أم وأم أب ، كان على وجهين :

أحدهما : يشتركان في تحملها، وهو قول من اعتبر الدرج، واعتبر الميراث لاستوائهما في الدرجة واشتراكهما في الميراث .

والوجه الثاني : يختص بتحملها أم الأب دون أم الأم . وهو قول من اعتبر الإدلاء بالعصبة لإختصاص أم الأب بتعصيب الأب .

ولو اجتمع أم أب وأبو أم كان على وجهين :

أحدهما : أنهما سوا في تحملها، وهو قول من اعتبر الدرج . لاستوائهما فيها .

والوجه الثاني : أنه تختص بتحملها أم الأب . وهو قول من اعتبر الإدلاء بالعصبة ،

وقول من اعتبر القوة بالميراث لأنهما معا في جنبه أم الأب دون أبي الأم (٢) .

ولو اجتمع فيها ثلاثة : أبوا أم أب وأم أبي أب وأم أم أم كان على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهم يشتركون في تحملها لاستواء الدرج .

والوجه الثاني : أنه تختص بتحملها أم أبي الأب ، لأنها أقرب إدلاء بعصبة

وهو قول من اعتبر التعصيب .

والوجه الثالث : أنه يشترك في تحملها أم أبي الأب وأم أم الأم لاشتراكهما في

الميراث دون أبي أم ( الأب ) (٣) لأنه غير وارث ، وعلى هذا القياس (٤) أبدا .

---

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٢ .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٢-١٦٨ .

## مسألة

قال الشافعي :

﴿ فينفق الرجل على ولده حتى يلفوا الحلم (١) أو المحيض (٢) ،  
ولا نفقة لهم بعد ذلك (٣) إلا أن يكونوا ( زمنى ) (٤) ، فينفق عليهم  
إذا كانوا لا يغنون أنفسهم (٥) ، وكذلك ولد ولده ، وإن سفلوا ( ما ) (٦)  
لم يكن لهم أب روته يقدر على أن ينفق عليهم ﴾ (٧) .  
وهذا صحيح .

( ١ ) أى من الذكور .

( ٢ ) أى من الإناث .

( ٣ ) إلا أن يتطوع .

( ٤ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

( ٥ ) في الصغر ، وسواء في ذلك الذكر والأنثى ، وإنما ينفق عليهم ما لهم

تكن لهم أموال ، فإذا كانت لهم أموال ، فنفقتهم في أموالهم .

( ٦ ) في الأصل أما .

( ٧ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الأم جده ص ٨٧ .



إذا وجبت نفقة الولد لصفرة سقطت ببلوغه ما لم يخلف الصفر زمناً أو جنون  
سواء كان الولد غلاماً أو جارية . فإذا احتلم الغلام أو حاضت الجارية سقطت  
نفقتها (١) .

(وقال ابو حنيفة : تجب نفقة الجارية حتى تزوج فان زوجت سقطت نفقتها ) (٢) .  
وقال مالك : تجب نفقتها حتى تزوج ، فان طلقت قبل الدخول عادت نفقتها  
على الاب وان طلق بعد الدخول لم تعد نفقتها عليه (٣) .

(١) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥١ . وجاء فيه :  
ومن له أبوان فعلى الأب نفقته صغيراً كان أو كبيراً .  
أما الأول فلقوله تعالى : ( فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ لَهُنَّ ) .  
وأما الثاني : فاستصحاباً لما كان في الصفر ولعموم حديث هند .  
وقيل : النفقة عليهما لبالغ لستوائيهما في القرب ، وإنما قدم الأب في الصفر  
لولايته عليه وقد زالت .

وهل يستوى بينهما في الإنفاق أو حسب الإرث أثلاثاً فيه وجهان :  
ومحل الخلاف فيما إذا كان الولد البالغ غير معتوه ، وإلا فكالصغير .  
وانظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٧ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٢ .  
شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الاصل

(٣) انظر : الخرشي ج ٤ ص ٢٠٥ وجاء في شرح الدردير :  
( وتجب نفقة الأنثى الحرة على أبيها حتى يدخل بها زوجها ) . حاشية الدسوقي  
صها مشه شرح الدردير ج ٢ ص ٤٦٦ . وجاء في المدونة ج ٢ ص ٢٤٧ :-  
بأن المرأة إن تزوجت ثم طلقها زوجها أو مات عنها وهي ثيب ولا تجيد كسباً فإن  
نفقتها لا تعود على أبيها .

ودليلنا

هو أن ما سقط به نفقة الفلام ، سقطت به نفقة الجارية كاليسار .

ولا نال القدرة على الكسب يمنع من وجوب النفقة كالفلام .  
ولأنه لو كان للأنثوية مزية في استحقاق النفقة لوجب للمطلقة ، وفي سقوطها للمطلقة إسقاط لحكم الأنثوية (١) .

---

( ١ ) نفقة المطلقة : يراجع ما سبق من البحث باب : نفقة من لا يملك زوجها الرجعة .

## مسألة

قال الشافعي :

[ فان كانت لهم أموال فنفقتهم في أموالهم ] (١) .

وهذا صحيح .

لأن نفقة الأولاد مواساة فوجبت مع العدم وسقطت مع الفنى (٢) ، وإذا

سقطت نفقة الأولاد بالغنى (٣) فسواء كان الولد ذكراً أو أنثى (٤) .

ولا يخلو (٥) حال ماله (٦) من أحد أمرين :

إما أن يكون حاضراً . أو غائباً .

فان كان حاضراً فلا فرق بين أن يكون قد ملكه بواجب كالميراث ، أو بتطوع

كالهبة والوصية ، ولا فرق بين أن يكون ناضاً (٧) أو عقاراً <sup>(٨)</sup> نامياً كان أو غير نام .

(١) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الام ج ٥ ص ٨٧ .

(٢) في الاصل الفنا .

(٣) في الاصل بالغنا .

(٤) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٦ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ .

(٥) في الاصل يخل .

(٦) أي مال ولده .

(٧) الناض : خذ ما نضرك من دينك، أي تيسر، وهو يستنض معروف فلان أي يستنجزه ،

وأعطاه من ناض ماله أي من صامته من الورق والعين . وقد نض ماله : صار عيناً بعد

أن كان متاعاً . واستوفيت حقي وقي عليه نضاضة أي شيء يسير . أساس البلاغة ٦٣٨

(٨) العقار : مثل سلام وهو كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل والجمع عقارات ،

المصباح المنير ج ٢ ص ٤٢١ .

فلو كان أبوه قد وهب له مالاً، فما لم يقبضه الابن فنفقته على الأب ، فإذا أقبضه إياه سقطت نفقته عن الأب ، ووجب على الولد في المال الذي ملكه عن أبيه بالهبة (١) فإن أراد الأب الرجوع في هبته ، فله الرجوع وعليه أن ينفق بعد رجوعه عليه .

وان كان ماله غائباً، فعلى الأب أن ينفق عليه قرضاً موقوفاً (٢) فان قدم ماله سالماً، رجع الابن بما انفق سواء أنفق بحكم أو بغير حكم ، اذا قصد بالنفقة الرجوع ، لأن أمر الابن في حق ولده أنفذ من حكم الحاكم .

وإن هلك مال الولد قبل قدومه بان (٣) استحقاق نفقته على الأب من الوقت الذي كثر تلف ماله فيه ، لأنه يتلف ماله صار فقيراً من أهل المواساة .

فإن تلف ماله من أول إنفاقه ، سقط جميعه ورثت (٤) ذمة الولد منه .  
وان تلف ماله بعد مضي زمان بعض النفقة وبقي زمان بعضها سقط من ذمة الولد ما انفق بعد تلف ماله ، ولم يسقط ما أنفق قبل تلفه وكان ذلك ديناً له على ولده يرجع به عليه إذا أيسر أو بلغ .

(١) في (أ) الهدية

(٢) في (أ) موهبا .

(٣) بان : الشيء يبين بياناً اذا اتضح فهو بين . مختار الصحاح ص ٧٢ .

(٤) في الاصل : برئت .

فصل :

فإذا أٌعسر الأب ببعض نفقة الولد، وقدر على بعضها، تحمل منها ما قدر عليه،  
وكان باقيةا على الجد، فان لم يكن فعلى الأم .

فلو كانا ولد بين أٌيسر الأب بنفقة أحدهما وأٌعسر بنفقة الأٌخر، فإن كان مع الأب جد  
موسر أو أم كان الأب والجد بالخيار بين اشتراكهما في نفقة الولدين وبين أن  
يتحمل الأب نفقة أحدهما ويتحمل الجد نفقة الآخر .

فان اختلفا في الاشتراك والانفراد عمل على قول من دعا الى الاشتراك فـي  
نفقتها، وان لم يكن مع الأب غيره ساوى بين ولديه في النفقة إذا استوت أحوالهما،  
وتحمل لكل واحد منهما نصف نفقته ولم يخص بها أحداً (١) .

فان اختلف أحوال الولدين انقسم اختلافهما ثلاثة أقسام :

أحدها: أن يختلف في الصغر والكبر فيكون أحدهما صغيراً لا يقوم بنفسه، ويكون  
الأٌخر مراهقاً يقوم بنفسه . أقام بنفقة الرضيع منهما دون المراهق، ولم يشرك  
بينهما، لأن الرضيع بالعجز مضاع والمراهق بالحركة متسبب .

والقسم الثاني : أن يكون أحدهما صحيحاً والأٌخر مريضاً، فالمرضى أحق بمن

الصحيح لما ذكرنا (٢)

والقسم الثالث : أن يكون أحدهما ابناً والأٌخر بنتاً ففيه وجهان :

(١) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥١ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٥ .

شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٧ .

(٢) مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥١ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ .

أحدهما : أنَّ البنت أحق لخفرتها (١) ٤ وظهور النقص في حركتها .  
والوجه الثاني : أنَّهما سواء ٥ لأن لكل واحد منهما من التصرف والتسبب  
نوعاً يقصر الآخر عنه، فيشرك بينهما في النفقة (٢) .

---

( ١ ) الخفر : بفتح الخاء شدة الحياء وباءه طرب . وجارية خفرة بكسر الفاء ومتخففة .

مختار الصحاح ص ١٨٣ .

( ٢ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥١ . ونهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٤ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٦ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ .

فصل :

فإذا كان له ابن وابن ابن تحمل نفقتهما، إذا أيسر بهما، فإن عجز عن نفقتهما، كان الابن أحق لا بتدبير وجهها عليه دون ابن الابن التي انتقلت إليه عن أبيه (١) .

ولو كان له ابن بنت وبنت ابن وأيسر بنفقة أحدهما، كانت بنت الابن أحق بتحمل نفقتها من ابن البنت لمعنيين :  
أحدهما : نقصها بالأنوثة .

والثاني : قوة سببها بتمصيب أبيها (٢) .  
والله أعلم بالصواب .

( ١ ) وقيل هما سواء والأصح تقديم الابن .

انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٨ . الوجيز ج ٢ ص ١١٧ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٤  
وجاء في الوجيز :

عند اجتماع الأولاد طريقان :

إحداهما : أن التقديم بالقرب . فإن تساويا، فهل يقدم الوارث فيه وجهان . فإن اعتبرنا الإرث . فهل يتفاوت بتفاوت مقدار الإرث فيه وجهان .  
الثانية : أن الإرث مقدم فإن تساويا فالأقرب فإن تساويا وزع عليهما .  
ووجه ثالث : أنه يقدم بالذكر فالنفقة على الابن لا على البنت .

( ٢ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٤ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٠ .

شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ .

## سألة

قال الشافعي :

[واذا لم يجز أن يضع (١) منه شيئاً ، فكذلك هو من ابنه إذا كان الوالد زمنًا لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة له فينفق عليه ولدٌ وولد ولدِه وان سفلوا ، لأنهم ولدٌ وحق الوالد على الولد أعظم] (٢) . ١١.٥  
ونفقة الوالد واجبة على ولده ، كما وجبت نفقة الولد على والده (٣) على ما سنوضحه من شروط الوجوب لقول الله عز وجل : (صاحبها في الدنيا معروفًا) (٤) .

(١) في المختصر : وضع

(٢) مختصر المزني : ص ٢٣٤ .

(٣) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٦ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٣ . نهاية

المحتاج ج ٧ ص ٢١٨ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ . شرح المحلى ج ٤ ص ٨٤

بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٦٦ .

وقد وقع الاجماع على ذلك . نيل الاوطار ج ٧ ص ١٢٩ .

(٤) لقمان : (١٥) .



فكان من المعروف القيام بكفائتهما .

وقال تعالى :

( ووصينا الانسان بوالديه حسنا ) ( ١ ) .

ومن الإحسان إليهما النفقة عليهما .

وقال تعالى :

( ولا تقل لهما أف ) ( ٢ ) .

مبالغة في برهما .

وقال عز وجل ( ٣ ) :

( ما أغنى عنه ماله وما كسب ) ( ٤ ) .

يعني ولده .

( ١ ) الاحقاف : ( ١٥ ) .

( ٢ ) الاسراء : ( ٢٣ ) .

وهو كناية عن كلام فيه إيذاء ومعـلوم أن معنى التأذى بترك الإنفاق عليهما عند عجزهما وقدرة الولد أكثر . فكان النهي عن التأفيف نهياً عن ترك الإنفاق دلالتهما كان نهياً عن الشتم والضرب دلالة .

( ٣ ) في ( أ ) . تعالى .

( ٤ ) المسد : ( ٢ ) .

وروى الأعمش (١) عن ابراهيم عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

( ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه . وان ولده من كسبه ) (٢) .

وروى حماد (٣) عن ابراهيم عن الأسود (٤) عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :

( إن اولادكم هبة من الله لكم ، يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء ذكرا . وأموالهم لكم إذا احتجتم إليها ) (٥) .

( ١ ) الأعمش : هو سليمان بن مهران الأسدي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقرآن ورع لكنه يدلس من الخامسة . مات سنة سبع وأربعين وكان مولده أول احدى وستين روى له الجماعة .  
تقريب التهذيب ج ١ ص ٣٣١ .

( ٢ ) هذا اللفظ لابن ماجه . والحديث صححه أبو زهرة وأبو حاتم .  
وزاد بعضهم : فكلوا من أموالهم .  
تلخيص الحبير ج ٤ ص ٩ .

( ٣ ) حماد بن أبي سليمان مسلم الاسعري مولا هم أبو اسماعيل الكوفي فقيه صدوق له أوهام من الخامسة ، رمي بالارضاء مات سنة عشرين أو قبلها  
تقريب التهذيب ج ١ ص ٩٧

.....

---

( ٤ ) الاسود بن يزيد بن قيس النخعي ابو عمرو . أبو عبد الرحمن مخضرم  
ثقة مكثر فقيه من الثانية ، مات سنة أربع . او خمس وسبعين . وروى له الجماعة .  
تقريب التهذيب ج ١ ص ٧٧ .

( ٥ ) رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٢ ص ٢٨٠ . باب نفقة الأبوين في كتاب  
النفقات .

وانظر تلخيص الحبير ج ٤ ص ٩٠ وقال ابن حجر :  
صححه أبو حاتم وزعم الحاكم أن الشيخين أخرجاه .  
وقال أبو داود : ( وأموالهم لكم اذا احتجتم اليها ) . هذه الزيادة منكورة .  
ونقل ابن المبارك عن سفيان قال :  
حدثني به حماد ووهب فيه .

وروى محمد بن المنكدر (١) عن جابر بن عبد الله (٢) قال :

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

إن لي مالاً وعيلاً ، ولأبي مال وعيال ، ويريد أن يأخذ مالي . فقال صلى

الله عليه وسلم :

( أنت ومالك لأبيك ) (٣) .

ولأن حق الوالد أعظم من حق الولد ، لأنه لا يقاد بقطعه، ولا يحد بقذفه،

فلما وجبت عليه نفقة ولده ، كان أولى أن تجب نفقته على ولده (٤) .

---

( ١ ) محمد بن المنكدر : بن عبد الله بن الهدي — بالتصغير التميمي المدني

ثقة ، فاضل من الثالثة مات سنة ٣٦ هجرية . أو بعدها ، روى له

الجماعة .

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ .

( ٢ ) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلمي بفتحيتين

صحابي ابن صحابي غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن

أربع وتسعين سنة روى له الجماعة .

تقريب التهذيب ج ١ ص ١٢٣ .

( ٣ ) أخرجه أبو داود رقم ( ٣٥٣٠ ) في البيوع باب في الرجل يأكل من

مال ولده .

وأخرجه ابن ماجه رقم ( ٢٢٩٢ ) في التجارات باب ما للرجل من مال ولده .

.....

== وأخرجه احمد رقم ( ٦٦٧٨ ) و ( ٦٩٠٢ ) و ( ٧٠٠١ ) واسناده حسن

وصححه البوصيرى وابن القطان .

وقال المنذرى : رجاله ثقات .

قال الحافظ في الفتح : جده ص ١٥٥ . فمجموع طريقه لا تحطه عن القوة وجواز

الاحتجاج به .

وانظر الجوهر النقي مع السنن الكبرى ج ٧ ص ٤٨١ . تلخيص الحبير ج ٤ ص ٩٠ .

فتح البارى جده ص ١٥٥ .

ووجه الاستدلال :

أضاف مال الابن الى الأب بلام التملك وظاهره يقتضى أن يكون للاب في مال

الابن حقيقة الملك . فان لم تثبت الحقيقة ، فلا أقل من أن يثبت له حق

التملك عند الحاجة .

( ٤ ) انظر : شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٣ . تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢٩٥ -

## فصل :

فإذا تقرر وجوب نفقة الوالد على ولده . فكذا نفقة الجد وان علا ، ونفقة  
الام والجداات وان علون (١) .

وقال مالك : لا يلزمه ان ينفق الا على والده ومعه ولا يلزمه أن ينفق على جده  
ولا على أمه كما لم يوجب نفقة الولد على جده ولا على أمه (٢) .  
وهذا خطأ قطع به التواصل . وخالف فيه الجمهور (٣) مع قوله تعالى :  
( ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما ) (٤) مبالغة في الحث على برهما .

(١) انظر : المذهب ج٢ ص ١٦٦ . الوجيز ج٢ ص ١١٧ . تحفة المحتاج ومهامه  
حاشية العبادي ج٨ ص ٣٤٥ . شرح المحلي ج٤ ص ٨٤ . حاشية الجمل على  
شرح المنهج ج٤ ص ٥١٢ . نهاية المحتاج ج٧ ص ٢١٨ وما بعدها . روض  
الطالب ج٣ ص ٤٤٢ .

(٢) انظر : بلغة السالك لا قرب السالك ومهامه شرح الدردير ج١ ص ٤٨٨  
٤٨٩ . حاشية الدسوقي ج٢ ص ٥٢٢ . الفواكه الدواني ج٢ ص ١٠٥ .  
الخرشي ج٤ ص ٢٠٤ . المدونة ج٢ ص ٢٤٧ .

(٣) نقل صاحب المغني الحنبلي أن إجماع على ذلك ج٧ ص ٥٨٣ .  
وكذلك في نيل الاوطار ج٧ ص ١٢٩ . وقال الشوكاني : هذا الخبر دليل  
على مالك .

(٤) الاسراء : (٢٣) .

وروى أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله  
من أبر (٢) ؟ .

قال : أمك .

قال : ثم من ؟ .

قال : أمك .

قال : ثم من ؟ .

قال : أمك .

قال : ثم من ؟ .

قال : أباك (٣) .

حقاً واجباً ورحماً موصولة (٤) موصاة بالام ثلاثاً ، ووصاه بالأب فـ في  
الرابعة (٥) .

---

( ١ ) في الأصل : أتا .

( ٢ ) البر : الاحسان . وهو في حق الوالدين والاقربين ضد العقوق ،  
وهو الاساءة اليهم والتضييع لحقهم . يقال : بريبر فهو بار ، وجمعه ببرره  
ومثله وجمعه أبرار .

جامع الاصول ج ١ ص ٣٩٨ .

( ٣ ) والحديث أخرجه البخارى ٤ / ١٣ و ٥ - ٦ . في الادب باب من  
أحق الناس بحسن الصحبة .

.....

.....

≤

= وسلم رقم ( ٢٥٤٨ ) في البر باب بر الوالدین .

وأخرجه ابو داود برقم ( ٥١٤٩ ) في الادب باب بر الوالدین .

والترمذی برقم ( ١٨٩٢ ) في البر والصلة باب ما جاء في بر الوالدین .

والبيهقي في السنن ج ٢ ص ٤٧٩ . باب نفقة الأبوين .

وانظر : تلخیص الحبير ج ٤ ص ١٠ .

( ٤ ) رحما موصولة : صلة الرحم ضد قطعها . وهي كناية عن الاحسان الى

الأقربين والأدنين والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لحوالهم وقطعها

ضد ذلك .

جامع الاصول ج ١ ص ٣٩٨ .

( ٥ ) انظر : نيل الاوطار ج ٢ ص ١٢٩ . سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٠ .

وجاء في نيل الاوطار عن الحارث المحاسبي ان اجماع على تقديم الاصم بالبر ،

وفي سبل السلام عن ابن عبد البر ان الجمهور على ذلك .



ولأن الام لتفرد بها بثقل الحمل ومشاق الولادة ، وقيامها بالرضاع والتربية ،  
أوجب حقاً من الأب وأظهر منه عجزاً . فكانت باستحقاق النفقة أحق  
والتوافر (١) على برها ألزم .

ولانه لما استوى طرفا الآباء والامهات والأجداد والجداات في عنتقهم  
بالمك وسقوط القود عنهم بالقتل، لوجود البعضية مساواة للاب ، وجب ان  
يكونوا في استحقاق النفقة كذلك (٢) .  
والله اعلم .

(١) في ( أ ) المصدر .

(٢) انظر : المذهب ج٢ ص ١٦٨ . الوجيز ج٢ ص ١١٦ . الاقناع في  
حل الفاظ ابي شجاع مع حاشية البجيرمي ج٤ ص ٦٦ . نيل الاوطار ج٢ ص ١٣٧  
سبل السلام ج٣ ص ٢٢٠ .

فصل :

فإذا ثبت أن/على الولد نفقة والديه ومن علا من جهتيهما من جد وجدة  
فيه بعضية وولاية فوجوها معتبر بشروط في الوالدين وشروط في الولد .  
فأما الشروط المعتبرة في الوالد فتلاثة :

أحدها : الحرية فإن كان عبداً وجبت نفقته على سيده . وإن كان مكاتباً احتمل  
وجهين :

أحدهما : لا تجب نفقته على ولده ( كالعبد لأن أحكام الرق عليه جارية .  
والثاني : تجب نفقته على ولده ) (١) لسقوط نفقته بالكتابة عن سيده . وإن  
كانت أمة أم ولد لم تجب عليه نفقتها، لوجوبها على سيدها (٢) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٢ ) أنظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٦ - ٩٧ . نهاية المحتاج ج ٧ ص  
٢١٨ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ . الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع  
بهاشم بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٦٧ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .  
فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢١ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥١٠ .

وجاء في روضة الطالبين :

الوجه الأول أصح . لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم فينفق من كسبه  
فإن تمسك بعجز نفسه والنفقة على سيده .

والشرط الثاني : الفقر ، فان كان فنيا بماله او مكتسبا ببدنه ، لم تجب نفقته على ولده ، لانها مواساة تجب مع الحاجة وتسقط مع القدرة على الكفاية ، والشرط الثالث (٢) : ان يكون عاجزا عن الاكتساب إما بنقصان الخلقة كالزمانة وإما بنقصان الاحكام كالجنون ، ليكون بعدم المال والعجز بالزمانة أو الجنون صادق الحاجة .

فان كان صحيح البدن فيسر مجنون ولا زمن/ففي وجوب نفقته بالفقر وحده قولان أشار الشافعي اليهما في كلام يحتمل : أحدهما : تجب لحاجته . والثاني : لا تجب لصحته (٢) .

(١) في (١) القسم .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج٩ ص ٨٣ - ٨٤ .

شرح روض الطالب ج٣ ص ٤٤٣ . مغني المحتاج ج٣ ص ٤٤٧ . نهاية

المحتاج ج٧ ص ٢٢٠ . بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٦٦-٦٧ .

شرح المحلي ج٤ ص ٨٤ . حاشية الجمل ج٤ ص ٥١٠ - ٥١٢ .

فتح الوهاب ج٢ ص ١٢١ .

ورجح الشيخ زكريا الانصاري الاول لعظمة حرمة الوالد على الولد .

وكذلك النووي .

واختلف اصحابنا في تخرج هذين القولين (١) في نفقة الولد اذا كان فقيرا بالغا صحيح البدن والعقل على وجهين :

أحدهما : يكون على قولين كالآب .

١٠٦

والوجه الثاني : لا تجب قولا واحدا ، حتى يجتمع مع الفقر عجز بصفير أو بجنون أو زمانة قولا واحدا (٢) .

وان كانت نفقة الأب بالفقر وحده على قولين ، والفرق بينهما ~~في~~ قوة حرمة الاب على حرمة الولد لسقوط القود عن الاب (٣) . ووجهه على الولد (٤) فلقوه هذه الحرمة وجب اعفاف الوالد على ولده ، ( ولم يجب ) (٥) على الوالد اعفاف ولده (٦) .

( ١ ) في ( أ ) الوجهين .

( ٢ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٤ .

وتجب لفقير غير مكتسب لمن كان زما أو صغيرا أو مجنونا لعجزه عن كفاية نفسه وان لم يكن به ذلك فأقوال ثلاثة :

الأول : وهو أحسنها ، تجب لأنه يطّيح أن يكلف بعضه الكسب مع اتساع ماله الثاني : لا تجب للقدرة على الكسب .

الثالث : تجب لأصل دون فرع ، لعظم حرمة الاصل .

قال النووي وهو الأظهر .

وانظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧ .

.....

( ٣ ) انظر : المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٦٦٦ .

( ٤ ) انظر : نفس المرجع السابق ج ٧ ص ٦٧٠ .

وهو قول عامة اهل العلم .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .

( ٦ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٧ . الوجيز ج ٢ ص ١١٦ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٣ - ٨٤ . شرح المحلى ج ٤ ص ٨٤ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٤٥ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٠ .

شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٣ .

فصل :

وأما الشروط المعتبرة في الولد لوجوب النفقة عليه فثلاثة

شروط :

أحدها : الحرية . فان كان الولد عبدا ، سقطت عنه نفقة والده لعجزه برقه . وكذلك لو كان الولد مكاتبا لم تجب عليه ( نفقة والده وان وجبت عليه ) نفقة نفسه ، لأن ماله مستحق في كتابته فصار باستحقاقه فقيرا .  
والشرط الثاني : أن يكون قادرا عليها بمال أو كسب بدن ليصير بالقدرة عليها من أهل المواساة بها (١) .

والشرط الثالث : أن يجدها الولد فاضلة عن قوته وقوت زوجته في يومه وليته ، فإن لم تفضل سقطت عنه . وكانت نفقة الزوجة مقدمة على نفقة الأب ، لأنها معاوضة . ونفقة الأب مواساة .

( ١ ) حاشية البجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٦٦ - ٦٧ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥١٠ . مفني المحتاج ج٣ ص ٤٤٧ . تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ج٨ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ . نهاية المحتاج ج٧ ص ٢١٨ .

فاما الدين فقير موثر في وجوب النفقة وسقوطها، ولا يكون اجتماعها على الدين الواحد ، شرطا في الوجوب ولا اختلافهما فيه موجبا للسقوط (١) ، فتجب نفقة المسلم على الكافر ، ونفقة الكافر على المسلم ، لوجوبها بالنسب والبعضية ، كما يثبت العتق بالملك مع اختلاف الدين اذا وجدت البعضية .

وانما يوثر في الميراث الذي لا يعتبر في وجوب النفقة لاستحقاقها على ابي الام وان لم يرث (٢) .

( ١ ) لمعوم الادلة فيهم الكافر والمسلم لوجود الموجب وهو البعضية كالعتق ورد الشهادة . فان قيل هلا كان ذلك كالميراث ؟ . أجيب بان الميراث مبني على المناصرة وهي مفقودة عند اختلاف الدين .

أما النفقة فبنيّة على الحاجة وهي موجودة مع اختلاف الدين . انظر حاشية البجيرمي مع الاقناع ج٤ ص ٦٦-٦٧ . وجاء في تحفة المحتاج : ( وان اختلفت دينهما ) بشرط عصمة المنفق عليه ، لا نحو مرتد وحربي، لأنها مواساة وهما ليهما من أهلها، وهل يلحق بهما نحو زان محصن بجامع الإهدار أو يفرق بينهما بأنهما قادران على عصمة نفسيهما، فكان المانع منهما بخلافه فإن توته لا تعصمه . ويسن له الستر على نفسه وكذا الشهود فكان من أهل المواساة لعدم مانع قائم به يقدر على إسقاطه، ج٨ ص ٣٤٥ .

( ٢ ) انظر: منهاج الطالبين ص ١٠٩ . شرح المحلى ج٤ ص ٨٤ . حاشية البجيرمي مع الاقناع ج٤ ص ٦٦-٦٧ . حاشية الجمل ج٤ ص ٥١٠-٥١٢ . مفتي المحتاج ج٣ ص ٤٤٧ . نهاية المحتاج ج٧ ص ٢١٨ . تحفة المحتاج ج٨ ص ٣٤٥ .

فصل :

واذا وجبت نفقة الوالد على الولد وجب عليه اعفاه بزوجة او ملك

يعين (١) .

ولا يجب على الوالد اعفاه ولده لقوة حرمة الوالد على حرمة الولد . فعلى

هذا لو كانت للوالد زوجة وجب على الولد أن ينفق عليه وعلى زوجته (٢) .

فان سقطت نفقة الاب بمساره سقط اعفاه عنه .

وان سقطت نفقة عنه مع فقره لصحته وعقله على أحد القولين ، ففي وجوب

اعفاه عليه اذا احتاج وجهان : (٣)

(١) انظر : المذهب ج٢ ص ١٦٨ . الوجيز ج٢ ص ١١٦ . روضة

الطالبين ج٩ ص ٨٦ .

وجاء في المذهب :

وجب عليه اعفاه على المنصوص .

وخرج أبو علي بن خيران قولا آخر :

أنه لا يجب لانه قريب يستحق النفقة فلا يستحق الاعفاه كالأبن .

والمذهب الأول لانه معنى يحتاج اليه الاب ، ويلحقه الضرر بفقد فوجب

كالنفقة .

(٢) انظر : نفس المصادر السابقة .

(٣) في (١) وجهين .



أحدهما : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة ، قد سقط عنه إعفافه لسقوط نفقته .

والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي ، يجب عليه إعفافه ، وإن لم تجب عليه نفقته ، لأنه قد استحق النفقة في بيت المال ، ولا يستحق فيه الإعفاف (١) .

فأما الأم إذا كانت ذات زوج قد أعسر بنفقتها لم تجب نفقتها على ولدها ، ما لم يفسخ نكاحه وإن احتاجت لوجوبها على الزوج .

١٧ ب

وإن تأخر الاستحقاق بالإعسار لثلا تجمع بين نفقتين بزوجية ونسب ، فلو سقطت نفقتها عن الزوج بنشوزها عليه ، لم تجب نفقتها على ولدها ، لأنها قادرة على النفقة بطاعة الزوج .

( ١ ) المذهب : ج ٢ ص ٦٨ . وانظر تكملة المجموع ج ٨ ص ٣١٢ .

وجاء فيه :

( ومن وجب عليه الإعفاف بالخيار بين أن يزوجه بحرة وبين أن يسريه بجارية ، ولا يجوز أن يزوجه بأمة لأنه بالإعفاف يستغنى عن نكاح الأمة ولا يعفه بمعجوز ولا قبيحة . أما الأم التي لا زوج لها ، فهل يجب على ابنها إعفافها ؟ .

جاء في المغني لابن قدامة : ج ٧ ص ٥٨٨ .

( وأما الأم فيجب إعفافها بتزويجها ، إذا طلبت ذلك وخطبها كفؤها ونحن نقول بوجوب ذلك عليه .

ولو طلقها الزوج ، وجبت نفقتها على ولدها، وان كانت في العدة إذا  
كان الطلاق بائنا ، ولم تجب عليه إذا كان الطلاق رجعيا الا بعد انقضاء  
العدة .

ولو خطبها الا زواج وهي خلية ، لم تجبر على النكاح، وأخذ الولد بنفقتها ،  
الا ان تختار النكاح ، فتسقط نفقتها عن ولدها بالعقد ، لوجوبها  
على الزوج .

---

فصل :

واذا كان للرجل ابن ومنت وجبت نفقته على الابن (١) دون البنت كما  
تجب نفقة الولد على (الأب دون ) (٢) الأم ، فان أسربها الابن وجبت  
على البنت كما تجب نفقة الولد على الأم اذا أسربها الأب .  
واذا كان له ابنان موسران وجبت نفقته عليهما ، ولو أسرب بها أحدهما  
وجبت على الموسر منهما .  
واذا كان له ابن وابن ابن وجبت نفقته على الابن دون ابن الابن ، فان أسرب  
بهما ( الابن ) وجبت على ابن الابن كما تجب نفقة الولد على الجد إذا أسرب  
بها الأب (٣) .

---

( ١ ) إن اعتبرنا الذكورة وهو اختيار العراقيين، وإن اعتبرنا بالقرب أو أصل  
الارث . فهي عليهما سوا . وان اعتبرنا مقدار الارث فهي عليهما أثلاثا .  
انظر : شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ .  
( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .  
( ٣ ) ان الابن أحق من ابن الابن والاب أحق من الجد، لأنهما أقرب  
ولأنهما لو كانا موسرين وهو معسر ، كان نفقته على أقربهما ،  
فكذلك نفقته عليهما .

المهذب ج ٢ ص ١٦٨ .

ولو كان له بنت وابن ابن وجبت نفقته على ابنه الابن (١) دون البنت / كما ١٠٨  
تجب نفقة الولد على الجد دون الام ، فان أعسر بها ابن الابن كانت  
على البنت ، كما تجب نفقة الولد على الأم اذا أعسر بها الجد .  
فلو كان له ابن بنت بنت ابن ففيه وجهان :  
أحدهما : أن نفقته على ابن البنت ، لأنه ذكر .  
والثاني : أنها على بنت الابن لا دلاها بذكر ولقوتها بالميراث (٢) .

( ١ ) هذا ان اعتبرنا بالذكورة والتعصيب . وهي على البنت ان اعتبرنا  
القرب وعليهما بالسوية ان اعتبرنا الارث .

انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٨ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٠ .

( ٢ ) ووجه ثالث : هو عليهما ان اكتفينا بالاستواء فسي الدرجة .

انظر : شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ . وانظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٤ .

تكملة المجموع ج ١٨ ص ٣٠٥ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٩١ .

فصل :

ولو كان له ابن وولد خنثى مشكل ففيه وجهان :

أحدهما : أن جميع نفقته على الابن ، فإن بان الخنثى رجلا رجع عليه بنصف ما أنفق ، وإن بان امرأة لم يرجع عليها بشي\* ، لأننا على يقين من وجوبها على الابن وفي شك من الخنثى .

والوجه الثاني : أنها على الابن والخنثى نصفين ، فإن بان الخنثى رجلا لم يرجع بشي\* . وإن بان امرأة رجع بها أنفق على الابن (١) .

ولو كانت له بنت وولد خنثى مشكل ففيه وجهان :

( أحدهما ) (٢) أن جميعها على الخنثى ، فإن بان رجلا لم يرجع بشي\* وإن بان امرأة رجع على البنت بنصف ما أنفق .

والوجه الثاني : أنها عليهما<sup>(٣)</sup> ، فإن بان الخنثى رجلا ، رجعت البنت عليه بما أنفقت . وإن بان امرأة لم ترجع عليه بشي\* (٤) .

(١) شرح روضة الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ . تكملة المجموع ج ١٨ ص ٣٠٣ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ٩١ . وجاء فيها :

إن قلنا بإجتماع الابن والبنت تكون عليهما فكذا هنا . وإن قلنا على الابن فهنا

وجهان :

أحدهما : على الابن نصفها لأنه مستيقن ، والنصف الآخر يقتضيه الحاكم ،

فإن كان ذكرا فالرجوع عليه والا فعلى الابن .

وأصحهما : يؤخذ الجميع من الابن فإن بان الخنثى ذكرا رجع عليه بالنصف .

.....

- 
- ( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .
- ( ٣ ) شرح روضة الطالب ج ٣ ص ٤٤٦ .
- ( ٤ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ٩١-٩٢ وجاء فيها :
- إن قلنا في اجتماع الابن والبنت : النفقة عليهما فكذا هنا .
- وان قلنا على الابن فوجهان :
- أحدهما : هي على الخنثى ، فان بانت أنوثته رجعت على أختها بالنصف
- والثاني : لا يؤخذ منه الا النصف لأنه اليقين ، ويؤخذ النصف الاخر من
- البنت . فان بانت ذكوره رجعت عليه .
- قلت : ( اى قال النووى ) : كان ينبغي أن يجيء وجه الافتراض ولا يؤخذ
- من البنت شي . والله اعلم .
- وانظر تكملة المجموع ج ١٨ ص ٣٠٣ .

فصل :

واذا وجبت نفقة الأبوين ، فإن أسـر بنفقة أحدهما وأسر بنفقة الآخر ففي أحقهما بها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأم أحق بها من الأب لقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
( الوالد اعظم وحق الوالدة ألزم ) (١)

ولأنها تفردت بحمله ورضاعه وقامت بكفـالته وحضـانته فكانت حرمتها أكد وحقها ألزم (٢) .

والوجه الثاني : أن الأب أحق بالنفقة من الأم لما فيه من التعصيب ، ولما يختص به من التزام نفقته في الصغر .

والوجه الثالث : أنهما سواء فيشرك (٣) بينهما فيها (٤) و  
والأول أظهرها (٥) .

( ١ ) لم اقف على تخريج هذا الحديث .

ولما روى أن رجلا قال يا رسول الله من أبر ؟ قال أمك وكررها ثلاث مرات وفي  
الرابعة قال : أباك .

( ٢ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٨ .

( ٣ ) في الأصل فيشترك . .

( ٤ ) لأن النفقة بالقرابة لا بالتعصيب وهما في القرابة سواء .

انظر المهذب ج ٢ ص ١٦٨ .

( ٥ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٥ .

فعلى هذه الأوجه الثلاثة لو كان لها مع الولد ولد ابن موسر تحمل  
باقي نفقتهما حتى يكتفيا .

فإن اتفق الولد وولد الولد على أن ينفق أحدهما على أحد الأبوين  
وينفق الآخر على الآخر صح .

وان اتفقا على الاشتراك في نفقتهما صح (١) .

وان اختلفا رجع الى خيار الأبوين، اذا استوت نفقاتهما ، فان اختلفت  
النفقات ، اختص أيسرهما بأكثر الأبوين نفقة .

وكذلك نفقة الأبوين على الولد ين إذا أيسر كل واحد منهما بنفقة أحدهما  
وأعسر بنفقة الآخر حملا في نفقتهما على ما اتفقا عليه .

فإن اختلفا حملا على خيار الأبوين إذا استوت نفقاتهما . وان اختلفت  
اختص أيسرهما بأكثرهما نفقة (٢) .

---

( ١ ) أنظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٦ .

( ٢ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٦ .



فصل :

=====

ولو كان للوالد ولد ووالد وكلاهما موسر بنفقتة ففي أخصهما بالتزامها

وجبهان :

أحدهما : ولده أحق بالتزام نفقتة من والده لان حقه على ولده أعظم من حقه

على والده .

والوجه الثاني : أنهما سواء لا شتراكهما في التعصيب واختصاص كل واحد

منهما بطرف ملاصق ، فوجب أن يشتركا في نفقتة .

والاول أظهر (١) .

فعلى هذين الوجهين : لو كان له ابن ابن وأب كانت على ابن الابن في الوجه

الاول . وعلى الاب في الوجه الثاني ولا يشتركان فيها .

ولو كان ابن وجد كانت على الابن في الوجهين معاً ، لقربه على

الجد (٢) .

---

( ١ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٨ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٣ .

( ٢ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٣ . وجاء فيه :

وقال البيهقي : الأصح أنه لا نفقة على الأصول ما دام يوجد واحد من الفروع

قريباً كان أوبعيداً ذكراً أو أنثى .

فصل :

وان قد مضى الكلام في وجوب نفقة الوالدين والمولودين على قريبهم ومعدهم ،  
فهني مقصورة عليهم وساقطة عن (١) عداهم من عصباتهم (٢) وذوي محارمهم  
وأرحامهم ، وان اختلف الفقهاء فيمن عدا الوالدين والمولودين على مذاهـب  
شتى :-

أحدهما : وهو مذهب الشافعي (٣) ، سقوط نفقاتهم وان كانوا فقراء زماناً ، فلا  
تجب نفقة الإخوة والأخوات والأعمام والعـمات والأخوال والخالات وهو أضيق  
المذاهب فيهم . وإن كان أضيق منه (٤) مذهب مالك (٥) في اقتصاره على  
وجوب نفقة الأب دون الأمهات والأجداد . ووجوب نفقة الولد وأولاد الأولاد  
( على الأب وحده دون الأمهات ) (٦) .

- ( ١ ) في النسختين فيمن وارى ان التعبير ( عن ) أولى والله اعلم .  
( ٢ ) في الاصل عصباتهم .  
( ٣ ) انظر : الام ج ٥ ص ٨٩-٩٠ . المذهب ج ٢ ص ١٦٦ . روضة الطالبين ج ٩  
ص ٨٣ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٢ .  
( ٤ ) في الاصل ( من ) .  
( ٥ ) انظر : المدونة ج ٢ ص ٢٤٧ حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٢٢ . الفواكه  
الدواني ج ٢ ص ١٠٥ . الخرشي ج ٤ ص ٢٠٤ .  
( ٦ ) ما بين القوسين مكرر في الاصل .

والمذهب الثاني : وهو مذهب أبي حنيفة (١) انه يجب نفقة كل ذى رحم محرم كالإخوة والأخوات وأولادهما والاعمام والعمات والأخوال والخالات دون أولادهما إذا اتفقوا في الدين ، فان اختلفوا فيه لم تجب نفقاتهم . وأوجب نفقة الوالدين والمولودين مع اتفاق الدين واختلافه .

والمذهب الثالث : وهو مذهب الأوزاعي (٢) ومه قال : عمر (٣) إن النفقة تجب على جميع العصباء دون ذوى الأرحام من عدا الوالدين والمولودين . والمذهب الرابع : وهو مذهب أبي ثور (٤) أنها تجب لكل موروث (٥) وتسقط فيمن ليس بموروث . (٦) .

والخامس : وهو محكي عن أبي الخطاب . وان شذ عن الفقهاء أنها تجب على ذى قرين ورحم من قريب أو بعيد (٧) .

( ١ ) انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣٥٠ . تبين الحقائق ج ٣ ص ٦٤ . النفقات

للخفاف ص ٦٨ . الاحوال الشخصية زكي الدين شعبان ص ٦٢٧-٦٢٨ .

بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٠-٣١ .

( ٢ ) انظر المغني ج ٧ ص ٥٨٩ .

( ٣ ) وذلك لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قضى على بني عم منقوس

بنفقته . انظر :

المحلى ج ١٠ ص ١٠٢ . المغني ج ٧ ص ٥٨٩ .

( ٤ ) أبو ثور : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبى البغدادى جمع

بين الحديث والفقهاء ومن رواة مذهب الشافعى القديم . ويعتبر صاحب

.....

مذهب مستقل وتوفي سنة ٢٠٤ هجرية .

انظر : النجوم الزاهرة ج ٢ ص ٣٠١ . تاريخ بغداد ج ٦ ص ٦٥ .

( ٥ ) اذا كانت ملتهما واحد وكانا يتوارثان .

انظر : المغني ج ٧ ص ٥٨٩ .

( ٦ ) مه قال احمد بن حنبل وابن أبي ليلى ومجاهد والحسن .

انظر : المغني ج ٧ ص ٥٨٩ . نيل الاوطار ج ٧ ص ١٢٩ .

المحل ج ١٠ ص ١٠١ .

( ٧ ) وهو قول ابن حزم .

انظر المحل ج ١٠ ص ١٠٠ .

واستدل من نصر قول ابي حنيفة بقول الله تعالى :

( وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) (١) .

وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( لا يقبل الله صدقة امرئ وذو رحم محتاج ) (٢) .

ولأنه مناسب ذو رحم محرم فوجبت نفقته مع اتفاق الدين كالوالدين والمولودين

قال : ولأنه مال مستحق بالنسب ، فوجب أن يتجاوز الوالد يــــــن

والمولودين كالميراث (٣) .

واستدل من نصر قول الأوزاعي بقول الله عز وجل :

( فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب ) (٤) .

( ١ ) الاحزاب : (٦) .

( ٢ ) هذا الحديث لم أجده .

( ٣ ) انظر : فتح القريب ج ٣ ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

( ٤ ) سورة مريم : (٥-٦) .

وجه الاستدلال :

( حيث جاء في الآية الميراث ) .

واستدل من نصر قول أبي ثور بقول الله تعالى : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) (١)

واستدل من نصر قول أبي الخطاب بقول الله تعالى : ( وات ذا القربى حقه ) (٢) ١١٠  
ودليلنا :

حديث أبي هريرة أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
ان معي دينارا :

قال : ( انفق على نفسك ) .

قان : ان معي آخر .

قال : ( انفق على ولدك ) .

قال : ان معي آخر .

قال : ( انفق على زوجتك ) .

قال : ان معي آخر .

قال : انفق على عبدك ) .

قال : ان معي آخر .

قال : ( اصنع به ما شئت ) (٣) .

( ١ ) وجه الاستدلال : حيث أوجب الله على الأب نفقة الرضاع ثم عطف الوارث

عليه فأوجب على الوارث مثلما أوجب على الوالد .

فالوارث هنا مفرد معرف بأل الجنسية فهو عام . ووصف المحرمية الذي قال به

الحنفية زيادة على النص ، من غير دليل . وما ورد في قراءة ابن مسعود

.....

شاذ لا يقوى على تخصيص العام .

انظر : المفني ج ٧ ص ٥٩٠ . الفرقة بين الزوجيين ص ٢٥٨ .

( ٢ ) الاسراء : ( ٢٦ ) .

واستدلوا بحديث :

( إبدأ بنفسك فتصدق عليها . فإن فضل شي \* ، فلاهلك ، فإن فضل عن

أهلك شي \* فلذى قرابتك ، فإن فضل عن ذى قرابتك شي \* فهكذا وهكذا ) .

فأوجب الله عز وجل حقاً لذى القربى . والمساكين . وابن السبيل .

وأوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم العطية للاقارب .

انظر : المحلى ج ١٠ ص ١٠٤ .

( ٣ ) انظر تخریج الحديث في بحث أدلة النفقة .

فكان ابو هريرة اذا حدث بهذا الحديث قال :

يقول لك ابنك : انفق علي الى من تكلمي ؟ .

وتقول لك زوجتك : أنفق علي أو طلقني .

ويقول لك عبدك : أنفق علي أو بيعني . (١) .

فكان هذا الحديث متوجهاً إلى بيان الأسباب التي تستحق بها النفقة ، ولم يذكر سبب ذوى المحارم . بخلاف (٢) ما قال أبو حنيفة (٣) .

ولا العصبات بخلاف ما قال الاوزاعي .

ولا الورثة بخلاف ما قال ابو ثور .

ولا ذوى الارحام بخلاف ما قال أبو الخطاب (٤) .

فصاروا محجوجين (٥) به .

ويدل على ذلك من طريق القياس :

أن كل من قبلت شهادته ( لـ ) ( ٦ ) لم تجب نفقته عليه ، كالأجانب

---

( ١ ) سبق تخریج هذا الحديث .

( ٢ ) في ( أ ) مخالف .

( ٣ ) انظر : ما سبق من البحث .

( ٤ ) في ( أ ) ابن .

( ٥ ) أي أصبحت الحجة عليهم .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .



طرداً (١) ، والوالدين والمولودين عكساً (٢) .

ولأنها قرابة ( لا ) (٣) تمنع دفع الزكاة ، فلم تجب بها النفقة كغير ذوي المحارم طرداً والوالدين والمولودين عكساً لأنه لا يجوز دفع الزكاة إليهم لغنائهم —  
بوجوب نفقتهم عليه ، ويجوز دفع الزكاة إلى غيرهم فاقتضى أن يكون لفقرهم بسقوط  
نفقتهم عنه (٤) .

ولأن من لا يلزمه أن ينفق عليه من كسبه لم يلزمه أن ينفق عليه من ماله قياساً على  
الأبعد ، لأنه لا يلزم أن ينفق من الكسب إلا على الوالدين والمولودين دون غيرهم ،  
وعلى أبي حنيفة خاصة : أن كل من لا يلزم الإنفاق عليه مع ( اختلاف الدين لم  
يلزم الإنفاق عليه مع ) (٥) إنفاق الدين كيني الأعمام (٦) .

( ١ ) أي أن الأجانب تقبل شهادتهم فلا يجوز الإنفاق عليهم .

( ٢ ) فلا تقبل شهادتهم فينفق عليهم .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٤ ) في ( أ ) عليه .

( ٥ ) شرح العناية ج ٣ ص ٣٥٢ . مع فتح القدير .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

فأما الجواب عن استدلال أبي حنيفة بقول الله تعالى :

( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) (١) . فإيهام ما يكون به

بعضهم أولى ببعض يمنع من تعيينه في وجوب النفقة .

فإن قيل : فهو على العموم إلا ما خص بدليل .

قيل : هذا إضمار وادعاء العموم في المضمرات لا يصح على أنها وردت ناسخة

للتوارث بالاسلام والهجرة واستحقاقه بالقرابة (٢) .

وأما قوله : ( لا يقبل الله صدقة من رجل ذي رحم محتاج ) (٣) فهو محمول على فضل

الصدقة على ذوى الرحم لا على وجوب النفقة لقوله في خبر آخر : ( صدقتك على غير

ذى رحمك صدقة وعلى ذى رحمك صدقة وصلة ) (٤) .

وأما قياسه على الوالدين والمولودين فالمعنى فيهم (٥) منعهم من زكاته ومن الشهادة

له .

( ١ ) الأحزاب : ( ٦ ) .

( ٢ ) انظر : تفسير الرازي ج ٥ ص ٢٩٦ . المغني ج ٧ ص ٥٩٠ .

كان الناس يتوارثون بالحلف والنصرة ثم توارثوا بالاسلام والهجرة فكان المهاجر

يرث المهاجر ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجراً، وهو أقرب اليه من رثية فنزلت

الآية : ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) على ما فرض لهم لا

مطلقاً . انظر الرسالة ص ٥٨٩ . الام ج ٤ ص ١٠ .

( ٣ ) لم اجد هذا الحديث .

( ٤ ) جاء في تلخيص الحبير ج ٣ ص ١١٥ . عن هذا الحديث : رواه احمد والنسائي

وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث سلمان الصبي . وفي الباب عن ابي طلحة

وابي امامة رواهما الطبراني .

( ٥ ) في ( أ ) فيه .

وأما قياسه على الميراث فالمعنى فيه تجاوزه لذوى المحارم الذى يخالف فيه

النفقة ، فلذلك خالفه في ذوى المحارم .

١١١

وأما استدلال الأوزاعي بقوله تعالى :

( فهب لي من لدنك وليا ) (١) فهو محمول على ما صرح بطلبه من قوله :

( يرثني ويرث من آل يعقوب ) (٢) .

وأما استدلال أبي ثور بقوله تعالى :

( وعلى الوارث مثل ذلك ) (٣) . فقد تقدم الجواب عليه من حمله على ان ( لا

تضار والدة بولدها ) .

وأما استدلال أبي الخطاب بقوله تعالى : ( وآت ذا القربى حقه ) فمحمول على

ذوى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه ضم اليه المسكين وابن

السبيل (٤) .

والله اعلم .

( ١ ) مريم : ( ٥ ) .

( ٢ ) مريم : ( ٦ ) .

( ٣ ) البقرة : ( ٢٣٣ ) .

( ٤ ) يقصد به قول الله تعالى :

( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ) .

## مسألة

قال الشافعي :

[ومن أخبرناه على النفقة ، بعنا فيها (١) العقار] (٢) .

أما النفقة المستحقة للزوجات والأقارب فيجب يوماً بيوم ، فإذا دفع نفقة كل يوم فيه ولم يؤخرها عنه ، فقد قام بالواجب عليه ولم يلزمه المطالبة بنفقة غده قبل مجيئه سواء كان مستحق النفقة زوجة أو مناسبا لتردها في غده بين الوجوب والإسقاط، ولأنها مؤجلة بزمان الاستحقاق .

وان آخر النفقة في يومه حتى مضى، سقطت بمضي اليوم نفقات الأقارب ولم تسقط نفقات الزوجات (٣) .

( ١ ) أى في نفقة القريب .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . وجاء في المنهاج ص ١٠٩ :

( ويبيع فيها ما يباع في الدين ) .

وانظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢١٨ . شرح المحلى ج ٤ ص ٨٤ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٨ . شرح المنهاج حاشية الجمل ج ٤ ص ٥١٣ . أسنى المطالب ج ٣ ص ٤٤٣ .

( ٣ ) جاء في المنهاج : ( وتسقط بغواتها ، ولا تصير ديناً ، عليه إلا يفرض قاض أو إذنه فسي اقتراض لغية أو منع ) . ثم علق عليه صاحب مغني المحتاج فقال : ( وتسقط بمضي الزمان ، وان تعدى المنفق بالمنع لأنها وجبت لدفع الحاجة الناجزة وقد زالت ، بخلاف نفقة الزوجة ، فإنها معاوضة ، وحينئذ لا

تصير ديناً في ذمته إلا بغرض قاض أو إذنه في إفتراض لغية أو منع فإنها تصير ديناً في ذمته .

وقال الشربيني : تبع المصنف في هذا الاستثناء كالمحرر والغزالي ولا ذكر له في شيء من كتب الطريقتين .

قال الأذري : وحكام العصر يظنون أنه المذهب . والحق خلافه فإن فرض القاضي بمجرد لا يؤثر عندنا بلا خلاف فالمعتمد كما عليه الجمهور أنها لا تصير ديناً إلا بافتراض بنفسه أو مأذونه ويمكن حصل كلام الغزالي والرافعي على ما إذا فرض القاضي النفقة أي قدرها وأذن لإنسان أن ينفق على الطفل مثلاً ما قدره ففي غيبة القريب أو منعه ويرجع على قريبه ، فإذا أنفق صار في ذمة القريب .

قال الشربيني : وهذا الحمل هو المراد وإلا فيخالف ما عليه الجمهور ويكـون الإستثناء حينئذ من اللفظ لا من المعنى ، لأن الواجب على القريب إنما هو وفاء الدين ولا يسمى هذا الوفاء نفقة .

أنظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٨ . وانظر : بجيرهي على الخطيب ج ٤ ص ٦٨ .

وجاء في الوجيز : ج ٢ ص ١١٦ :

( ثم نفقة القريب على الكفاية وهو ما يستقل به دون ما يشيع ولا يستقر في الذمة إلا بغرض القاضي ح .

وقال أبو حنيفة : تسقط بمضي اليوم نفقات الزوجات، كما تسقط نفقات

الأقارب ، إلا أن يحكم بها حاكم (١) .

والدليل على أن نفقات الزوجات لا تسقط بالتأخير وإن سقطت نفقات الأقارب ب ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم ، إما أن ينفقوا أو يطلقوا أو يبعثوا بنفقة ما حبسوا (٢) ، ولم يخالفه في الصحابة أحد فكان إجماعاً (٣) .

( ١ ) انظر فتح القدير ج ٣ ص ٣٣٢ . وسهامه شرح العناية على الهداية وجاء

في فتح القدير :

( وإذا مضت مد قلم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها، إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة أو صالحت الزوج على مقدار فيها فيقضي لها بنفقة ما مضى ) لان النفقة صلة وليست بعوض عندنا فلا يستحكم الوجوب فيها إلا بالقضاء ، كالهبة لا توجب الملك إلا بمؤكد وهو القبض والصلح بمنزلة القضاء لأن ولايته على نفسه أقوى من ولاية القاضي بخلاف المهر لأنه عوض ) .

وجاء في فتح القدير ج ٣ ص ٣٥٤ : ( وإذا قضى القاضي للولد وللوالدين وذوي الأرحام بالنفقة فضت مدة سقطت ) لأنه نفقة هو لا تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضي لأنها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى ) .

( ٢ ) سبق تخريج الحديث .

( ٣ ) انظر : المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٥٢٨ . نيل الأوطار ج ٢ ص ١٣٣ .

سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٦ .

ولأنه حق يقابل منفعتها (١) فلم يفتقر استحقاقه الى حكم حاكم كاجرة رضاعها،  
 ولا ن ما وجب قبضه من الاموال المستحقة لم يسقط بمضي وقته كالدون الموجهة  
 ولا يدخل عليه نفقات الأقارب لانهم لا يستحقون قبضها .  
 والفرق بين نفقات الأقارب في سقوطها بمضي وقتها وبين نفقات الزوجات في  
 استحقاقها مع فوات وقتها أن نفقات الأقارب تستحق مواساة لإحياء نفس فإذا مضى  
 زمانها مع بقاء الحياة سقطت ، لأن النفس قد حييت .  
 ونفقات الزوجات تستحق معاوضة في مقابلة الاستمتاع ، والأعواض لا تسقط  
 بمضي الزمان (٢) .

(١) وهي الاستمتاع .

(٢) انظر : المذهب ج٢ ص ١٦٨ - الوجيز ج٢ ص ١١٦ . روضة الطالبين ج٩  
 ص ٨٥ . بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٦٨ . حاشية القليوبي على شرح المحلى  
 ج٤ ص ٨٥-٨٦ . المنهاج ص ١٠٩ . المنهج بهامش المنهاج ص ١٠٣ . نهاية  
 المحتاج ج٧ ص ٢٢٠-٢٢١ . مفتي المحتاج ج٣ ص ٤٤٩ . حاشية الجمل على  
 شرح المنهج ج٧ ص ٥١٣ . اسنى المطالب ج٣ ص ٤٤٣-٤٤٤ . الفقه على  
 المذاهب الاربعة ج٤ ص ٥٨٥-٥٨٧ .

وهو مذهب مالك . انظر :

مواهب الجليل والتاج الاكليل على هامشه ج٤ ص ٢١١-٢١٢ . حاشية الصاوى  
 على الشرح الصغير ج١ ص ٤٨٩ . الفواكه اللدواني ج٢ ص ١٠٧ . وانظر الاحوال  
 الشخصية د . عبدالعزيز عامر ص ٦٠١ .

وهو مذهب أحمد بن حنبل ، انظر المفتي ج٧ ص ٧٨ . نيل الأوطار ج٧ ص ١٣٣ .

فصل

فاذا ثبت ان نفقات الزوجات لا تسقط بالتأخير وان سقطت به نفقات الاقارب ،  
لم تجب للأقارب نفقة اكثر من يوم واحد ، وهو يوم المطالبة ، ووجب للزوجات  
نفقات أيام وشهور . .

فاذا طالب الفريقان بالنفقات المستحقة وهي للاقارب يوم واحد وللزوجات يوم  
واكثر أخذ بها المنفق جبراً إن امتنع منها طوعاً ، وحبس بها إن أقام على  
امتناعه ، واخذت من ماله عند امتناعه أو غيبته فإن كان في ماله من جنس النفقة  
أخذت ولم يتجاوز من غير جنسها (١) . وان لم يوجد فيه من جنس النفقة بيع  
فيها ما سوى العقار من العروض لأنه أسهل خلفاً من بيع العقار ، فان لم  
يوجد له غير العقار بيع عليه فيها بقدر ما استحق عليه منها (٢) .

وقال ابو حنيفة : لا أبيع عليه في النفقة إلا الفضة والذهب دون العرض والعقار (٣) .  
والدليل عليه : هو أن كل حق بيع فيه الفضة والذهب جاز أن تباع فيه العروض ،  
والعقار كالديون . ولأن ما جاز بيعه في الديون جاز بيعه في النفقات كالفضة والذهب .

---

( ١ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٧ .

( ٢ ) انظر : حاشية القليوبي على شرح المحلي ج ٤ ص ٨٤ . نهاية المحتاج ج ٧  
ص ٢٢٨ . شرح المنهج بهامش حاشية الجمل ج ٤ ص ٥١٣ . شرح روض الطالب  
ج ٣ ص ٤٤٣ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٨ . وجاء فيه :

وفي كيفية بيع العقار وجهان :

احدهما .. : يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة .

والثاني : يستقرض الى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له . قال الاذرعوي وهذا هو

الصواب وهو ما رجحه النووي .

( ٣ ) انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣٥٣ .

١١٤



فصل :

واذا وجبت عليه نفقة زوجته ، ( وكان له عليها ) (١) دين من جنسها ، فأراد ان يجعل نفقتها قصاصاً من دينه الذي عليها ، نظر حالها :

فان كانت ميسرة بما عليها ، جاز للزوج أن يجعل نفقتها قصاصاً ، لأن له أن يعطي النفقة التي عليه من أى أمواله شاء .  
وان كانت معسرة بالدين ، لم يجز أن يجعله قصاصاً من نفقتها لأمرين :  
أحدهما : إن المعسر بالدين يجب إنظاره الى ميسرته .

والثاني : إن عليه أن يقضيه ما فضل عن قوت يومه وليلته ، فعلى هذا لو كان لها عليه نفقة اكثر من يوم جاز أن يجعل ما زاد على نفقة اليوم قصاصاً ليسارها به واستغنائها عنه .

١١٢ پ

---

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

## مسألة

قال الشافعي :

[ ولا تجبر امرأة على رضاع ولدها ، شريفة كانت أو دنيئة ، موسرة كانت أو معسرة (١) وأحكام الله تعالى فيهما واحدة ] (٢) .

وهذا صحيح ، ليس للاب أن يجبر الأم على رضاع ولدها (٣) .

وقال مالك : لا يجبرها ان كانت شريفة او موسرة ، ويجبرها ان كانت دنيئة معسرة (٤) .

وقال أبو ثور : له اجبارها في الأحوال كلها . لقول الله تعالى : ( والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين ) (٥) .

وهذا أمر يقتضي الوجوب ، وما وجب صح فيه الإجبار (٦) .  
ودليلنا :

قول الله تعالى : ( فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ) (٧) .

( ١ ) في المختصر فقيرة .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . وانظر المسألة في احكام القران للشافعي ص ٢٦ ج ١

( ٣ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٦ . المذهب ج ٢ ص ١٦٨ . اسنى المطالب ج ٣

ص ٤٤٥ .

وهذا قال الحنفية والحنابلة . انظر فتح القدير ج ٣ ص ٣٤٥ . المغنسي

ج ٧ ص ٦٢٧ .

- .....
- 
- ( ٤ ) انظر : مواهب الجليل للخطاب ج٤ ص ٢١٣-٢١٤ . وعلى هامشة التاج والاكليد لمختصر خليل وقد جاء فيهما :  
 إن ابن عرفة اللخمي قال : بأن ذات الشرف لها أن ترضع ولدها بأجر .  
 قال الدكتور عبد العزيز عامر : وهذا الرأي يعتمد على العرف والعادة . بصرف النظر عن النصوص ، لأن مناط التمييز عند ، بين من عليها إلا رضاع ومن ليس عليها ذلك هو العرف والعادة .  
 الاحوال الشخصية ص ١٥٩ .
- ( ٥ ) البقرة : ( ٢٣٣ ) .
- ( ٦ ) انظر : بداية المجتهد ج٢ ص ٤٩ . المذهب ج٢ ص ١٦٨ . المغني ج٧ ص ٦٢٧ . وجاء في المغني :  
 مه قال ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وهو رواية عن مالك .  
 وقال الشيرازي : وهذا خطأ لأنها اذا لم تجبر على نفقة الولد مع وجود الأب لم تجبر على الرضاع .
- ( ٧ ) الطلاق : ( ٦ ) .

وذلك من ألفاظ التخيير ، فسقط الإجبار (١) .

ولأن إجبارها على رضاعة لا يخلو أن يكون لحق الولد اولحق نفسه ، فلو كان لحق الولد لأجبرها عليه بعد الفرقة . وليس لأنه ذلك ، فبطل أن يكون لحق الولد .

ولو كان لحق نفسه لأجبرها على رضاع غيره وكان له إجبارها على خدمته ، وليس له ذلك ، فبطل أن يكون لحق نفسه ، وإذا بطلا سقط الوجوب وزال الإجبار (٢) ، وما استدلوا به من الآية محمول على الاختيار بخروجه مخرج الخبر دون الأمر (٣) .

( ١ ) انظر : تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٣٨٤٥ . أحكام القرآن ج ٤ ص ٤٨٣ .

عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكياهراس .

( ٢ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٨ . المغني ج ٧ ص ٦٢٧ .

( ٣ ) ذكر الألويسي : إن الأمر فيها أخرج مخرج الخبر بالغة .

ومعناه الندب أو الوجوب ، إن خص بما إذا لم يرتضع الصبي إلا من أمه أو لم يوجد له ظئر أو عجز الوالد عن الاستئجار . وهذا يفيد أن الوجوب مخصوص بحالات يتعين فيها على الأم أن ترضع ولدها ، ذكر بعضاً منها الألويسي .  
روح المعاني للألويسي ج ١ ص ٤٣٧ . وانظر : أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص

.....

وانظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٩ . الوجيز : ج ٢ ص ١١٦ . روضة

الطالبين ج ٩ ص ٨٨ . شح روضة الطالب ج ٣ ص ٤٤٥ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٢

مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٠ .

وجاء في المنهاج :

( فإن رغبته وهي منكوسة أبيه، فله منعها في الأصح .

قلت : الأصح ليس له منعها، وصححه الأكثرون ) .

~~(٤) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٩ وروضة الطالبين ج ٩ ص ٢٢٢ .~~

~~وقال النووي وهو الأصح .~~

فصل :

فإذا ارادت الام رضاعه لم يكن للاب منعها لفضل خيرها عليه واشفاقها ،  
ولا استمراءه لبنها ولا دراره (١) عليه أكثر من غيرها .

وقال ابو حامد الاسفراييني (٢) : له منعها من رضاع ولدها لما استحقه من  
اتصال الاستمتاع بها ، الا ما استثناءه العرف من أوقات النوم والاكل ، والشرع  
من أوقات العبارات وما عداها دَيْن حق له ، ووقت الرضاع منه ، فكان له  
كفها عنه (٣) .

والصحيح أن ينظر في سبب المنع :

فإن كان لأجل الإستماع وفي أوقاته ، كان له منعها من رضاعه ، لأنه يقصد  
الضرر إذا منع لغير الاستمتاع ولا يقصده إذا منع الاستمتاع .  
فإذا أمكنها وأرضعته ، فقد اختلف أصحابنا ، هل تستحق لأجل رضاعه  
زيادة في نفقتها ؟ .

على وجهين :

أحدهما : وهو قول ابي سعيد الاصطخرى ، إنها تستحق زيادة في نفقتها ،  
لأنها تحتاج في الرضاع الى زيادة غذاء .

والوجه الثاني : لا حق لها في الزيادة لأن نفقتها غير مقدرة بالكفاية ~~والصواب~~

---

(١) في الاصل : ولا ندراره .

(٢) أبو حامد الاسفراييني : هو الشيخ أبو حامد احمد بن ابي طاهر  
محمد بن احمد الإسفراييني المتوفى سنة ٤٠٦ هـ . تهذيب الاسماء واللفات  
القسم الاول ج ٢ ص ٢١٠ . وفيات الاعيان ج ١ ص ٥٥ . تأريخ ابن الوردي ص ٣٢٧

~~وقدرة بالكتابة~~ وانما هي معتبرة بحال الزوج في يساره واعساره (١) ، وكذلك  
سوى فيها بين الرغبة والزهيدة ، وان كانت الرغبة اكثر اكلا وأقل  
صبرا ، فلم يكن للتعليل بفضل الحاجة وجه (٢) .

- 
- (١) ابو سعيد الاصطخري : هو الحسن بن احمد بن يزيد بن عيسى  
بن الفضل بن قبيصة بن عمرو بن عامر ، الامام الجليل ولد سنة ٢٤٤  
من اعظم شيوخ الفقهاء الشافعية ورعا ، وزهدا . وتوفي سنة ٣٢٨ هجرية .  
مراة الجنان ج٢ ص ٢٩٠ . الاعلام ج٢ ص ١٩٢ .
- (٢) انظر : المذهب ج٢ ص ١٦٩ .  
روضة الطالبين ج٩ ص ٨٩ .

## فصل

ولا يجوز ان تؤجر الزوجة نفسها لرضاع غير ولدها ولا لخدمة غير زوجها —  
لاستحقاق منافعها في استمتاع الزوج بها . فصار كمن أجر نفسه شهراً لخدمة  
زيد ثم أجر نفسه في ذلك الشهر لخدمة عمرو ولم يجز لاستحقاق منفعه بالعقد المتقدم <sup>بالمال</sup> /  
وكذلك لو أرادت التطوع برضاع غير ولدها وخدمة غير زوجها لم يجز .  
ولو أجرت نفسها لرضاع ولدها وخدمة زوجها لم يجز ، ولو تطوعت بهما جاز  
لأنها بالاجارة معاوضة بالأجرة وقد ملكت عوض منافعها بالنفقة فلم تجمع بين عوضين  
في عين (١) .

وهي بالتطوع غير معاوضة ، وانما بدلت زيادة منفعة وعلى هذا لو خاطت له ثوباً لم  
تستحق عليه أجرة . لأنه لا ( يصح ) أن يستأجرها على خياطته فصارت متطوعة به .

(١) جاء في المذهب : وإن أرادت إرضاعه بأجرة ففيه وجهان :  
أحدهما : لا يجوز وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفراييني لأن أوقات الرضاع  
مستحقة لاستمتاع الزوج ببذل وهو النفقة فلا يجوز أن تأخذ بدلاً آخره .  
والثاني : أنه يجوز لأنه عمل يجوز أخذ الأجرة عليه بغير البيونة فجاز أخذ الأجرة  
عليه قبل البيونة كالفسخ .

وقال النووي : وأصحهما الجواز وإذا أرضعت بالأجرة فإن كان الإرضاع لا يمنع  
من الاستمتاع ولا ينقصه فلها مع الأجرة النفقة وإن كان يمنع أو ينقص فلا نفقة لها .  
روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٩ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٠ شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٥  
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .



## سألة

قال الشافعي :

[واذا طلبت رضاع ولدها، وقد فارقها زوجها ، فهي أحق بما وجد الاب  
أن يرضع به ]

فإن وجد بغير شيء ، فليس للأم أجره . والقول قول الأب مع يمينه .

وقال في موضع آخر : إن أرضعت أعطاها أجره مثلها ، .

قال المزني : وهذا أحب الي [ (١) .

قد ذكرنا أن الأم لا يجبرها الأب (٢) على رضاع ولدها مع بقاء الزوجية ، فكان  
أولى أن لا يجبرها على رضاعه بعد الفقرة ، لأنه لما ضعف عن الإجماع  
استحقاقه لمنافعها ، كان أولى أن يضعف عنه مع سقوط حقه منها (٣) .  
وان طلبت رضاعه لم يخل حالها من ثلاثة أقسام :

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . وتنتمى قول المزني :

لقول الله جل ثناؤه ( فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ) .

( ٢ ) في ( أ ) الزوج .

( ٣ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٦٩ .

أحدهما : ان تطلبه متطوعة بغير اجرة فهي احق برضاعه ، وليس للاب انتزاعه

منها (١) لقول الله تعالى :

( والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين ) (٤) .

ولقول النبي صلى الله عليه وسلم :

( لا توله (٣) والدة عن ولدها ) (٤) .

ولا تُنْهأ احنى عليه واشفق .

ولا تُنْلبسها ادر عليه وأوفر .

ولأنه يستمره أكثر من استمرائه (٥) غيره (٦) .

والقسم الثاني : ان تطلب رضاعه باكثر من أجرة المثل (٧) ، فالاب احق به ،

ليشترضع له غيرها بأجرة المثل (٨) ، لقول الله تعالى :

( ١ ) لأنه لاحق له في استمتاعها . انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٩ . فتح

الوهاب ج ٢ ص ١٢٢ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥١ .

( ٢ ) البقرة : ( ٢٣٣ ) .

( ٣ ) توله : بضم التاء وفتح الواو واللام المشددة . ويجوز في الهاء وجهان وهما

رفعها واسكانها ، فالاسكان على النهي والرفع على أنه نهى بلفظ الخبر وهو أبلغ

في الزجر .

والوله : ذهاب العقل والتحير من شدة الحزن .

ومعنى الحديث : النهي عن ان يفرق بين المرأة وولدها فتجعل والهة ) .

تهذيب الاسماء واللفات ج ١ القسم الثاني ص ١٩٦ .

.....

- ( ٤ ) جاء في تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٥ . عن هذا الحديث :
- رواه البيهقي من حديث ابي بكر بسند ضعيف وابوعبيد في غريب الحديث من مرسل الزهري وراويه عنه ضعيف .
- وقد ذكر ابن الصلاح أنه يروى عن ابي سعيد وهو غير معروف وفي ثبوته نظر .
- وقال في موضع اخر : إنه ثابت .
- ( ٥ ) الاستمراء : مروء الطعام صار مرياً ومروء الطعام استمراء ، والمرى ؛ هو مجرى الطعام والشراب وهو متصل بالحلوقوم . انظر مختار الصحاح ص ٦٢٠ .
- ( ٦ ) انظر : تكملة المجموع ج ١٨ ص ٣١٤ .
- ( ٧ ) أجرة المشل : هو الأجر الذي تقبل به امرأة أخرى أن ترضع الولد مقابله .
- ( ٨ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٦٩ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٩ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥١ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٣ .

( وان تعاسرتم فسترضع له أخرى ) ( ١ ) .

وفي ( تعاسرتم ) تأويلان ( ٢ ) :  
أحدهما : تضايقتم .

والثاني : ( اختلقتم ) ( ٣ ) .

وفي طلبها أكثر من أجره المثل تعاسر فجاز ( للاب ) ( ٤ ) أن يعدل به الى غيرها ،  
ولان طالب الزيادة في حكم المقتنع ، كالعادم المأه إذا بذل له بأكثر من ثمنه ( ٥ ) ،  
فلمسوا كانت ذات لبن لا يستغني عنه المولود ، وليس يوجد لبن من غيرها أخذت  
جبراً بإرضاع ( ٦ ) اللبأ ( ٧ ) حفظاً لحياة الولد وأعطيت أجره المثل ( ٨ ) .

( ١ ) الطلاق : ( ٦ ) .

( ٢ ) انظر تفسير القرطبي ج ١٨ ص ١٦٩ .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٥ ) انظر : فتح الوهاب ج ١ ص ٢٢ .

( ٦ ) في ( ١ ) بالرضاع .

( ٧ ) اللبأ : وهو اللبن النازل أول الولادة لأن الولد لا يعيش بدونها غالباً .

انظر : شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٥ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٩ .

( ٨ ) انظر : تكملة المجموع ج ١٨ ص ٣١٤ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٣ .

ولو قيل : لا أجره لها ، لأنه حق قد تعين عليها وعجز الاب عنه ، فجرى مجرى نفقته اذا أعسر الأب وأيسرت لكان له وجه .

والقسم الثالث : أن تطلب رضاعه بأجرة المثل . فلاب ثلاثة احوال : أحدهما : ألا يجد غيرها إلا بأجرة المثل ، فالأم أحق لفضل حنوها (١) ، وإشفاقها ولإد رار لبنها عليه (٢) .

والحال الثانية : أن يجد متطوعاً برضاعه ففيه قولان : أحدهما : وهو المسطور في هذا الموضع به قال : أبو حنيفة ، إن الاب أحق به ليسترضع له من تطوع لقوله تعالى :

١١٤ ب

( وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ) (٣) .

ولأن رضاعه من حقوق المواساة التي تسقط بالاستغناء عن العرّام كنفقة (٤) الولد ولو تطوع بها متطوع سقط غرمها عن الاب .

والقول الثاني : حكاه المزني عنه أنه قال في موضع آخر : إن إن الأم أحق برضاعه بأجرة المثل وإن وجد الأب متطوعاً، لقول الله تعالى :

(١) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٩ . المهذب ج ٢ ص ١٦٩ .

لقوله تعالى : ( فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن ) . وانظر تكملة المجموع

ج ١٨ ص ٣١٤ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥١ .

(٢) في الاصل افيرها .

(٣) الطلاق : (٦) .

(٤) في (أ) لنفقة .

( فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ) (١) .

ولأن رضاعها أحظ للولد وأدر عليه وأمرأ له فصارت به أحق (٢) .

والحال الثالثة : أن يجد الأب من يرضعه بأقل من أجره المثل ، فينظر فسي قدر نقصان الأجرة .

فإن كان بقدر زيادة الإدرار وفضل الإستمرار كانت الأم أحق ، لأن نقصان الأجرة

يعتبر (٣) في مقابلة نقصان اللبن ، وترجح الأم بفضل حنوها (٤) .

وان كان النقصان من أجره المثل أكثر من فضل الإدرار والإستمرار كان على قولين كما لو وجد متطوعاً .

فان أكذبت الأم أنه قد وجد متطوعاً ؛ حلف لها ، فإن نكل عن اليمين ردت

عليها ، فإذا حلفت صارت أحق برضاعه بأجرة مثلها (٥) .

والله أعلم . . .

(١) الطلاق : (٦) .

(٢) انظر : المذهب ج٢ ص ١٦٩ . مختصر المزني ص ٢٣٤ . فتح الوهاب

ج٢ ص ١٢٢ . نهاية المحتاج ج٧ ص ٢٢٣ . تكملة المجموع ج١٨ ص ٣١٥ .

(٣) في الأصل : يصير .

(٤) في الأصل : خيرها .

(٥) انظر : المذهب ج٢ ص ١٦٩ . تكملة المجموع ج١٨ ص ٣١٥ .

باب أَى الوالدین أحنى بالولد

باب اى الوالد ين أحق بالولد . . ٤ .

قال الشافعي :

[ أخبرنا سفيان (١) عن زياد (٢) بن سعد عن هلال (٣) بن ابي ميمونة  
عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه (٤) .

قال : وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه خير غلاماً بين أبويه (٥) .

وعمن عمارة الجرمي (٦) قال : خيرني علي رضي الله عنه بين أمي وعمي  
ثم قال لا تخ لي أصغر مني : وهذا ايضاً لو قد بلغ خيره .

قال : وكنت ابن سبع سنين او ثمان سنين (٧) (٨) .

إعلم أن افتراق الأبوين اذا كان بينهما ولد لا يخلو حاله معهما من أربعة أحوال :  
أحدهما : حال الرضاع .

والثانية : حال حضانة .

والثالث : حال كفالة .

والرابع : حال كفاية .

( ١ ) اى ابن عيينة .

( ٢ ) زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني ، نزيل مكة ثم اليمن ثقة ، ثبت  
قال ابن عيينة : كان اثبت اصحاب الزهري من السادسة روى له الجماعة .

تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٦٨

( ٣ ) هلال ابن ابي ميمونة : هو ابن علي ابن أسامة العامري المدني وينسب  
الى جده ثقة من الخامسة مائة سنة بضع عشرة ، روى الجماعة له . تقريب  
التهذيب ج ٢ ص ٣٢٤ .



والبيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٠.

وقال الترمذی حدیث حسن •

( ٥ ) اخرجہ البيهقي ج ٨ ص ٣٠

(٦) عمارة الجرمي : بضم العين هو عمارة بن ربيعة الجرمي روى عن علي بن

ابي طالب رضي الله عنه ، وعبد بن سعيد وروى عنه يونس الجرمي .

تهذيب الاسماء واللغات : ج ٢ ص ٣٥ . القسم الثاني .

(٧) أخرجه البيهقي في سننه ج ٨ ص ٣٠.

وذكره الشافعي في الام ج ٥ ص ٩٢ . وانظر : تلخيص الحبير ج ٤ ص ١٣ .

(٥) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الام ج ٥ ص ٩٢ . السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٠ .

فأما حاله الأولى وهي الرضاع ؛ فقد ذكرناه ، وقدره الشرع بحوليين —  
 إلا أن يتراضى (١) الأبوان على الزيادة والنقصان فيعمل على تراضيهما .  
 فان اختلفا عمل على تقديره بالحولين شرعاً . والأم أحق برضاعه على ما وصفناه ،  
 وأما الحال الثانية وهي الحضانة (٢) ؛ فهي تربيته ومراعاة مصلحته في وقت  
 يعجز عنها ، ولا يميز ضررها ونفعها ، وذلك فيما دون سبع سنين فتخص  
 الأم بحضانتها ويقوم الأب بنفقتها (٣) .

لما رواه ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة  
 جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن لها فقالت :

( ١ ) في النسختين يتراضا وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

( ٢ ) الحضانة :

لغة : بفتح الحاء هي ضم الشيء إلى الحضن .

يقال : حضن الطائر فراخه إذا ضمها إلى جناحه .

انظر : طلبه الطلبة ص ٥٥ .

وشرعا : تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ، ويقيه عما يضره ولو كبيرا مجنوناً  
 كأن يتعهد به بفصل جسده وثيابه ودهنه ، وربط الصغير في المهد وتحريكه  
 لينام .

شرح المحلي ج ٤ ص ١٨٨ .

( ٣ ) انظر : الأم ج ٥ ص ٩٢ . الوجيز ج ٢ ص ١١٨ . الاقناع وحاشية البجيرمي

عليه ج ٤ ص ٨٩ . نهاية المحتاج ج ٢ ص ٢٢٥ .

يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء (١) وثديي له سقاء (٢) وحجري (٣) له حواء (٤) وان أباه طلقني ويريد أن ينتزعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كنت (٥) أحق به ما لم تنكحي) (٦) فانطلقت به .  
ولأن الأم بتربية ولدها أخبر عليه (أصبر) (٧) لما جبلت (٨) عليه من فضل الميل إلى الأولاد وكثرة الحنو (٩) والاشفاق .  
ولأن النساء أخص بآلة التربية من الرجال ، فصارت الأم لذلك أحق بحضانه من الأب مع تكافؤهما في الأمانة والسلامة (١٠) .

- 
- (١) الوعاء : بكسر الواو والمد ومعناه : الظرف . نيل الاوطار ١٤١/٧ .  
(٢) سقاء : بكسر السين اى يسقى منه الله . نيل الاوطار ١٤١/٧ .  
(٣) حجرى : حضن الانسان .  
(٤) حواء : اسم المكان الذى يحويه الشيء أى يضمه ويجمعه ويحيط به .  
نيل الاوطار ج ٢ ص ١٤١ .  
(٥) فى كل الروايات ( أنت احق ... ) بدلا من كنت ... .  
(٦) أخرجه ابوداود فى الطلاق رقم ٢٢٧٦ باب من احق بالولد .  
(٧) ما بين القوسين غير واضح فى الاصل .  
(٨) جبلت : جبله الله على كذا فطره الله عليه . الصباح ج ١ ص ٩٨ .  
(٩) الحنو : حنت المرأة على ولدها حنواً . عطفت واشفقت فلم تتزوج بعد أبيه . الصباح ج ١ ص ١٦٧ .  
(١٠) انظر : الام ج ٥ ص ٢٩٢ . المهذب ج ٢ ص ١٧٠ . الوجيز ج ٢ ص ١١٨ شرح المحلى وحاشية الشبرايطي ج ٤ ص ٨٨ .

فصل :

وأما الحالة الثالثة وهي الكفالة (١) .

فهي حفظه ومعونته عند تمييزه وقبل كمال قوته ، وذلك بعد سبع سنين او ثمانى سنين ، الى أن يتكامل تمييزه وقوته بالبلوغ (٢) . فقد اختلف الفقهاء في أى أبويه احق بكفالته بعد السبع على ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الشافعي ، أن الولد يخير بينهما ، فيكون مع من (٣) اختاره منهما . سواء كان غلاماً أو جارية اختار أباه أو أمه (٤) .

والمذهب الثاني : وهو مذهب مالك ، أن الأم أحق بالغلام والجارية من غير تخيير (٥) .

( ١ ) الكفالة : كفلت الرجل والصغير من باب ( قتل ) كفالة أى قمت به وتكفلت بالمال التزمت به . والفاعل من كفالة المال كفيل . وقيل : كافل . ومعهم فرق بينهما فقال : الكفيل الضامن والكافل هو الذى يعول انساناً وينفق عليه ويرعى مصالحه .

انظر المصباح المنير ج ٢ ص ١٩٨ . النظم المستعذب ج ٢ ص ١٨٣ .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧٠ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥٣ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٣ .

( ٣ ) في الاصل معمن .

( ٤ ) انظر : الام ج ٥ ص ٩٢ . المذهب ج ٢ ص ١٧٢ . شرح روض الطالب ج ٤ ص ٤٥٠ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٦ . شرح المحلى ج ٤ ص ٩١ .

( ٥ ) انظر : حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٦٨ .

والمذهب الثالث : وهو مذهب أبي حنيفة، أن الأم أحق بالجارية بالأب أحق بالغلام، إذا أكل وشرب وليس ينفقه (١) .  
استدللا :

بأن للولد حقين : حق نظر على ماله وحق تدبير لبدنه ، فلما لم يرجع الى خياره في النظر على ماله ، فأولى أن لا يرجع الى خياره في تدبير بدنه ، لأن حرمة النفس أغلظ من حرمة المال .

ولأن مقاصد الصبي جاذبة الى ما يوافق اللهو واللعب . فكان تخييره داعياً الى ضرره واعتناً على فساد .

ولا ن قول الصبي لا يجري عليه حكم ، فلم يكن لتخييره حكم (٢) .  
ودليلنا : ما تقدم في صدر الباب من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه (٣) .  
وروى من طريق آخر عن أبي هريرة قال :

كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة فقالت : يا رسول الله

( ١ ) انظر فتح القدير والهداية والعناية ج ٣ ص ٣١٦-٣١٧-٣١٨ .

( ٢ ) انظر تبين الحقائق ج ٣ ص ٤٩ . الاختيار ج ٤ ص ١٥ .

أما عند أحمد فانه يفرق بين الغلام والبنت فيقول في الغلام :

أنه اذا بلغ سبع سنين لا يخير بين البقاء مع الحاضنة أو تركها الى الأب .

ويقول في البنت أنها تسلم الى الأب من دون تخيير . المغني ج ٧ ص ٦١٤-٦١٦

زاد المعاد ج ٢ ص ٢٦٢

( ٣ ) سبق تخريجه .

إن هذا ولدى وان أباه يريد أن يذهب به وانه سقاني من بئر أبي عنبه (١)  
وقد نفعني ، فقال الأب : من يجاجني (٢) في ولدى ؟ .  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم للغلام :  
( هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت ) . فأخذ بيد أمه (٣) .

( ١ ) بئر بالمدينة وابوعنبه صحابي .

( ٢ ) في بعض الروايات يحاقتني : أي يخاصمني لاظهار الحق . الصباح المنير

ج ١ ص ١٥٦ .

وحاجه محاجة فحجه : اذا غلبه في الحجة . الصباح المنير ج ٢ ص ١٣٢ .

( ٤ ) عن أبي ميمونة ان ابا ميمونة قال : بينما انا جالس مع ابي هريرة فجاءته امرأة  
فارسية مع ابن لها وقد طلقها زوجها فادعياها فرطنت له تقول . زوجي يريد أن يذهب  
بابني . فقال : أبو هريرة استهما عليه وكن لها بذلك فجاء زوجها فقال : من  
يحاقتني في ولدى ؟ . فقال ابو هريرة : اللهم اني لا أقول هذا إلا اني كنت  
قاعدًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته امرأة فقالت يا رسول الله : ان زوجي  
يريد ان يذهب بابني وقد نفعني وسقاني من عذبالما . وند ابي داود : وقد  
سقاني من بئر ابي عنبه . فقال رسول الله ( استهما عليه ) .

فقال زوجها : من يحاقتني في ولدى ؟ .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت  
فأخذ بيد أمه ، فانطلقت به .

واخرجه الترمذى رقم ١٣٥٧ . في الاحكام باب ما جاء في تخيير الغلام بين ابويه .  
وابوداود رقم ٢٢٧٧ في الطلاق باب من احق بالولد .

والنسائي ج ٦ ص ١٨٥-١٨٦ . في الطلاق باب اسلام احد الزوجين وتخيير الولد

وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح .

وحد يث عمرو (١) دليل ايضا على ما ذكرناه .

ولا مخالف لهما (٢) فدل على ثبوت حكم التخيير بين الولد ووالديه من غير فصل بين الذكر والانثى .

فإن قيل : انه محمول على التخيير بعد البلوغ (٣) فهو باطل من وجهين : أحدهما : أن التخيير بعد البلوغ غير مستحق فلم يجز حمله عليه .

والثاني : حد يث عمارة أن عليا عليه السلام خيره بين أمه وعمه . وهو ابن سبع أو ثمان ، وقال لأخ له هو أصغر منه ، وهذا أيضا لو قد بلغ خيره (٤) . فعلم أن بلوغ هذا السن حد لزمان التخيير (٥) .

( ١ ) في الأصل وعمر .

( ٢ ) اي ابو هريرة وعمر .

( ٣ ) انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣١٩ . تبين الحقائق ج ٣ ص ٤٨ - ٤٩ .

وقالوا لان المرأة ذكرت ان الغلام سقاها من البئر والذي يفعل ذلك هو البالغ في الظاهر الامر .

( ٤ ) سبق تخريجه .

( ٥ ) انظر : بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٣ . وجاء فيه :

إن مدار وقت التمييز هو التمييز لا السن . وقال ابن الرفعة : ويعتبر في تمييزه أن يكون عارفا بأسباب الاختيار وإلا أخر إلى حصول ذلك وهو موكول إلى راجته القاضي .

فان قيل : نحلته على التخيير برضى الأبوين (١) لم يجز من وجهين :  
 احدهما : تنازع الابوين فيه وترافعهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس  
 مع الرضا تنازع .

والثاني : ان الأب أنكر على الأم نزاعها ، وقال من يحاجني في ولدى (٢)  
 وهذا خروج عن حد التراضي .

ولا ن المقصود بالكفالة طلب الحظ للولد وهو مع ظهور تميزه (٣) أعرف بحظه ،  
 فوجب أن يرجع الى خياره ، لأنه قد عرف من برهما ما يدعوه الى  
 اختيار أبرهما .

ولأن أبويه قد استويا فيه ، فوجب أن يرجع الى الترجيح بينهما ، كالمتداعين  
 داراً إذا كانت في ايديهما وجب مع تساويهما أن يعدل الى الترجيح  
 بينهما ، وليس للترجيح بين الابوين وجه غير تخيير الولد .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( مروهم بالصلاة لسبع (٤)  
 واضربوهم عليها لعشر ) (٥) .

( ١ ) انظر فتح القدير ج ٣ ص ٣١٩ .

( ٢ ) سبق تخرجه الحديث .

( ٣ ) اي ان كلمة تميزه اصح .

( ٤ ) في الاصل لعشر .

( ٥ ) رواه ابو داود رقم ٤٩٤ . في الصلاة باب متى يؤمر الفلام بالصلاة .

ورواه الترمذى رقم ٤٠٧ في الصلاة باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة . وقال

حديث حسن .



فخالف في حكمه ما بين قبل السبع (١) وبعد ها (٢) فوجب ان يكون حكمه في الكفالة بعد السبع مخالفاً لحكمه قبلها ، ولا وجه للمخالفة الا بالتخيير (٣) . واستدل ابو حنيفة على الفرق بين الغلام والجارية بأن النساء اعرف بتدبير البنات من الرجال ، فكانت الأم أحق بالبت والرجال أقوم بتعليم البنين وتخرجهم فكان الاب أحق بالابن (٤) .

فأما الجواب على اعتبارهم بالنظر في المال فهو أنه قد عرف حال نفسه مع أبويه (٥) فجاز أن يرجع الى تخييره بينهما ولم يعرف حال ماله (٦) فلم يكن له فيه تخيير . وأما قولهم بأن تخييره يفضي الى فساد فالجواب عنه : أن تخييره في الأبوين لا يمنع الآخر من تأديبه وتقويمه وتعليمه . وقولهم إنه لا حكم له :

فهو أنه لا يحكم بقوله في الحقوق الواجبة كالاقرار والشهادة ويحكم بقوله في المصالح ، كما يحكم بقوله في الإذن وقبول الهدية (٧) .

( ١ ) فيكون الطفل مع امه .

( ٢ ) اي يخير .

( ٣ ) انظر : بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٩٣ . حاشية الشبرايطس على نهاية

المحتاج ج٧ ص ٢٣١ .

( ٤ ) انظر فتح القدير ج٣ ص ٣١٦-٣٢٧ .

( ٥ ) من حيث ايهما أشفق به واصلح له وأحب اليه .

( ٦ ) فالقضايا المالية صعب فيها التمييز ومعرفة ما فيه الصلحة أو غيرها .

( ٧ ) جاء في كتاب الاشياء والنظائر للسيوطي ص ٢٢١ :

يجوز اعتماد قول الصبي في الاذن ودخول الدار واطصال هدية في الاصح .

وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة (١) أن يصلي بقومه وهو ابن تسع سنين فتبعه الرجال في الصلاة (٢) ولولم يكن لقوله حكم لما جاز حكم اتباعه، فكان تخييره في حق نفسه أولى .

فأما فرق أبي حنيفة بين الغلام والجارية فلئن كانت الأم أعرف بتدبير البنات فالأب أقوم بمصالحهن ، ولئن كان الأب أعرف بتعليم البنين فليس يمنع من تعليمه الولد إذا اختار أمه .

( ١ ) عمرو بن سلمة : بكسر اللام وهو أبو بريد بموحدة مضمونة . عمرو بن سلمة بن نقيع وقيل ابن قيس الجرين البصري . ثبت في صحيح البخاري أنه كان يوم قومه وهو صبي في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه كان أكثرهم قرآناً ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل : رأي ، وليس بشيء وأبوه صحابي . تهذيب الاسماء واللفظ للنووي القسم الاول ج ٢ ص ٢٦ .

( ٢ ) عن عمر بن سلمة رضي الله عنه قال : كنا بما مر الناس يمر بنا الركبان نسألهم ما للناس ؟ ما للناس ؟ ما هذا الرجل ؟ فيقولون : يزعم أنه الله أرسله وأوحى اليه كذا . فكنت احفظ ذلك الكلام ..... فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم ويدرأني قومي بإسلامهم فلما قدم قال : جئتمكم والله من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا . فقال : صلوا كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا ( فاذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآناً ) فنظروا فلم يكن أحد هم أكثر قرآناً مني لما كنت ألتقي الركبان فقد موني بين أيديهم وأنا ابن ست أو سبع ، فقالت امرأة من الحي : لا تفتوا عنا أستاذ قارئكم ؟ . فاشتروا فقطعوا لي قميصاً فما فرحت بشيء فرحي بذلك القميص . رواه البخاري في المفازي ج ٨ ص ١٨ . باب مقام النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح .

ورواه أبو داود برقم ٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧ . في الصلاة باب من أحق بالإمامة .

ورواه النسائي ج ٢ ص ٩-١٠ . في الإمامة باب إمامة الغلام قبل أن يحتلم .

فصل :

وأما الحالة الرابعة وهي حال الكفاية : فهي بعد بلوغ الغلام والجارية لاكتفائهما بأنفسهما عند كمال التمييز والقوة ، فتزول الكفالة عنهما بالبلوغ ولكل واحد من الغلام والجارية ان ينفرد بنفسه ويمتزل أبويه .

قال الشافعي :

وأكره للجارية ان تمتزل أبويها ، حتى تزوج لسئلا (١) يسبق اليها ظن ، ولا تتوجه اليها تهمة ، وان لم تجبر على المقام معهما (٢) .

وقال أبو حنيفة :

لا تزول الكفالة حتى تزوج وتخبر بعد البلوغ على المقام مع من (٣) شئت من أبويها . وتزول عنها الكفالة بالتزويج لأن الزوج احق بها ، فان طلقت قبل الدخول او بعده لم تعد الكفالة عليها ، وأقامت حيث شئت (٤) .

١١٧ ب

وقال مالك :

يجب على الجارية ان تقيم مع الام حتى تزوج ، فان طلقت قبل الدخول عادت الكفالة عليها للام (٥) .

( ١ ) في الاصل : لان لا .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧٠ .

( ٣ ) في الاصل معن .

( ٤ ) انظر : الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١٧٢ . فتح القدير ج ٣ ص ٣١٩ . تبیین

الحقائق للزيلعي ٥٨/٣ . الفتاوى المهدية ص ١٢١ . الطفل في الشريعة الاسلامية ١١٣

( ٥ ) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٤ ص ٢١٤ وبها مشه التاج والاكلیل لمختصر

خليل لابن المواق . حقوق الاولاد في الشريعة ص ٨٧ . حاشية الدسوقي ٤٨٧/٢

ومذهب احمد اذا بلغت الجارية سبع سنين فلا يجب احق بها . المغني ٦١٧/٧ .

بنى (١) ابو حنيفة ومالك ذلك على أصلهما في بقاء النفقة

لها حتى تزوج .

والشافعي يسقط نفقتها بالبلوغ ، فاسقط الكفالة عنها بالبلوغ .

واستبقى (٢) مالك الحبر على مالها حتى تزوج : وجعل (٣) حبر الكفالة

تبعاً لمالها .

وفيما مضى معهما (٤) من الكلام فيما جعلناه أصلاً ، كفاية عن تحديد الاحتجاج .

ثم يقال لهما : لما استوى حكم الغلام والجارية في ثبوت الكفالة قبل البلوغ ،

وارتفاعها بعد التزويج ، وجب أن يستوفيا فيما بين البلوغ والتزويج .

والله اعلم . . .

---

( ١ ) في الاصل بنا .

( ٢ ) في الاصل استبقا .

( ٣ ) في ( أ ) حصل .

( ٤ ) اى أبو حنيفة ومالك .

## مسألة

قال الشافعي :

[فإذا استكمل سبع سنين ذكراً أو أنثى ، وهو يعقل عقل مثل غيره ،  
وقال في كتاب النكاح القديم : إذا بلغ سبعة أو ثمان سنين خيراً إذا كانت  
دارهما واحدة وكانا معاً مأمونين على الولد ، فإن كان أحدهما غير مأمون فهو  
عند المأمون منهما حتى يبلغ ] (١) .

وهذا صحيح .

إذا ثبت تخيير الولد بين أبويه في زمان الكفالة وبعد خروجه من حد الحضانة  
فهو معتبر بشرط في الولد وشروط في الأبوين . فاما الشروط المعتبرة في الولد  
فثلاثة :

أحدها : الحرية : فإن كان عبداً ، فلا كفالة لأبويه سواء كانا حريين أو مملوكين  
وسيده أحق به ملكاً لا كفالة ، وعليه أن يقوم له بما عجز عنه ، فإن كانت أمه  
ملكاً لسيدته لم يجز أن يفرق بينهما في زمان الحضانة وفي جواز التفرقة بينهما  
في زمان الكفالة ما بين سبع والبلوغ على قولين :

فإن كان أبوه ملكاً لسيدته ، ففي إجراء حكم الأم عليه في المنع من التفرقة  
بينهما وجهان :

فلو كان بعض الولد حراً وبعضه مرقوقاً (٢) ، خير بين أبويه بما فيه من الحرية .

(١) مختصر المزني ص ٢٣٤ . وانظر المسألة في الوجيز ج ٢ ص ١١٨ . الام ٩٢ / ٥٢

(٢) كأن يكون عبداً لاثنتين فيعتق أحدهما حصته فيصبح نصفه حراً ونصفه عبداً .

إذا كانا حريين فإذا اختار أحدهما اجتمع مع سيده المالك لرقبه على ما يتفقان عليه في كفالتة من اشتراك فيها أو مهايأة (١) عليها أو استنابة فيها . فإن تنازعا اختار الحاكم لهما أمينا ينوب عنهما في كفالتة (٢) .

والشرط الثاني : أن يميز ويعقل عقل مثله ليكون متصورا حظ نفسه في الاختيار . فإن كان مخبولا (٣) أو مجنوناً لا يميز بين منفعه ومضاره لم يخير ، وكان مع أمه كحاله في زمان الحضانة . فإن كان مريضاً لم يمنع المرض من تخييره لصحة تمييزه ومعرفته بحظ نفسه (٤) .

والشرط الثالث : انتهاءه الى السن التي يستحق التخيير فيها .

قال الشافعي : ها هنا سبع سنين .

(١) مهايأة : تهاياً القوم من الهيئة . جعلوا لكل واحد هيئة معلومة والمراد النوبة .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٠ . الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٣٢ .

شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٨ . فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٣) المخبول : الخبل بسكون الباء الفساد وفتحها الجن .

مختار الصحاح ص ١٦٨ .

(٤) انظر فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٤ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٩ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣١ .

وقال في كتاب عشرة النساء من النكاح ( القديم ) ( ١ ) اذا بلغ سبعا  
او ثمانين سنين خير ( ٢ ) .

وليس ذلك على اختلاف قولين ، وانما هو على اختلاف حلفتين في مراعاة  
أمره في ضبطه وتحصيله ( ومعرفة أسبابه ) ( ٣ ) الاختيار ، فان تقدم  
ذلك فيه ووجد لسبع لفرط / ذكاه خير .

١١٨ ب

وان تأخر لبعد فطنته خير في الثامنة عند ظهور ذلك فيه ، ويكون موكولا  
الى رأى الحاكم واجتهاده عند الترافع اليه ( ٤ ) .

( ١ ) ما بين القوسين مكرر في الاصل .

( ٢ ) الام جده ص ٩٢ . وانظر المذهب ج ٢ ص ١٧٢ .

( ٣ ) في ( أ ) معرفة أسبابا .

( ٤ ) انظر : روضة الطالبين وجاه فيه :

فاذا صار الصغير مميزا فيخير بين الأبوين اذا افترقا ويكون عند من اختار  
منهما وسوا في التخيير الابن وال بنت . ومن التمييز غالبا سبع سنين او ثمان  
تقريبا .

قال الاصحاب : وقد يتقدم التمييز عن السبع وقد يتأخر عن الثمان ومدار الحكم  
على نفس التمييز لا على سنه . ج ٩ ص ١٠٣ .

فصل :

وأما الشروط المعتبرة في الأبوين فخمسة يشترك (١) الأبوان فيها ،  
سادس تختص به الأم وسابع مختلف فيه (٢) .  
أحدها (٣) : الحرية ، لأن الرق يمنع من استحقاق الولاية ويرفع الحجر (٤)  
في حق السيد ، فان كان الاب حراً والام أمة أو أم ولد ، فالكفالة للاب  
دون الام .

وان كانت الام حرة والاب عبداً أو مكاتباً ، فالكفالة للام دون الاب .  
ولو كان احدهما كامل الرق والاخر بعضه حر ومعه رقيق فلا كفالة لواحد  
منهما .

ولو كان احدهما كامل الحرية والاخر بعضه حر ومعه مرقوق ، فالكفالة لمن  
كملت فيه الحرية دون من تبعضت فيه (٥) .  
فان قيل : فقد اسقطتم كفالة من رق بعضه ولم تسقطوا تخيير الولد إذا رق  
بعضه ؟ .

قيل : لوقوع الفرق بينهما بأن الكفالة ولاية تسقط بقليل الرق .  
وتخيير الولد لطلب حظه فلم يمنع رق بعضه من طلب حظه ( في بقية ) (٦) حرته  
فان عتق المرقوق صار حراً واستحق الحضانة ونازع فيها من كانت له .

---

( ١ ) في النسختين يشتركان .

( ٢ ) وزاد بعضهم شروطاً بالاضافة الى السبعة وجمعها في أبيات كما نقلها

البحيري وهي :



الحق في حضانة للجامع      تسع شروط بلا منازع  
بلوغه وعقله وحرية ———— إسلامه لمسلم عدالتـه  
إقامة سلامة من ضرر      كبرص وفقد للبصر  
ومرض يدوم مثل الفالج      كذا خلوها من التزوج  
إلا إذا تزوجت بأهل      حضانة وقد رضي الطفل

انظر بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٩٧ . الفاية القصوى ج٢ ص ٨٢٨ .  
( ٣ ) أى أحد الخمسة المشترك فيه .

( ٤ ) الحجر : يقال حجرت عليه اذا منعتـه من التصرف في ماله . وهو في حجر  
القاضي، وأصله من الحائط يدار حول الأرض ومنه الحجرات .  
حلية الفقهاء ص ١٥٢ .

( ٥ ) انظر : المذهب ج٢ ص ١٢٠ . شرح روض الطالب ج٣ ص ٤٤٨ . بجيرمي  
على الخطيب ج٤ ص ٩٤ . تحفة المحتاج ج٨ ص ٣٦٠ . شرح المحلي ج٤ ص ٩١ .  
( ٦ ) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

## فصل :

والشرط الثاني : العقل : الذى تصح به الولاية وتقوم معه بالكفالة .

فإن كان /أحدهما مجنوناً أو معتوها (١) أو مخبولاً ، فلا كفالة له ، لانه قد صار مكفولاً ، فلم يجز ، أن يكون كافلاً .

فلو طرأ (٢) عليه بعد استحقاق الكفالة خرج منها . فأما الذى يجن زماناً ويفيق زماناً فلا كفالة له ، لأنه في زمان الجنون زائل الولاية ، وفي زمان الإفاقة مختل التدبير ، وربما طرأ (٣) جنونه على عقله لا يؤمن معه على الولد إلا ان يقل جنونه ، في الأحيان النادرة ، ولا يؤثر في التمييز بعد زواله فلا يمنع من الكفالة (٤) .

وأما المرض فإن كان طارئاً يرجى (٥) زواله لم يمنع من استحقاق الكفالة .

( ١ ) المعتوه : عته عتها من باب تعب وعناها بالفتح : نقص عقله من غير جنون

أو دهش . الصباح المنير ج ٢ ص ٤٠ .

( ٢ ) في ( أ ) . طرى .

( ٣ ) في ( أ ) طرى .

( ٤ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧٠ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٤ .

شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٨ . شرح المحلي ج ٤ ص ٩١ . تحفة المحتاج

ج ٨ ص ٣٦٠ .

( ٥ ) في ( أ ) يرجأ .

وان كان ملازماً كالفالج (١) والسل (٢) ( المتناول ) (٣) نظرفيه :  
فان اثر في عقله او تشاغل بشدة ألمه فلا كفالة له لقصوره عن مراعاة الولد  
وتربيته .

وان أثر في قصور حركته مع صحة عقله وقلة ألمه روعيت حاله :  
فان كان ممن يباشر كفالته بنفسه سقط حقه منها، لما يدخل على الولد من التقصير  
فيها .

وان كان ممن يراعى بنفسه التدبير ويستنيب فيما يقتضيه المباشرة ، كان على حقه  
من الكفالة ، وسواء كان أباً أو أماً .

فلو أفاق المجنون مري\* (٤) المريض عاداً الى حقهما من الكفالة (٥) .

( ١ ) الفالج : مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا فيطل احساسه وحركته  
وربما كان في الشقين ويحدث بغتة . المصباح ج ١ ص ٣٠٦ .

( ٢ ) السل : اى القصة . وهو بالكسر مرض معروف ولا يكاد صاحبه يبرأ منه  
وهي قروح تحدث في الرئة . المصباح ج ٢ ص ١٣٦ .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٤ ) في الاصل : برى .

( ٥ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٩ . حاشية القليوبي ج ٤ ص ٩١ .

بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٢ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥٩ .

فصل :

والشرط الثالث : الاسلام في الولد المسلم . فان كان احد أبويه كافرا سقطت كفالته بكفره (١) .

وقال أبو سعيد الاصطخري : لا تبطل كفالته بكفره (٢) وحكا ابن أبي هريرة عن أبي حنيفة (٣) .

استدلالا :

برواية عبد الحميد (٤) بن جعفر قال : أخبرني أبي عن ( جدي ) (٥) ، رافع بن سنان (٦) انه أسلم وأبت امرأته ان تسلم ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ابنتي . وقال رافع ابنتي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لرافع : اقعد يا أخي . ولها : اقعدى يا أخية . واقعد الصبية بينهما . وقال : ادعواها ، فمالت الى أمها .

( ١ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٨ . وقال النووي :

وهو الصحيح . كما قال الاصحاب .

وانظر شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٨ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦٠ . بجيرمي على

الخطيب ج ٤ ص ٩٥ . شرح المحلي ج ٤ ص ٩١ .

( ٢ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ٧٠ . روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٨ .

( ٣ ) وجاء في فتح القدير ج ٣ ص ٣١٧ - ٣١٨ :

والذمية احق بولائها المسلم ما لم يعقل الأديان أو يخاف أن يألف الكفر ، وان

.....

- وان خيف ضم الى ناس آخرين . وهو قول ابن القاسم وأبي ثور .
- وانظر : تبين الحقائق ج٤ ص ٤٩ . زاد المعاد ج٤ ص ٢٥٨ . المغني ج٧ ص ٦١٣ . حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٤٨٩ .
- وقال ابن القيم : ( إن الحنفية يمنعون الحضانة بالفسق والبهون شاسع بينه وبين الكفر ، فكيف لا يكون إتحاد الدين شرطاً ؟ ) .
- ( ٤ ) عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الانصاري صدوق رمي بالقدر . وربما وهم . من السادسة مائة سنة ثلاث وخمسين .
- تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٦٧ .
- ( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل .
- ( ٦ ) رافع بن سنان الأوسي أبو الحكم ، المدني الصحابي . له حديث مختلف في اسناده .
- تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٤١ .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم :

( اللهم اهدنا ) فمالت الى أبيها فأخذها (١) .

فدل على ان الكفر لا يسقط الكفالة .

قالوا : ولأن الكافر متدين باعتقاده فكان مأمونا على ولده (٢) وهذا خطأ

لقول الله تعالى :

( ولمن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) (٣) .

ولقول النبي صلى الله عليه وسلم :

( أنا بريء من كل مسلم مع شرك ) (٤) .

ولا نافتراق الابيان يمنع من ثبوت الولاية (٥) كما يمنع منها على المال .

وفي ~~النكاح~~ <sup>الولاية</sup> ~~ولا~~ <sup>يو</sup> من أن يفتنه عن دينه ، وربما أُلّف من كفرها ما يتعذر

انتقاله عنه بعد بلوغه (٦) .

( ١ ) هذا الحديث رواه احمد والنسائي وابوداود وابن ماجة والحاكم والدارقطني

من حديث رافع بن سنان وفي سنده اختلاف كثير والفاظ مختلفة ورجح ابن

القطان رواية عبد الحميد بن جعفر وقال ابن المنذر : لا يثبت اهل النقل وفي

اسناده مقال .

ووقع عند الدارقطني ان البنت المخيرة اسمها عميرة .

وقال ابن الجوزي : رواية من روى ان كان غلاما أصح .

وقال ابن القطان : لو صح رواية من روى انها بنت لا حتمل ان يكون قضيتين لا اختلاف

المخرجين .

.....

وقال الشوكاني : الحديث صالح للاحتجاج به بطرقه وأسانيده .

انظر : المحلي ج ١٠ ص ٣٢٧ . الجوهر النقي بذيل سنن البيهقي ٤ / ٨ .

زاد المعاد ج ٤ ص ٢٥٨ - ٢١٠ . نيل الاوطار ج ٧ ص ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ .

سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٨ .

( ٢ ) انظر : فتح القدير ج ٣ ص ٣١٨ - ٣١٩ .

( ٣ ) النساء : ( ١٤٠ ) .

( ٤ ) جاء في مجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٥٣ :

عن قيس بن ابي حازم عن خالد بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث

خالدا الى ناس من خثعم فاعتصموا بالسجود فقتلهم فوداهم رسول الله صلى الله

عليه وسلم بنصف الدية ثم قال : ( أنا بريء من كل مسلم قام مع المشركين - . )

ثم قال صاحب المجمع : رواه الطبراني ورجاله ثقات .

( ٥ ) والحضانة نوع من الولاية فلا يثبت للكافر على مسلم كولاية النكاح والمال .

ولا نها اذا لم تثبت لفاسق فالكافر اولى .

انظر المغني ج ٧ ص ٦١٣ .

( ٦ ) انظر : المغني ج ٧ ص ٦١٣ . الولاية في النفس لابي زهرة ص ١١٣ .

فاما الاستدلال بالخبر فهو ضعيف (١) عند اصحاب الحديث (٢) .

ولو صح (٢) لكان الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

احدها : ان المقصود به ظهور المعجزة باستجابة دعوته .

والثاني : انها كانت فطيما والفطيم لا يخير .

والثالث : انه دعا بهدايتها الى مستحق كقالتها لا الى الاسلام لشبوت اسلامها <sup>١٢٠</sup> .

فلو كان للام حق لأقرها عليه ولما دعا بهدايتها الى مستحقها (٣) .

وقولهم : ان الكافر مأمون على ولده ؟ .

قيل : هو وان كان مأمونا على بدنه ، فغير مأمون على دينه وحظه في الدين

أقوى (٤) .

فلو اسلم الكافر منهما عاد الى كفاله ، ولو ارتد المسلم سقطت كفاله (٥) .

( ١ ) الحديث الضعيف : قال ابن الصلاح :

كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن فهو

حديث ضعيف .

علوم الحديث ص ٣٧ .

( ٢ ) انظر : تلخيص الحبير ج ٤ ص ١١ . سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٩ .

( ٣ ) قال الشوكاني : الحديث يصلح للاحتجاج به بطرقه واسانيده .



.....

وجاء في تلخيص الحبير :

رد امام الحرمين على الاصطخري في احتجاجه بهذا الحديث على ثبوت حـق  
الحضانة للام بما يأتي :

١- ان هذه القصة كانت في مولود غير مميز .

٢- كان هـذله ولكنه نسخ بقوله تعالى : ( ولن يجعل الله للكافرين على

المؤمنين سبيلا ) .

٣- ان هذا الحديث ضعيف .

( ٤ ) وأقول تاييدا لما ذهب اليه الماوردي :

لما أمر الله تعالى ورسوله بتربية الابناء وانقاذهم وحفظهم من المهلكات وأسبابها  
وذلك بتقوية الوانع الديني فيهم والتفقه فيه كما قال تعالى : ( يا أيها الذين  
آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نار . . . )

فيتبين بعد هذا ان ترك الولد في احضان الكفر وتحت رعاية ام كافرة وان كانت  
تحبه فطريا . قضاء على امل اصلاحه وصلاحته في الدارين .

( ٥ ) انظر : سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٩ . كشف القناع ج ٣ ص ٣٢٨ .

## فصل :

والشرط الرابع : الامانة ، بوجود العدالة وعدم الفسق لان العدالة شرط في استحقاق الولاية ، فكانت شرطا في استحقاق الكفالة .

ولان الفاسق عادل (١) عن صلاح نفسه ، فكأن بأن يعدل عن صلاح ولده اشبه .  
ولانه ربما اقتدى الولد بفساده لا قترانه به ونشوءه معه .

والعدالة المعتبرة فيه ، عدالة الظاهر المعتبرة في ولاية النكاح (٢) ، ولا يراعى (٣) عدالة الباطن المعتبرة في قبول الشهادة (٤) . ليكون بعدالة ظاهره مأمونا على ولده قيما بمصالحه . (٥) .

فلو صار بعد فسقه عدلا استحق الكفالة ولو فسق بعد عدالته ، خرج من الكفالة ويستوى فيه الابوان ، فلو ادعى (٦) احدهما فسق صاحبه لينفرد بالكفالة من غير تخيير لم يقبل قوله فيفسد ، ولم يكن له احلافه عليه ، وكان على ظاهر العدالة ، حتى يقيم مدعي الفسق بينة عليه فيثبت بها فسقه وتسقط بها كفالته (٧) .

١٢٠

(١) عدل عن الشيء : اذا جار وابه جلس . مختار الصلاح ص ٤١٨

(٢) انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥٧ . مغني المحتاج ج ٣ ص ١٥٥ .

(٣) في (أ) يراعا .

.....

( ٤ ) جاء في شرح المحلي :

شرط الشاهد ... عدل ، ذو مروءة غير متهم ، وهي الاستقامة وشرط

العدالة : اجتناب الكبائر والاصرار على الصفائر ، .

وانظر شرح منهج الطلاب بهامش فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٠ .

( ٥ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٠ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥٧ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ١٥٥ .

( ٦ ) في ( أ ) دعا .

( ٧ ) انظر : المهذب ج ٢ ص ١٧٠ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥٨-٣٦٠

بجيري على الخطيب ج ٤ ص ٩٥ . شرح المحلي ج ٤ ص ٩١ .

فصل :

والشروط الخامس اجتماع الأبوين في وطن واحد ، لا يختلف بهما

بلد ، ليتساويا في الولد ، ( ويتساوى ) (١) بهما حال الولد .

فإن سافر أحدهما فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكون سفر الحاجة ، إذا انجزت (٢) عاد ، فالمقيم منهما  
أباً كان أو أمّاً أحق بكفالة ، أبنا كان أو بنتاً لأن المقام أودع والسفر أخطر ،  
والضرب الثاني : أن يكون سفره لنقله <sup>لنقله</sup> يستوطن فيها بلداً غير بلد الآخر  
فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون مسافة ما بين البلدين قريبة ، لا يقصر في مثلها الصلاة ،  
لأنها أقل من يوم وليلة ، فلا يمنع من الكفالة ، ولا يسقط به تخير الابن  
سواءً اختار المقيم منهما أو المنتقل ، أباً كان أو أمّاً ، لأن قرب المسافة  
كالاقامة في انتفاء أحكام (٣) السفر ، وجرى ذلك مجرى البلد الواسع إذا  
تباعدت محاله (٤) لم يمنع التنقل فيه من استحقاق الكفالة .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) أي الحاجة .

( ٣ ) مثل قصر الصلاة وجمعها وفطر الصائم والمسح على الخفين .

( ٤ ) المحال : جمع محلة بفتح الحاء . المكان ينزله القوم .

والضرب الثاني : أن تكون مسافة ما بين البلدين بعيدة تقصر في مثلها الصلاة ، فالأب (١) أحق بكفالة ولده لحفظ نفسه (٢) من الأم ، سواء كان هو المقيم أو المنتقل (٣) .

وقال أبو حنيفة : إن انتقل الأب ، فالأم أحق بكفالة وان انتقلت الأم نظراً في انتقالها ، فإن كان :

من قرية إلى بلد كانت الأم أحق بكفالة . وإن كان انتقالها من بلد إلى قرية كان الأب أحق بكفالة ، لفضل البلدان على القرى بما فيها من صحة الاغذية وظهور التأديب وصحة التعليم والتقويم (٤) .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه لو كان هذا المعنى معتبراً ( في انتقال ) (٥) في انتقال الأم لوجب اعتباره في انتقال الأب .

(١) في ( أ ) فالأم .

(٢) في ( أ ) نسبة .

(٣) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧٣ روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٧ . حاشية قليوبي

ج ١ ص ١٦٠ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٥ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦٣ .

(٤) انظر : الهداية مع فتح القدير ج ٣ ص ٣١٩-٣٢٠ . تبين الحقائق ج ٣ ص ٥٠ .

(٥) ما بين القوسين مكرر في الاصل .

والثاني : ان حفظ نسبه الذى لا يقدر على اكتسابه أولى بالتقديم (١) ، والاعتبار  
ما يقدر على اكتسابه من العلوم والأكراب .  
فهذه الشروط الخمسة التي يشترك الأَبوان في اعتبارهما فيهما (٢) .

---

( ١ ) في ( أ ) بالتقدم .

( ٢ ) انظر :

روضة الطالبين ج٩ ص ١٠٢ . بجيرمسي على الخطيب ج٤ ص ٩٥ .

شرح المحلي ج٤ ص ٩٢ .

فصل :

والشرط السادس المختص بالأم . أن تكون خلية (١) من زوج (٢) .

وقال الحسن البصري : لا اعتبار بهذا الشرط ولا يمنع من استحقاقها الكفالة (٣) .

إستدللا : بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أقرها على كفالة بنتها (٤) .

وجعل كفالة بنت حمزة لخالتها (٥) وزوجها جعفر (٦) بن ابي طالب ( رضي الله عنه ) (٧) .

وهذا خطأ لقول النبي صلى الله عليه وسلم للمنازعة في حضانة ولدها :  
( أنت احق به ما لم تنكحي ) (٨) .

ولأن النكاح يمنع من مقصود الكفالة لاشتغالها بحقوق الزوج .  
ولأن للزوج منعها من التشاغل بغيره (٩) .

( ١ ) خلية : الناقبة التي تطلق من عقالها ويخلو عنها . يقال للمرأة أنت خلية ،  
كناية عن الطلاق . مختار الصحاح ص ١٨٨ .

( ٢ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٠ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٥٨-٣٦٠  
بجيري على الخطيب ج ٤ ص ٩٦ .

( ٣ ) انظر : المغني ج ٨ ص ٦١٩ . وهو رواية عن احمد .  
وهو قال ابن حزم الظاهري .

انظر المحلي ج ١٠ ص ٣٢٥ .

( ٤ ) زينب : هي بنت أبي سلمة عبد الله المخزومية . محدثة فقيهة روت عنه صلى الله عليه وسلم سبعة أحاديث وهي ربيبتها صلى الله عليه وسلم وقتل لها ابنان يوم الحرة . توفيت سنة ٧٣ هجرية .

انظر : اعلام النساء ج ٢ ص ٦٧ .

( ٥ ) هي أسماء بنت عميس .

( ٦ ) جعفر بن أبي طالب : الهاشمي ، الطيار ذو الجناحين وذو الهجرتين ، واستشهد في غزوة مؤتة في السنة الثامنة للهجرة . وكان هو وأصحابه سبب إسلام النجاشي ملك الحبشة عندما كانوا مهاجرين هناك .  
انظر : تهذيب الاسماء واللفظات القسم الثاني ج ١ ص ١٤٨ .

( ٧ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

ونص الحديث :

( عن البراء بن عازب أن ابنة حمزة اختصم فيها علي وجعفر وزيد فقال علي : أنا أحق بها هي ابنة عمي .

وقال جعفر : بنت عمي وخالتها تحتي .

وقال زيد : ابنة أخي لأنه صلى الله عليه وسلم قد آخى بين زيد وحمزة .

فقضى بها صلى الله عليه وسلم لجعفر ترجيحاً لخالتها، وقال : ( الخالة بمنزلة

الأم ) .

قال صاحب تلخير الحبير : أخرج البخاري هذا الحديث بغير هذا اللفظ ١٢٥٣



.....

واستشكل كثير من الفقهاء القضاء منه صلى الله عليه وسلم لجعفر وقالوا :  
إن كان القضاء له ، فليس بمحرم لها وهو علي سواء في قرابتها ، وإن كان  
القضاء للخالة فهي متزوجة ؟ .  
وأجيب : بأنه قضى للخالة لأن زوجها من أهل الحضانة ولأنه لا يساويه  
في الاستحقاق إلا علي وقد ترجح جعفر بأن امراته من أهل الحضانة فكان  
أولى .

انظر : المحلى ج ١٠ ص ٣٢٥ . المغني ج ٧ ص ٦١٩ . نيل الاوطار ج ٢  
ص ١٣٨ - ١٣٩ .

( ٨ ) سبق تخريج الحديث .

( ٩ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٠ . تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦٠ .

ولا ن على الوالد وعصيته عار/ في المقام مع زوج أمه . (١)

فأما أم سلمة فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كفالة بنتها ، لأنه لم يكن من عصبتها نزاع ورسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق والمضموم إليه أفضلهم فخالف من عداه (٢) .

واقاراه بنت حمزة مع خالتها وزوجها جعفر فقد قيل :

إنه قضى (٣) بها لجعفر (٤) ترجيحاً لخالتها ، وقيل قضى (٥) بها للخالة ترجيحاً لجعفر، لأنه ابن عمها .

فعلى هذا لو كان زوج الأم عصبة للولد ، فإن منعها من الكفالة سقط حقها ، وإن أذن لها في الكفالة ومكنها من القيام بها ففيه وجهان :

أحدهما : تستحق الكفالة ، لزوال السبب المانع بالتمكين وانتفاء العار بامتزاج النسب .

والوجه الثاني : لا كفالة لها ، لعدم الخبر (٦) ولما يجذبها الطبع اليه من التوفر على الزوج ، ومراعاة أولادها منه إن كانوا (٧) .

(١) في (أ) زوجة .

(٢) انظر : نيل الاوطار ج ٧ ص ١٣٩ .

(٣) في الاصل : قضا .

(٤) لان علي يساويه في القرابة .

(٥) في الاصل قضا .

.....

- ( ٦ ) وهو : ( أنت احق به مالم تتزوجي ) .
- ( ٧ ) انظر روضة الطالبين : ج ٩ ص ١٠٠ .
- وقال النووي : لو نكحت عم الطفل فوجهان :
- أصحهما ، لا تبطل حضانتها ، لأن العم صاحب حق الحضانة ويتعاونان عليها بخلاف الاجنبي .
- والثاني : يبطل حق الأم .
- وهذان الوجهان في نكاح العم يطردان في كل من لها حضانتها . نكحت قريباً للطفل ، له حق في الحضانة بأن نكحت أمه ابن عم الطفل أو عم أبيه أو نكحت خالته التي لها ~~حقوق~~ <sup>حضانة</sup> عم الطفل أو نكحت عمته خاله .

فصل :

والشرط السابع المختلف فيه :

أن يوجد (في) (١) كل واحد من الأبوين شروط الكفالة ، ويفضل  
أحدهما على الآخر زيادة في الدين أو زيادة في المال أو زيادة  
في المحبة ففيه وجهان :

أحدهما : أن هذا شرط معتبر يسقطه التخيير ، وتكون الكفالة لأفضلهما ،  
لظهور الحظ فيه للولد .

والوجه الثاني : أنهما في الكفالة سواء ولا يترجح أحدهما زيادة فضيلة  
إذا خلا من نقص ، لأن الحق في الكفالة مشترك بين الكافل والمكفول ، فلم  
يسقط حق الكافل بالزيادة في حق المكفول (٢) .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من الاصل .

( ٢ ) بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٢ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٦ .

شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٥١ .

فصل :

فاذا تقرر ما ذكرنا من شروط الكفالة في الأبوين لم يخل حالهما

من ثلاثة أقسام :

أحدها : ان يتنازعا فيها .

والثاني : ان يتدافعا عنها .

والثالث : ان يسلمها أحدهما الى الآخر .

فأما القسم الأول :

وهو ان <sup>يتنازعا</sup> ~~يتنازعا~~ فيها <sup>ويطالب به</sup> ~~ويطالب به~~ كل واحد منهما فيخير الولد بينهما ،

ويتولى الحاكم <sup>كبيد</sup> ~~مختار~~ لان التنازع اليه ونفوذ الحكم منه .

وللولد في التخيير ثلاثة احوال :

أحدها : ان يختار أحدهما ، فيكون من اختاره احق بكفالة ابا كان او اما (١)

والحال الثانية : ان يختارهما فلا يجتمعان فيه مع التنازع <sup>ليس</sup> ويقرع ~~بين~~ الأبوين

فايهما قرع كان احق بكفالة لانه قد ترجح بالقرعة (٢) مع التساوى في الاختيار

( ١ ) انظر : بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٩٣ . المفهاج ص ١١٠ . مغني

المحتاج ج٣ ص ٤٥٦ . نهاية نهاية المحتاج ج٧ ص ٢٣٣ .

( ٢ ) القرعة : من القرع : وهو الضرب . فكذلك القرعة شي \* يصيب الرجل

ولا يصيب الآخر .

حلية الفقهاء ص ٢٠٩ .

والحال الثالثة : ان لا يختار واحدا منهما ففيه وجهان :

احدهما : يقرع بينهما ، ويكفله من قرع منهما .

والوجه الثاني : ان الام أحق بكفالة لاستحقاقها لحضانتها (١) وانه لم يختصر

غيرها لكفالتها وهو أشبه (٢) .

وأما القسم الثاني :

وهو أن يتدافعا (٣) عن كفالته ويمتنعا منها فهذا على ضربين :

أحدهما : ان يكون بعدهما من يستحق كفالته كالجد بعد الاب والجدة بعد

الام ، فيخرجان بالتناع منها ، وتنتقل الكفالة الى من بعدهما ويخير الولد بينهما اذا تكافأت احوالهما لانه حق الولد <sup>حيدر</sup> يتناع الابوين محفوظ بغيرهما .

( ١ ) اى بالاصالة .

( ٢ ) انظر : الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع بها مش حاشية البجيرمي ج ٤ ص ٩٤

المنهاج ص ١١٠ . المنهج ج ٤ ص ١٠٤ . وهو بها مش المنهاج . مغنسي

المحتاج ج ٣ ص ٤٥٦ . تحفي المحتاج ج ٨ ص ٣٦٣ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٢٣

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٤ .

( ٣ ) في النسختين يتدافعان والصواب ما أثبتناه لان يتدافعان من الافعال

الخسة التي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون .

فهنا دخل عليه ان الناصبة فيجب ان ينصب بحذف النون .

والضرب الثاني : <sup>٤</sup> ان لا يكون بعدهما مستحق لكفالتة لتفرد الابوين  
به ، ففيه وجهان :

احدهما : يكون الولد على خياره ويخير من اختاره على كفالته ؛ لأن في الكفالة حقاً لهما ( وحققاً ) (١) عليهما ، فإذا سقط بالتنازع حقهما لم يسقط به حق الولد عليهما (٢) .

ولو كان هذا التمانع في وقت الحضانة وقبل الانتهاء الى وقت التخيير فـ في الكفالة اقرب بينهما واجبر عليها من قرع منهما ، لقول الله تعالى :-

( وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم (٣) ايهم يكفل مريم ، وما كنت لديهم (٤) وفيه تأويلان :

( ١ ) في ( أ ) وحق . والصواب ما أثبتناه لا نحقا معطوف على حقا الا وليس  
وهي اسم ان .

(٢) انظر : بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٩٨ . تحفة المحتاج ج٨ ص ٣٦٣  
مفني المحتاج ج٣ ص ٤٥٦ .

( ٣ ) أقلامهم : يعنى ازلامهم ، وقيل الاقلام المتى يكتبون بها التوراة .  
اقترعوا بها على كفالة مريم حوصا عليها وتنافسوا في كفالتها .

كتاب التسهيل ص ١٠٧.

(٤) ال عمران : (٤٤) .

أحدهما : انهم اختصموا وتنازعا في كفالتها (١) فتساهما عليها .  
 والثاني : انهم اختصموا تدافعا عن كفالتها (٢) فاستهما (٣) .  
 فدل على دخول القرعة في الحاليين عند التنازع والتدافع و .  
 والوجه الثاني : انه يجبر عليها من وجبت عليه النفقة منهما ، لوجوبها  
 عليه لقوله <sup>سببه</sup> (٤) .  
 وأما القسم الثالث :

وهو أن يسلم احدهما كفالتها الى الاخر فيكون من سلم اليه أحق بكفالتها  
 ويسقط تخيير الولد فيها ، فان عاد بعد التسليم مطالبا بها عاد الى حقه  
 منها ، فان تنازعا بعد عوده فكالقسم الاول (٥) .  
 ولو جعلت الكفالة لاحدهما باختيار الولد فدفعها عن نفسه الى الاخر  
 فان دفعها الاخر عن نفسه فكالقسم الاول . وان قبلها فكالقسم الثالث (٦) .  
 والله أعلم .

- 
- ( ١ ) في النسختين لكفالتها وأرى الاحسن ما اثبتناه .  
 ( ٢ ) في النسختين لكفالتها وأرى الاحسن ما اثبتناه .  
 ( ٣ ) استهما : اقترعوا . تساهما في الشيء ، تقاسموه .  
 اسس البلاغة ص ٣١٦ .

روى أن جنة أم مريم حين ولدتها لفتها في خرقة وحملتها الى المسجد  
 ووضعتها عند الأحبار في بيت المقدس وهم كالحجبة في الكعبة فقالت لهم :



.....

---

د ونكم هذه النذيرة . فتنافسوا فيها لانها كانت بنت امامهم ثم اقترعوا فخرجت  
في كفالة زكريا . فكفلها فاقتبست منه علما جما وعلا صالحا .

( ٤ ) انظر : بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٩٢ . مغني المحتاج ج٣ ص ٤٥٦ .  
نهاية المحتاج ج٧ ص ٢٣٤ .

( ٥ ) وهو ان يتنازعا فيه فيخير الولد بينهما .

( ٦ ) وهو ان يسلم احدهما للاخر كفالة . فيكون من سلم اليه أحق بكفالة  
ويسقط التخيير الولد فيها .

انظر : تحفة المحتاج ج٨ ص ٣٦٣ . بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٩٢ .  
مغني المحتاج ج٣ ص ٤٥٦ .

## سألة

قال الشافعي :

( ولو افترق الابوان وهما في قرية واحد ، فالام احق بولدها ما لم  
تتزوج ، وعلى أبيه نفقته ، ولا يمتنع من تأديبه ، ويخرج الغلام الى الكتاب (٢)  
او الصناعة (٣) ان كان من أهلها (٤) ، ويأوى ( بالليل ) (٥) الى امه (٦)  
... الفصل .

قد فرقنا بين زمان الحضانه وزمان الكفالة وان الحضانه فيما دون السبع  
وتكون الام احق فيها بالولد (٧) والكفالة مستحقة على الاب ، سواء اختاره  
الولد أو اختاراه .

وكذلك ما احتاج اليه الولد من تعليم وتاديب لأنه من مصالح الولد التي يجب  
عليه القيام بها ، وزمان التعليم في اسلامه الى الكتاب او الصناعة بحسب  
عادته وعرف اهله مختص ( بالبنين ) (٨) دون البنات ، وزمانه متعبر بحال  
الولد فان كان فطنا ذكيا ، قدم في زمان الحضانه اذا بلغ خسا او سدا .  
وان كان بليداً (٩) ضعيفا أخر الى زمان الكفالة اذا بلغ سبعا او ثمانيا (١٠) .

---

( ١ ) في النسختين : اعترف .

( ٢ ) هكذا اطلق الشافعي على اسم محل التعليم والاصح مكتب بفتح الميم  
والتاء . انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦٧ . حاشية الشبرايطي ج ٧ ص ٢٣٣ .

مختار الصحاح ص ٥٦٢ .

( ٣ ) اي الحرفة .

( ٤ ) في المختصر اذا .

.....

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من المختصر .

( ٦ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الام ج ٥ ص ٩٢ . الوجيز ج ٢ ص ١١٨ .

وتتمة الفصل في المختصر :

( فان اختار <sup>لما</sup> ~~ربط~~ <sup>لم</sup> يكن له منعه من ان ياتي امه وتاتيه في الايام . . . )

( ٧ ) انظر ما سبق . .

وفي هذه المرحلة ان الواجب على الحاضنة الافعال ، واما الاعيان فعلى

من عليه مؤونته كان تتعهد به بفصل جسده وارضاعه وغسل ثيابه ودهنه وكحله

وربط الصغير في المهد وتحريكه لينام .

( ٨ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٩ ) بليد : ضد الذكي . مختار الصحاح ص ٦٣ .

( ١٠ ) انظر بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٨٩ . تجريد الشوي بهامش روض

الطالب ج ٣ ص ٤٤٧ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٢٢ .

فإذا احتاج الولد الى خدمة في الحضانة والكفالة ومثله من يخدم ، قام  
الاب بموؤنة خدمته ، اما باستئجار خادم او ابتياعه (١) على حسب عادة  
اهله وعرف ائماله :

ولا يلزم (٢) الام مع استحقاقها بحضانتها ان تقوم بخدمته (٣) اذا كان مثلها  
لا يخدم <sup>الأم</sup> ~~الأم~~ الحضانة هي الحفظ والمراعاة وتدبير الولد والنظر في مصالحه  
وذلك لا يوجب مباشرة الخدمة .

والخدمة اذا وجبت فهي مستحقة للغلام والجارية وان كان التعليم والتأديب  
مختصا بالغلام دون الجارية فتختص الجارية بان تؤخذ (٤) بالخفـر (٤)  
والصيانة (٥) .

( ١ ) اى شرائه .

( ٢ ) ما بين القوسين عليه طمس في ( أ ) .

( ٣ ) في الاصل بخدمتها .

( ٤ ) الخفر : الخفير . المجير . خفر الرجل اى أجاره وتخفر بقلان استجار

به . مختار الصحاح ص ١٨٢ .

( ٥ ) انظر : بجيرمي على الخطيب ج٤ ص ٨٩ . حاشية الجمل ج٤ ص ٥٢٢

## مسألة

قال الشافعي :

( وان اختار أباه لم يكن له منعه من يأتي أمه وتأتيه في فلا ينام  
وان كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها ) (١) .

اعلم انه لا يخلو حال المكفول من ان يكون غلاما أو جارية ، فان كان  
غلاما فله حالتان :

احدهما : ان يختار أمه فيأوى في الليل اليها ، ويكون في النهار مع  
أبيه ان كان من أهل الصناعة او في الكتاب ان كان من أهل التعليم ، وليس للام  
ان يقتطفه (٢) اليها في النهار ، لما يدخل عليه من الضرر في تعطيله  
عن تعليم أو صناعة .

والحال الثانية : ان يختار أباه ، فهو احق به ليلا ونهارا ليأوى في الليل  
اليه ويكون في النهار متصرفا بتدبير أبيه . أما في كتاب بتعليم فيه وأما في  
صناعة يتعاطاها . وعليه ان ينفذه (٣) الى زيارة أمه ، في كل يومين أو  
ثلاثة ، وان كان منزلها قريبا فلا بأس ان يدخل عليها في كل يوم ليألف برهها  
ولا يمنعه منها فيألف المعقوق (٤) .

وان كانت جارية فلها حالتان :

احدهما : ان تختار أمها فتكون احق بها ليلا ونهارا بخلاف الغلام ، لأن الجارية  
من ذوات الخفر فتمنع من البروز ليلا ونهارا لتألف الصيانة ولا يبها اذا اراد زيارتها  
ان يدخل عليها مشاهدا لها ومتعرفا لخبرها لتألفه ويألفها ولا يطيل وليكن مع

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الام ج ٢ ص ٩٢ . الوجيز ج ٢ ص ١١٨ .

.....

( ٢ ) يقطع : القطع ابانة بعض اجزاء <sup>الشيء</sup> الحرام من بعض فصلا قطعه يقطعه قطعاً وقطيعة وقطعه واقتطعه فانقع وتقطع . واقتطع طائفة من الشيء اخذه والقطيعة ما اقتطعه منه .

تهذيب الاسماء واللغات ج ١ ص ٩٦ من القسم الثاني - .

( ٣ ) وهو اى الولد اولى منها بالخروج لانه ليس بعمرة .

( ٤ ) انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦١-٣٦٢ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٥٠

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٢ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٤ . . مغني المحتاج

ج ٣ ص ٤٥٨ .

وهل هذه الزيارة على سبيل الوجوب او الاستحباب ؟ . .

كلام الماوردي يدل على الوجوب لانه بعدم الزيارة يألف المعقوق والمعقوق حرام

وما يؤدى الى الحرام فتركه واجب .

الام عند دخول الاب لزيارة بنته ذو محرم او نساء ثقات لتنتفي (١) ربيعة  
الخلو بعد تحريم الطلاق .

والحال الثانية : ان تختار اباها فتكون معه وعنده ليلا ونهارا فان ارادت الام  
زيارتها دخلت عليها ولزم الاب ان يمكنها من الدخول عليها ولا يمنعها فتوله (٢)  
والدة على ولدها . وقد نهى عنه وينظر حال الاب عند دخول الام على بنتها  
فان كان خارجا جاز ان تدخل الام وحدها . وان كان مع بنته في داره لم  
تدخل الا مع امرأة ثقة لتنتفي عنها التهمة ، ولا تحصل بينها وبين من حرمت  
عليه خلوة .

وليس للام ( اذا ارادت ) (٣) زيارتها ان يخرجها اليها لانها من ذوات الخفر  
فتمنع من الخروج حتى لا تألف التبج (٤) .

فان قيل : فالام بهذه الحالة ، فكيف تكون هي الخارجة الى بنتها ولا تكون  
البنت خارجة اليها ؟ .

قيل : لان الحذر على البنت اكثر وحالها في الصفرا خطر (٥) .

( ١ ) في ( أ ) : لتنتفي .

( ٢ ) قوله : وله ذهابا العقل في شدة الوجد . والتولية : ان يفرق بين

المرأة وولدها . مختار الصحاح ص ٧٣٦ .

( ٣ ) ما بين القوسين مطموس عليه في ( أ ) .

( ٤ ) بل لتألف الصيانة وعدم البـروز .

( ٥ ) انظر تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦١-٣٦٢ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٥٠ .

بجيري على الخطيب ج ٤ ص ٩٣-٩٤ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٧ .

قال الشافعي :

( ولا على ابيها (١) اخراجها اليها (٢) الا ان تعرض (٣) فيوم مربا خراجها (٤) عائدة ، وان ماتت البنت لم تمنع الام من ان تاتيها حتى تدفن ولا يمنعها (٥) في مرضها ان تاتي (٦) لتريضها في منزل ابيها (٧) .

وهذا صحيح :

### المالك

اذا مرضت الام وجب على الاب اخراج بنتها لتزورها زيارة ~~المطائل~~ (٨) ولئن كانت منوعة من البروز لتألف الخقر فهذه حالة ضرورة يتسع حكمها (٩) . وتعود البنت الى منزل ابيها بعد مضي زمان العيادة لانه ليس فيها مع الصفر فضل لتريض الام بعد العيادة .

---

( ١ ) اى البنت .

( ٢ ) اى الام .

( ٣ ) اى الام .

( ٤ ) اى البنت .

### لتريضها

( ٥ ) اى لا يمنع ابو البنت من زيارة امها لها لتريضاً في منزل ابيها .

( ٦ ) في المختصر تلي .

( ٧ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ .

( ٨ ) لحد يث : ( حق المسلم على المسلم ست . . . واذا مرض فعده ) .

( ٩ ) والضرورات تبيح المحظورات .



فان ماتت الام اقامت عندها حتى توارى (١) ومنعها من اتباع جنازتها وزيارة

قبرها لما فيه من التبرج (٢) ولقول النبي صلى الله عليه وسلم :

( لعن الله زوارات القبور ) (٣) .

فلو مرضت البنت في منزل ابيها كانت الام أحق بتمريضها من الاب لامرين :

احدهما : ان النساء بتعليل المرض اقوم من الرجال .

والثاني : انها تصير بضعف المرض كالعائدة الى حال الصغر والام احق

بها في صغرها من الأب .

فاذا ارادت الام تمريضها فالاب فيها بين خيارين :

اما أن ينقلها الى منزل الام ، لتقوم بتمريضها فيه فاذا برئت عادت اليه

وليس لها منع الاب من الدخول لعيادة بنته .

( ١ ) إى توارى في التراب .

( ٢ ) تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ . نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٣ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٤ .

( ٣ ) أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

وقيل : ان هذا كان قبل الرخصة في الزيارة فلما رخص **كانت جنازتها**

وقال بعضهم يكره للنساء زيارة القبور لقلّة صبرهن وشدة جزعهن .

سبل السلام ج ١ ص ١١٤ .

واما ان تفرد لها في منزله موضعا تخلو بتمريضها فيه ، وليكن بينهما  
 من ثقات النساء\* او ذوى المحارم من تنتفي به التهمة عنها ، فاذا  
 برئت انصرفت الام الى منزلها ، وان ماتت أقامت الام لمواراتها  
 حتى تدفن ، وليس للاب ان يمنعها من البكاء عليها ، وله ان يمنعها  
 من النياحة (١) واللطم (٢) ويمنعها من اتباع جنازتها (٣) .  
 في حق الله تعالى وحقه ، ويمنعها من زيارة قبرها ان دفنت في  
 ملكه ، فان دفنت في غير ملكه منعها من الزيارة في حق الله تعالى  
 دون حقه (٤) لقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
 ( لعن الله زوارات القبور ) (٥) .

( ١ ) النياحة : رفع الصوت بتعديد شمائل الميت ، ومحاسن افعاله  
 وهي حرام لحديث :

لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النائحة .

وحديث ام عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم :

( اخذ علينا ان لا ننوح ) . متفق عليه .

انظر سبل السلام ج ٢ ص ١١٥ .

( ٢ ) لقوله صلى الله عليه وسلم :

( ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ) .

.....

---

( ٣ ) عن ام عذبة رضي الله عنها :

نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا .

فدل هذا على الكراهة لا التحريم . سبل السلام ج ١ ص ١٠٨ .

( ٤ ) انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦٢ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٢٢ .

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٣ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٧ . فتح الوهاب

ج ٢ ص ١٢٤ . تكملة المجموع ج ١٨ ص ٣٣٨ - ٣٤١ .

حاشية القليوبي ج ٤ ص ٩١ - ٩٢ .

( ٥ ) سبق تخريجه .

## مسألة

قال الشافعي :

- ( فان كان الولد مخبولا فهو كالصغير والام احق به ولا يخير الولد ( ١ ) ( ٢ ) .  
وهذا قد مضى في شروط التخيير لان المجنون لعجزه عن القيام بنفسه وفقده  
تمييزه يكون كالصغير فصارت الام به احق كالمحضون سواء كان ابنا او بنتا .  
وهكذا لو طرأ ( ٣ ) الخبل والجنون عليهما بعد الصحة والبلوغ كانت الام احق  
بكفالتها ( ٤ ) من الاب ( ٥ ) .  
فان كان للمخبول أو المجنون زوجة او كان للمخبولة او المجنونة زوج كان  
الزوج والزوجة احق بكفالتها ( ٦ ) من الاب والام لأنه ( لا ) ( ٧ ) عورة بينهما  
ولو فور ( السكون ) ( ٨ ) الى كل واحد منهما ( ٩ ) .  
ولو كان للمخبول ام ولد ، كانت الام احق بكفالتها من ام ولده ، لأن ثبوت  
الرق يمنع من استعلاء يدها ، لكن تقوم بخدمته وتقوم الام بكفالتها .

- ( ١ ) في المختصر أبدا .  
( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الام ج ٥ ص ٩٢ .  
( ٣ ) في النخستين طال وأرى ان الصواب ما أثبتناه .  
( ٤ ) في الاصل بكفالتها .  
( ٥ ) انظر : شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٩ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٢ . نهاية  
المحتاج ج ٧ ص ٢٢٥ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٨٩ مغني المحتاج ج ٣ ص ٥٢٤

قال الشافعي :

( ولو (١) خير (٢) فاختر احد الابوين ثم اختار الاخر ( حول ) (٣) (٤) . وهذا صحيح .

ولا ن تخير الولد حق له لا عليه يقف على شهوته والميل الى صلحته . فاذا اختار احد ابويه ثم عدل الى اختيار (٥) الاخر حول اليه .  
فان رجع الى اختيار (٦) الاول اعيد اليه على هذا ابدا ، كلما اختار واحدا بعد واحد حول اليه لوقوفه على شهوته ولا نه ربما حدث من تقصير من اختاره ما يبعثه على الانتقال عنه . (٧) .

( ١ ) في المختصر واذا .

( ٢ ) اي الولد .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من (٤) .

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . الام ج ٥ ص ٥٢ .

( ٥ ) في ( ١ ) خيار .

( ٦ ) في ( ١ ) خيار .

( ٧ ) انظر : نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٢ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٤ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٧ .

## مسألة

قال الشافعي :

( ولو منعته منه بالزوج فطلقها طلاقا يملك فيه الرجعة <sup>أولا</sup> يملكها ،  
رجعت على حقها في ولدها ) (١) . . . الفصل .

( قد ذكرنا ) (٢) ان تزويج الام يسقط حقها من الحضانة والكفالة  
لقوله صلى الله عليه وسلم :

( أنت احق به ما لم تنكحي ) (٣) فلم يكن لخلاف الحسن البصري مع  
هذا النص وجبه (٤) .

واذا سقطت حضانتها انتقلت عنها الى امها ان لم تكن امها ذات زوج ،  
فان كانت ذات زوج نظر في الزوج :

فان كان جد الولد لم تسقط حضانتها وان كان اجنبيا اسقطها وصارت للاب  
فان ايمت <sup>(٥)</sup> الام بعد التزويج بموت زوجها او طلاقه عادت الى حقها من  
حضانة ولدها (٦) .

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٤ . وتتمة الكلام :

( لانها منعه بوجه . فاذا ذهب فهي كما كانت . فان قيل : فكيف تعود الى

ما بطل بالنكاح ؟ .

قيل : لو كان بطل ما كان لامها ان تكون احق بولدها من ابيهم وكان ينبغي

اذا بطل عن الام ان يبطل عن الجدة التي انما حقها لحق الام وقد قضى ابو

بكمر على عمر رضي الله عنهما بان جدة ابنه احق به منه فان قيل ما حق الا فيهم ؟ .

.....

### بالولد

قيل : كحق الاب هما والدان يجدان ~~بطل~~ <sup>للولد</sup> فلما كان لا يعقل كانت الام  
أولى به على ذلك ~~حق~~ <sup>حق</sup> للولد لا للابوين لان الام احتق وارق من الاب .  
وانظر الام جه ص ٩٢ .

( ٢ ) ما بين القوسين مضموس عليه في ( أ ) .

( ٣ ) سبق تخريج الحديث .

( ٤ ) انظر ما سبق .

( ٥ ) الأيم : الأيامي الذين لا أزواج لهم من الرجال . والنساء الواحد منها  
أيم سواء ~~تزوج~~ <sup>تزوج</sup> قبل اولم يتزوج وامرأة أيم بكرا كانت او ثيبا ، وقد آمت  
المرأة من زوجها من باب أيوما .

اساس البلاغة ص ٢٦ . مختار الصحاح ص ٣٦ .

( ٦ ) انظر الام جه ص ٩٢ . المهذب ج ٢ ص ١٢٠ .

وقال مالك :

قد بطل حقها بالتزويج فلا يعود اليها وان أيمت (١) .

وهذا خطأ من وجهين :

احدهما : ان سقوط حضانتها بالزوج كسقوطها بجنون او فسق وهي تعم — ود  
الى حقها بالافاقه من الجنون والعدالة بعد الفسق . فكذاك تعود بالطلاق  
بعد النكاح (٢) .

ولا ن تعلق الحكم بعله يوجب سقاطه بزوال تلك العلة (٣) .

والثاني : ان حضانتها بالتزويج تاخرت ولم تبطل لان انتقالها الى امها  
المدلية بها .

ولو بطلت حضانتها ما انتقلت الى من أدلى بها . وهذا دليل الشافعي (٤)

(١) انظر : الكافي لابن عبد البر ج٢ ص ٦٢٦ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٠ . وقال النووي : هذا هو نص  
المذهب .

(٣) مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول ص ١٤٢ .

(٤) انظر : المذهب ج٢ ص ١٢٠ .



فصل :

فاذا ثبت عودها الى الحضانة بعد طلاقها ، فسواء كان طلاقها

بائنا أو رجعيا (١) .

وقال أبو حنيفة :

ان كان طلاقها رجعيا لم تعد الحضانة الا بعد انقضاء العدة (٢) .

ووافقه المزني عليه (٣) .

ونفى أبو حنيفة ذلك على أصله في ان الرجعية غير محرمة تجرى عليها  
أحكام الزوجية .

ونحن نبينه على أصولنا في ان الرجعية محرمة كالبائن ، ولأنها لما ملكت  
نفسها بالطلاق قبل الرجعة صارت به كالخلية في استحقاق الحضانة ، كما  
صارت كالخلية في جواز التصرف (٤) .

فان راجعها الزوج في عدتها ، سقطت حضانتها برجعتها ولو ظاهر (٥)  
منها او الى (٦) لم تستحق الحضانة لبقائها على الزوجية بخلاف المطلقة  
الرجعية .

( ١ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠١ . المذهب ج ٢ ص ٧٠ .

( ٢ ) الاختيار ج ٤ ص ١٥ .

( ٣ ) المذهب ج ٢ ص ١٢٠ .

.....

وقال الشيرازي : وهذا خطأ لأنه إنما سقط حقها بالنكاح لاشتغالها  
 باستمتاع الزوج . والطلاق الرجعي يحرم الاستمتاع بما يحرم الطلاق البائن  
 فعادت الحضانة .

( ٤ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧٠ . الام ج ٥ ص ٩٢ .

( ٥ ) الظهار : مشتق من الظهر وهو موضع الركوب . والمرأة مركوب الزوج  
 وقيل انه ماخوذ من العلو قال تعالى : ( فما استطاعوا أن يظهروه ) .  
 اي يعلوه . فكانه قال علوى عليك كعلوى على امي .

كفاية الاخبار ج ٢ ص ١١٣ .

( ٦ ) الايلاء : الى يوئلي ايلاء الحلف .

وشرعا : الحلف عن الامتناع من وطء الزوجة مطلقا او اكثر من اربعة اشهر

كفاية الاخبار ج ٢ ص ١١٠ .

## مسألة

قال الشافعي :

( فإذا بلغ الغلام ولي نفسه إذا أونس رشده (١) ولم يجبر على أن يكون عند واحد (٢) منهما ، واختار له برهما وترك فراقهما ، وإذا بلغت الجارية كانت مع أحدهما حتى تزوج فتكون مع زوجها ، فإن أيمت وكانت مأمونة سكنت حيث شئت ما لم ترربة (٣) ، واختار لها أن لا تفارق أبويها (٤) .  
 قد مضى حكم الولد عند اكتفائه بنفسه بعد بلوغه ورشده وخروجه (٥) من كفالة أبويه (٦) غلاما كان أو جارية .

وخالف فيه أبو حنيفة ومالك على ما قد مناه وسقطت نفقته عنهما (٧) .

---

( ١ ) أي علم رشده وهو من قوله تعالى ( فإن انستم منهم رشداً ) النساء : ٣

( ٢ ) في المختصر أحدهما .

( ٣ ) الريبة : التهمة والشك . مختار الصحاح ص ٢٦٥ .

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . الام ج ٥ ص ٩٢ .

( ٥ ) في الاصل : خروج .

( ٦ ) في الاصل : أبويها .

( ٧ ) انظر ما سبق .

ولا يلزم كل واحد منهما أن يقره (١) في منزله (٢) كما لا يلزمه (٣) ،  
 أن ينفق عليه (٤) ، لأن السكنى تبع للنفقة ولو سألاه المقام عندهما  
 أو عند أحدهما لم يلزمه المقام فيه ، لأنه قد ملك تصرف نفسه ، لكنه يكره  
 التفرع عنهما محافظة على برهما وحذرا من عقوبتهما .  
 ومقامه مع أبيه أولى من مقامه عند أمه للتجانس واتفاقهما على التصرف والتعاون .  
 فإن امتنع منن المقام مع واحد منهما لم يخيروا ولم يأثم مالم ( يخرج  
 عن ) (٥) حد البر إلى العقوق .  
 فأما الجارية إذا بلغت فحكمها أغلظ لكونها عورة ترمقها (٦) العيون وتسبق  
 إليها الظنون فيلزمها ويلزم أبويها من نفي التهمة عنها مالا يلزمهما ففي  
 حق الابن .

- ( ١ ) أي الولد .
- ( ٢ ) أي أحد الأبوين .
- ( ٣ ) أي أحد الأبوين .
- ( ٤ ) أي الولد .
- ( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .
- ( ٦ ) رmqه : نظر إليه .

واذا كان كذلك فالأولى بها ان لا تفارق أحد أبويها ، ومقامها مع امها  
أولى من مقامها مع أبيها ، لأنها أقدر على حفظها وأخبر بتدبيرها  
لأن النساء أعرف من الرجال بعبادات النساء ، كما كان الرجال أعرف من  
النساء بعبادات الرجال لاجل التجانس وتشابه الاخلاق (١) .

فان فارقت ابويها نظر في حالها :

فان انتفت الرية عنها في فراقهما لم يكن لهما عليها اعتراض . وان كان الأولى  
بها ان لا تفارق برهما .

وان توجهت اليها رية كان لهما في حق صيانتها أن يأخذاها (٢) بما تنفي  
الرية عنها عن مقامها عند احدهما او من يوثق به من اهلها والنساء منهم  
أولى من الرجال لفضل الاحتياط وان طلبت المقام عند احد ابويها فامتنع نظره  
فان كان لحقوقها على عفتها (٣) أخذ جبراً بمقامها عند أحدهما .  
وان كان لسقوط مؤنة السكنى لم يجبر واحد منهما عليها كما لا يجبر على نفقتها (٤)  
ويكره لهما تضييعها .

فاذا تزوجت صار الزوج أحق بها منهما فان أويمت (٥) بموت الزوج او طلاقه  
كانت حالها في الانفراد عن ابسويها بعد الايعة (٦) اخف من حالها قبلها  
لأنها قد خبرت وخرجت عن حد العدة . فان ظهر منها بعد الايعة رية  
تولى الأبوان حسمها (٧) .

( ١ ) مغني المهبذ ج ٢ ص ١٧٠ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٩ - ٤٦٠ . حاشية

القليوبي ج ٤ ص ٩١ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٨ . تحفة المحتاج ٣٦٣ / ٨ .

شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

.....

- 
- ( ٢ ) في الاصل : ياخذها .
- ( ٣ ) اى خوفا من الرئيسة .
- ( ٤ ) لان النفقة تسقط بالبلوغ عند الشافعي .
- ( ٥ ) مبني للمجهول للفعل أيم .
- ( ٦ ) ورد في الحديث ، أنه صلى الله عليه وسلم :
- ( كان يتعوذ من الأيمة ) .
- ( ٧ ) انظر : تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٦٣ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .
- مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٩ - ٤٦٠ . بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ٩٨ .

## سألة .

قال الشافعي :

( فاذا اجتمع النساء من القرابة فتنازعن المولود فالام اولى ( من ) ( ١ ) امهاتها  
وان بعدن ثم الجدة ام الاب ثم امهاتها ثم الجدة أم الجد ( ٢ ) ثم امهاتها  
ثم الاخت للاب والام ثم الاخت للام ( ٣ ) ثم الاخت للاب ثم الخالة ثم العممة ( ٤ )  
اعلم ان اصل الحضانة ثم الكفالة مستحقة في الابوين لانهما اصل النسب  
لحدوث الولادة عنهما ، فتفرع عنهما جميع ومن علا من القرابات . كما تفرع عن  
الولد جميع من نزل من القرابات لان ابويه اصل لمن علا من قراباته ، وهو  
اصل لمن نزل عنه من قراباته .

واذا كان ( ٥ ) كذلك فحضانته مقدسة عليهم يتقدم بها منهم اقواهم سببا فيها  
فاذا اجتمع في الحضانة قرابات المولود لم يخل حالهم من ثلاثة اقسام :

( ١ ) ~~اي علم رشده وهم من قوله تعالى :~~

( فان اسلم منهم رشدا . . . ) النساء : ( ٢ ) .

( ٢ ) ~~في المختار احدهما~~

( ٣ ) ~~الريرة : التهمة والشك .~~

~~مختار المصالح ص ٢٦٥~~

( ٤ ) انظر مخضر المزني ص ٢٣٥ . الام جده ص ٩٢ .

( ٥ ) ~~ما بين القوسين مطعون عليه في ( ١ ) .~~

فصل

أحدها : ان يكونوا ( نساء ) لا رجل فيهم .

والثاني : ( ١ ) ان يكونوا رجالاً لا امرأة فيهم .

والثالث : ان يكونوا رجالاً ونساء .

فاما القسم الاول : وهو سطور المسألة ان يكونوا نساء لا رجل معهن فيخرج

منهن من لا حضانة لها وهن ( ٢ ) نوعان :

أحدهما : من سقطت حضانتها لنقص كإخلالها بأحد الشروط الستة ، لـرق

أو كفر أو جنون أو فسق أو بعد وطن أو تزويج بأجنبي ( ٣ ) .

والنوع الثاني : من سقطت حضانتها لضعف قرابتها وهي كل مدلية بذكر لا

يرث كام أبي الأم بنت الخال وبنت ابن الأخت ، فلا حضانة لهن لا دلالة لهن

بذكر قد فقد آلة التربية من الألوثة وعدم قوة القرابة لسقوط الميراث ، فلذلك

سقطت حضانة المدلين به ( ٤ ) .

فأما من سقطت حضانتها للنقض فلا حضانة لها مع استحقاق الحضانة وعدمه .

( ١ ) ما بين القوسين مطموس عليه في ( أ ) .

( ٢ ) أي اللاتي لا حضانة لهن .

( ٣ ) انظر : المنهاج ص ١١٠ . منهج الطلاب بها مشر المنهاج ص ١٠٤ .

( ٤ ) فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ . شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٥٢ .



وأما من سقطت حضانتها لضعف قرابتها — ، فلا حضانة لها مع وجود مستحقها .

وفي استحقاقها للحضانة مع عدم مستحقها وجهان :

أحدهما : تستحق الحضانة لاختصاصها بالقربى وان ضعفت ، لأن ضعفها يسقط حقها مع من (١) هو أقوى منها ، ولا يسقطها مع من (٢) **عدله** قرابتها . فعلى هذا لا يجوز العدول عنها الى الجانب .

والوجه الثاني : انها لا تستحق الحضانة وان عدم جميع القرابات ، لأنه لم يوجد فيها سبب لاستحقاق ، وانما يجوز أن تقدم بذلك على الجانب من طريق أولى دون الاستحقاق كما تقدم . المرضعة والجارة على غيرهما من طريق أولى .

فعلى هذا ان أدى اجتهاد الحاكم الى العدول عنها الى غيرها من الأجانب جاز : .

(١) في الاصل معمن .

(٢) في الاصل معمن .

فصل :

وأما مستحقات الحضانة فهن من عدا الصنفين المذكورين من جميع القربات

فيتقد من فيها بقوة النسب وقوة السبب شيان :

أحدهما : دنو القرابة كالأم مع أمها ، والأخت مع بنتها .

والثاني . : قوة القرابة وقوتها تكون بخسة اسباب :

أولها : مباشرة الولادة ووجود <sup>١</sup> البعضية .

وثانيها : التعصيب .

وثالثها : الميراث .

ورابعها : المحرم .

وخامسها : الأدلا\* بمستحق الحضانة (١)

وينقسم الأدلا\* ثلاثة أقسام :

أحدها : الأدلا\* بالولادة كالأدلا\* أم الأم بولادة الأم وأم الأب ( بولادة الأب

وهذا أقوى ) (٢) أقسام الأدلا\* .

والقسم الثاني : الأدلا\* بالانتساب كالأدلا\* الأخوات بالابوين وأدلا\* بناتهن

بهن . وهذا يتلواول في <sup>١</sup> **الرقعة القوة**

والقسم الثالث : الأدلا\* بالقربى كالأدلا\* الخالة بالأم والعمة بالأب (٣) .

(١) انظر : المذهب ج٢ ص ١٧١ . مغني المحتاج ج٣ ص ٤٥٢ . شرح روض

الطالب ج٣ ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٢) ما بين القوسين مضموس عليه في ( أ ) .

(٣) انظر : شرح روض الطالب ج٤ ص ٤٥٢ .

## فصل :

فاذا تقرر ما ذكرناه من قوة الاسباب على الترتيب الذي قدمناه ، كان احق  
القربات بالحضانة الام لا اجتماع معاني الاستحقاق فيها .  
وانها اكثرهن اشفاقا وحنوا .

ثم تليها امها لمشاركتها في الولادة ( وانها ) (١) بعض أمها .  
كما كان الولد بعضها ، ثم امهاتها وان بعدن يتقدم على امهات الاب ،  
وان قرين لأمرين :

احدهما : إن الولادة فيهن متحققة وفي امهات الاب لاجل الاب مظنونة .  
والثاني : إنهن اقوى ميراثا من امهات الاب لانهن لا يسقطن بالاب ، وتسقط  
امهات الاب بالام او تسقط من امهات الام من ادلت بأب بين أمين (٢) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) انظر : الاقتناع في الفقه الشافعي للماوردي ص ١٦٠ .

المهذب ج ٢ ص ١٧٠ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ . شرح روض الطالب

ج ٣ ص ٤٥٢ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٢ .

فصل :

فاذا عدم امهات الام قريبا ومعدا انتقلت الحضانة بعدهن الى امهات

الأب (١) .

هذا منصوص الشافعي ومقتضى اصوله (٢) .

ولا وجه لما حكاه بعض اصحابنا عنه في التقديم انها تنتقل بعد امهات الام الى

الاخوات للاب والام لا دلالة ثهن بالابوين (٣) .

وان كان كذلك فأحق امهات الاب بالحضانة امه لمباشرتها لولادته ثم امهاتها  
وان علون مقدمات على ام الجد لتقديم الاب على الجد فكان المدلي بالاب احق

من المدلي بالجد (٤) .

فاذا عدم امهات الام فام الجد ثم امهاتها وان علون ثم أم <sup>أبى</sup> ~~ابن~~ الجد ثم امهاتها  
وان علون . ثم ام جد الجد ثم امهاتها وان علون . ثم كذلك في امهات من علا  
من كمل جد .

ولا حضانة فيهن لمن (٥) أدلت <sup>عليها</sup> ~~بأن~~ بين أمين (٦) كام (٧) أبي الأم (٨) .

( ١ ) لانهن جدات وارثات فقد من على الاخوات والخالات كامهات الام ولا نهبن

اكثر شفقة واقوى قرابة ولهذا يعتقن على الولد .

روضه الطالبين ج ٩ ص ١٠٨ .

( ٢ ) انظر : الام ج ٥ ص ٩٢ . الاقتناع للمـاوردى ص ١٢٠ .

المهذب ج ٢ ص ١٢١ .

.....

( ٣ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ . روضة الطالبين ج ٢ ص ١٢٣ .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٣ .

( ٤ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ .

( ٥ ) في ( أ ) كمن .

( ٦ ) في ( أ ) ام .

( ٧ ) في ( أ ) . كاب .

( ٨ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ . روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٨ .

فصل :

فاذا عدم امهات انتقلت الحضانة الى الاخوات وتقدم من على الخالات والعمات لانهن راحمن (١) المولود في الرحم وشاركته في النسب فتكون الحضانة للاخت للاب والام ثم للاخت للاب ثم للاخت للام (٢) .

وقال المزني وأبو العباس بن سريج الاخت للام مقدمة على الاخت للاب ، لان المدلي بالام احق من المدلي بالاب ( كالجدا ت (٣) )وه قال ابو حنيفة (٤) .

وهذا ( ٥ ) خطأ لا مرين :

احدهما : قوتها بالميراث وتعصيب البنات مع مساواتها في الانثوية .

والثاني : انها تقوم في الميراث مقام الاخت للاب والام اذا عدت فكذلك في الحضانة وما اعتبروه من ادلاء الاخت للام بالام فالقوة بالميراث صفة في نفسها فكان اولس في الترجيح من اعتباره صفة في غيرها (٦) .

( ١ ) في ( أ ) راكضن .

( ٢ ) وهو الصحيح المنصوص في الجديد وه قال احمد . المغني ٧ / ٢٢١ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٩ .

( ٣ ) المذهب ج ٢ ص ١٧١ . روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٩ .

( ٤ ) انظر : الاختيار ج ٤ ص ١٤ - ١٥ .

( ٥ ) ما بين القوسين مضموس عليه في ( أ ) .

( ٦ ) انظر المذهب ج ٢ ص ١٧١ .

## فصل :

فإذا عدم الاخوات وانتقلت الحضانة الى الخالات وتقدم من فيها على العمات  
لا دلائهن بالام والام والام والام (١) مع استوائهن في الدرجة وعدم الميراث  
فتقدم الخالة للاب والام ثم الخالة للاب ثم الخالة للام (٢) .  
وعلى قول المزني وأبي العباس : تقدم ( الخالة للام على ) (٣) الخالة للاب (٤) .  
ومن اصحابنا من اسقط حضانة الخالة للاب لا دلائها بابي الام (٥) والانشى  
إذا أدلت بذكر لا يرث سقط حضانتها كأم أبي الأم .  
وهذا ليس بصحيح لمساواتها للام في درجتها فصارت مدلية بنفسها وخالفت  
ام ابي الام المدلية بغيرها .

(١) في (أ) بالام .

(٢) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٤) وهو قول ابو حنيفة . انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ . روضة الطالبين

ج ٩ ص ١٠٩ . وهو قول ابي حنيفة . انظر : الاختيار ج ٤ ص ١٤ .

(٥) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٩ .

(٦) في (أ) باب .

فإذا عدم الخالات انتقلت الحضانة بعد هن الى العمات لا دلائهن باخوة الاب  
كادلا \* الخالات باخوة الام فتقدم العمة للاب والام ثم العمة للاب ثم العمة  
للأم .

وعلى قول المؤنسي وأبي العباس :  
تقدم العمة للأم على العمة للاب . على ما تقدم من قولهم في الاخوات (١)

---

( ١ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ . روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٩ .

وهو قول ابي حنيفة .

انظر : الاختيار ج ٤ ص ١٤ - ١٥ .



## فصل :

فاذا عدم الخالات والعمات فقد اختلف اصحاب الشافعي في مستحق

الحضانة بعدهن لانتهائها (١) اليهن على وجهين :

أحدهما : انها تنتقل بعدهن الى بنات الاخوة . والاخوات ثم الى بنات  
العصبات قريبا فقربا ثم بنات الخالات والعمات ثم الى خالات الابوين (٢) على  
ترتيب العصبات اعتبارا بالميراث .

والوجه الثاني : انها تنتقل بعد الخالات والعمات الى خالات الابوين عملا  
على تدريج الابوة (٣) .

فاذا قيل بالوجه الاول انها تنتقل بعدهن الى بنات الاخوة والاخوات تقدم فيها  
بنات الاخوات على بنات الاخوة لتقدم الاخوات فيها على الاخوة فتقدم فيها بنات  
الاخت للاب والام ثم بنت الاخت للاب ثم بنت الاخت للام .

---

( ١ ) في الاصل الانتها .

( ٢ ) ثم عماتهما .

( ٣ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٩ .

وعلى قول ابن سريج تقدم بنت الاخت للام على بنت الاخت للاب ثم تنتقل  
بعد هن الى بنات الاخوة فتقدم بنت الاخ للاب والام ثم بنت الاخ للاب ثم  
بنت الاخ للام وعلى قول ابن سريج على ما ذكرنا . ثم تنتقل الحضانة  
بعد هن الى بنات<sup>ص</sup> الاخوة دون بنات بني الاخوات لان بني الاخوة عصبة  
يرثون وبني (١) الاخوات لا يرثون فتقدم الحضانة لبنت ابن الاخ للاب  
والام ثم لبنت الاخ للاب .

ولا حضانة لبنت ابن الاخ للام لانها تدلي بذكر لا يرث ، ثم تنتقل بعد هن  
الى بنات (٢) الاعمام ، فتقدم بنت العم للاب والام ثم بنت العم  
للاب ولا حضانة لبنت العم للام لادلائها بذكر لا يرث .  
ثم تنتقل بعد بنات العصباء الى بنات الخالات ثم بنات العمات (٣) .

( ١ ) في النسختين بنو والصواب بني لانها معطوفة على اسم ان .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٣ ) في ( ١ ) العمات .

## فصل :

واذا قيل بالوجه الثاني في انتقالها بعد الخالات والعمات الى خالات  
 الابوين انتقلت الحضانة الى خالات الام يترتب (١) فيها ترتيب (٢) الخالات  
 المفترقات . ولا حضانة لعمات الام لادلائهن بابي الام . وهو ذكر لا يرث ثم  
 تنتقل بعد خالات الام الى خالات الاب ثم الى عماته . ثم تنتقل بعد خالات  
 الاب وعماته الى خالات ام الام دون عماتها ثم تنتقل بعدهن الى خالات ام الاب  
 دون عماتها . ثم تنتقل بعدهن الى خالات الجد ثم الى عماته ثم تستعطي  
 كذلك الى درجة بعد درجة ولا تستوعب عمود الامهات كما استوعبت امهات  
 الامهات ، لأن <sup>المعدي</sup> ~~الجد~~ (٣) . من امهات الام وارثة كالقربي فلم يعتبر في  
 حضانتهم قرب الدرج والخالات والعمات بخلافهن لانهن لا يرثن فاعتبر فيهن  
 قرب الدرج .

فاذا عدم خالات الامهات وخالات الاباء وعماته انتقلت الحضانة بعدهن الى  
 بنات الاخوات ثم الى بنات الاخوة ثم الى بنات العصبة ثم الى بنات الخالات ثم  
 الى بنات العمات على ما بيناه في الوجه الاول .

واذا (٤) استوضحت ما قرره من هذه الاصول صح لك التفريع عليها عند اجتماع  
 القربات المختلفي الجهات وسذكر تفرد الرجال بها واشتراكهم مع النساء فيها  
 من بعد بتوفيق الله ومشيئته .

---

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في ( أ ) .

( ٢ ) ما بين القوسين غير واضح في ( أ ) .

( ٣ ) في ( أ ) التعدى .

( ٤ ) في ( أ ) وانما .

## مسألة

قال الشافعي :

[ ولا ولاية لأُم أبي الأُم ، لأن قرابتها بأب لا بأُم ، وقرابة الصبي من النساء أولى ] (١) .

وهذا كما قال .

كل ذكر لا يرث فلا حضانة له ، لأنه قد عدم آلة التربية من الأنثى وفقد قوة النسب بسقوط الميراث ، فجرى فيها مجرى الأجنبي فمنهم أبو الأُم ولا حضانة له ، وكذلك الخال والعم للأُم ونحو الخالات والعمات (٢) . وإذا لم يكن لهؤلاء ومن جرى مجراهم حضانة فلا حضانة لبناتهم لإدلائهن بمن لا يستحقها ، فصرن فيها أضعف منه (٣) .

فان قيل : أفليس اذا سقطت حضانة الكافرة والغاسقة وذات الزوج لم تسقط حضانة بناتهن ، وان أدلين بمن لا يستحقها ، فهلا كانت المدلية بذكر لا يرث في استحقاقها كذلك ؟

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . الام ج ٥ ص ٩٢ . منهج الطلاب ص ١٠٤ .

( ٢ ) انظر الوجيز ج ٢ ص ٢١٩ .

( ٣ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ . وجاء فيه : ( ولا حضانة لمن لا يرث

من الرجال من ذوى الأرحام وبهم ابن البنت وابن الأخت وابن الأخ من الأُم وأبو الأُم والخال والعم من الأُم لأن الحضانة إنما تثبت للنساء لمعرفتهن بالحضانة أول من له قوة قرابة بالميراث من الرجال . وهذا لا يوجد في ذوى الأرحام من الرجال ولا يثبت لمن أدلى بهم من الذكور والإناث لأنه إذا لم يثبت لهم لضعف قرابتهن فلأن لا يثبت لمن يدلي بهم أولى ) .

قيل : لأن سقوط الحضانة بالكفر والرق والفسق لعارض نقص مع وجود  
 السبب الذي تستحق به الحضانة ، وقد يزول فتستحق الحضانة (١) ، وليس  
 كمن ذكرنا من الذكور الذين لا يرثون لأنهم سقطوا لعدم النسب لا لنقص  
 عرض (٢) فافترقوا ، فعلى هذا لا حضانة لأبي الأم ولا لأمهات آبائهم  
 وأمهاتهم وكذلك كل جئدة بينها وبين أحد الأبوين أب بين أمين (٣) .  
 فان انفرد من لا يستحق الحضانة من القربات عن مستحقها فهل يساويهن  
 الأجانب فيها ويصيرن أحق بها على ما قدمناه من الوجهين : (٤) -  
 أحدهما : انهم والا جانب فيها /سواء ، فان قدموا فمن طريق الأولى ١٣١  
 دون الاستحقاق .

---

(١) انظر شرح روض الطالب ج ٣ ص ٤٥٢ . مفتي المحتاج ج ٣ ص ٤٥٦

(٢) في (أ) عوض .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٩ . حاشية القليوبي ج ٤ ص ٨٩ .

(٤) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ .

والوجه الثاني : انهم يستحقونها بعد عدم مستحقها ، لتمييزهم بقرايصة  
باينوا بها جميع الا جانب .

فعلى هذا لو اجتمع فيها الذكور ومن أدلى بهم من الإناث ففي أحقهم  
بها وجهان :

أحدهما : أن الذكور أحق بها لقربهم من أدلى بهم ( لبعدهم ) (١)  
فيكون أبوالأم أحق بالحضانة من أمه . والخال أحق بها من بنته .

والوجه الثاني : أن الإناث مع بعدهن أحق بها من أدلين به من الذكور  
مع قربهم لاختصاصهن بالأنوثة التي هي آلة التربية ومقصود الحضانة فتكون  
أم الأم أحق من أبيها بنت الخال أحق بها من الخال (٢) .

---

( ١ ) ما بين القوسين غير واضح في ( أ ) .

( ٢ ) انظر :

المهذب ج ٢ ص ١٧١ .

فصل :

فاذا انفرد الذكور منهم عن الاناث وتنازع الحضانة منهم اثنان

نظر فيهما :

فان كان لأحدهما ( ولادة وليس للاخر ولادة ) (١) كأبي الأم والخال، كانت الحضانة لمن اختص منهما بالولادة فيكون لأبي الأم دون الخال، لبعضيته وأجرى حكم الابوة عليه في سقوط القود عنه وعتقه عليه اذا ملكه (٢) . وان لم يكن فيهما ولادة كالخال والعم من الأم ففيه وجهان :

أحدهما : أنهما سواء ، فيقرع بينهما فيها ، ولا اعتبار بمن أدلىا به لتساويهما في سقوط الحضانة مع وجود مستحقها .

والوجه الثاني : وهو أشبه أنه يستحقها منهما من ( قوي ) (٣) سبب لإدلائه ، فيكون الخال لإدلائه بالأم أحق بها من العم للأم لإدلائه بالأب الذي تقدم عليه الأم .

ولو كان ابن أخ لام وعم لأم ، كان العم للأم أحق بها من ابن الأخ للام لإدلائه بام الأب التي هي أحق بالحضانة من الأخ للام .

---

( ١ ) ما بين القوسين مطموس في ( أ ) .

( ٢ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٧١ . روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٠ .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

وهكذا لو انفرد بها النساء منهم عن الذكور وتنازعتها منهن اثنتان  
وكانت في إحداهما ولادة ليست في الأخرى كأم أبي الأم مع بنت الخال  
كانت أم أبي الأم أحق بها لأجل الولادة من بنت الخال ولو لم تكن  
فيها ولادة كبنت الخال وبنت العم للأم ، كان على ما قدمناه  
من الوجهين .

ولو تنازع فيها منهم (١) أنشأ وذكر وليس يدلني واحد منهما بالآخر  
كانت الأنثى أحق بها من الذكر وجهاً واحداً لا اختصاصها  
بآلة التربية ما لم يكن في الذكر ولادة سواء قربت أو بعدت (٢) .

---

( ١ ) من الذين يستحقون الحضانة .

( ٢ ) روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٣ .

مفني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٤ .



## مسألة

قال الشافعي :

[ولا حق لأحد مع الأب ( غير الأم ) (١) وأمهاتها فأما اخواتهن  
وغيرهن فإنما حقوقهن بالأب ، فلا يكون لهن حق معه وهن يدليــن  
بـ (٢) ] .

ذكر الشافعي في هذه المسألة اجتماع الرجال مع النساء في الحضانة بعد  
أن قدم أفراد النساء بها ، والأولى أن يقدم الرجال بها على  
النساء كما قدم أفراد النساء بها عن الرجال ، ليكون حكم اجتماعهما  
مبنياً على ما استقر من حكم أفرادهما / .

١٣٢ ب

فإذا اجتمع الرجال من أقارب المولود يتنازعون حضانته منفردين عن  
النساء ، فلا حق فيها لمن كان منهم غير وارث لما ذكرناه من ضعف  
نسبهم بسقوط ميراثهم وتميزهم عن لا يرث من النساء بعدم الأنوثة التي  
هي السبب الأقوى في استحقاق الحضانة (٣) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . الأم ج ٥ ص ٩٣ . الوجيز ج ٢ ص ١١٩ .

روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٢ .

( ٣ ) انظر حاشية عميرة على شرح المحلى ج ٤ ص ٨٩ .

وإذا اختصت بالورثة من الذكور لم يستحقها من قبل الأم إلا واحداً  
وهو الأخ للأم لأنه لا يرث من جهتها ذكر سواء ، وكثر مستحقوها من  
جهة الأب لكثرة الورثة منهم . ولا يرث منهم إلا عصة .  
وإذا كان كذلك فأحق الذكور بالحضانة من الورثة الأب لا اختصاصه بمباشرة  
الولاية وتميزه بفضل الحنو والشفقة ، ثم تنتقل بعده إلى آباءه الذين  
ولدوه ، ويتقدم بها الأقرب فالأقرب ، ويكون أبعد الآباء درجة  
أحق بها من الأخوة وإن قربوا . فإذا عدم الأجداد انتقلت بعدهم  
إلى الأخوة ، فيقدم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب ثم الأخ للأم (١) .  
وعلى قياس قول أبي العباس بن سريج أن الأخ للأم يقدم على  
الأخ للأب (٢) .

---

(١) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٨ - ١٠٩ . حاشية القليوبي

ج ٤ ص ٨٩ .

(٢) انظر : روضة الطالبين : ج ٩ ص ١٠٩ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٣ .

## فصل :

فاذا عدم الإخوة فقد اختلف أصحابنا فيمن يستحقها بعدهم على وجهين :

أحدهما : أنها تنتقل الى بني الإخوة ويتقدمون بها على الأعمام لقوة تعصيبهم

في حجب الأعمام عن الميراث فيتقدم بها ابن الأخ للاب والام ، ثم ابن

الأخ للاب .

ولا حق فيها لابن الأخ (١) للام لانه غير وارث ثم تنتقل بعدهما الى أولادهما ،

وان سفلوا . ثم تنتقل بعدهم الى الأعمام فيتقدم بها العم للاب والام ثم العم

للاب . ولا حق فيها للعم للام . لانه لا يرث ثم تنتقل بعدهما الى أولادهما ،

وان سفلوا يتقدمون بها على أعمام الاب .

والوجه (الثاني) (٢) : أنها تنتقل بعد الإخوة الى الأعمام دون بني الإخوة ،

لقوتهم في الدرجة على بني الإخوة فاذا عدم الأعمام انتقلت الى بني الإخوة

وان سفلوا دون بني الأعمام وان قربوا على الوجهين معاً ، لا اختصاص بني الإخوة

بالمحرم دون بني الأعمام .

فاذا اعدم بنو الإخوة والأعمام ففي مستحق الحضانة بعدهم ، وجهان :

---

(١) في (أ) للاخ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

احد هما؛ تنتقل بعدهم الى بني الأعمام يتقدمون بها وان سفلوا على  
أعمام الاب . اذا قيل : يتقدم بها بنو الاخوة وان سفلوا على العم ثم  
تنتقل بعدهم الى عم الاب .

والوجه الثاني : انها تنتقل الى عم الاب يتقدم بها على بني العم اذا قيل :  
بأن العم مقدم بها على بني الاخوة .

فاذا عدم عم الاب انتقلت بعده الى بني العم يتقدمون بها ، وان ( سفلوا  
على بني العم وان ) ( ١ ) قربوا ، لا اختصاصهم بالقرب وتساويهم في عدم المحرم  
ثم على هذا الترتيب في بني أب بعد أب ( ٢ ) .

١٣٣ ب / فاذا عدم جميع العصابات لم يكن للمولى المعتق فيها حق لانه قد اسقط  
بالعق حق نفسه عن المعتق فسقطت حضانته فان كان للمولى المعتق  
نسب هو أبعد من نسب من حضر فهل يترجح بولاية مع بعده على من هو  
اقرب منه كعم وعم اب معتق على وجهين :

أحدهما : يتقدم به وان بعد لجمعه بين شيئين يجرى على كل واحد منهما  
حكم التعصيب ، فيكون الحضانة لعم الأب لولاية ( ٣ ) دون العم ( ٤ ) .  
والوجه الثاني : أنه لا يقدم به لأنه سبب لا يستحق به الحضانة . فلم يترجح به  
الحضانة الا مع التكافؤ فيكون العم أحق بالحضانة لقربه من عم الأب مع ولاية .  
والله اعلم بالصواب .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٣ ) في الاصل بولاية .

( ٤ ) في ( ١ ) الام .

فصل :

فاذا تقرر حكم ما أوضحنا من حكم النساء اذا انفردن عن الرجال ومن حكم الرجال اذا انفردوا (١) عن النساء ، ترتب على ذلك حكم اجتماع الرجال مع النساء ، فاذا اجتمعوا فاحق الرجال والنساء بالحضانة الام لقول النبي صلى الله عليه وسلم لها :

( أنت أحق به مالم تنكحي ) (٢) .

ولأنها مباشرة للولادة قطعاً واحاطة وهي في الأب مظنونة .

ولأنها اكثر حنواً واشفاقاً .

ولأنها بتربيته أخير . وعلى التشاغل بحضانتها أصبر .

فاذا عدت الام فامها لأنها تلي الام في معانيها ثم امهاتها وان علون يتقد من على الاب مع قربه .

فاذا عدت الام وامهاتها انتقلت الحضانة الى الأب .

ولا وجه لما زل فيه ابوسعيد الاصطخري من تقديم من أدلى بالام من النساء ١٣٤

كالخالات والاخوات من الام على الاب (٣) . لأن في الأب من الولادة والاختصاص

بالنسب وفضل الحنو والشفقة مالا يكون فيمن عدم الولادة ويكون من اختص بالولادة

من الرجال والنساء أحق بالحضانة ممن عدم الولادة .

( ١ ) في الاصل انفردن .

( ٢ ) سبق تخريج الحديث .

( ٣ ) وهو القول القديم للشافعي .

فان تساوى في الولادة ابوان قدمت ( الام ) ( ١ ) على الاب بالأنوثة  
المختصة بالتربية .

فعلى هذا تنتقل بعد الام وامهاتها الى الاب .  
فان عدم انتقلت الى امه ومن علا تقدم على أبيه . فان عدم امهات الاب انتقلت  
الى أبي الأب وهو الجد ثم امهاته ثم الى أبي الجد ثم أمهاته .  
على هذا حتى يستوعب عمود الاباء والامهات ( لا يتقدم عليهم مع وجود ) ( ٢ )  
الولادة فيهم من عدمها .

فاذا عدم الاباء والامهات . فقد اختلف اصحابنا في مستحق الحضنة بعدهم  
على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن جميع النساء من الاقارب أحق بالحضنة من جميع العصباء  
فتقدم الاخوات والخالات والعمات ومن أدلى بهن من البنات على جميع  
العصباء من الاخوة وبنيتهم والاعمام وبنيتهم ، لما فيهم من الأنوثة التي هي  
بالحضنة ( ٣ ) أخص مع الاشتراك في القرابة ، وان تفاضلوا فيها .

والوجه الثاني : أن جميع العصباء بعد الاباء والامهات احق من جميع النساء  
من الاخوات والخالات والعمات ومن يدلي بهن من بناتهن لا اختصاص العصباء  
بالنسب واستحقاقهم للقيام بتأديب المولود وتقويمه .

١٣٤ ب

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) في ( أ ) الحضنة .

ولقوتهم باستحقاق ميراثه .

واختصاصهم بنقله الى وطنهم .

فصاروا بذلك احق بكفالتهم من عدم هذه المعاني من النساء .

والوجه الثالث : وهو أصحابها انه لا يترجح احد الفريقين على العموم مع

تفاضل الدرج . ويطربون ترتيب العصباء في استحقاق الاقرب فالاقرب

من الرجال والنساء . فان كان الرجال اقرب قدموا ، وان كان النساء اقرب

قدمن ، وان استوى الرجال والنساء في الدرج قدم النساء فيها على

الرجال لا اختصاصهن بالانوثية .

فعلى هذا تنتقل بعد الاباء والامهات الى الاخوة والاخوات فتقدم الاخوات

لأنوثتهن (١) ثم تنتقل بعدهن الى الاخوة فاذا قدموا انتقلت الى بنات

الاخوات ثم الى بني الاخوة .

فان اجتمع ابن اخت وبنات اخ ، كانت بنت الاخ أحق من ابن الأخت وان

كان مدلياً بمن هو أحق اعتباراً بأنوثيته المستحق .

فاذا عذم درجة الاخوة والاخوات المساوين للولد في درجته انتقلت بعدهم

الى الدرجة التي تليهم وهم من ساوى الابوين في درجته ، فالمساوى للام

في درجتها الخالات ، والمساوى للأب في درجته الأعمام والعمات .

---

( ١ ) انظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٤ .

١٣٥ / فتكون الخالات أحق بها من الأعمام والعمات لإدلائهن بالأُم التي هي أحق بالحضانة من الأب (ثم تنتقل بعدهن إلى العمات ( ١ ) ( ٢ ) فيها على الأعمام ثم تنتقل بعدهن إلى الأعمام ( ٢ ) .

فإذا عدم الأعمام انتقلت إلى بنات الخالات ثم إلى بنات ( العمات ثم إلى بنات العم ( ٣ ) ثم إلى بني العم .

فإذا عدمت هذه الدرجة انتقلت إلى الدرجة التي تليها وهي الدرجة التي تساوي درجة الجد والجدة فيساوي درجة الجدة خالات الأُم ويساوي درجة الجد أعمام الأب وعماته ، فتنقل الحضانة إلى خالات الأُم ثم إلى خالات الأب ثم إلى عمات الأب ثم إلى أعمام الأب ثم إلى أولادهم .

فتكون بعد همس لبنات خالات الأُم ثم لبنات خالات الأب ثم لبنات عمات الأب ثم لبنات أعمام الأب ثم لبني أعمام الأب ثم يستعلي على هذا القياس درجة بعد درجة حتى ( تستوفى ) ( ٤ ) جميع الدرج ( ٥ ) .

والله أعلم بالصواب .

( ١ ) في الاصل فيتقدمون .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في ( ١ ) .

( ٤ ) في ( ١ ) تستوى .

( ٥ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٢ - ١١٣ .



فصل :

فلو اجتمع مع الرجال والنساء في الحضانة خنثى مشكل نظرفسي مستحقها ، فان كان رجلا لم يساوه الخنثى فيها لجواز ان تكون امراة وهل يتقدم بذلك على المرأة عند عدم الرجال ام لا على الوجهين .  
وان كان مستحقها امراة لم يساوها الخنثى وهل يتقدم بذلك على الرجل ام لا على وجهين :

احدهما : يتقدم عليه اذا تقدمت عليه المرأة لجواز ان تكون امراة .  
والوجه الثاني : لا يتقدم عليه ~~لعدم~~ الحكم بانه امراة (١) فلو اخبر الخنثى عن اختياره لنفسه بأنه رجل او امراة عمل على قوله في سقوط الحضانة وهل ١٣٥ ب  
يعمل على قوله في استحقاقها على وجهين (٢) :  
أحدهما : يعمل على قوله لأنه أعرف بنفسه .  
والثاني : لا يعمل على قوله لتهمة (٣) .

---

( ١ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٣ . وقال النووي :

وقال : الاصح هو الثاني . والله أعلم .

( ٢ ) حكاهما الرويانى .

انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٤ .

( ٣ ) والاصح يعمل على قوله ، وانظر فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٣ . مغني المحتاج

فصل :

واذا وقع التنازع في كفالة المولود وله زوجة كبيرة نظر :

فان امكن استمتاعه بها او استمتاعها به فهي أحق بكفالة وان كانت اجنبية ،  
من جميع قراباته لما جعل الله بين الزوجين من المودة فكان اسكن اليها وكانت  
اعطف عليه .

وان لم يمكن استمتاعه بها ولا استمتاعها به فلا حق لها في كفالة واقاربها  
من الرجال والنساء أحق منها به (١) .

فلو كانت الزوجة من أقاربه فهل تترجح بعقد النكاح على غيرها من الاقارب أم لا  
على وجهين :

احدهما : تترجح بذلك عليهم وتكون احق بكفالة من جميعهم لجمعها ( بين  
سببين ) (٢) .

والوجه الثاني : أنها لا تترجح به على غيرها وتقف في الكفالة على درجتها من  
القربة التي هي أخص بالكفالة .

وهكذا لو كان المولود جارية ولها زوج كبير . فان أمكنه الاستمتاع بها كان  
أحق بكفالتها .

وان لم يمكنه فالاقارب أحق بكفالتها منه .

فان شاركهم في القربة فهل يترجح بعقد النكاح عليهم أم لا ؟ على وجهين (٣) ١٣٦٢ أ  
والله أعلم ( بالصواب ) (٤) .

( ١ ) انظر فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٣ . روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٠ .

( ٢ ) ما بين القوسين مطبوع عليه في ( أ ) .

( ٣ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٠ .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

## سألة

قال الشافعي :

﴿ والجسد أبو الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أباً أو كان غائباً أو غير  
رشيد ﴾ (١) .

وهذا كما قال .

الجد يقوم مقام الأب عند موته أو نقضه برق أو كفر أو مع غيبته وإن كان على  
سلامته ، وكذلك أم الأم تقوم مقام الأم (٢) عند موتها ونقضها ومع غيبتها .  
فإن قيل : فلم نقلتم الحضانة عن مستحقها بالغيبة ولم تنقلوا ولاية النكاح  
عن الغائب ؟ .

قيل : لأن الغيبة لا تمنع من عقد النكاح ، فلم يسقط بها حق الولي ويمنع  
من الكفالة ، فسقط بها الكفيل .  
وإذا كان كذلك فقد ذكرنا من يتقدم بالحضانة .

( ١ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . وتتمة الكلام :

( وكذلك أبو أبي الأب ، وكذلك العصبية يقومون مقام الأب ، إذا لم يكن

أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهاتها ) .

وانظر الأم ص ٩٣ . ج ٥ .

( ٢ ) في ( ١ ) الأب .

فاما من يخير المولود بينهم في الكفالة فأصل تخييره يكون أبويه : الأم والاب ،  
ولا يخير بين غيرهما مع وجودهما .

فان عدت الأم خير بين الاب وبين جميع أمهات الام . وكن في تخير المولود  
بين الاب وبينهن كالام . ولو عدم الأب مع بقاء الام خير المولود بينها وبين  
جميع آباء الاب من سائر الأجداد وكانوا في تخير المولود بين الأم وبينهم  
كالأب .

واذا وقع التخير بين الاب وجميع الجدات وبين الأم وجميع الأجداد ثبت  
التخير بين جميع الأجداد وجميع الجدات / وهذا ما لم يختلف فيه  
مذهب الشافعي وجميع أصحابه .

فأما تخير المولود بين الام وبين سائر العصبات عند عدم الاب والاجداد  
كالاخوة والاعمام وبينهم ففيه لأصحاب الشافعي وجهان :  
أحدهما : لا يخير وتكون الأم أحق بكفالته من غير تخير . لا اختصاصها  
بالولادة .

والوجه الثاني : يخير كما يخير بينها وبين الأب لأنهم عصبة مناسبون  
كالأب . (١) .

---

(١) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٨ . حاشية القليوبي على شرح المحلى

ولحد يث عمارة الجرمي قال :

خيرني علي بن أبي عليه السلام بين أمي وعمي ، وقال لاخ لي هو أصفر

مني : وهذا ايضا لو قد بلغ لخيرته (٢) .

( فاما تخييره ) (٢) بين الأب وبين غير الام وامهاتها من نساء الحضانه فسان

أدلين بالاب لم يخير بينهما وبين الأب . وان أدلين بالأم كالأخالات ففي تخييره

بين الأب وبينهن ما ذكرنا من الوجهين :

فاما تخييره بين سائر العصبات وبين سائر النساء سوى الأمهات ففيه ثلاثة أوجه (٣):

أحدها : لا يخير وتكون العصبات أحق (٤) .

والثاني : لا يخير وتكون نساء القربايات أحق (٥) .

والثالث : يخير بين عصبته وبين نساء قرباته اذا تساوت درجاتهم (٦) فان تساوى

اثنان من عصبته كالأخوين او اثنتان من قرباته كالأختين ففيه وجهان :

أحدهما : يخير بينهما .

والثاني : يقرع بينهما ولا يخير ويستحقه من قرع منهما (٧) .

( ١ ) سبق تخريج الحديث .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٣ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٣ .

( ٤ ) لقوة نسبهم وقيامهم بالتأديب .

( ٥ ) لصلاحيتهن .

( ٦ ) انظر : الوجيز ج ٢ ص ١١٨ . روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٣ . قال النووي

وهو الاصح . وانظر : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٤ .

( ٧ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٣ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٣ . مغني

المحتاج ج ٣ ص ٤٥٤ . . .

## مسألة

قال الشافعي : ( رضي الله عنه ) ( ١ )

[ فان ( ٢ ) أراد الأب أن ينتقل عن البلد الذي نكح المرأة فيه كان ،  
بلده أو بلد هما فسواء .

فالقول قوله ( إذا قال أردت ) ( ٣ ) النقلة وهو أحق بالولد مرضعاً  
كان أو كبيراً ] ( ٤ ) .  
وهذا صحيح .

إذا انتقل عن وطن الأم لاستيطان غيره من البلاد يكون بولده أحق من أمه ،  
سواء كان رضيعاً في زمان الحضانة أو فطيماً في زمان الكفالة .  
وهكذا لو أقام الأب وانتقلت الأم كان الأب أحق بالولد منها ، سواء  
كانه بولده أو بلد ها ( ٥ ) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في المختصر : وإذا .

( ٣ ) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

( ٤ ) مختير المزني ص ٢٣٥ . وانظر الام ج ٥ ص ٩٣ .

( ٥ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٦ . الوجيز ج ٢ ص ١١٨ . شرح

المحلي ج ٤ ص ٩٢ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٨ .

وقال ابو حنيفة ( رضي الله عنه ) ( ١ ) :

إن انتقلت الأم الى بلدها الذي /نكحها فيه . فهي أحق به ، وإن انتقلت ١٣٧ ب  
الى غيره فالأب أحق به ( ٢ )

وهذا ليس بصحيح .

لأن حفظ نسبه مختص بأبيه دون أمه ، وهو أولى بمصالحه لثبوت التوارث به .  
ولو لسفر حاجة فالأهم على حقها من كفالتة وليس له ان يسافر به لما يناله من  
شقاء السفر وكثرة الخطر .

فلو اختلفا في السفر :

فقال الأب : أريد للنقلة والاستيطان .

وقالت الأم : بل تريد حاجة .

فالقول قول الأب مع يمينه لأنه لا يعرف عزمه الا من جهته ( ٣ ) .

واذا أراد ان يستنيب في كفالة ولده جاز .

ولو أرادت الأم الاستنابة لم يجز لا اختصاص الأب بالمراعاة ( ٤ ) وهي تمكنه  
مع الاستنابة .

واختصاص الأم ببشارة التربية وهي مفقودة مع الاستنابة .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) انظر : الهداية وشرحه فتح القدير ج ٣ ص ٣١٩ وجاء في الهداية : ( وإذا  
ارادت المطلقة ان تخرج بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها  
وقد كان الزوج قد تزوجها فيه ) .

( ٣ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٠٦-١٠٧ . تكلمة المجموع ج ١ ص ٣٤٢ .  
شرح المحلي ج ٤ ص ٩٢ . حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٢٣ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٨-٤٥٩  
( ٤ ) في ( أ ) المراعات .

## سألة

قال الشافعي ( رضي الله عنه ) ( ١ ) .

[ وكذلك العصبه ] ( ٢ ) .

يعني أن العصبه بعد الأب يقومون مقامه إذا انتقلوا في إخراجهم معهم لحفظ  
نسبه بهم كالأب

فان انتقل بعضهم وأقام بعضهم فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن ينتقل أباعدهم ويقيم أقاربهم فالمقيمون أولى به .

والثاني : أن ينتقل أقاربهم ويقيم أباعدهم فالمنتقلون أولى به .

والثالث : أن يتساووا في الدرجة قرباً وبعداً ، فالمقيمون أولى به من

المنتقلين لاستوائهم في حفظ نسبه وحصول الدعة باقامته ( ٣ ) .

١٣٨

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) مختصر العزني ص ٢٣٥ . وتمة الكلام فيه :

( إلا أن تخرج الأم الى ذلك البلد فتكون أولى ) .

وانظر الأم ج ٥ ص ٩٣ .

( ٣ ) انظر : حاشية الجمل ج ٤ ص ٥٢٣ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٤ . حاشية

القليوبي ج ٤ ص ٩٣ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٩ .



## سألة

قال الشافعي (رضي الله عنه ) (١) .

[ ولا حق لمن لم تكمل فيه الحرية ] (٢) .

لا حق للملوك في حضانة ولده لأن في الحضانة ولاية لا تستحق مع الرق .  
وكذلك المدبر والمكاتب وأم الولد، ومن رق بعضه لأن أحكام الرق عليهم  
جارية .

فان اعتقوا زاحموا أهل الحضانة فيها ، ولا يمنعهم ثبوت الولاة عليهم ففي  
منازعة من لا ولاة عليه لاستوائهم في الحرية ولكمال التصرف (٣) .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . وتتمة الكلام فيه :

( في ولد الحر ) .

( ٣ ) انظر: روضة الطالبين ج ٩ ص ٩٩ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٣ .

حاشية القليوبي ج ٤ ص ٩٠ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٤ .

## مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه ( ١ ) :

[فلو كانت أمهم ( ٢ ) حرة وأبوهم مملوك فهي أحق بهم ولا يخيرون ( ٣ )]

في وقت الخيار ( ٤ ) .

لا يخلو دخول السرقة بين الولد وأبويه من أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون حراً وأبواه مملوكين فلا حضانة لواحد منهما لرقه ولا لسيده ،

لأنه لا حق له في ولد مملوكه لحريته ، ( ويكون ( ٥ ) في حكم العادم ( ٦ )

لأبويه فيقوم بكفالتهم ونفقتهم من بيت المال إلى أن يراهق ويستغنى عن مراعاة

غيره ، ويقدر على الإكتساب بنفسه .

ولا يعتبر البلوغ إلا في حق الأبوين لأن المعتبر في بيت المال حال الضرورة ،

وفي حق الأبوين كمال الولد .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في الأصل أمه .

( ٣ ) في الأصل يخير .

( ٤ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . وتتمة الكلام فيه :

( وإذا كان ولد الحر مملوك فسيدهم أحق بهم وإذا كانوا من حرة وأبوهم مملوك

فهي أحق بهم ولا يخيرون في وقت الخيار ) . وانظر الأم ج ٥ ص ٩٣ .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٦ ) في ( أ ) الكلام .

والقسم الثاني : أن يكون الولد مملوكاً وأبواه حريين فلا كفالة لهما بعد السبع لرق الولد ، ولا حضانة لأبيه فيما دون السبع وفي استحقاق الأم ( لحضانتها ) ( ١ ) في السبع رضيعاً أو فطيماً وجهان :

أحدهما : تستحقها ( لفضل ) ( ٢ ) حنوها وعجز السيد عنها .

والوجه الثاني : لا تستحقها لأن المملوك لا تثبت عليه ولا يملغير سيده .

والقسم الثالث : أن يكون الولد وأبوه حريين ( وأمه مملوكه ) ( ٣ ) فالأب أحق به حاضناً وكفيلًا لحريته ورق الأم .

والقسم الرابع : أن يكون الولد وأمه مملوكين وأبوه حراً . فلا حق لأبيه في حضانتها ولا في كفالتها .

فأما أمه فإن كانت لغير سيده فلا حق لها في حضانتها ، وإن كانت لسيدة لم يجز أن يفرق بينهما في حال صفقه لقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
( لا توله والدته على ولدها ) . ( ٤ ) .

وهل يصير بالمنع من التفريق بينهما مستحقة لحضانتها أم لا ؟ على وجهين :  
أحدهما : تستحقها لأن المنع من التفريق بينهما قد جعلها أحق به من غيرها .  
والوجه الثاني : لا تستحقها لأن ثبوت الرق عليها مانع من ولايتها .

( ١ ) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٤ ) سبق تخريج الحديث .

باب نفقة المماليك

## باب نفقة المالك

قال الشافعي (رضي الله عنه ) (١)

[ أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن بكير (٢) بن عبد الله بن عجلان

أبي محمد عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

( للمطوك (٣) طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق ) (٤)

قال الشافعي : فعلى مالك المطوك الذكر والأُنثى / البالغين إذا اشغلهما  
١٣٩ في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف (٥) (٦) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) بكير بن عبد الله : سبق ترجمته .

( ٣ ) في الاصل المطوك .

( ٤ ) رواه مسلم رقم ١٦٦٢ في الأيمان باب اطعام المطوك ما ياكل .

ومالك في الموطأ ج ٢ ص ٩٨٠ في الاستئذان باب الأمر بالرفق بالمطوك .

ورواه الشافعي في الأم ج ٥ ص ١٠١ . وانظر تلخيص الحبير ج ٤ ص ١٣ .

( ٥ ) أي المعروف لمثل العبد في بلده .

فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٣ .

( ٦ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . الام ج ٥ ص ١٠١ .

النفقة تجب بثلاثة أسباب :

بنسب (١) وزوجية (٢) وملك يمين .

وقد مضى حكمها بالنسب والزوجية .

فأما بملك اليمين فتجب به نفقات العبيد والاماء لما رواه الشافعي من حديث أبي هريرة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

( للمطوك (٣) طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق ) (٤) .

فبين بهذا الخبر ما يجب للمطوك من النفقة وما يجب عليه من العمل .

ولأن السيد مالك لتصرف عبده وكسبه . فوجب أن يكون ملتزما بنفقته (٥) وكسوته لما يلزمه من حراسة نفسه .

( ١ ) انظر : نفقة الاقارب .

( ٢ ) انظر : نفقة الزوجات .

( ٣ ) في الاصل المطوك .

( ٤ ) سبق تخريجه .

( ٥ ) في النسختين لنفقته وأرى الا حسن ما اثبتناه . والله اعلم .

فصل :

فإذا تقرر وجوب نفقته وكسوته على سيده ، فسواء كان ذكراً أو أنثى  
صغيراً أو كبيراً ، صحيحاً أو زمناً ، عاقلاً ، أو مجنوناً ، مكتسباً أو غير  
مكتسب ، فإن كان غير مكتسب أنفق السيد عليه من ماله .

وان كان مكتسباً فالسيد بالخيار في استخدامهِ والتزام نفقته وكسوته بين  
الإذن له في الاكتساب . ويكون اكتسابه ملكاً لسيده ، لأنه أملك بتصرفه .

وعلى السيد نفقته ، وهو فيها بالخيار في النفقة عليه من ماله وأخذ جميع

كسبه وبين أن يأذن له في الإنفاق على نفسه من كسبه فإن اكتسب وفق نفقته / ١٣٥  
من غير زيادة ولا نقصان لم يأخذ منه السيد شيئاً من كسبه ولم يلزم  
له شيئاً من نفقته .

وان كان الكسب أقل من نفقته رجع على سيده بالباقي من نفقته .

وان كان الكسب أكثر من نفقته رجع السيد عليه بأفضل كسبه (١) .

---

(١) انظر : الإقناع للماوردي ص ١٤٤ . الغاية القصوى ج ٢ ص ٨٨١ .  
روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٥ . فتح الوهاب ج ٢ ص ١٢٤ . مغني المحتاج  
ج ٣ ص ٤٦٠ . شرح المحلي وحاشية القليوبي عليه ج ٤ ص ٩٢ . ونهاية  
المحتاج ج ٧ ص ٢٣٥ .

## مسألة

قال الشافعي ( رضي الله عنه ) (١)

[وذلك نفقة رقيق بلدهما (٢) الشبع لأوساط الناس الذي تقوم به

أبدانهم من أي طعام كان قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو تمرّاً . (٣) .

الحكم في نفقة العبد مشتمل على قسمين :

أحدهما : في مقدارها .

والثاني : في جنسها .

فأما مقدارها :

فيعتبر بالكفاية فيما يقتات أمثاله في الغالب وليس بمقدر بخلاف الزوجات

لان نفقة الزوجات معاوضة وهذا مواساة ، فيعتبر بالأغلب من أوساط الناس

فان من الناس زهيدا (٤) يكتفي بالقليل وهو نادر . ومنهم رغب لا يكفيه الا الكثير

وهو ( نادر ) (٥) .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) من الذكر والانثى .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . وانظر الام ج ١ ص ١٠١ . الاقناع للماوردي ص ١٤٤

المهذب ج ٢ ص ١٦٨ .

( ٤ ) في ( أ ) زهيد .

( ٥ ) في ( أ ) غير واضح ما بين القوسين .



ولا اعتبار فيه بالنادرين في القلة والكثرة ويعتبر وسط الطرفين ، فيكون هو المقدار الذي يستحقه العبد ، وقد يختلف ذلك من وجهين :

أحدهما : بالصغر والكبر ، فان للصغير (١) منه مقدار لا يكفي به الكبير ، ولل كبير مقدار لا يستحقه الصغير . فيعطى كل واحد منهما بحسب حاله (٢) .  
والثاني : ان يختلف مقداره بعرف البلاد .

فان أهل الحجاز يكتفون بالقليل واهل العراق يتوسطون / والأعاجم وأهل الجبال يكثر (٣) .

فلو أعطاه المقدار المعتبر في العرف المتوسط لم يخل فيه من ثلاثة أحوال :

أحدها : ان يكون وفق كفايته ، ( فقد ملكه ) (٤) ، وليس للسيد أن يسترجعه ، وللعبد أن يأكله متى شاء إذا تآقت نفسه إليه في مرة أو مرتين أو مراراً، فإن أراد السيد أن يبدله بغيره في وقت أكله لم يجز ، وان كان قبله جاز ليعتبر فيه حقه عند الأكل .

( ١ ) في النسختين للصفر .

( ٢ ) وهو الاصح . انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٥ . تحفة المحتاج ج ٨ ص

٣٦٥ - ٣٦٦ .

( ٣ ) انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٥ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٦٠ . فتح

الوهاب ج ٣ ص ١٢٤ . نهاية المحتاج ج ٢ ص ٢٣٥ حاشية القليوبي ج ٤ ص ٩٢ .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط في ( ١ ) .

وعندي (١) إن كان إبداله يؤخر أكله لم يجز ، وإن لم يؤخر جاز .

والحال الثانية :

أن يكون أكثر من كفايته ، لأنه زهيد مقل ، فليسيد استرجاع  
الفاضل منه لأنه من كسبه ، وليس للعبد أن يهبه ولا أن يتصدق به إلا عن  
إذنه .

والحال الثالثة :

أن يكون أقل من كفايته ولأنه رغب مكثر فينظر فيه :  
فإن كان اقتصره على القدر المتوسط غير مؤثر في بدنه وقوته لم يلزم السيد  
أن يزيد عليه .  
وإن كان مؤثرا في بدنه وقوته لزم أن يتم له مقدار كفايته وإن ندرت لأن  
عليه حراسة نفسه . .

---

( ١ ) أي : عند الماوردی .

فصل :

واما جنس قوته فالمعتبر بعرف بلده فيما يقتاتسه غالب متوسطيهم (١)  
 فان اقتاتوا الحنطة اعطاه منها ، وان اقتاتوا غيرها من شعير او ذرة او إقط  
 او تمر كان حقه منها ، ولا اعتبار بالسيد اذا فتنم فأكل السيد لوقوع  
 الفرق في الأغلب بين السادة والعبيد ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 ( للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ) (٢) .  
 والمعروف هو اعتبار العرف المالوف .  
 وكذلك حال العبد في إدامه يؤدم بما جرت به عادة المتوسطين في بلده  
 من لحم أو سمك أو دهن أو لبن .  
 ولا اعتبار بإدام السيد إذا تلىذ بأكل الدجاج والخرقان .  
 وكذلك لو قتر على نفسه لأنه في حق نفسه متحكم وفي حق غيره ملتزم (٣) .  
 وعلى السيد في طعام عبده أن يدفعه اليه مخبوزاً وفي إدامه أن يدفعه اليه  
 مصنوعاً بخلاف الزوجة التي تستحقه حياً لثبوتها في الذمة (٤) .

---

(١) في (١) متوسطيهم .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٩ ص ١١٦ .

(٤) انظر : حاشية القليوبي ج١ ص ٩٢ .

ويستحب للمسيد إذا تولى عبده صنع طعامه أن يعطيه <sup>حذره</sup> ما يدفع به شهوته ،

لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( إذا كفى (١) خادم أحدكم طعامه حره ودخانه فليجلسه معه ، فان أبى (٢)

فليروغ له اللقمة واللقتين ) (٣) .

والترويع (٤) ان يرويهما من الدسم . فان امتنع لم يجبره (٥)

(١) في (أ) كفا .

(٢) في (أ) ابا .

(٣) الحديث أخرجه البخارى . انظر فتح البارى ج٩ ص ٥٠٢-٥٠٣ في الاطعمة  
باب الاكل مع الخادم .

والترمذى رقم ١٥٨٤ . في الاطعمة باب ما جاء في الاكل مع المملوك .

وابوداود رقم ٣٨٤٦ في الاطعمة باب في الخادم ياكل مع المولى . وانظر :  
تلخيص الحبير ج٤ ص ١٣ .

(٤) الترويع : يقال روغت اللقمة بالسمن أروغتها ترويعاً إذا دسستها وهذا إذا  
فعل ذلك أدارها في السمن . معجم مقاييس اللغة ج٢ ص ٤٦٠ .

(٥) انظر : الام ج٥ ص ١٦٨ . مغني المجتاج ج٣ ص ٣٦٠ . وجاء في روضة  
الطالبين ج٩ ص ١١٧ :

( وأشار الشافعي في ذلك الى ثلاثة اقوال :

أحدها : يجب الترويع والمناولة فإن أجلسه معه فهو أفضل .

والثاني : يجب أحدهما لا بعينه .

والثالث : وهو الأظهر لا يجب واحد منهما ، والأمر على الاستحباب ندباً إلى  
التواضع ومكارم الاخلاق . ولتكن لقمة كبيرة لا صغيرة تهيج الشهوة ولا تقضي  
النهمة .

## مسألة

قال الشافعي ( رضي الله عنه ) (١)

[وكسوتهم كذلك ما يعرف أهل البلد أنه معروف ، صوف أو قطن أو كتان ، أى ذلك كان الأغلب في ذلك البلد ، وكان لا يسمى مثله ( ضيقا ) (٢) بموضعه ] (٣) .

كسوة العبد معتبرة بمثل ما اعتبر به قوته من غالب كسوات العبيد في البلد والا ما في الصيف وفي الشتاء ، ويمتلك العبد لباس كسوته ولا يملك ( أعيانها ) (٤) وإذا خلقت استجد له السيد غيرها .

١٤١

ولا يلزم السيد إذا كان يلبس مرتفع الثياب وناعمها من الوشي والحريـر أن يساوى فيها بين نفسه وبين عبده ، ويلزمه إذا كان يلبس دني الثياب كالبوادي وأهل القرى أن يسوى بين نفسه وعبده (٥) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) ما بين القوسين غير واضح في ( أ ) والاصل .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٥ . الام ج ٥ ص ١٠١ .

( ٤ ) في الاصل ما بين القوسين غير واضح .

( ٥ ) انظر : فتح الوهاب ج ٣ ص ١٢٤ . شرح المحلى ج ٤ ص ٩٢-٩٣

نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٤٦ .

- فقد روى أبو ذر (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :
- ( اخوانكم خولكم (٢) تحت ايد يكم اطعموهم مما تاكلون واكسوهم مما تلبسون ) (٣) .
- وذلك متوجه الى من جبرت عادتهم في مأكلهم وملبسهم بساواة عبيدهم دون  
المستميزين عنهم (٤) .
- والسادة على أربعة اضرب :
- أحدها : مومر يستعمل أعمال المومرين ؛ فلا تلزمه التسوية بين نفسه وبين  
عبيده .
- والثاني : معسر يستعمل أعمال المعسرين ؛ فهذا يلزمه التسوية بين نفسه  
وبين عبيده .
- والثالث : هو مومر يستعمل أفعال المعسرين فيلزمه مساواة عبيده .
- والرابع : معسر يستعمل أفعال المومرين . فيمنع من مساواة عبيده لسرفه  
في حق نفسه .

( ١ ) ابو ذر الغفاري جندب بن جنادة تقدم اسلامه وتاخرت هجرته فلم  
يشهد بدرًا ومناقبه كثيرة . مات سنة ٣٢ هجرية في خلافة عثمان .

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ .

( ٢ ) خولكم : الخول حشم الرجل واتباعه واحد هم خائل ، وقد يكون الخول  
واحدا وهو اسم يقع على العبد والامة .

قال الفراء : هو جمع خائل وهو الراعي . وقال غيره هو مأخوذ من التخويل وهو

التطليق . جامع الاصول ج ٨ ص ٥١ .

( ٣ ) رواه البخارى ج ١ ص ٨٠-٨١ . في الايمان باب المعاصي من امر  
الجاهلية ( وفي العتق باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : ( العبيد  
اخوانكم فاطعموهم مما تأكلون ) . وفي الادب باب ما ينهى من السباب واللعان  
ومسلم رقم ١٦٦١ في الايمان باب اطعام المملوك مما يأكل .

وأبو داود رقم ٥١٥٢ و ٥١٥٨ و ٥١٦٨ . في الادب باب حق المملوك .  
( ٤ ) قال الشافعي في الام : ( هذا كلام مجمل يجوز أن يكون على  
الجواب فسأل السائل عن مالك وهو إنما يأكل تمرأ أو شعيراً أو أدنى ما  
يقدر عليه من الطعام ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس . وكان أكثر  
حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير من اتسعت حاله مقتصداً، فهذا يستقيم .  
قال : والسائلون عرب ولبوس عاصيتهم وطعامهم خشن ومعاشهم رقيقهم  
فمقارب . فأما من لم تكن حاله هكذا فلو أسى رقيقه كان أكرم وأحسن، فإن لم  
يفعل فله ما قال صلى الله عليه وسلم : ( نفقته وكسوته بالمعروف ) والمعروف  
عندنا هو المعروف لمثله في بلده ( الام ج ٥ ص ١٠١ .

قال الشافعي ( رضي الله عنه ) (١)

﴿والجوارى إذا كان (٢) لهن فراهة (٣) وجمال، فالمعروف أنهن يكتسبن (٤) أحسن من كسوة اللاتي دونهن﴾ (٥) .

واصل هذا اعتبار العرف والعادة فجوارى الخدمة مبتذلات فالعرف في كسوتهن أن تكون أدون وجوارى التبرى مصونات للاستمتاع، والعرف في كسوتهن أن تكون أرفع .

وكذلك العبيد كسوة من هو بين السد واب أدون من كسوة من قام بشمير  
الاموال .

وكسوات الجوارى أعم من كسوات العبيد لما يلزمهم من فضل الستر لئلا تمتد  
إليه الأَبصار فتتحرك بها الشهوات (٦) .

(١) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

(٢) في المختصر كانت .

(٣) فراهة : الحسن والملاحة . معجم متن اللغة . ج٤ ص ٤٠٤ .

(٤) في المختصر يكسبن .

(٥) مختصر المزني ص ٢٣٥ . وانظر الام ج٥ ص ١٠١ . شرح المنهج بهامش

حاشية الجمل ج٤ ص ٥٢٤ .

(٦) انظر : مغني المحتاج ج٣ ص ٤٦٠ . حاشية الباجوري ج٢ ص ٣١٣-٣١٤



## مسألة

قال الشافعي ( رضي الله عنه ) ( ١ )

{ ومعنى قوله ولا يكلف من العمل مالا يطيق يعني والله أعلم إلا ما يطيق الدوام عليه لا ما يطيق يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك ثم يعجزه وحمله ( ٢ ) ذلك على مالا يضرب به الضرر البين } ( ٣ ) .

قد مضى ما للمطوك على سيده من القوت والكسوة .

فأما ما للسيد على مطوكه من العمل والخدمة فيفترق فيه حال العبد والأمة لأن لكل واحد منهما في العرف نوعاً من الخدمة وصنعاً من العمل لا اختلاف الرجال والنساء فيهما ، فيكلف كل واحد منهما معهود خدمته ومألوف عمله ، فان اشترك الفريقان في عمل استعمل فيه من شاء منهما ، ويجوز ان ينقل عبده وامته من صناعة قد اختص بها الى تعلم غيرها من صنائع مثله .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في المختصر وجملته قوله ذلك . وفي الام ووجه ذلك .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ . وانظر الام ج ٢ ص ١٠٢ . حاشية القليوبي ص ٩٣-٩٤ . وجاء في الام : ( ومعنى لا يكلف من العمل الا ما يطيق يعني به والله اعلم الا ما يطيق الدوام ليس مما يطيقه يوماً أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك . ثم يعجز فيما بقي عليه وذلك أن العبد الجلد والأمة الجلدة قد يقويان على المشي ليلة حتى يصبحا وعامة يوم ثم يعجزان عن ذلك . ويقويان على ان يعملوا يوماً وليلة ولا يناما فيهما ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقبلان والذي يلزم المطوك لسيدته ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه . . ووجه هذا كله في المطوك والمطوكة مالا يضرب به ابداً في الضرر البين وما يعرف الناس انهما يطيقان المداومة عليه .

فأما قدر العمل فمعتبر ربما يطيق الدوام عليه اذا لم يؤثر في إنهائك (١)  
 بدن واضعاف قوة .

١١٤٢

فاما ما يقدر عليه يوماً أو يومين أو ثلاثة ولا يطيق الدوام عليه أو كان يؤثر  
 في إنهائك بدنه واضعاف قوته فليس له ان يكلفه إياه في طويل الزمان ولا قصيره ،  
 لانه نوع خرج (٢) من مستحق عمله ، فان رضي به العبد في مدة طاقته  
 جاز وان كثر منع من الاضرار بنفسه (٣) .

(١) في (أ) انتهاك .

(٢) في الاصل : جرم .

(٣) انظر : الام ج ٥ ص ١٠٢ . روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٩ . حاشية

الباجوري على الفزى ص ١١٤-١١٥ ج ٢ .

تحفة المحتاج ج ٨ ص ١٢٨ . الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ ص ١٤٠ .

حاشية القليوبي ج ٤ ص ٩٣ - ٩٤ .

مسألة

قال الشافعي ( رضي الله عنه ) ( ١ ) .

﴿ فإن عمي أو زمن أنفق عليه مولا ٥ ﴾ ( ٢ ) .

وهذا صحيح .

لوجوب النفقة بالطك دون العمل ، فاستوى فيها الصحيح والزمن كما يستوى

فيها الصغير والكبير ويجوز أن يستعمل الأعمى ( ٣ ) فيما يصح من

العميان والزمنى ( ٤ ) .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ . وانظر : الامجد ٥ ص ١٠٢ . المذهب ٢٢ ص ١٦٨

وقال الشافعي :

( ومتى مرهق واحد منهما فعليه نفقته في المرض ، ليس له استعماله ان كان لا

يطيق العمل . وان عمي أو زمن أنفق عليه مولا ٥ أيضا الا ان يشاء يعتقه فاذا

اعتقه فلا نفقه له عليه ) .

( ٣ ) في الاصل الاعما .

( ٤ ) في الاصل الزمناء .

## مسألة

قال الشافعي :

[وليس له (١) أن تسترضع (٢) الأمة غير ولدها ، فيمنع (٣) منها ولدها إلا أن يكون فيها فضل عن ربه ، أو يكون ولدها يفتدى بالطعام فيقيم بدنه فلا بأس بذلك (٤) ] (٥) .

لا يخلو ولد الأمة من أن يكون حراً أو مملوكاً :

فإن كان حراً فنفقته ورضاعته على أبيه دون سيد أمه ولسيدها إن يسترضع لبنها من أراد .

وإن كان مملوكاً لم يخل أن يكون لسيد أمه أو غيرها فإن كان مملوكاً لغير سيدها فنفقته ورضاعته على سيده وإن كان لسيدها فنفقته ورضاعته على سيدها وأمه أحق برضاعه من غيرها فلفضل حنوها واستمراء لبنها وأدراؤه عليه دون غيرها .

---

( ١ ) أي للسيد .

( ٢ ) في الأصل يسترضع .

( ٣ ) في الأصل فتمنع .

( ٤ ) في المختصر به .

( ٥ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ .

ولا يخلو لبنها معه من ثلاثة أحوال (١) :

أحدها : أن يكون بقدر ربه ووفق كفايته ، فعلى السيد أن يخلي / ١٤٤ ب  
بينها وبين رهاع ولدها ، وليس له أن يسترضعها غيره لقول الله تعالى :  
( لا تضار والدة بولدها ) (٢) .

والحال الثانية :

أن يكون لبنها قاصراً عن ربه ، فعليه أن يمكنها من رضاعه ويتم  
له من غيرها بقية ربه .

والحال الثالثة :

أن يكون لبنها أكثر من ربه فعليه أن يمكنه من ارتضاع ربه ، ويجوز له  
أن يسترضع فاضل لبنها ، من شاء بأجر أو بغير أجر .

---

(١) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١١٧ - ١١٨ . مغني المحتاج

ج ٣ ص ٤٦١ .

(٢) البقرة : الآية (٢٣٣) .

مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه ( ١ ) .

[ وينفق على ولد أم ولد من غيره ] ( ٢ ) .

أما ولد منها فهو حر وعليه نفقته وكسوته كسائر ولده .  
وأما ولدها من غيره فهو مملوك له وتبع لأمه ، يمنع من بيعه ويعتق عليه  
بموته مع أمه ( ٣ ) فعليه نفقتهما ، وإن حرم عليه بيعهما ، لجريان أحكام الرق  
عليهما ، ويملك من أكسابهما ويستخدمها للام دون الولد .

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ .

( ٣ ) الأمة إذا ولدت من سيدها فهي حرة بعد وفاته .

## مسألة

قال الشافعي ( رضي الله عنه ) ( ١ ) .

( ويمنع الإمام أن يجعل على أُمته خراجا ( ٢ ) / إلا أن يكون في عمل واجب

وكذلك العبد إذا لم يطق الكسب ) ( ٣ ) .

وضع الخراج على العبد والأمة هو أن يخلي السيد بين عبده وكسبه على أن يدفع إلى سيده كل يوم قدرًا معلومًا ويكون له فاضل كسبه بنفقة على نفسه **ويمنع به ما شاء** . ولا إعتراض للسيد عليه ، فهذا جائز ( ٤ ) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ١ ) .

( ٢ ) الخراج : وقيل بضم الخاء والفتح أشهر : الاتاوه وهي الضريبة على الدخل

أو على الرؤوس . واصله اسم ما يخرج من الأرض . وجملة معناه الفله ، ثم

استعمل في منافع الملاك وبيع الأرض وغلة العبيد والحيوانات .

معجم متن اللغة - رشيد رضا ج ٢ ص ١٧٥ .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ . وانظر الام ج ٥ ص ١٠٣ .

وجاء فيه قول الشافعي : وإذا ضرب السيد على عبده خراجا فقال العبد لا

أطيعه قيل له : أجره وإذا شئت واجعل له نفقته وكسوته ولا يكلف خراجا . وان

كانت أمة فذلك غير أنه لا ينبغي أن يأخذ منها خراجا إلا أن تكون في عمل واجب

أن يمنعه الإمام من أخذ الخراج من الأمة إذا لم تكن في عمل . وأحب كذلك أن

يمنعه من العبد أن لم يكن يطيق الكسب صغيرا كان أو كبيرا .

( ٤ ) وهذا قول الجمهور من العلماء . وانظر : تحفة الاحوذى ج ٤ ص ٥٠٠ .

المفني ج ٧ ص ١٣١ .

١٤٣

قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم موالى أبي طيبة (١) حين حجه  
وقد ضربوا عليه خراجا ان يخففوا عنه (٢) .

وخراجه دل على جوازه وهو من العقود الجائزة دون اللازمة وجوازه معتبر  
بشرطين :

احدهما : أن يتراضيا به لأنه عقد معاوضة لا يصح مع الإكراه .

الثاني : أن يكون العبد مكتسباً لقدر خراجه، فما زاد، فان قصر كسبه عن خراجه لم  
لم يصح، لقول عثمان بن عفان (٣) رضي الله عنه في خطبته :

( لا تكلفوا الصغير الكسب فيسرق، ولا الأمة غير ذات الصدقة فتكتسب بفرجها ) (٤)  
ويستوفي السيد منه قدر خراجه .

فان عجز عنه جاز أن ينظر به ، وجاز له وللعبد أن يفسخ كل واحد منهما  
عقد المخارجة بسبب أو غير سبب ، فان فسخته أحدهما وفي يد العبد (٥)  
فاضل من كسبه كان ملكا لسيد . (٦) .

وبالله التوفيق . . .

( ١ ) أبي طيبة الحجام مولى بني حارثة كان يحكم النبي صلى الله عليه وسلم

قيل : اسمه دينار . وقيل نافع . روى عنه انس مالك الحجام .

انظر الاستيعاب بذيل الاصابة ج ٢ ص ٢٢ .

( ٢ ) رواه الترمذى ١٢٩٦ . في الرخصة في كسب الحجام وقال حديث حسن صحيح

وفي سنن الدارمي ج ٢ ص ٢٧٢ باب الرخصة في كسب الحجام .



( ٣ ) عثمان بن عفان؛ أمير المؤمنين خدم الاسلام بنفسه وماله ولد بمكة  
واسلم بعد البعثة بقليل وجهز نصف جيش العسرة وروى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ( ١٤٦ ) حديثاً وتوفي شهيداً سنة ٣٥ هـ .

انظر : البدء والتأريخ ج ٥ ص ٧٩ .

( ٤ ) قال البيهقي : رفعه بعضهم ولا يصح مرفوعاً ثم أخرجه من طريق

سلم بن خالد بن العلاء . وسلم ضعيف عند بعضهم .

تلخيص الحبير ج ٤ ص ١٣ .

ورواه الشافعي عن مالك عن عمه ابن سهل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان بن

عفان . انظر الام ج ٥ ص ١٠٣ .

( ٥ ) في ( ١ ) وفا .

( ٦ ) انظر : المذهب ج ٢ ص ١٦٨ . مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٦٢ .

# باب نفقة الزوج

## باب نفقة السدواب

قال الشافعي رضي الله عنه :

( وإذا (١) كان (٢) لرجل دابة في المصمر (٣) أو شاة أو بغير علفه بما يقيه ، فان امتنع أخذه السلطان بعلقه (٤) أو بيعه (٥) .  
نفقات البهائم المملوكة واجبة على أربابها لقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
( اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم ) (٦) .

ونهى عن تعذيب البهائم وعن قتلها الا لمأكلة .

١٤٣ ب

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال :

( اطلقت ليلة أُسرى بي في النار ، فرأيت امرأة تعذب فسألت عنها ؟  
ف قيل : إنها ربطت هرة فلم تطعمها ولم تسقها ولم تدعها تأكل من خشاش (٧)  
الارض حتى ماتت ، فعذبها الله تعالى (٨) .  
واطلعت على الجنة فرأيت امرأة بغية يعني زانية (٩) فسألت عنها ؟  
ف قيل : إنها مرت بكلب على بئر يلهث من العطش فأرسلت إزارها فبلت—  
وعصرته في حلقه حتى روى فغفر الله لها ) (١٠) .

فدل على امرين :

على حراسة نفوس البهائم باطعامها حتى تشبع وسقيها حتى تروى سواء كانت مأكولة أو غير مأكولة فان قصر فيها حتى هلكت أو انهكت أثم .

( ١ ) في المختصر : ولو

( ٢ ) في المختصر : كانت .

.....

- ( ٣ ) يقصد به ما كانت مطوكة .
- ( ٤ ) علف : ما تطعمه الدابة . معجم متن اللغة ج٤ ص ١٨٦ .
- ( ٥ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ . الام ج٥ ص ١٠٣ .
- ( ٦ ) رواء البخارى في الادب وصحة المناوى . أنظر فيض القدير ج١ ص ١٤٧ .
- أى من كل آدمي وحيوان محترم أى اتقوا الله بحق الملكة والقيام بما يحتاجونه .
- ( ٧ ) خشاش : هوامها وما فيها من الحشرات . جامع الاصول ج ٥ ص ٥٢٥ .
- ( ٨ ) رواء البخارى ج٦ ص ٢٥٤ . في بدء الخلق . باب اذا وقع الذباب
- على اناء احدكم فليغمسه .
- وفي الشرب باب فضل سقي الماء .
- وفي الأنبياء باب ما ذكر عن بني اسرائيل .
- ومسلم رقم ٢٢٤٢ في البر باب تحريم تعذيب الهرة .
- ( ٩ ) جامع الاصول ج٤ ص ٥٢٥ .
- ( ١٠ ) رواء البخارى ج٥ ص ٣١ . في المزارعة باب فضل سقي الماء . وفي الوضوء
- باب الماء الذى يغسل به شعر الإنسان . وفي العظام باب الا يثار على الطرق
- إذا لم يتأذ بها . وفي الأدب باب رحمة الناس والبهائم .
- ومسلم رقم ٢٢٤٤ . في السلام باب فضل ساقى البهائم المحترمة واطعامها .
- وابوداود رقم ٢٥٥٠ في الجهاد باب ما يؤثر به من القيام على الدواب والبهائم
- مع اختلاف في بعض الفاظ الحديث .

## مسألة

قال الشافعي :

[فإن كان ببادية غنم أو ابل أو بقر إتخذت (١) على المرعى (٢) خلاها (٣) فإن  
أجذبت (٤) الأرض علفها أو ذبحها أو باعها، ولا يحبسها (فتموت) (٥) وإن لم  
يكن في الأرض متعلق علوقه (٦) :-

البهائم معتبرة بعرفها ولها في العرف ثلاثة احوال :

أحدها : أن تكون معلوفة لا ترعى (٧) فعليه أن يعلفها حتى تنتهي إلى أول

شبعها، ولا يلزمه الانتهاء إلى غايته . ويسقيها حتى تنتهي إلى ربيها دون

غنايته، وليس له أن يعدل بها إلى الرعي إذا لم تألفه .

فإن امتنع من علفها أو قصر عن كفايتها روعي حالها فإن كانت مأكولة خير مالكمها

بين ثلاثة أمور (٨) :

بين علفها . وذبحها . أو بيعها . فإن امتنع باع / السلطان عليه منها بقدر ١٤٤<sup>هـ</sup>

( ١ ) في المختصر : اتخذت .

( ٢ ) في الأصل المرعى .

( ٣ ) خلاها : الحشيش . معجم مقاييس اللغة ج ٢ ص ٢٠٥ .

( ٤ ) الجذب : ضد الخصوبة . مختار الصحاح ص ٩٤ .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من النسختين وما اثبتناه من المختصر .

( ٦ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ . وانظر الام ج ٥ ص ١٠٣ . روضة الطالبين ٩ / ١٢٠

( ٧ ) في النسختين ترعى .

( ٨ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٢٠ .

علفها ، فإن تعذر بيع بعضها باع عليه جميعها .  
وان كانت غير مأكولة خير بين علفها أو بيعها، وحرّم عليه ذبحها لنهي النبي  
صلّى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان إلا (١) لمأكلة .  
والحال الثانية : أن تكون راعية لا تعتف فعليه إرسالها في المرعى (٢) حتى  
تشبع من الكلأ ، وترتوى من الماء ، وعليه في تسريحها للرعي حقان :  
أحدهما : أن تكون أرض المرعى (٣) ذات ماء مشروب .  
والثاني : أن تكون الأرض غير مبيعة (٤) حتى لا تفترس (٥) .  
ثم له بعد الشبع والرى أن يستعمل عواملها . فان أجديت الأرض ولم  
يبق فيها متعلق ترعى (٦) نقلها الى أرض خصبة إن وجدها ، فان لم يجد  
ارتاد لها ما يسك رمقها فان لم يفعل فعل ما قدمناه (٧) .

- (١) في لا .  
(٢) في النسختين المرعا . والصحيح ما اثبتناه .  
(٣) في النسختين : المرعا والصحيح ما اثبتناه .  
(٤) في النسختين مبيعة والصواب ما اثبتناه .  
وهسبة اي الارض التي فيها السباع . مختار الصحاح ص ٢٨٣ .  
(٥) في (أ) تفترس .  
(٦) في الاصل ترعا .  
(٧) اي الذبح او البيع او علفها اذا كانت مأكولة واذا لم تكن مأكولة فيخير  
بين بيعها او علفها .

## والحال الثالثة :

ان تكون جامعة بين العلوفة والرعي فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكتفى بكل واحد منهما ، فيكون مخييراً فيهما . فان امتنع  
 فعلى ما مضى (١) .

والضرب الثاني : أن لا تكتفى إلا بهما . فعليه لها الجمع بينهما ولا يقتصر  
 بها على أحدهما ، فإن امتنع فعلى ما مضى (٢) .

( ١ ) انظر هامش ( ٧ ) من الصفحة السابقة .

( ٢ ) انظر هامش ( ٧ ) من الصفحة السابقة .

وانظر اعانة الطالبين ج٤ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

( قال الشافعي رضي الله عنه ) ( ١ ) .

[ ولا يحلب أمهات النسل ، إلا فضلاً عما يقيم أولادهن ولا يحلبهن ( فيمتن

هو لا ) ( ٢ ) ( ٣ ) .

ولد البهيمة في ارتواء من لبنها إذا كان رضيعاً كولد الأمة في تمكنه من

ربه لحرمة نفسه ، ولا يجوز أن يحلب من لبنها ( إذا كان رضيعاً ) ( ٤ ) ، إلا ما فضل ١٤٤

عن ربه حتى يستغني عنه يرعيه أو علوفه أو ذبحه إن كان مأكولاً ، فإن عدل به إلى

لبن غير أمه جاز إن استمرأه ، وكان أحق بلبن أمه .

وان ( أباه ولم يقبله ) ( ٥ ) كان أحق بلبن أمه ( ٦ ) .

وبالله التوفيق ( صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ) ( ٧ ) .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٢ ) في ( أ ) فيص هو لا .

( ٣ ) مختصر المزني ص ٢٣٦ . وانظر الام ج ٥ ص ١٠٣ .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) .

( ٥ ) ما بين القوسين غير واضح من ( أ ) .

( ٦ ) انظر : روضة الطالبين ج ٩ ص ١٢١ . اعانة الطالبين ج ٤ ص ١٠٧ .

( ٧ ) ما بين القوسين ساقط من ( أ ) . . .

تم والحمد لله لتحقيق كتاب النقاات والرضاع من كتاب الحاوي الكبير

للمأورد من رحمته الله تعالى على يد الفقير

إليه تعالى عامر سعيد الزبيري



الشاعرة  
مينا

## الخاتمة

يمكننا تلخيص ما توصلت اليه من النتائج كما يلي :

- ١- لا زال كثير من التراث الإسلامي وخصوصا الفقه منه بحاجة إلى إخراج وتحقيق .
- ٢- إن الحاوي الكبير موسوعة ضخمة فيها ثروة فقهية كبيرة، ويصح أن يطلق عليه موسوعة فقه السلف .
- ٣- إن الرضاع من الأمور التي أولاها الإسلام الأهمية الكبيرة ، لأنه له تأثير كبير على الرضيع فإنه يكتسب صفات وعادات وطبائع الموضع .
- ٤- علينا أن نكون حذرين من الاستهانة برضاعة الأولاد ممن كان، فإن اللبن يعدي .
- ٥- ويتبين فضل الأم الأكبر في رضاعها لولدها وأولويتها لحضانته .
- ٦- حماية الإسلام للمرأة واهتمامه بها كثيرا من خلال تشريع النفقة لها حيث أوجب لها النفقة كبنات وزوجات<sup>وأُمَّ</sup> وكلف الرجل أن يهيئ<sup>وَأُمُّ</sup> من يخدمها إذا كان مثلها مخدوداً . ونفقة الخادم كذلك عليه .
- ٧- أوجب الإسلام نفقة الأصول لفروعهم والفروع لأصولهم ، ومع الأسف نرى كثيراً من المجتمعات الآن قد يكون الولد مليونيراً والأب في شقاء من كسب لقمة ولقمة زوجته وغيرها . أو بالعكس ، فما أعظم منهج الإسلام لو طبقه الناس . . .

٨- إن الإسلام أعطى للعامل والمستخدم ما لم تحلم به مدنية القرن العشرين ، فقد جعل الإسلام بين صاحب العمل والعامل أو صاحب الدار والمستخدم رباط الأخوة فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم :  
 ( إخوانكم فتؤاكلهم جعلهم الله تحت أيدكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه ما يأكل ويلبسه ما يلبس ، وإن كلفتموهم ما يشق عليهم فأعينوهم ) (١) .

كما أن مالك العبد إن مرض ملوكه أو زمن أو عسي أو انقطع كسبه ، فعلى سيده الإنفاق عليه .

فبهذا يسبق الإسلام بعض المصطلحات المستحدثة مثل نظام التقاعد الوظيفي والضمان الاجتماعي أو التكافل الاجتماعي . . . . .

٩- جعل الإسلام ثواب من ينفق على الحيوان دخول الجنة ، وقد يكون تعذبه للحيوان سبباً في دخول النار .

---

( ١ ) رواه البخاري باب ما ينهى عن السباب والشتم ج ٨ ص ١٩٠ .

الغزالي

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس المصطلحات .
- فهرس الكلمات الغريبة .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الموضوعات .

( ٩٩٠ )

فهرس

الأيات الكريمة

الاية	السورة	رقم الاية	الصفحة
وعاشروهن بالمعروف	البقرة	٢٢٩	٤٥٥
فإسأك بمعروف ..	البقرة	٢٢٩	٦٥٠
ولا تسكوهن ضراراً ..	البقرة	٢٣١	٦٥٠
وعلى المولود له رزقهن ..	البقرة	٢٣٣	٤٩١-١١٧
وعلى الوارث مثل ذلك ..	البقرة	٢٣٣	٨٤١-٨٣٥-١٤٤
والوالدات يرضعن أولادهن	البقرة	٢٣٣	٧٨٦-١٧٦
وان كان ذو عسرة فنظرة ..	البقرة	٢٨٠	٦٤٥
فإن لم يكونا رجلين ..	البقرة	٢٨٢	٣٦٤
وما كنت لديهم إذ يلقون ..	ال عمران	٠٤٤	٩٠٠
مثنى وثلاث ورباع ..	النساء	٣	٤٥٢
فإن خفتم الا تعدلوا ..	النساء	٣	٤٥٢-٤٣٠
ذلك أدنى الا تعولوا	النساء	٣	٤٣٨-٤٢٤
واللاتي يأتين الفاحشة ..	النساء	١٥	١٥٣
حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ..	النساء	٢٣	١٠٣
وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ..	النساء	٢٣	١٨٨-١٦٠-١٢٠-٩٦-٦٠
			٠٢٥٩-٢٣٣-٢٢٩-٢٠٧
وأحل لكم ما وراء ذلكم ..	النساء	٢٤	٠٩٦
الرجال قوامون على النساء	النساء	٤٥	٧٨٥-٤٢٨

الاية	رقم الاية	السورة	الصفحة
ولن يجعل الله للكافرين ..	١٤٠	النساء	٨٨٣
فصيام ثلاثة أيام ..	٨٩	المائدة	١٣٥
من أوسط ما تطعمون ..	٨٩	المائدة	٤٩١
يا بني آدم ...	٢٦	الاعراف	٢٨٥
إني أراني أعصر خمرا	٣٦	يوسف	٤٤٠
إنا نحن نزلنا الذكر ..	٩	الحجر	١٤٤
ولا تقل لهما أف	٢٣	الاسراء	٨٠٧ - ٨١٢
وأت ذا القرنين حقه	٢٦	الاسراء	٨٣٥ - ٨٤١
ولا تقتلوا أولادكم خشية ..	٣١	الاسراء	٨٦٧
فهب لي من لدنك وليا	٦-٥	مريم	٨٣٥ - ٨٤١
ملة أبيكم ...	٧٨	الحج	٧٨٠
وانكحوا بالايام منكم ..	٣٢	النور	٦٤٧
وصاحبهما في الدنيا ..	١٥	لقمان	٨٠٦
قد علمنا ما فرضنا عليهم ..	•	الاحزاب	٤٢٧
أدعوهم لأبائهم	•	الاحزاب	١٥٥
وأولو الارحام بعضهم أولى ..	٦	الاحزاب	٨٣٥ - ٨٤٠
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا	١٥	الاحقاف	١٩٠
ووصينا الانسان بوالديه ..	١٥	الاحقاف	٨٠٧
وما آتاكم الرسول فخذوه	٧	الحشر	١٤٢ - ١٤٣



الاية \_\_\_\_\_ السورة رقم الاية رقم الصفحة \_\_\_\_\_

يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم

٢٦٥	المؤمنات مهاجرات . . .	المتحنة ٠ ١٠
٧١٢ - ٧١٢	أسكنوهن من حيث كنتم . . .	الطلاق ٠
٨٥٩ - ٨٥٨	وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى	الطلاق ٦
٤٢٩	وعلى المولود له رزقهن . . .	الطلاق ٦
٨٤٨ - ٨٦٠ - ٧٦٧	فإن أرضعن لكم فاعوهن . . .	الطلاق ٦
٧١٢ - ٧١٢	ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن	الطلاق ٧
٤٧٠ - ٤٢٧	لينفق ذو سعة من سعته	الطلاق ٧
٤٢٩	ولن كن أولات حمل . . .	الطلاق ٧
٨٠٧	ما أغنى عنه ماله وما كسب	اليسد ٢

=====



- ٧٧٣ إبدأ بنفسك ثم بمن تعول
- ٠٦٧ أبناؤكم ونسأؤكم أحب إليكم أم أموالكم
- ٩٨٢ اتقوا الله وما ملكت إيمانكم
- ٥٠٦ إادهنوا يذهب البؤس عنكم
- ٩٦٨ إذا كفى خادم أحدكم طعامه حره ودخانه فليجلسه معه
- ٩٧٠ إخوانكم خولكم تحت أيديكم
- ٠٧٩ إراء عمها في الرضاعة
- ٠٠٢٤٩-١٤٩-١٦٩-٢١٠-١٧٣ إرضعيه خمسا يحرم بهن عليك
- ١٥٧ إشتري واشترطي لهم الولا
- ٩٨٢ إطلعت ليلة أسرى بي في النار
- ١٤٣ إقتدوا بالذين من بعدي
- ٨٨١ أقعد يا أخي . . أقعدي يا أخية
- ٧٣٠ ألا لا توطأ حامل حتى تضع
- ٨٨٣ اللهم اهدنا
- ٨٠٨ إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه
- ٨٠٨ إن أولادكم هبة من الله لكم
- ٣٢٧ أنا أفصح العرب
- ٨٨٣ أنا بريء من كل مسلم مع شرك

- أناجيل أمتي في صدورها ١٤٥
- أنت أحق به مالم تنكحي ٠٩١٥-٨٩٢-٨٦٤
- أنت ومالك لأبيك ٨١٠
- إن شئتما ولا حظ فيها لغني ٧٧٣
- أنفقة على نفسك ٨٣٦-٧٦٩-٤٤١
- إن الله لعن الواصلة والمستوصلة ١٤٢
- إنما الربا في النسيئة ٠١٦٤
- إنما النفقة للتي يطك زوجها رجعتها ٧١٦
- إنه عمك فليلج عليك ١٠٦
- أما ما كان لي ولبني هاشم فهو لكم ٠٦٧
- أما علمت أن حمزة أخي من الرضاعة ؟ ٠٧٦
- أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب سلمة أن يصلي بقومه . . .
- واطلعت على الجنة ٩٨٢
- بالسغ في الاستنشق إلا أن تكون صائما ٢١٠
- البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه . . ٦١٧
- الحرام لا يحرم الحلال ٢٤٠
- خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ٧٧٠-٤٥٥-٤٤٩-٤٤٦
- خير الصدقة عن ظهر غنى ٤٣٣
- خير صلى الله عليه وسلم غلاماً بين أبيه وأمه ٨٦٦-٨٦١
- دعها لا خير لك فيها ٣٦٥

٢٣٩-١٨١	الرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم
١٨٢	الرضاعة ما فتقت المعاء وأنبتت اللحم
١٨٠-١٨٨-٢٠٧-٢٠٩-٢٣٠-٢٣٩	الرضاعة من المجاعة
١٣٨	سئل صلى الله عليه وسلم من أبر قال أمك . .
٣٦٢	سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة القابلة
٨٤٠	صدقتك على غير ذى رحمك صدقة . . .
١١٣	عشر رضعات معلومات يحرم من . .
٧١٩	فلا إذن . . .
٧١٨	فعلت أنا ورسول الله . . .
٤٤٥	كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول
٣٦٧	وكيف وقد زعمت السوداء أنها أرضعتكما ؟
١٢٦	لا تحرم الإِ مِلاجة ولا الإِ مِلاجتان
١٦٢-١٦٤-١٦٧ .	لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان
١٢٤-١٢٥ .	لا تحرم الهبة ولا الهستان
٣٢٧	لا تسترضعوا الحمقاء فان اللبن يعدي
٥٩٧	لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه . .
٩٦٠-٨٥٦	لا توله <del>والخبر</del> والدته عن ولدها . .
١٧٧	لا رضاع بعد الحولين
١٩٠	لا رضاع بعد فصال . .
١٧٩	لا رضاع بعد فطام .
٧١٥	لا نفقة لك الا أن تكوني حاملاً

- لا يقبل الله صدقة امرئ ذو رحم جائع ٨٣٥
- لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم السلطان والمرها ٥١١
- لعن رالله زوارات القبور . . ٩١٠
- لعن الله من انتفى من نسب وابن دق ٣٣٤
- لها السكنى والنفقة ٧١٢
- للمطوك طعامه وكسوته بالمعروف . ١٦٢-٩٦٦
- ليلج عليك فإنه عمك من الرضاعة ٠٧٩
- مروهم بالصلاة لتسبح . . . ٨٦٩
- منها أربعون خلفه . . ٧٣٠
- الوالد أعظم وحق الوالد ألزم ٨٢٩
- هذا أبوك وهذه أمك . ٨٦٧
- يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج . . . ٦٦٤
- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . . ٠٧٣-١٠٤-١٢١-٦٠
- يفرق بينهما . . ٦٥١

=====

فهرس

المطلحات

٧٢٠	أحكام الزوجية
٨٥٧	أجرة المثل
٠٩٧	الإجماع
٦٣٢	الإرش
٧٣٧	الإستبراء
٥٣٣	الإستحداد
٠٩٦	الإستدلال
٦٠٦	الإستسقاء
٣٥٣	الإستهلال
٥٥٥	الأضحية
١٣٢	الإعتراض
٥٦٢	الإعتكاف
٧٦٥	الأقارب
٣٨٨	الإقرار
٥٣٨	أنواع العرف
٢٢٧	الأوقية
٣٩٢	أهل الاجتهاد
٩١٩	الإيلاء
٥٦٦	الباطل
١٣٨	البتة



٨١٣	البر
١٥٠	التبني
٠٦٧	التحريم
٢٣٨	التحريم المؤبد
٥٤٨	تعجيل الزكاة
٧٨٠	التعصيب
٤٩١	الجنس
٨٧٨	الحجر
٠٦١	الحرام
٨٨٥	الحديث الضعيف
٦٥٤	الحديث المرسل
٨٦٣	الحفانة
١٥٥	الحكم الشرعي
١٧٦	الحول
١٩٥	الخاص
٠٦٩	الخبر
١٣٣	خبر المتواتر
١٣٣	خبر الواحد
٩٧٩	الخراج
٦٠٧	الخسوفان

٩٨٢	خشاش
٥١٧	الخف
٧٠٧	الخلع
٧٣١	خلفه
٨٩٢	خلية
٤٠٢	الخنثى
٤٠٢	الخنثى المشكل
١٠٣	الدليل
٤٧٩	دبة الجنين
١٣٨	الرجم
١٣٤	الرسم
٦٢	الرضاع
٥٠٣	الرطل
٦٩٨	الرق
٣٠٩	الزنا
١٥٥	السبب
٠٧٢	السبع المحرمات
٤٩٤	السلم
٦٠٤	السنة
٣٠٩	الشبهة
٦٩٧	الشقعة

٣٥٢	الشهادة
٥٦٥	الصحة
٥٤١	الصداق
٣١٩	الظهار
١٩٥	العام
٠٨١	العتق
٣٢٠	العدة
٣٥٩	العدول
٢٠٠	العرف
٤٩٦	العرف عند الشافعية
٠٨١	العقل
٤٣٠	العول
٦٠٦	العيب
٥٦٦	الفاسد
٠٨٣	الفحل
٤٨٥	فدية الابن
٣٢٩	الفراش
٧٢٢	فسقة الفسخ
٥٦٥	الفساد
١٩٠	الفصال
٠٧٧	الفصل

٣٢٠	القافة
٧٣٥	القذف
٤٩٥	القرض
٨٩٨	القرعة
٥٥١	القوت المعجل
٠٨١	القود
٢٩٠	القول الجديد في المذهب الشافعي
١٢٣	القياس
٠٦٠	الكتاب
٤٦٥	الكتابة
٤٧٩	الكفارة
٤٨٧	كفارة الواطي * في رمضان
٨٦٥	الكفالة
٨٥٨	اللبأ
٠٨٣	لبن الفحل
٣٣٩	اللعان
٠٨٤	اللقاح
٢٧٧	المتعة
٠٦٧	المحرمة
٤٤٥	المجمل

٤٧١	الممد
٦٣٤	المدير
٢٨٩	المذهب الشافعي القديم
٥٦٩	المراهقة
١٣٤	المستفيض
٤٦٢	المضاربة
٧٠٦	المطلقة الرجعية
٧٠٦	المطلقة المبتوتة
٧٨٩	المعتوه
٤٤٧	المعروف
٣١٩	المكروه
٤٩٩	مكيلا
١٢٨	المنطوق
٤٧١	الموسر
٤٢٩	المولود له
٧٨٥	مهاياة
٥٥٨	المهر
٨٠١	الناض
٤٥٢	الندب

١١٣	النسخ
	النسيئة
٥٨٨	النشور
١٠٨	النص
٤٢٤	المنفقة
٧٢٦	نكاح الشفار
٦٩٧	الوصية
٢٤١	وطء الشبهة
١٥٢	الولاء
٥٨١	الولاية

=====

( ١٠٠٧ )

فهرس

الكلمات التي شرحتمها

٥٢١	الإبريسم
٥٠٧	الإشمد
٤٩٩	الأدم
١٢٨	ازدراذ
٥٥٢	أخشب
٥١٠	الإختضاب
٢٠١	استمراء
٥٠٦	الأفلاوية
١٥٥	أقسط
٤١٤	الأماراة
٩٠٠	أقلام
٥٠٩	الأمنصار
١٢٧	الإملاجية
١٠٠	أيام الحرة
٩١٦	الأيم
٦٦٤	الباءة
٨٠٢	بان
٥٠٥	البنفسج
٣٥٨	البوالغ
٢٣١	البهيمه



٥٠٤	ترجيل
٩٦٨	الترويع
٤١٣	التشريح
٤٠٣	التناسل
٥٥٤	الجمام
١٢٦	الحدث
٣٥٨	الحرائر
٤٥٨	الحشم
٠٦٣	الحظائر
١٢٧	الحلاب
٣٢٧	الحمقاء
٤٨٨	حيف
٧١٨	الختان
٨٠٤	الخفر
٩٨٤	خلى
٩٧٠	خولكم
١٤٤	داجن
٥٣٥	الذار
٥٢٢	الدنيقي
٥٨١	الرتقاء

٤٠٨	رَشَش
٥٢٩	الرَفِيب
٥٢٢	الرُومِي
٧٧٢	الزَّمَانَة
٥١٦	سِرَاوِيل
٢٠٥	السَّعُوط
٥٢٢	السَّقْلِي
٥١٢	السَّلْتَاء
٥١٢	السَّهْوَة
٥١٨	شَمَشَك
٤٤٧	شَحِيح
٢١٨	شَيْب
٢٧٨	الْفُرَائِر
٥٨٢	ضَوْءُ وِلَة
٤٣٣	ظَهَرُ الْفَنَى
٤٨٤	عَال
٧١٩	الْعَد
٨٨٧	عَدَل عَنْ
٢١٩	العَصِيد
٠٧٠	عَضَة

٩٨٣	علف
٠٨٥	علوق
٠٧٠	عنف
٢١٨	غالب
٤٠٣	الغشيان
٨٨٠	الغالج
١٨٢	فتق
٩٧٢	فراهة
١٥٠	فضل
٣٦٣	القابلة
٥٢٣	القد
٤٧٠	القدر
٥٠٩	القرى
٥٣٥	القطف
٥١٦	القميص
٥١٦	قناع
٥١٦	المثور
٢١٨	مائع
٧٠	متوركتك

١٣٤	المحاريب
٨٨٩	المحال
٥٢٢	المدعى
٥١١	المرهاء
٣٩٠	مستهجن
١٢٤	الهبة
٥٢٢	المعصور
١٨٢	المعا
٥١٧	الطحفة
٠٦٥	ملحنا
٠٧١	ممتعة
١٥٥	مواليكم
١٣٨	نكالا
٩١١	النياحة
٦٦٤	وجاء
٧٠٥	الوجد
٢٠٥	الوجور
٨٥٦	الوله
٤٨٦	يقتاته
٣٢٧	يعدى

(١٠١٣)

فهرس الاعلام

٧١٨	الأبيض بن حمال
٠٩٣	أحمد بن حنبل
٠٩٣	إسحاق بن راهوية
٥٧٧	أبو إسحاق المروزي
٠٩٩	أسما بنت أبي بكر الصديق
٨٠٩	الأسود بن يزيد
٨٠٨	الأعمش
٠٧٨	أفلح
٤٤٦	أنس بن عياض
٠٩٣	الأوزاعي
١٢٥	أيوب
١٤٣	أبو بكر الصديق
٥٧٩	ابن بكير
٤٣٥	ثعلب
١١٩	أبو ثور
١٢٠	الثوري
٨١٠	جابر بن عبد الله
٧٥	ابن جدعان
٣٦٩	ابن جريج
٨٩٣	جعفر بن أبي طالب

٨٥٢	أبو حامد الإسفراييني
٥٤٩	أبو حامد المروزي
٠٦٥	الحارث بن أبي شمر
٥٢٥	ابن الحداد
١٤٩	أبو حذيفة
٣٧١	حرام بن عثمان
٤١٢	الحسن البصري
٤١٨	الحسين الكرابيسي
٠٧٩	حفصة
٦١٠	الحكم بن عتيبة
٦٤٤	حماد بن سليمان <sup>أبي</sup>
٧٠	حمزة
٠٩٢	أبو حنيفة
٤٣٠	ابن داود
٩٧٠	أبو ذر الفغاري
٢٧٨	ابن أبي ذيب
٠٩٥	رافع بن خديج
٨٨٢	رافع بن سنان
٩٥	ربيعة بن أبي عبد الرحمن
٢٤٨	الربيع المرادي
٠٩٥	ابن الزبير

١٨٧	زفر بن الهذيل
٨٦١	زياد بن سعد
٤٣٩	زيد بن أسلم
١١٨	زيد بن ثابت
٩٨	زينب بنت أبي سلمة
٤٣٢	الساجي
١٤٩	سالم
٨٥٣	أبو سعيد الاصطخري
٠٧٥	سعيد بن المسيب
٤٤٣	أبو سعيد المقهرى
٤٤١	سعيد المقبرى
٤٤٦	أبوسفيان
٠٧٥	سفيان بن عيينة
٠٩٨	أم سلمة
٤٣٥	سلمة بن عاصم
٠٩٨	أبو سلمة بن عبد الاسد
٠٩٣	أبو سلمة بن عبد الرحمن
٠٧٣	سليمان بن يسار
١٤٩	سهلة بنت سهيل
٣١٣	ابن سيرين
٠٦٩	الشيما* بنت الحارث



٤٣٣	أبو صالح
٠٦٣	أبو صرد
٧٨١	الضحاك
٠٨٥	طاووس
٠٦٨	أبو الطفيل
٩٨٠	أبو طيبة الحجام
٠٧٤	عائشة
٠٨٣	ابن عباس
٢٨٩	أبو العباس بن سريج
٨٨٢	عبد الحميد بن جعفر
١٣١	عبد الله بن أبي بكر
٠٧٣	عبد الله بن دينار
٤٤٥	عبد الله بن عمرو بن العاص
٩٨١	عثمان بن عفان
٠٧٤	عروة بن الزبير
٠٨٤	عطاء
٣٦٩	عقبة بن الحارث
٠٧٥	علي بن أبي طالب
٠٨٦٢	عمارة الجرمي
٠٩٤	ابن عمر
١٣٨	عمر بن الخطاب

١٣١	عمرة بنت عبد الرحمن
٨٧١	عمرو بن سلمة
٤٣٢	الفراء
١٢٦	أم الفضل
٣٠٠	أبو القاسم الأنماطي
٤٠٧	أبو القاسم الداركي
٧٨١	قبيصة بن ذؤيب
٠٧٨	أبو القميس
٤٣٦	الكسائي
٠٩٩	الكلبية
٠١٧٤	أم كلثوم
٢١١	لقيط بن صبرة
٠٩٣	الليث بن سعد
٠٧٣	مالك بن انس
٠٩٢	مجاهد
١٥٨	المروزي
٣٦٥	ابن مريم
٠٦٣	محمد بن اسحاق
٣٧١	محمد البيلماني

١٨٤	محمد بن الحسن
٤٤٣	محمد بن أبي حميد الأنصاري
٤٤١	محمد بن عجلان
١٢٥	ابن أبي مليكة
٠٩٥	النخعي
٠٦٥	النعمان بن المنذر
٤٤٣	وكيع بن الجراح
١٥٨	ابن أبي هريرة
١٠٥	هشام بن عروة
٨٦١	هلال بن أبي ميمونة
٤٤٦	هند بنت عتبة
٣٦٩	أم يحيى
١٨٤	أبو يوسف

=====

( ١٠٢٠ )

فهرس مصادر ومراجع

التحقيق والدراسة

فهرس مصادر ومراجع  
التحقيق والدراسة

- ( ١ ) القرآن الكريم .
- ( ٢ ) الإِتقان في علوم القرآن .  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ .  
ط ٤ ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . شركة مصطفى البابي الحلبي مصر .
- ( ٣ ) الآثار .  
تأليف الإمام يعقوب بن ابراهيم الانصارى ابي يوسف ت ١٨٢ هـ .  
تصحیح أبي الوفاء الافعاني ط ١ مطبعة الاستقامة ١٣٨٥ هـ .
- ( ٤ ) آثار عقد الزواج في الشريعة الاسلامية .  
د . احمد عثمان .  
الرياض مطابع جامعة الامام محمد بن سعود .
- ( ٥ ) أحكام الأحوال الشخصية .  
لمحمد يوسف موسى .  
طبعت سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٤٨ م .
- ( ٦ ) أحكام القرآن .  
عماد الدين علي بن محمد الطهرى الشافعي . المعروف بالكيـ  
الهراس المتوفى سنة ٥٠٤ هـ .  
طبع دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٩٧٤ م .
- ( ٧ ) أحكام القرآن .  
تأليف الإمام ابي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي .  
تحقيق علي محمد البجاوى .  
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة .

٨ ( أحكام القرآن .

للإمام محمد بن إدريس الشافعي . جمع الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري صاحب السنن الكبرى ت ٤٥٦ هـ .  
دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ( ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ) .

٩ ( أحكام القرآن .

تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي الجصاص ت ٣٧٠ هـ .  
دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .  
١٠ ( أحكام الأسرة في الإسلام .  
محمد مصطفى شلبي .

دار النهضة العربية للطباعة والنشر ط ٢

١١ ( الأحكام السلطانية

تأليف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ .  
دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٨ هـ . توزيع دار الباز مكة المكرمة .  
١٢ ( الإحكام في أصول الأحكام .  
الحافظ أبي محمد علي بن حزم الاندلسي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .  
مطبعة العاصمة بالقاهرة .

١٣ ( الإحكام في أصول الأحكام .

سيف الدين علي بن أبي علمي بن محمد الامدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ .  
تحقيق عبد الرزاق عفيفي .

طبع مؤسسة النور للطباعة الرياض . سنة ١٣٨٧ هـ .

١٤ ( أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية .

عامر سعيد الزبياري - آلة كاتبة - رسالة ماجستير .

- ١٥ ( الأحوال الشخصية .  
للبي زهرة .  
دار الفكر العربي ط ٣ .
- ١٦ ( الأحوال الشخصية فقهاً وقضاً .  
لأستاذنا عبد العزيز عامر .  
دار الفكر العربي ط ٢ .
- ١٧ ( الأحوال الشخصية .  
زكي الدين شعبان .  
مطبعة الازهر .
- ١٨ ( أخبار التراث العربي .  
نشرة يصدرها معهد المخطوطات العربية العدد ( ٥ ) الكويت .
- ١٩ ( الاختيار لتعليل المختار .  
عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي .  
دار المعرفة للطباعة بيروت ( لا يوجد رقم الطبعة ) .
- ٢٠ ( أدب الدنيا والدين .  
الإمام علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ .  
توزيع دار الباز للطباعة والنشر سنة ١٤٠٠ هـ . مطبوع مع شرحه ( منهاج اليقين  
شرح كتاب ادب الدنيا والدين ) .
- ٢١ ( أدب القاضي من كتاب الحاوي الكبير .  
الإمام علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ .  
تحقيق الدكتور محيي الدين هلال سرحان .  
طبع وزارة الاوقاف : العراق . بغداد .

( ٢٢ ) إرشاد الفحول

الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٠٠ هـ .

الطبعة الاولى دار الفكر بيروت . مصورة على طبعة اندونيسيا .

( ٢٣ ) أساس البلاغة . ( للزمخشري )

طبع دار المعرفة . بيروت .

( ٢٤ ) الاستيعاب في معرفة الأصحاب .

الحافظ أبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ت ٤٦٣ هـ .

مطبعة النهضة مصر .

( ٢٥ ) أسد الغابة في معرفة الصحابة .

الشيخ العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير .

الناشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

( ٢٦ ) الأشباه والنظائر .

الإمام أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي ت ٩١١ هـ .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه . القاهرة ١٣٧٨ هـ .

( ٢٧ ) الأشباه والنظائر .

ابن نجيم المصري المتوفى سنة ٧٩٠ هـ .

طبع بولاق سنة ١٢٩٨ هـ .

( ٢٨ ) الإشراف على مسائل الخلاف .

العلامة القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي المالكي ت ٤٢٢ هـ .

مطبعة الادارة .

( ٢٩ ) الإصابة في تمييز الصحابة .

الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ .

طبعة دار الشعب بالقاهرة، نسخة أخرى بتحقيق علي محمد البجاوي . دار

نهضة مصر للطبع .



٣٠ ( أصول السرخسي .

أبي بكر محمد بن أبي سهل الحنفي المتوفى ٤٩٠ هـ . تحقيق أبو الوفا المراغي

مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ .

٣١ ( أصول الفقه .

الشيخ محمد الخضري .

طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط ١٣٨٥ - ١٩٦٥ م .

٣٢ ( أصول الفقه ( محمد عفيف الباجوري ) .

مطبعة السعادة ط ٤ سنة ١٣٨٢ هـ .

٣٣ ( أصول الفقه ( عباس متولي حماد ) .

دار النهضة ط ٢ سنة ١٣٨٨ هـ .

٣٤ ( الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين

والمستشرقين ( تاليف خير الدين الزركلي ) .

٣٥ ( إعلام الموقعين عن رب العالمين .

ابن القيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ .

مطبعة الكردى الا زهرى بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ .

٣٦ ( أعلام النساء ( عمر رضا كحالة ) .

مؤسسة الرسالة بيروت .

٣٧ ( الإفصاح عن معاني النصحاح .

الإمام عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ت ٥٦٠ هـ .

الطبعة الثانية من المطبعة الحلبيه - حلب .

٣٨ ( الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع .

تأليف الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب القاهري الشافعي

من علماء القرن العاشر الهجرى . بهامشه تقرير الشيخ عوض .

الطبعة الاخيرة . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٩ = ١٩٤٠ م .

( ٣٩ ) الإقناع في الفقه الشافعي .

الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ .

تحقيق خضر محمد خضر . مكتبة دار المعرفة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى

سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م . الكويت .

( ٤٠ ) أقرب المسالك .

تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير . مع شرحه الصغير والحاشية

بلغت المسالك

طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت ١٣٩٨ هـ .

( ٤١ ) إمتاع العقول بروضة الأصول . الشيخ شية الحمد .

ط ١ سنة ١٣٨١ هـ .

( ٤٢ ) الأم .

الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤٣ هـ .

تصحيح محمد رشدي النجار . دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت الطبعة الثانية

سنة ١٣٩٣ هـ .

( ٤٣ ) إنتصار المجتهد المجد وإفتحار المقلد المد .

محمد العربي البدالي

مطابع دار البيضاء - المغرب .

( ٤٤ ) الأنساب .

القاضي أبي سعيد عبد الكريم بن أبي بكر السمعاني .

المطبعة المحمدية .

( ٤٥ ) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الشيخ الإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي .

الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ تحقيق محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية القاهرة .

( ٤٦ ) أنوار التنزيل . للبيضاوى

ط ٢ سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م . شركة البابي الحلبي مصر .

( ٤٧ ) الأنوار لأعمال الأبرار .

الإمام يوسف الأردبيلي .

مطبعة الحلبي بمصر . الطبعة الأخيرة ١٩٧٠ م .

( ٤٨ ) أنموذج القتال في نقل العوال .

الشيخ ابن أبي حجة التلمساني . تحقيق زهير أحمد القيسي .

دار الرشيد بغداد سنة ١٩٨٠ م .

( ٤٩ ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .

الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكناساني الحنفي ت ٨٧٠ هـ .

مطبعة الإمام بالقاهرة . نشر زكريا علي يوسف .

( ٥٠ ) البداية والنهاية في التاريخ .

الإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ٧٧٤ هـ

مطبعة السعادة . مصر .

( ٥١ ) بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

الشيخ الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي .

المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

( ٥٢ ) بجيرمي على الخطيب .

سليمان البجيرمي .

الطبعة الأخيرة ٢٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م . شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر

( ٥٣ ) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأماهر .

الإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى ت ٨٤٠ هـ .

مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م .

- ٥٤ ( البدء والتاريخ .  
مطهر بن طاهر المقدسي .  
تصوير مكتبة المثنى ببغداد .  
٥٥ ( البرهان في أصول الفقه .  
الإمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .  
تحقيق د . عبد الحكيم الديب .  
مطابع الدوحة قطر سنة ١٣٩٩ هـ .  
٥٦ ( بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .  
الإمام جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ .  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى .  
مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده . القاهرة - مصر .  
٥٧ ( بلوغ المرام في أدلة الأحكام .  
الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ . تصحيح محمد  
حامد الفقي . دار الفكر بيروت .  
٥٨ ( البهجة في شرح التحفة .  
أبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي .  
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط ٣ .  
٥٩ ( تاج العروس من جواهر القاموس .  
الإمام محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضي الحسيني الواسطي  
الزبيدي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ .  
المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦ هـ .

- ٦٠) التاج والاكيل لمختصر خليل .
- الشيخ الامام أبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق ت ٨٩٧ هـ .
- ملتزم الطبع والنشر . مكتبة النجاح ليبيا .
- ٦١) تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي .
- د . حسن ابراهيم حسن .
- الطبعة الثامنة مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٧٤ م .
- ٦٢) تاريخ بغداد - أو مدينة السلام .
- الحافظ الامام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ .
- المكتبة السلفية - المدينة المنورة .
- ٦٣) تاريخ التشريع الاسلامي .
- ٦٤) تاريخ التشريع الاسلامي
- تأليف الشيخ محمد خضربك .
- الطبعة التاسعة ١٣٩٠ هـ . مطابع شركة الإعلانات الشرقية .
- ٦٥) تاريخ الخلفاء .
- تأليف الامام جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
- الشافعي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
- مطابع معتوق اخوان - بيروت . لبنان .
- ٦٦) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ت سنة ٨٠ هـ .
- تحقيق الدكتور احمد محمد نور سيف . نشر مركز البحث العلمي بجامعة
- أم القرى بمكة المكرمة .

( ٦٧ ) التبصرة والتذكرة .

تأليف الشيخ الامام ابي محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الميمري .  
تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى . الطبعة الاولى دار الفكر دمشق  
سنة ١٤٠٢ هـ .

( ٦٨ ) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق .

تأليف الامام العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ت ٧٦٢ هـ .  
الطبعة الثانية . مصور على طبعة بولاق .

( ٦٩ ) التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح .

تأليف الشيخ أبي العباس زين الدين الشرجي الزبيدي .  
طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان .

( ٧٠ ) تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي .

تأليف الامام الحافظ ابي العلي محمد بن عبد الرحمن المباركفوري ت ١٢٨٣  
المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

( ٧١ ) تحفة الطلاب بشرح تحديد تنقيح الطلاب .

تأليف شيخ الاسلام زكريا الأنصاري طبعة البعيسى البابي الحلبي مصر .

( ٧٢ ) التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية على متن الرحبية .

تأليف الشيخ ابراهيم الباجوري . المطبعة البهية بمصر .

( ٧٣ ) تخريج الفروع على الاصول .

تأليف الشيخ الامام شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني ت ٦٥٦ هـ .

تحقيق محمد أديب الصالح . مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ .

( ٧٤ ) تذكرة الحفاظ .

تأليف الشيخ الامام الحافظ شمس الدين محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي

الدمشقي ت ٧٤٨ هـ . الطبعة الثالثة دار احياء التراث العربي بيروت .

( ٧٥ ) تذكرة الموضوعات .

تأليف العالم العلامة محمد طاهر بن علي الهندي الفتني ت ٩٨٦ هـ .

( ٧٦ ) ترتيب مسند الشافعي .

لمحمد عابد السندی . مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٩ هـ .

( ٧٧ ) الترغيب والترهيب .

للحافظ المنذرى عبد العظيم . دار احياء التراث العربي .

( ٧٨ ) التعريفات .

العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ .

طبع مكتبة لبنان - بيروت سنة ١٩٦٩ م .

( ٧٩ ) تفسير البغوى : معالم التنزيل .

للامام أبي محمد الحسين بن الفراء البغوى .

طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر ومهامشه تفسير الخازن .

( ٨٠ ) تفسير الخازن : لباب التاويل في معاني التنزيل .

لعلاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم المعروف بالخازن المتوفى سنة ٧٢٥ هـ .

طبع المكتبة التجارية بمصر ومهامشه تفسير البغوى .

( ٨١ ) تفسير الطبرى : جامع البيان عن تاويل القرآن .

لابن جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ .

الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩١٤ م .

( ٨٢ ) تفسير القاسمي : محاسن التاويل .

لعلامة الشام محمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة ١٣٢٢ هـ / ١٩١٤ م .

بتعليق محمد فؤاد عبد الباقي . طبع دار احياء الكتب العربية بالقاهرة

سنة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

( ٨٣ ) تفسير القرآن العظيم .

لأبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ .

طبع دار الفكر الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م .

( ٨٤ ) تقريب التهذيب .

تأليف الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ .

تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . توزيع دار الباز للنشر والتوزيع . مكة المكرمة

( ٨٥ ) التلخيص الحبير .

تأليف الشيخ الامام احمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ .

عني بتصحيحه والتعليق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني

بالمدينة المنورة - الحجاز . سنة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

( ٨٦ ) التمهيد في تخریج الفروع على الاصول .

تأليف الشيخ الامام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوى ت ٧٧٢هـ

الطبعة الاولى ١٣٥٣هـ . المطبعة الماجدية - مكة المكرمة .

( ٨٧ ) التنبيه في الفقه على مذهب الشافعي .

تأليف الامام أبي المحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦هـ

مطبعة مصطفى البابي الحلبي . القاهرة . الطبعة الأخيرة ١٣٧٠هـ .

( ٨٨ ) تنوير الحوالك . شرح موطأ الامام مالك .

تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي ت ٩١١هـ .

طبعة دار الباز للنشر والتوزيع . مكة المكرمة .

( ٨٩ ) تهذيب الاسماء واللغات .

تأليف الإمام يحيى بن شرف النووي محي الدين ت ٦٧٦هـ .

إدارة المطبعة المنيرية . وطبعة دار الكتب العلمية بيروت .



( ٩٠ ) تهذيب التهذيب .

تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ .

طبعة مجلس دائرة المعارف الهندية سنة ١٣٢٦ هـ .

( ٩١ ) تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال .

تأليف الامام ابي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزني ت ٧٤٢ هـ .

نسخة مصورة على نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة - المخطوطة .

( ٩٢ ) تهذيب الانساب .

تأليف الشيخ الامام مجد الدين ابي السعادات المبارك بن محمد الجزري ت ٦٠٦ هـ .

مكتبة القدس ، القاهرة ١٣٥٦ هـ .

( ٩٣ ) تيسير التحرير شرح كتاب التحرير .

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي . سنة ١٣٥٠ هـ .

( ٩٤ ) ثبوت النسب .

للدكتور ياسين ناصر الخطيب . آلة كاتبة .

( ٩٥ ) الثمر الداني في تقريب المعاني . شرح رسالة ابي زيد القيرواني .

جمع الأستاذ صالح عبدالسميع الأبي الأزهري .

دار الكتب العلمية بيروت . لبنان .

( ٩٦ ) الجامع لأحكام القرآن .

لأبي عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ .

طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

( ٩٧ ) جامع الاصول .

تأليف الامام محمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ت ٦٠٦ هـ  
تحقيق عبد القادر الأرناؤوط . مطبعة الملاح سنة ١٣٩٠ هـ .

( ٩٨ ) الجامع الصحيح .

تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل ابراهيم بن المغيرة .  
البخاري الجعفي المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .  
طبعة المكتبة الاسلامية باستانبول - تركيا - ونسخة اخرى مع فتح الباري  
المطبعة السلفية بالقاهرة .

( ٩٩ ) الجرح والتعديل .

لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧ هـ .  
دار الكتب العلمية بيروت ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

( ١٠٠ ) جمع الجوامع .

للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف بابن السبكي  
المتوفى سنة ٧٧١ هـ .

مطبوع مع حاشية البناني على شرح المحلى . مطبعة دار احياء الكتب  
العربية بمصر .

( ١٠١ ) الجنين والاحكام المتعلقة به في الفقه الاسلامي .

لمحمد سلام مذكور .

ط ١ سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

( ١٠٢ ) الجواهر المضية في طبقات الحنفية

تأليف الامام محيي الدين عبد القادر محمد بن محمد القرشي الحنفي ٧٧٠ هـ  
طبع مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر اباد الدكن - الهند .

( ١٠٣ ) الجوهرة النيرة .

شرح العلامة أبي بكر محمد العبادي اليمني المتوفى سنة ٨٠٠ هـ .

طبع الاستانة سنة ١٣٠١ هـ .

( ١٠٤ ) حاشية ابن عابدون . وتسمى رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير

الأبصار . تأليف الشيخ العلامة محمد امين الشهير بابن عابد بن الدمشقي

المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ .

الطبعة الثانية - مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٨٦ هـ .

( ١٠٥ ) حاشية إعانة الطالبين .

الشيخ العلامة السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري بن محمد شططا

الدماطي . طبع دار الفكر بيروت .

( ١٠٦ ) حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم المغربي .

تأليف العلامة ابراهيم البيجوري بن محمد ( ت ١٢٧٧ هـ ) .

طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ .

( ١٠٧ ) حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب السماة التجريد لنفع العبيد .

تأليف الشيخ العلامة سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي ت ٢٢١ هـ .

طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م . الطبعة الاخيرة .

( ١٠٨ ) حاشية بلغة السالك لأقوى المسالك الى مذهب الامام مالك .

تأليف الشيخ احمد بن محمد العاوي المكي - على الشرح الصغير .

دار المعرفة للطباعة - بيروت .

( ١٠٩ ) حاشية البناني على شرح المحلي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ . على متن جمع

الجوامع للسبكي للعلامة عبدالرحمن بن جاد الله البناني المتوفى ١١٩٨ هـ

طبع دار احياء الكتب العربية بمصر .

( ١١٠ ) حاشية سعد الله بن عيسى المفتي - الشهير بسعدى جلي وسعدى

أفندى المتوفى سنة ٩٤٥ هـ . على العناية على شرح الهداية للبايرتسي

مطبوع على هامش فتح القدير لابن الهمام .

تصوير مكتبة المثنى بغداد .

( ١١١ ) حاشية شبرا مطسي على نهاية المحتاج الشيخ العلامة أبي الضياء نور

الدين علي بن علي الشبرا مطسي . القاهرة ت ١٠٨٣ هـ .

طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأخيرة ٣٨٦ / ١٩٦٧ م

( ١١٢ ) حاشية الشرقاوى على التحرير للعلامة الشرقاوى .

المطبعة الزهرية بمصر سنة ١٣٤٦ هـ . / ١٩٢٨ م .

( ١١٣ ) حاشية الشيخ عبد الحميد الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تأليف الشيخ العلامة عبد الحميد الشرواني .

دار صادر بيروت .

( ١١٤ ) حاشية الشيخ على العدوى على الخرشي على مختصر سيدي خليل .

تأليف العلامة الشيخ على العدوى .

دار صادر بيروت .

( ١١٥ ) حاشية الشيخ عميرة على شرح المحلي لمنهاج الطالبين .

تأليف الشيخ الامام شهاب الدين أحمد الهرليسي الملقب بعميرة ت ٩٥٧

مطبوعة محمد علي صبيح وأولاده - مصر . مطبوع مع حاشية قليوبي

وشرح الجلال للمحلي .

( ١١٦ ) حاشية العبادى على تحفة المحتاج .

تأليف الشيخ أحمد بن قاسم العبادى . دار صادر بيروت .

- ( ١١٧ ) حاشية قليوبي على شرح المحلى لمنهاج الطالبين .
- تأليف الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي ت ١٠٦٩ - ١٠٧٠ هـ
- مطبوعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر .
- ( ١١٨ ) الحج وأحكامه .
- لوهبي سليمان غاوجي . مؤسسة الرسالة .
- ( ١١٩ ) الحدود في الأصول .
- لأبي الوليد سليمان الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ .
- تحقيق د . نزيه حماد . طبع مؤسسة الزعبي بيروت ١٣٩٢ / ١٩٧٣ م
- ( ١٢٠ ) حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية .
- د . بدران أبو العينين . مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية .
- ( ١٢١ ) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء .
- تأليف الشيخ الإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ
- طبع مطبعة السعادة - دار الكتاب العربي بيروت . سنة ١٣٨٧ هـ .
- ( ١٢٢ ) حلية الفقهاء .
- لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ .
- تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ .
- ١٩٨٣ م . الشركة المتحدة للتوزيع بيروت .
- ( ١٢٣ ) الخرشي على مختصر خليل .
- تأليف الشيخ الإمام محمد الخرشي المالكي .
- مصور على طبعة بولاق بمصر - القاهرة ١٣١٨ هـ . دار صادر بيروت
- وبهاشه حاشية الشيخ عدوى .

- ( ١٢٤ ) خلق الانسان بين الطب والقرآن .  
للدكتور محمد علي البار . الدار السعودية للنشر .
- ( ١٢٥ ) الدر المختار شرح تنوير الابصار .  
تأليف الشيخ الامام محمد علاء الدين الحصكفي .  
الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- ( ١٢٦ ) الدر المنثور في التفسير بالماثور .  
لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ .  
المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٤هـ .
- ( ١٢٧ ) الدياج المذهب في معرفة أعيان المذهب .  
تأليف الشيخ إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي ت ٧٩٩هـ .  
تحقيق الدكتور محمد الاحمدى ابو النور .  
مطبعة دار النصر للطباعة - القاهرة .
- ( ١٢٨ ) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة .  
تأليف الشيخ العلامة ابي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني  
الشافعي من علماء القرن الثامن الهجرى .  
مطابع قطر الوطنية سنة ١٤٠١هـ .
- ( ١٢٩ ) الرسالة .  
تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ .  
مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- ( ١٣٠ ) رسالة ابن أبي زيد القيرواني .  
جمع الاستاذ صالح عبد السميع الأبي الأزهري .  
طبع دار الكتب العلمية . بيروت .

- ( ١٣١ ) الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة .  
تأليف الشيخ محمد بن جعفر الكتاني ت ١٣٤٥ هـ .  
الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ( ١٣٢ ) روائع البيان في تفسير آيات الاحكام للشيخ محمد علي العابونسي  
مكتبة الغزالي . دمشق سوريا . ط ٣ .
- ( ١٣٣ ) روضة الطالبين .  
للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .  
طبع المكتب الاسلامي بدمشق .
- ( ١٣٤ ) روضة الناظر وجنة المناظر في اصول الفقه .  
لموفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .  
نشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض . سنة ١٣٩٩ / ١٩٧٩ م
- ( ١٣٥ ) الروضة الندية شرح الدرر البهية .  
لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسناني القنوجي البخاري .
- ( ١٣٦ ) الروض المربع شرح زاد المستنقع للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي  
المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .  
طبع مكتبة الرياض الحديثة سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ( ١٤٧ ) زاد المعاد في هدى خير العباد .  
تأليف الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم  
الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ .  
تحقيق محمد حامد فقي . مطبعة السنة المحمدية .

( ١٣٨ ) زاد المسير في علم التفسير .

للإمام أبي الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة ٤٩٧هـ .

طبع المكتب الاسلامي بدمشق . الطبعة الاولى سنة ١٣٨٥ / ١٩٦٥ م .

( ١٣٩ ) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الاحكام .

تأليف الشيخ محمد بن اسماعيل الصنعاني الاميرت ١١٨٢هـ .

راجعته وعلق عليه : محمد بن عبدالعزيز الخولي .

الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠ م . مطبعة البابي الحلبي واولاده بدمشق .

( ١٤٠ ) السراج الوهاج على متن المنهاج .

للشيخ محمد الزهري الفمراوي . لا توجد دار نشر ولا رقم الطبعة .

( ١٤١ ) سنن ابن ماجه .

تأليف الامام الحافظ ابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ت ٢٧٥هـ

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . دار احياء التراث العربي . بيروت

سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

( ١٤٢ ) سنن أبي داود .

تأليف الامام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت ٢٧٥هـ .

دار الفكر بيروت .

( ١٤٣ ) سنن الترمذي . وهي الجامع الصحيح .

تأليف الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٧٩هـ

تحقيق أحمد محمد شاكر . دار احياء التراث العربي بيروت .

( ١٤٤ ) سنن الدارقطني .

تأليف الامام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ت ٢٨٥هـ .

دار النحاس للطباعة . القاهرة .



١٤٥ ( سنن الدارمي .

تأليف الامام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن

بهرام بن عبد الصمد التميمي السمرقندي الدارمي ت ٢٥٥ هـ .

دار الفكر بيروت .

١٤٦ ( السنن الكبرى للبيهقي .

الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨ هـ .

دار الفكر بيروت .

١٤٧ ( سنن النسائي .

تأليف الامام الحافظ عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي

المتوفى سنة ٣٠٤ هـ . دار الكتب العلمية بيروت .

١٤٨ ( السيرة النبوية .

لابن هشام . بتحقيق مصطفى السقا وغيره .

مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٩٥٥ م .

١٤٩ ( شذرات الذهب في اخبار من ذهب .

تأليف الامام أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩ هـ .

دار الفكر بيروت .

١٥٠ ( شجرة النور الزكية .

محمد بن محمد بن مخلوف .

تصوير بالا وفست عن الطبعة الاولى سنة ١٣٤٩ هـ .

١٥١ ( شرح ابن عقيل على ألفية ما بن مالك .

لأبي عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل ت ٧٦٩ هـ .

تحقيق محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة عشرة .

مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

- ( ١٥٢ ) شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول من الأصول .  
للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ  
حقه طه عبد الرؤوف سعد . الطبعة الأولى ١٢٩٣هـ / ١٩٧٣م .  
دار الفكر بدمشق .
- ( ١٥٣ ) شرح صحيح مسلم .  
تأليف الإمام الحافظ محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ .  
دار احياء التراث العربي بيروت .
- ( ١٥٤ ) الشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك .  
تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير .  
طبع دار المعرفة للطباعة بيروت سنة ١٣٩٨هـ .
- ( ١٥٥ ) شرح العناية على الهداية .  
تأليف الشيخ العلامة أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي .  
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصره .  
مطبوع بهامش كتاب فتح القدير للكمال بن الهمام .
- ( ١٥٦ ) شرح الكوكب المنير .  
تأليف العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحسي  
الحنبلي المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢هـ .  
تحقيق الدكتور محمد الزحيلي . والدكتور نزيه حماد .  
نشر مكتب البحث العلمي . جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

( ١٥٧ ) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأئسر .

تأليف الشيخ الامام علي بن سلطان بن محمد القارى ت ١٠١٤ هـ .

المكتبة الاسلامية ميزان ماركيت كوئيه ١٣٩٢ هـ .

( ١٥٨ ) شرح المحلي على جمع الجوامع .

تأليف الشيخ جلال الدين بن محمد بن احمد المحلي ت ٨٦٤ هـ .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بصر . مطبوع مع حاشية العلامة البناسي  
وتقدمت .

( ١٥٩ ) شرح المحلي لمنهاج الطالبين .

تأليف الشيخ جلال الدين محمد بن احمد المحلي ت ٨٦٤ هـ .

مطبعة محمد علي صبيح واو لده بصر مطبوع مع حاشيتي قليوبي وعميرة .

( ١٦٠ ) شرح معاني الآثار .

تأليف الشيخ الامام ابي جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن

سلمة الاسدى الحجرى البصرى الحنفى المتوفى سنة ٣٢١ هـ .

الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م . دار الكتب العلمية . بيروت .

( ١٦١ ) شرح منتهى الارادات المسمى دقائق اولى النهي لشرح المنتهى .

تأليف الشيخ الامام منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ت ١٠٥١ هـ .

المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

( ١٦٢ ) شرح منهج الطلاب .

تأليف الشيخ الإسلام ابي يحيى زكريا الانصارى .

طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر . الطبعة الأخيرة .

( ١٦٣ ) شرح الموطأ للزرقاني .

تأليف الامام الشيخ عبد الباقي بن يوسف بن احمد الزرقاني ت ١٠٩٩ هـ

دار الفكر بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

( ١٦٤ ) الصحاح - ابن خلدون - شرح الحميري .

تأليف الشيخ العلامة اسماعيل بن حماد الجوهري .

تحقيق احمد عبد الغفور . الطبعة الثالثة القاهرة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

( ١٦٥ ) صحيح مسلم .

تأليف الامام الحافظ ابي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري

القشيري ت ٢٦١ هـ .

دار احياء التراث العربي بيروت . مطبوع مع شرح النووي .

( ١٦٦ ) سنن الصفة .

تأليف الشيخ جمال الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن

الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .

الطبعة الاولى - مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن الهند ١٣٥٥

( ١٦٧ ) الصلاة وأحكامها .

وهبي سليمان الفاوجي . مؤسسة الرسالة .

( ١٦٨ ) الصلاة .

تأليف الامام ابي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ت ٥٢٨ هـ .

مطابع سجل العرب القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

( ١٦٩ ) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .

لشس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٢٠ هـ .

طبع مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ / ١٩٢٥ م .

( ١٧٠ ) طبقات ابن سعد .

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري المتوفى سنة ٢٣٠ هـ .

طبع دار صادر بيروت ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

( ١٧١ ) طبقات الحنابلة .

للقاضي محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٥٢٦ هـ .

تحقيق محمد حامد الفقي . مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة

١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

( ١٧٢ ) طبقات الشافعية .

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر بن هداية الله الحسيني ت ١٠١٤ هـ .

تحقيق عادل نويهض . الطبعة الثانية ١٩٧٩ م . مطابع سرخس برس بيروت

( ١٧٣ ) طبقات الشافعية .

تأليف الشيخ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي

الشافعي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .

تحقيق الدكتور احسان عباس . دار الرائد العربي بيروت ١٤٠١ هـ .

الطبعة الثانية .

( ١٧٤ ) طبقات الفقهاء الشافعية - طبقات العبادي .

تأليف الشيخ العلامة أبي عاصم محمد بن أحمد العبادي ت ٤٥٨ هـ .

طبع ليدن ١٩٦٤ م .

( ١٧٥ ) طبقات الشافعية الكبرى .

تأليف الشيخ الإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي

المتوفى سنة ٧٧١ هـ . الطبعة الأولى . المطبعة الحسينية القاهرة .

( ١٧٦ ) طرح التثريب في شرح التقریب .

لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٧٠٦ هـ .

طبع دار المعارف بجلب سوريا .

( ١٧٧ ) الطفل في الشريعة الاسلامية .

محمد بن أحمد الصالح . مطبعة نهضة مصر .

( ١٧٨ ) طلبه الطلبة .

لنجم الدين عمر بن محمد النسفي المتوفى ٧٣٥ هـ .

المطابع العامرة سنة ١٣١١ هـ .

( ١٧٩ ) العدة في أصول الفقه .

للقاضي ابي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادى الحنبلى ت ٤٥٨ هـ

تحقيق د . احمد علي الجباركي . طبع مؤسسة الرسالة بيروت . سنة ١٤٠٠ هـ

١٩٨٠ م . . . .

( ١٨٠ ) العدة في شرح العمدة .

لبهاء الدين المقدسي . المكتبة العلمية الجديدة لا يوجد رقم الطبعة .

( ١٨١ ) عقد المضاربة .

للشيخ ابراهيم فاضل دبو . ط ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

مطبعة الارشاد - بغداد .

( ١٨٢ ) علم اصول الفقه .

عبد الوهاب خلاف . دار القلم ط ١ . سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

( ١٨٣ ) علوم الحديث .

تأليف الامام الحافظ ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى الشهير

بابن الصلاح ت ٦٤٢ هـ . المطبعة العلمية حلب سنة ١٣٥٠ هـ .

- ( ١٨٤ ) عمدة القارى . شرح صحيح البخارى .  
للعلامة بدر الدين ابى محب محمود بن احمد العيني ت ٨٥٥ هـ .  
دار احياء التراث العربى - بيروت - لبنان .
- ( ١٨٥ ) الغاية القصوى فى دراية الفتوى .  
الامام ناصر الدين ابى الخير عبد الله بن عمر البيضاوى ت ٧٩١ هـ .  
تحقيق الشيخ علي محيى الدين القره داغى .  
الطبعة الاولى دار العلاج - الدمام .
- ( ١٨٦ ) غريب الحديث .  
تأليف الشيخ الامام ابى سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابى  
البسيتى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ .  
تحقيق السيد عبد الكريم العزبى . طبع دار الفكر دمشق ١٤٠٢ هـ .  
١٩٨٢ م . توزيع جامعة ام القرى - مركز البحث العلمى .
- ( ١٨٧ ) غريب الحديث .  
تأليف الشيخ الامام ابى عبيد القاسم بن سلام الهروى ت ٢٢٤ هـ .  
مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن الهند ١٣٩٦-١٩٧٦ م
- ( ١٨٨ ) الفائق فى غريب الحديث .  
الشيخ العلامة جارا الله محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ .  
تحقيق علي محمد البجاوى ومحمد ابو الفضل ابراهيم .  
دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . الطبعة الثانية .

- ( ١٨٩ ) فتاوى قاضيخان - أو الفتاوى الخانية .  
تأليف الشيخ حسن بن منصور الاوزجندی ت ٢٩٥ هـ .  
المطبعة الخيرية .
- ( ١٩٠ ) فتح الباری شرح صحيح الامام البخاری .  
تأليف الشيخ العلامة احمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ .  
بتصحیح محب الدين الخطيب واشراف قهي محب الدين الخطيب .  
المطبعة السلفية - مصر .
- ( ١٩١ ) الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني .  
تأليف الشيخ أحمد البنا الساعاتي .  
الطبعة الاولى ١٣٧٤ هـ . دار احياء التراث العربي بيروت .
- ( ١٩٢ ) فتح القدير  
تأليف الشيخ الامام كمال الدين محمد بن شبر الواحد السيواسي المعروف  
بابن الهمام ت ٦٨١ هـ . مطبعة عيسى البابي الحلبي
- ( ١٩٣ ) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير .  
تأليف الامام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ١٢٥٠ هـ .  
دار الفكر بيروت . الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ( ١٩٤ ) الفتح المبين في طبقات الاصوليين . تأليف الشيخ عبدالله مصطفى البرغي  
الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ .
- ( ١٩٥ ) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب .  
تأليف الامام ابي يحيى زكريا الانصاري ت ٩٢٥ هـ .  
دار احياء الكتب العربية - مطبعة عيسى البابي الحلبي والاوده بمالقااهرة .



( ١٩٦ ) الفرقة بين الزوجين .

للأستاذ علي حسب الله . دار الفكر العربي الطبعة الاولى .

( ١٩٧ ) فرق النكاح وبيان احكامها في الشريعة الاسلامية .

لأستاذنا الدكتور حسين الجيوري - بغداد مطبعة الحكومة الطبعة

الاولى سنة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

( ١٩٨ ) الفروق .

لأحمد بن ادريس الصنهاجي القرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ .

الطبعة الاولى سنة ١٣٤٤هـ .

( ١٩٩ ) فقه الإمام الازاعي .

د . عبد الله الجيوري .

مطبعة الارشاد - طبع وزارة الاوقاف العراقية .

( ٢٠٠ ) فقه السنة .

للشيخ سيد سابق . طبع ونشر مكتبة المسلم .

( ٢٠١ ) الفقه على المذاهب الاربعه .

للاستاذ عبد الرحمن الجزيري . دار الفكر بيروت .

( ٢٠٢ ) الفوائد البهية في تراجم الحنفية .

تأليف العلامة ابي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ت ١٣٠٤هـ

دار المعرفة للطباعة . بيروت ١٣٢٤هـ .

( ٢٠٣ ) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت .

لمحب الدين بن عبد الشكور المتوفى سنة ١١١٩هـ .

لعبد العلي محمد بن نظام الدين الانصاري . المطبعة الاميرية ببغداد ١٣٢٢هـ

- ( ٢٠٤ ) الفهرس لابن النديم .  
تأليف الشيخ أبي الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم ت ٣٨٥ هـ .  
دار المعرفة - بيروت .
- ( ٢٠٥ ) فيض القدير شرح الجامع الصغير .  
لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي القاهري المتوفى سنة ١٠٣١ هـ .  
الطبعة الاولى بمطبعة مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م .
- ( ٢٠٦ ) القاموس المحيط .  
تأليف الشيخ الامام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي .  
المؤسسة العربية للطباعة والنشر . بيروت .
- ( ٢٠٧ ) القواعد النورانية الفقهية .  
تأليف شيخ الاسلام احمد بن عبد الحلیم ابن تيمية ت ٧٢٨ هـ .  
تحقيق محمد حامد الفقي . الطبعة الاولى ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .  
مطبعة السنة المحمدية - بالقاهرة .
- ( ٢٠٨ ) قوانين الاحكام الشرعية وسائل الفروع الفقهية .  
تأليف الشيخ العلامة محمد بن أحمد بن جزى الفرناطي المالکسي  
المطبعة المنقحة ١٩٦٤ م . دار العلم للملايين . بيروت .
- ( ٢٠٩ ) الكافي في فقه الامام العجل احمد بن حنبل .  
لموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي . المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .  
طبع المكتب الاسلامي بدمشق ط ٢ سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

( ٢١٠ ) الكامل في التاريخ .

تأليف الامام عز الدين ابي الحسن علي بن ابي الكرم محمد بن محمد بن  
عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ت ٦٣٠ هـ .

دار صادر بيروت .  
وطبعة دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

( ٢١١ ) كتاب التسهيل .

لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبى . دار الكتاب العربي .

( ٢١٢ ) كتاب الزكاة للماورى .

تحقيق الدكتور ياسين ناصر الخطيب . مطبوع على الالة الكاتبة .

( ٢١٣ ) كتاب مقارنة المذاهب في الفقه .

تأليف الشيخين الجليلين . محمود شلتوت . والشيخ محمد علي السائس  
مطبوعة محمد علي صبيح واولاءه ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م .

( ٢١٤ ) كتاب النفقات .

للخفاف الحنفي . نشر الدار السلفية بومباى .

( ٢١٥ ) الكشف .

لجار الله الزمخشري .

الطبعة الثانية ١٣١٨ هـ . المطبعة الكبرى الاميرية ببولا ق مصر .

( ٢١٦ ) كشف اصطلاحات الفنون .

محمد أعلى بن علي التهانوى . المتوفى سنة ١١٥٨ هـ .

تصوير عن طبعة كلكتا بالهند سنة ١٨٦٢ م .

- ( ٢١٧ ) كشف القناع عن متن الإقناع .
- تأليف الشيخ الإمام منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ت ١٠٤٦ هـ .
- مطبعة الحكومة - مكة المكرمة سنة ١٣٩٤ هـ .
- ( ٢١٨ ) كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى .
- لعلامة الدين عبدالعزيز بن احمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ .
- مطبعة در سعادت باستانبول سنة ١٣٠٨ هـ .
- ( ٢١٩ ) كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة المناس .
- للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ هـ .
- طبعة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .
- ( ٢٢٠ ) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .
- تأليف الشيخ حاجي خليفة . طبعة مصورة على نسخة طهران - إيران .
- ( ٢٢١ ) كفاية الاخير في جل غاية الاختصار تأليف الامام تقي الدين ابي بكر بن محمد الحسيني الحمصني الدمشقي الشافعي من علماء القرن التاسع الهجري . الطبعة الثانية - دار المعرفة . بيروت .
- ( ٢٢٢ ) كنز الحفاظ في كتابتهذيب الألفاظ .
- تأليف الشيخ الامام ابي يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت ت ٢٤٤ هـ .
- هذه الشيخ يحيى بن علي التبريزي - المطبعة الكاثوليكية . بيروت ٨٩٥ هـ .
- ( ٢٢٣ ) كنز الدقائق .
- تأليف الشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم .
- ط / دار المعرفة للطباعة والنشر . مطبوع على طبعة بولاق بمصر .

( ٢٢٤ ) لسان الميزان .

تأليف الامام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل احمد بن علي بن حجر  
العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

مؤسسة الاعلمي للمطبوعات . بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧١ م / ١٣٩٠ هـ

( ٢٢٥ ) لسان العرب .

تأليف العلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي  
البصري المتوفى سنة ٧١١ هـ .

دار صادر بيروت .

الطبعة الثانية .

( ٢٢٦ ) المبسوط .

تأليف شمس الائمة ابي بكر محمد بن ابي سهل السرخسي ت ٢٩٠ هـ .  
الطبعة الثانية . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .

( ٢٢٧ ) مجمع الزوائد . ومنبع الفوائد .

تأليف الحافظ نور الدين علي بن ابي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ .

مكتبة القدس سنة ١٣٥٢ هـ .

( ٢٢٨ ) المجموع شرح المذهب .

تأليف الامام الحافظ محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي ت ٦٧٦ هـ .

طبع على نفقة شركة بكر علماء الازهر . مطبوع مع الشرح الكبير للرافعي

والتلخيص الحبير لابن حجر . والطبعة الاخيرة مع تكملة المطيعي .

( ٢٢٩ ) مجموع الفتاوى .

لشيخ الاسلام تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني المتوفى  
سنة ٧٢٨ هـ . جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي  
الحنبلي . الطبعة الاولى بمطابع الرياض سنة ١٣٨١ هـ .

( ٢٣٠ ) محاضرات في عقد الزواج وأثاره لأبي زهرة .

دار الفكر العربي القاهرة .

( ٢٣١ ) المحرر في الفقه .

لمجد الدين ابني البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى  
سنة ٦٥٢ هـ .

( ٢٣٢ ) المحلى .

تأليف الامام الشيخ ابني محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي ٥٦٤ هـ  
دار الفكر . بيروت .

( ٢٣٣ ) المحصول في علم الأصول .

للامام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني . مطابع الغرزدق بالرياض سنة

١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

( ٢٣٤ ) مختار الصحاح .

تأليف الشيخ العلامة محمد بن ابني بكر بن عبد القادر الرازي ت ٦٦٦ هـ

الناشر دار الكتب العربية . بيروت .

( ٢٣٥ ) مختصر ابن الحاجب .

لجمال الدين ابي عمرو عثمان بن أبي بكر المشهور بابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ

ومعه شرح العضد وحاشية سعد الدين التفتازاني عليه .

نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

( ٢٣٦ ) المختصر في أخبار البشر .

تأليف الامام أبي الفداء اسماعيل بن علي بن محمود المتوفى سنة ٧٣٢ هـ

دار المعرفة للطباعة . بيروت .

( ٢٣٧ ) مختصر المزني .

تأليف الشيخ الإمام أبي ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزني ٢٦٤ هـ

مطبوع آخر كتاب الام للشافعي .

( ٢٣٨ ) مدى حرية الزوجين في الطلاق .

د . عبد الرحمن الصابوني . دار الفكر بيروت ط ٤

( ٢٣٩ ) المدخل الى علم اصول الفقه .

لمحمد معروف الدواليبي .

مطابع دار الملايين . بيروت . ط ٥ سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

( ٢٤٠ ) المدونة .

الإمام مالك بن انس المتوفى سنة ١٧٩ .

رواية سحنون التنوخي عن عبد الرحمن بن القاسم . مصورة على طبعة

مطبعة السعادة بدمشق - بالافست - دار صادر بيروت .

- ( ٢٤١ ) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان .  
تأليف الشيخ العلامة ابي محمد عبدالله بن اسعد بن علي اليافعسي  
المكي المتوفى سنة ٧٦٨ .  
مؤسسة الارعلمي . بيروت .
- ( ٢٤٢ ) مروج الذهب ومعادن الجوهر . للمسعودي ت ٣٤٦ هـ .  
دار الاندلس بيروت .
- ( ٢٤٥ ) المستدرك على الصحيحين .  
الامام الحافظ ابي عبدالله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـ .  
دار الكتاب العربي بيروت لبنان . مطبوع معه التلخيص للذهبي .
- ( ٢٤٦ ) المستغنى من علم الاصول .  
تأليف الامام حجة الاسلام ابي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي  
المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . دار صادر بيروت . مطبوع على طبعة بولاق ٣٢٢ هـ
- ( ٢٤٧ ) مسند الامام الشافعي  
تأليف الامام ابي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه المتوفى  
( ٢٤٨ ) الطبعة الاولى سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م . الكدار الكتب العلمية بيروت .
- ( ٢٤٨ ) مشاهير علماء الامصار .  
لمحمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ .
- نشر : م فلا يشهر . مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة ٣٧٩ / ٩٥٩ م
- ( ٢٤٩ ) مصنف عبدالرزاق .  
تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي بيروت سنة ١٣٩٠ هـ .



( ٢٥٠ ) المعارف .

لأبي محمد ابن قتيبة عبدالله بن مسلم الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ .

تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ط ٢ مطبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .

( ٢٥١ ) معالم السنن .

تأليف الشيخ الامام ابي سليمان الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ .

مكتبة السنة المحمدية - عابدين - القاهرة . مطبوع مع مختصر ابي

داود المنذرى .

( ٢٥٢ ) المعتمد في اصول الفقه .

لابي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي المتوفى سنة ٤٤٦ هـ

تحقيق د . محمد حميد الله . طبع المعهد العلمي الفرنسي بدمشق

سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

( ٢٥٣ ) معجم الارباء .

تأليف الشيخ الامام شهاب الدين عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الدومي

البغدادى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

الطبعة الاخيرة . مطبوعات دار المأمون .

( ٢٥٤ ) معجم البلدان .

تأليف الشيخ الامام شهاب الدين ابي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي

الرومي البغدادى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

دار صادر بيروت سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

( ٢٥٥ ) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة . تأليف الشيخ عمر رضا كحالة .

مطبعة الهاشمية . دمشق سنة ١٣٦٨ هـ / ١٩٦٩ م .

( ٢٥٦ ) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع .

تأليف الشيخ الامام ابي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الاندلسي ٤٨٧ هـ  
الطبعة الاولى سنة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٩ م . مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة

( ٢٥٧ ) معجم المؤلفين - تراجم مهنفي الكتب العربية . عمر رضا كحالة .

مطبعة الترقى دمشق ١٣٧٨ هـ .

( ٢٥٨ ) معجم متن اللغة .

تأليف الشيخ الامام احمد رضا .

دار مكتبة الحياة بيروت . - ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

( ٢٥٩ ) معجم مقاييس اللغة .

لأبي الحسين احمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ .

تحقيق عبد السلام هارون . طبع دار الفكر بيروت سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٢٩ م .

( ٢٦٠ ) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

لمحمد فؤاد عبد الباقي . دار احياء التراث العربي بيروت .

( ٢٦١ ) المغازى .

للواقدي محمد بن عمر بن واقد المتوفى سنة ٢٠٧ هـ .

تحقيق الدكتور مارسدن جونز مطبعة جامعة اوكسفورد سنة ١٩٦٦ م

( ٢٦٢ ) المغرب في ترتيب المعرب .

لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي المتوفى سنة ٦١٦

طبع دار الكتاب العربي بيروت .

( ٢٦٣ ) المغني . تأليف الشيخ الامام أبي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن

قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . نشر مكتبة الرياض الحديثة .

( ٢٦٤ ) مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج .

تأليف الشيخ العلامة محمد الخطيب الشربيني من علماء القرن العاشر الهجرى  
الناشر المكتبة الاسلامية .

( ٢٦٥ ) مفتاح السعادة ومصباح السيادة .

تأليف الشيخ الامام احمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاد ٩٦٨ هـ  
تحقيق كامل كامل بكرى وعبد الوهاب ابو النور .  
مطبعة الاستقامة الكبرى . القاهرة .

( ٢٦٦ ) مفتاح الوصول الى علم الأصول .

للامام ابي عبدالله محمد بن احمد المالكي الشريف التلمساني .

منشورات مكتبة الوحدة العربية . الدار البيضاء .

( ٢٦٧ ) المفصل في الالفاظ الفارسية المعربة .

للدكتور صلاح الدين المنجد . ط ١ سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م . دار الكتاب  
الجديد - بيروت .

( ٢٦٨ ) المقنع في فقه امام السنة احمد بن حنبل الشيباني .

تأليف الامام الشيخ موفق الدين عبدالله بن احمد بن قدامة المقدسي .  
الطبعة الثالثة . المطبعة السلفية بالقاهرة .

( ٢٦٩ ) منتخب كنز العمال .

تأليف الشيخ الامام علي بن حسام الدين الشهير بالمتقى .

دار صادر بيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

مطبوع بهامش مسند الامام احمد - المكتب الاسلامي للطباعة والنشر بيروت

(٢٧٠) المنشورات وعيون المسائل المهمات .

لأبي زكريا شرف الدين يحيى النووى .

دار الكتب الاسلامية بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م . مطبعة حسان .

(٢٧١) المنحول من تعليقات الأصول .

لأبي حامد الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ تحقيق محمد حسن هيتو .

الطبعة الاولى - مطبعة دار الفكر بدمشق . ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

(٢٧٢) المنتظم في تاريخ الملوك والامم .

تأليف الشيخ الامام ابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي

الجوزى . المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .

الطبعة الاولى ١٣٥٧ هـ طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن الهند

(٢٧٣) منهاج الطالبين .

تأليف الامام الحافظ محيي الدين يحيى بن شرف النووى ت ٦٧٦ هـ .

مطبوع مع شرحه مغني المختار للشربيني .

(٢٧٤) منهاج الطالب

لشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الانصارى .

الطبعة الاخيرة ١٣٦٩ / ١٩٥٩ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر

(٢٧٥) المنهل الحديث في شرح الحديث .

د . موسى شاهين لاشين . دار التراث العربي بالقاهرة .

(٢٧٦) موارد الظمان الى زوائد ابن حبان، الامام الحافظ نور الدين علي بن ابي بكر

الهيثمي . تحقيق الدكتور محمد عبدالرزاق حمزة . دار الكتب العلمية بيروت

لبنان .

( ٢٧٧ ) موانع النكاح .

د . شوكت عليان . مطبعة الجامعة . بغداد .

( ٢٧٨ ) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل .

تأليف الشيخ الامام ابي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي

المغربي المعروف بالخطاب ت ٩٥٤ هـ .

ملتزم الطبع والنشر مكتب النجاج . ليبيا - مطابع دار الكتاب اللبناني بيروت

( ٢٧٩ ) الموطأ .

تأليف الامام مالك بن انس ت ١٧٩ هـ .

توزيع دار الباز للطباعة والنشر بمكة المكرمة مطبوع معه تنوير الحوالك .

( ٢٨٠ ) المذهب في فقه الامام الشافعي .

لأبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .

دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت . ط ٢ سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٧٩ م .

( ٢٨١ ) ميزان الاعتدال في نقد الرجال .

تأليف الشيخ الامام محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ .

تحقيق علي محمد البجاوي . دار المعرفة للطباعة بيروت .

( ٢٨٢ ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .

تأليف الشيخ الامام يوسف بن تغري بردى الاتابكي ت ٨٧٤ هـ . مطابع كوستا

تسوماس - القاهرة . مصور عن طبعة دار الكتب .

( ٢٨٣ ) نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن لابي بكر السجستاني ت ٣٣٠ هـ بهامش

القرآن الكريم . توزيع دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة .

- ( ٢٨٤ ) نصب الراية لاحاديث الهداية .  
تأليف الشيخ العلامة جمال الدين ابي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي  
الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ .  
( ٢٨٥ ) نظام النفقات في الشريعة الاسلامية لأحمد ابراهيم .  
المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ .  
( ٢٨٦ ) نظرية العرف .  
عبد العزيز الخياط . مكتبة الاقصى - عمان ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .  
( ٢٨٧ ) نظرية العرف والعادة في رأى الفقهاء .  
لأستاذنا الدكتور أحمد فهمي أبوسنة . مطبعة الازهر ١٩٤٧م .  
( ٢٨٨ ) النظم المستعذب في غريب المذهب بها مشر المذهب .  
لمحمد بن احمد بن بطال الركي . دار المعرفة بيروت .  
( ٢٨٩ ) النفقات في الشريعة الاسلامية .  
للدكتورة حياة الخفاجي . على الآلة الكاتبة .  
( ٢٩٠ ) نهاية السؤل شرح منهاج الأصول لجمال الدين عبدالرحيم الاسنوى الشافعي  
المتوفى سنة ٧٧٢هـ . مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .  
( ٢٩١ ) النهاية في غريب الحديث .  
تأليف الشيخ الامام مجد الدين ابي السعادات المبارك بن محمد بن  
الاثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ . تحقيق محمود محمد الطناجي .  
( ٢٩٢ ) نيل الاوطار وشرح منتقى الاخبار .  
لمحمد بن علي الشوكاني . المتوفى سنة ١٢٥٠هـ . مطبعة مصطفى البابي  
الحلي بالقاهرة سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

(٢٩٣) الموافي بالوفيات .

تأليف الامام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت ٧٦٤هـ . الطبعة

الثانية باعتناء هلموت ريتتر . دار النشر فرانز شتايز بفسيان ١٣٨١هـ .

(٢٩٤) الوجيز في مذهب الشافعي .

تأليف حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥هـ

طبع على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر .

(٢٩٥) الوسيط في أصول الفقه .

للدكتور وهبة الزحيلي . مطبعة دار الكتاب بدمشق سنة ١٣٩٧/١٩٧٧

(٢٩٦) وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان .

لأبي العباس احمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ

مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٩م .

(٢٩٧) وسائل الاثبات في المعاملات المدنية والاحوال الشخصية .

د . محمد الزحيلي . مطبعة دار الكتاب بدمشق سنة ١٣٩٧م / ١٩٧٧هـ

(٢٩٨) الولاية على النفس في الشريعة والقانون .

للاستاذ صالح جمعه الجبوري .

ط ١ مؤسسة الرسالة سنة ١٩٧٦م / ١٣٩٦هـ .

(٢٩٩) الهداية - شرح بداية المبتدى . تأليف الشيخ العلامة برهان الدين علي

بن ابي بكر المرغيناني ت ٥٩٣ . ط / عيسى الحلبي ١٩٧٠هـ / ١٩٥٠م .

(٣٠٠) هدية العارفين في إسناد المؤلفين واثار المصنفين . تأليف الشيخ اسماعيل بن

محمد باشا الباياني البغدادي ت ١٣٣٩ نسخة مصورة على طبعة ايران

(٣٠١) الياقوت النفيس في مذهب ابن اديس أحمد بن عمر الشاطري . دار الشروق

بيروت سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

ت لـ صـ هـ مـ اـ رـ عـ سـ وـ



## فهرس موضوعات

## قسم الدراسة

١	المقدمة
١	أسباب إختياري للموضوع
٦	تمهيد
٧	حياة الإمام الشافعي
١٠	حياة الإمام المزني
١٢	اسمه وكنيته
١٢	منزله العلمية
١٣	ورعه وتقواه
١٤	مؤلفات المزني
١٦	آراء المزني بالنسبة للمذهب الشافعي
١٧	المزني بين التقيد بالمذهب والخروج عنه .
١٧	وفاته
١٨	دراسة عن الإمام الماوردي
٢١	الفصل الاول
٢١	اسمه ونسبه
٢٢	نبذة عن نشأته وتعليمه
٢٤	الأحوال السياسية والفكرية في عصر الماوردي

٢٥	أسرته
٢٦	وفاته
٢٨	الفصل الثاني
٢٨	أخلاقه وصفاته
٣١	تقواه
٣٢	إتهامه بالاعتزال
٣٤	مخالفته للمعتزلة
٣٧	الفصل الثالث
٣٧	شخصية الماورى العلمية
٣٧	الماورى الفقيه
٣٨	شيوعه
٤٠	بعض تلاميذه
٤٠	زعامة للشافعية في عهده
٤١	تلقب بلقب أفضى القضاة
٤٣	كتب الماورى
٤٣	الكتب الدينية
٤٦	الكتب السياسية
٤٧	الكتب الاجتماعية
٤٨	الكتب اللغوية والأدبية
٤٩	الفصل الرابع
٥٠	منهج الماورى في كتابه الحاوى الكبير
٥٢	أهمية منهجه
٥٤	النسخ التي اعتمدتها في التحقيق
٥٨	عملي في التحقيق

## فهرس موضوعات قسم التحقيق

الموضوع	الصفحة
كتاب الرضاع	٦٠
أدلة الرضاع	٦٠
فصل في أحكام الرضاع	٧٧
مسألة لبن الفحل	٨٣
فصل في تأثير لبن الفحل	٩٠
مسألة : في قدر ما يثبت به تحريم الرضاع	١١٣
فصل : خلاف داود ومن وافقه في قدر الرضاع	١٦٢
مسألة : في رضاع الكبير	١٦٩
فصل : تحديد مدة الرضاع	١٨٤
فصل : إستغناء الطفل في الحولين بالطعام عن الرضاع	١٩٤
فصل : حكم الرضاع بعد الحولين	١٩٦
مسألة : في تحديد الرضعة وتقديرها	١٩٩
فصل : حكم تفريق الرضعة	٢٠٢
مسألة : في الوجور والسموط	٢٠٥
مسألة : حكم الرضاع بالحقنة	٢١٤
مسألة في حكم اللبن المختلط بغيره	٢١٨
فصل : في شرب جميع اللبن المشوب أو بعضه	٢٢٦

الصفحة	الموضوع
٢٢٨	فصل في شرب الخمر لبن امرأتين مزوجاً
	مسألة: في حكم اللبن المجبن .
٢٣٤	مسألة: إيجار الصبي برضعة خالته لبن امرأة بعد موتها
٢٣٧	مسألة: حكم لبن الميتة
	مسألة: ولو حلب من امرأة لبن كثير ففرق ثم أوجر منه
٢٤٦	صبي مرتين أو ثلاثة . .
٢٥٣	مسألة: في رجل تزوج صغيرة فأرضعتها ذات قرابة له
٢٥٤	فصل: في تحريم الزوجة الصغيرة عليه
٢٥٦	فصل: فيما يجب للمحرمة على الزوجة .
٢٦١	فصل: فيما يستحقه الزوج على المرضعة المحرمة
	مسألة: في رجل له زوجتان: صغرى وكبرى . أرضعت
٢٧٧	الكبرى الصغرى خمس رضعات . .
	مسألة: ولو تزوج ثلاث صغائر فأرضعت أمراه اثنتين
٢٨١	منهن الرضعة الخامسة معاً . .
	مسألة: في رجل تزوج كبيرة وثلاثاً صغاراً فأرضعت الكبيرة
٢٨٨	قبل الدخول بها إحدى الصغار

الموضوع	الصفحة
مسألة : زواج المرضعة بأبي الرضيع وزاج الأب . . .	٣٠٤
مسألة : الشك في خمس رضعات أو أقل	٣٠٧
باب اللبن من الرجل والمرأة	٣٠٨
مسألة : حكم لبن ولد الزنا للمرضع	٣٠٩
مسألة : زواج الزاني من بنته من الزنسى	٣١١
مسألة : في امرأة تزوجت في عدتها ووضعت ولداً أرضعته .	٣٢٠
مسألة : في الاشتباه في الولد والمرضع تابع له	٣٣١
مسألة : ولو أرضعت بلبن مولود نفاه أبوه باللعان	٣٣٩
مسألة : في لبن المطلقة من ولد الزوج المطلق	٣٤١
باب الشهادة في الرضاع	٣٥٢
مسألة : في عدد النساء فيما يشهدن فيه منفردات	٣٥٨
مسألة : في دعوى الرضاع .	٣٧٢
مسألة : في شهادة المرضعة على فعلها	٣٧٨
فصل : في شهادة المرضعة للأجرة	٣٨١
فصل : شهادة أم المرضعة	٣٨٣
مسألة : في كيفية أدائها شهادة الرضاع	٣٨٤
مسألة في الإقرار في الرضاع	٣٨٨
مسألة في إقرار أحد الزوجين بالرضاع بعد عقد النكاح	٣٩٦
مسألة إذا ادعت الزوجة الرضاع	٣٩٨

٤٠٢	باب رضاع الخنش
٤٢٤	كتاب النفقات
٤٢٤	أدلة النفقات
٤٥٤	مسألة في نفقة الزوجة
٤٦٧	مسألة في نفقة ولد المكاتب
٤٦٩	مسألة في نفقة ولد العبد
٤٧٠	يساب قدر النفقة
٤٩١	فصل : جنس النفقة
٥١٩	فصل : في جنس الثياب
٥٢٣	فصل : في مقسّد ارتياحها
٥٢٤	فصل في وجوب دفع الثياب لا أثمانها
٥٢٦	مسألة في كسوة الخادم
٥٢٦	مسألة في كسوة زوجة الخادم
٥٣٦	مسألة في كسوة زوجة الخادم
٥٤٠	مسألة وقت دفع الكسوة
٥٤٨	فصل فسي فراق الزوجين قبل استعمال النفقة
٥٥٢	مسألة في نفقة الزوجة البدوية
٥٥٤	مسألة ليس على الرجل أضحية أو أجره طبيب زوجته <sup>ودوا</sup>
٥٥٧	باب الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب .
٦١٦	مسألة ولا تبرئه ما وجب لها من نفقتها إلا بإقرارها أو بينة
٦٢٢	مسألة في زوجين وثنيين أسلم أحدهما
٦٢٥	فصل في ردة أحد الزوجين

- ٦٢٧ مسألة : وعلى العبد نفقة زوجته
- ٦٣٣ مسألة نفقة العبد نفقة المعسر
- ٦٣٥ فصل : نفقة من تبعضت فيه الحرية والرق
- ٦٤١ باب الرجل لا يجد نفقة
- ٦٧٣ مسألة : لا يجب للمرأة في اليوم أكثر من نفقتها
- ٦٧٦ مسألة في حال من اعوزته النفقة
- ٦٩٠ مسألة : إذا لم يجد صداقها فعليه أن يخبره
- ٦٩٦ مسألة: ولو اختارت المقام معه فمتى شئت أجل أيضا
- ٧٢١ مسألة: النفقة تجب في الفكاح الصحيح
- ٧٣٠ مسألة: ولو ظهر بها حمل فنفاه وقذفها ولا عنها ولا نفقة عليها
- ٧٣٩ مسألة: فإن أكذب نفية حد ولغدت منه النفقة
- ٧٤٣ مسألة: النفقة فعدة الطلاق الرجعي
- ٧٥٩ مسألة: فإن كان النكاح مفسوخاً فلا نفقة لها ولا سكنى
- ٧٦٤ مسألة: النفقة على الأمة الحامل
- ٧٦٥ باب النفقة على الأقارب
- ٧٧١ فصل : الشروط المعتبرة في الولد والوالد للنفقة
- ٧٧٤ مسألة: إذا أعرس الأب بنفقة الولد أو مات عنها
- ٧٩٨ مسألة : ينفق الرجل على ولده حتى يبلغ الحلم أو الحيض
- ٨٠١ مسألة: نفقة الأولاد في أموالهم إن كانت لهم
- ٨٠٦ مسألة: وجوب نفقة الولد على والده
- ٨١٢ فصل: في نفقة الأولاد على الأجداد والأمهات

- ٨١٦ فصل : شروط نفقة الولد على والديه ومن علا
- فصل : لو كان للوالد ولد ووالد فأيهما أحق بالنفقة عليه
- ٨٣٢ فصل : النفقة على من علا المولود من الوالدين
- ٨٤٢ مسألة ومن أخبرناه بالنفقة بعضاً فيها العقار
- ٨٤٨ مسألة : ليس للأب أن يجبر الأم على رضاع ولدها
- ٨٥٥ مسألة طلب الأم رضاع ولدها بعد الطلاق
- ٨٦١ باب أي الوالدين أحق بالولد ( الحضانة )
- ٨٦٥ فصل في الكفالة
- ٨٧٢ فصل : في حال الكفاية
- ٨٧٧ فصل : شروط الحضانة والكفالة
- ٩٠٣ مسألة بحالة الولد عندما يفترق الأبوان وهما في قرية واحدة
- ٩٠٦ مسألة: إذا اختار الولد أباه أو أمه
- ٩١٣ مسألة: إذا كان الولد مخبولا فالأم أحق به كالصغير
- ٩١٤ مسألة: لو خير الولد ثم عدل عن اختياره
- ٨١٩ فصل: عودة حق الحضانة بعد الطلاق
- ٩٢٤ مسألة: أحق النساء بالحضانة
- ٩٢٧ فصل : مستحقات الحضانة عدا الامهات
- ٩٣٧ مسألة : ولا ولاية لأب الأم
- ٩٤٠ فصل : انفراد الذكور بالحضانة من احق منهم
- ٩٤٢ مسألة: ولا حق لأحد مع الاب غير الأم وأمهاتها



- ٩٤٦ فصل : اجتماع السرجال والنساء المستحقين على الحضانة
- ٩٥٢ مسألة : الجد يقوم مقام الأب في عدم وجوده أو حضوره
- ٩٥٥ مسألة : نقل الأب عن وطن الأم ومعه الولد
- ٩٥٧ مسألة : العصبية يقومون مقام الأب إذا انتقلوا
- ٩٥٨ مسألة : لا حق للملوك في حضانة ولده
- ٩٥٩ مسألة : فلو كانت أمهم حرة وأبوهم ملوك
- ٩٦١ باب نفقة الممالك
- ٩٦٤ مسألة : في قدر وجنس نفقة الممالك
- ٩٦٩ مسألة : كسوة العبيد
- ٩٧٢ مسألة : كسوة الجوارى
- ٩٧٣ مسألة : حق السيد على عبده
- مسألة : فإن عمي الملوك أو زمن أنفق عليه مولا
- ٩٧٦ مسألة : وليس له أن يسترضع الأمة غير ولدها
- ٩٧٨ مسألة : وينفق على ولد أم ولد
- ٩٧٩ مسألة : وضع الخراج على ملوكه
- ٩٨٢ باب نفقة الدواب
- ٩٨٧ مسألة : رضاع البهيمة ولدها
- ٩٨٨ الخاتمة